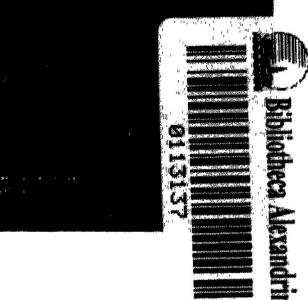
بليتر مانغولد

تدخل الدول العظمى ١

في الشرق الأوسط





ترجمة
أديب شيش

الطبعة الثانية

١٩٩٤



للدراسات والترجمة والنشر
دمشق ــ اوتوستراد المزة
هاتف ٨١٦١١٢٦ ــ ٨٨٦٩٥١
تلكس ٤١٢٠٥٠
ص . ب : ١٦٠٣٥
العنوان البرقي
طلاسدار
TLASDAR

ريع الدار مخصص
لصالح مدارس أبناء الشهداء في القطر العربي السوري

تدخل الدول العظمى
في الشرق الأوسط

بيتر مانغولد

تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط

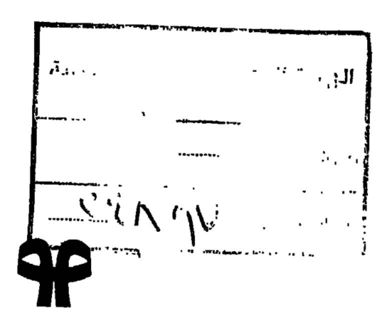


ترجمة: أديب يوسف شيش

أصل الكتاب باللغة الإنكليزية

SUPERPOWER INTERVENTION IN THE MIDDLE EAST

PETER MANGOLD



CROOM HELM LONDON

الاهداء

إلى
الشهداء
والفدائيين
العرب

مقدمة الترجمة

يروي هذا الكتاب قصة أحداث الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ الى ١٩٧٥:

- العدوان الثلاثي على مصر — ١٩٥٦.
- التطورات في اليمن ١٩٥٦.
- الأزمة السورية — تهديد جاراتها بالعدوان عليها — ١٩٥٧.
- نزول القوات الأمريكية في بيروت في عهد شمعون — ١٩٥٨.
- حرب حزيران — ١٩٦٧.
- الأزمة السورية الأردنية — ١٩٧٠.
- حرب تشرين — ١٩٧٣.

هذا بالاضافة الى إشارات الى حلف بغداد وتقسيم فلسطين والحرب القبرصية التركية وعلاقة إيران في عهد الشاه بالتمرد الكردي في العراق .

هذه الأحداث الخطيرة التي كان مسرحها الشرق الأوسط خلال الربع الثالث من هذا القرن يعرضها المؤلف « بيتر مانغولد » بإيجاز من زاوية التدخل العسكري فيها من جانب الدولتين العظميين : الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية . وهو يفعل ذلك في إطار دراسة أسباب هذا التدخل في كل مرة وطبيعته ، ومدى نجاح كل من الدولتين العظميين فيه ، والعوامل التي كانت تقيِّدهما من داخل منطقة الشرق الأوسط ومن خارجها .

ومن الاطلاع على فصول هذه الأحداث المثيرة يجد القارىء أن الاتحاد السوفييتي كان يقف الى جانب قوى القومية العربية الصاعدة والحركات العربية الثورية ، أي الأقطار والمنظمات العربية « الراديكالية » ،

مثل مصر عبد الناصر وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، واليمن. هذا بينما كانت الولايات المتحدة تساند وتحمي الأنظمة «المحافظة» مثل نظام الملك حسين في الأردن، ونظام شمعون في لبنان الى جانب تأييدها وكيلتها الرئيسة «اسرائيل» والتزامها بحمايتها وضمان بقائها.

هذا التمييز الواضح بين الموقفين والسياستين معروف للجميع، ولاسيما الجيل الذي عاش هذه الأحداث أو رافقها وتأثر بها وأثر فيها. لكن الأهم بالنسبة للقارىء ما سيقف عليه من نتائج هذه الدراسة:

١ ــ إن الولايات المتحدة ليست مطلقة اليدين في المنطقة. ولا تستطيع المضي في تأييد اغتصاب اسرائيل الحقوق العربية الى ما لا نهاية. كما أن سياستها العسكرية مقيّدة بعوامل كثيرة يجد القارىء بيانها في الكتاب.

٢ ــ من الصعب على الاتحاد السوفييتي تقديم كل ما

يتطلبه العرب لإحراز نصر حاسم على اسرائيل وكفيلتها الولايات المتحدة من دون تعريض العالم لكارثة حرب نووية. هذا على الرغم من أنه استطاع في الماضي الدفاع عن المراكز العربية الحيوية وجنّب العرب القبول بشروط اسرائيل المهينة.

٣ ــ وهذا هو الأهم، إن هذا الصراع العربي الاسرائيلي تحت «المظلة النووية» سوف ينتهي بإعادة الحق العربي الى أصحابه عندما تتجمع القوى الذاتية العربية وتمنع الولايات المتحدة من دعم اسرائيل دعماً عسكرياً غير محدود. وعندئذ يزول أهم مبرّرين لممارسة الدولتين العظميين سياسة عسكرية في الشرق الأوسط: العدوان الاسرائيلي وضعف القوى الذاتية العربية.

وسوف يهتم القارىء بالاطلاع على وسائل السياسة العسكرية لدى الدولتين وظروف استخدامها: من التحذير الى التهديد الى نشر القوات ثم استخدامها عند اللزوم، الى اعلان حالة التأهب

القصوى في جميع الأسلحة ومن ضمنها الأسلحة النووية؛ وهذا الى جانب الإمدادات العسكرية الهائلة قبل الأحداث وفي أثنائها وبعدها.

ولن يكون اهتمام القارىء ولا دهشته أقل حين يطلع على ثمن السياسة العسكرية الباهظ الذي دفعته الدولتان العظميان بصور شتى.

وبعد فإنني أعتقد أن قراءة هذا الكتاب سوف تهب القارىء بصيرة وقدرة على فهم الأحداث التي جرت بعد ذلك على ساحة الشرق الأوسط: كحرب الخليج والثورة الايرانية وحرب لبنان الأهلية والغزو الاسرائيلي للبنان. كما سوف تجعله أقدر على فهم الأحداث التي قد تقع في المستقبل، وهذا هو الأهم.

ولا بد من الاشارة في الختام الى أن المؤلف على الرغم من بحثه الموضوعي ينظر الى الأحداث من زاوية غربية تختلف عن نظرتنا إليها في كثير من

الأحيان، ولكن من المفيد الاطلاع الواعي على الآراء المختلفة في معالجة قضايانا المصيرية على الساحة الدولية. وهذا ما قصدنا اليه من ترجمة هذا الكتاب.

المترجم

مقـدمة

(يشتد الإغراء تحت المظلة النووية باستخدام القوات الاقليمية أو بشن الحروب بالوكالة)[1]. هذا ما قاله الدكتور كيسنجر في عام ١٩٧٦ . وكانت حجته ، كما يُتوقَّع من وزير خارجية أمريكي ، نمّو القوات السوفييتية التقليدية والبحرية والذرية ، وامتداد (النفوذ العالمي) للاتحاد السوفييتي. ولو أراد كيسنجر البحث عن مبرّر نظري لقوله لأمكن من دون شك أن يعثر عليه في كتابات الأميرال «غوركوف» القائد الأعلى للأسطول السوفييتي. ولكن يمكن أن يضيف غوركوف وغيره من السوفييت

ملاحظـة: الحواشي مرتبة حسب التسلسل الرقمي في نهاية كل فصل.

(الناشر)

حجة أخرى الى حجة كيسنجر، فيشيروا بدورهم الى حجم القوات الأمريكية المنقولة، والى التاريخ الطويل لسياسات التدخل الأمريكي، الذي يمتد الى الأيام الأولى للحرب الباردة. ومهما اختلفت آراء الطرفين حول من منهما الذي يبادر الى التدخل، فإن هناك أدلة كثيرة على ما ذهب إليه كيسنجر من وجود سبل مختلفة للسياسة العسكرية مفتوحة للقوى العظمى، بالرغم من القيود الحقيقية التي يفرضها توازن الرعب النّووي والتي تفرضها الحركات الوطنية الأفريقية الآسيوية خارج أوربا.

ولعل أوضح مجال لممارسة السياسة العسكرية تحت المظلة النّووية هو منطقة الشرق الأوسط، التي خضعت زمناً طويلاً لسيطرة القوى الأجنبية، وهي سيطرة طرأ عليها تبدّل هام خلال القرن العشرين. ففي أعقاب سقوط الامبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى حصلت بريطانيا وفرنسا من عصبة الأمم على الانتداب:

(بريطانيا) على العراق وفلسطين (وفرنسا) على سورية ولبنان. وعُقدت سلسلة من المعاهدات الثنائية فُرضت بموجبها قيود على السياسات الخارجية والداخلية لحكومات أقطار الشرق الأوسط، التي تتراوح في حجمها وأهميتها من مصر والعراق إلى مشيخات الخليج العربي. وكانت المصالح الاستراتيجية الامبريالية هي التي تملي هذه القيود. كما كانت تفرضها الحاميات المسلحة والجنود الأجانب التي يمكن في حالة الطوارىء تعزيزهم بقوات من الاحتياطي الاستراتيجي، إلى درجة أن السفير البريطاني كان حتى عام ١٩٤٢ يستطيع أن يطوّق قصر عابدين في القاهرة بالعربات المصفحة، وأن يخير الملك فاروق بين تشكيل حكومة موالية لبريطانيا أو التنازل عن العرش.

لكن بعد أربع عشرة سنة عجزت حملة انكليزية ـــ فرنسية بشكل مهين عن الإطاحة بحكومة الرئيس جمال عبد الناصر. وفي عام ١٩٥٦ صار ميزان القوى بين

القومية العربية والامبريالية الأوربية يميل بشكل حاسم الى جانب الأولى ، وأخذ يؤدي إلى سقوط الحكومات التي كانت الامبراطورية البريطانية تستند إليها عن طريق المعاهدات[٢] . ويجعل القواعد البريطانية البرية والبحرية في وضع لا يمكن الدفاع عنه إزاء مزيج من الضغط السياسي ونشاط قوى المقاومة الوطنية المسلحة . لكن هذه العملية كانت طويلة وغير منتظمة ، وأعطت عن القومية العربية صورة قوة غير كافية في ذاتها ، وصورة عن ضعف القوى الامبريالية لأوربا ما بعد الحرب . بدأت هذه العملية في شرقي البحر الأبيض المتوسط عندما اضطُرت فرنسا في ١٩٤٦ الى الاقرار بالاستقلال لكل من سورية ولبنان . وفي السنة التالية ، تخلت بريطانيا عن مسؤوليتها الأولى عن تركيا واليونان وعن الانتداب على فلسطين . وفي عام ١٩٥٦ ، بعد سنوات من الشغب والاضطرابات ، انسحبت القوات البريطانية من قاعدة منطقة قناة

السويس، وأخذ الجهد البريطاني منذ ذلك الحين يتركّز بالدرجة الأولى في شبه الجزيرة العربية المحافظة ومنطقة الخليج. ولم تنسحب القوات البريطانية إلا في ١٩٦٧ من عدن، وفي عام ١٩٧١ انسحب معظم الوجود البريطاني من الخليج وذلك لأسباب تتصل بضعف الاقتصاد البريطاني أكثر منها بالسياسات الشرق أوسطية المباشرة.

لكن الانسحاب العسكري البريطاني لم يضع حداً للتورط العسكري الخارجي في الشرق الأوسط، وهو أمر كان في وسع أي مستمع إلى راديو القاهرة في أواسط الخمسينات أن يتوقعه. بل كان يعني تغيّراً في هوية قوى التدخل وفي طبيعة التدخل العسكري الخارجي. كان التنافس الأمريكي ـــ السوفييتي، الذي بدأ عقب هزيمة ألمانيا مباشرة، يجعل من المستحيل على منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية أن تتجنب الانجرار إلى الحرب الباردة. وكان عدم الاستقرار الملازم للنظام السياسي

الشرق أوسطي، حين خرج من نظام الوصاية الامبريالية، شديداً إلى درجة دفعت سائر دول المنطقة الى البحث بسرعة في خارج المنطقة عن السلاح والحماية. ولم يكن بين هذه الدول تلك الدول المحافظة فقط التي كانت لا تزال كثيرة العدد، والتي كانت تبحث عن شكل من الدعم بديل للدعم البريطاني السابق، بل كان بينها تلك الأنظمة الوطنية، وفيها مصر عبد الناصر، التي كانت تخشى التدخل الأوربي، والتي أصبحت أيضاً بصورة مباشرة طرفاً في النزاع العربي ــ الاسرائيلي.

من أجل هذا كان الظهور العسكري الأول في منطقة الشرق الأوسط للأمريكيين، ثم للسوفييت تحت ستار توفير الحماية وبيع السلاح. وكانت القواعد الكبيرة والمعاهدات (غير المتكافئة) قد وَلَّتْ، وصار من المستحيل الرجوع اليها كما دلّت التجربة السوفييتية في مصر. وأصبح التدخل العسكري المباشر ظاهرة نادرة

وخطرة، لا يُلجأ إليه أبداً من دون الاستعانة بحلفاء من المنطقة. وكانت القوتان العظميان تعتمدان اعتماداً كبيراً على توافر «المدخل العسكري». أعني: الممثلين المحليين ـــ كالدول والتجمعات الحليفة، وحركات التمرد، التي كانت تجمعها بها مصلحة مشتركة، والتي كان يمكن من خلالها إدخال أشكال متعددة من النفوذ العسكري إلى المنطقة. وكان هذا يتم في معظم الأحيان بشكل غير مباشر بنقل الإمدادات العسكرية إلى ذوي العلاقة في محاولة لإقامة توازن قوى في المنطقة. وكان يعني بالدرجة الأولى نقل الأسلحة[٣]. لكنه كان يتضمن أيضاً نقل المهارات والتقنيات العسكرية، وتقديم المعونة الاقتصادية لأغراض تتصل بالأمن، وتشكيل التنظيمات الأساسية العسكرية وتقديم المعلومات. وصلت هذه الإمدادات إلى كلّ دولة مستقلة في منطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على قوى المنطقة الرئيسة التي كانت الدولتان العظميان ترغبان في

تحويلها الى وكلاء عسكريين محليين، كما وصلت أيضاً إلى دول المواجهة الأخرى في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والى الدول الاسلامية غير العربية المحاذية مباشرة للاتحاد السوفييتي. ونظراً لانعدام الاستقرار في المنطقة، ولأن إسرائيل وحدها كانت تملك صناعة أسلحة متطورة، ولعدم وجود أقطار ذات مجتمعات قادرة مباشرة على استعمال الأسلحة المعقدة، كان الطلب شديداً جداً على كل أشكال الإمدادات العسكرية من الدول العظمى. وكان نقل الإمدادات العسكرية يتم في بعض الحالات بطريقة تؤدي إلى زيادة حقيقية في الامكانات العسكرية للدول المعنية، وفي حالات أخرى كانت هذه الموارد في حقيقة الأمر ذات طابع رمزي يُقصد منها طمأنة الحكومات المحلية أو ردع خصومها وتخويفهم من خلال التظاهر بالدعم أو إقامة توازن للقوى على الورق، لكن من دون قيمة عسكرية حقيقية.

وكانت كثرة من دول الشرق الأوسط ترحب بالالتزامات العسكرية التي كانت تصحب أو يؤمّل أن تصحب نقل الإمدادات العسكرية، لكنها لم تكن ترغب، في أغلب الأحيان، في أن تبلغ هذه الالتزامات درجة الوجود العسكري الخارجي على أرضها بشكل دائم. كما أن القوتين العظميين، ولاسيما الولايات المتحدة، لم تكونا هما أيضاً راغبتين دائماً في توسيع التزاماتهما وتورطاتهما العسكرية. ولكن مبدأ العون الذاتي أو الاعتماد على النفس عسكرياً كان في أغلب الأحيان أقرب الى الحلم منه إلى الحقيقة، ولذلك كان لزاماً على الدولتين العظميين استخدام قواتهما العسكرية الخاصة أيضاً لدعم أهدافهما السياسية في الشرق الأوسط. أما ممارسة القوة العسكرية، أي استخدام القوة للهجوم أو الدخول في نزاع مسلح مع دول المنطقة أو الحركات العسكرية، فلم تكن تجري دائماً. إذا استثنينا مشاركة السوفييت في قيادة جهاز

الدفاع الجوي المصري من ١٩٧٠ الى ١٩٧٢ .

لكن ممارسة النفوذ العسكري بوساطة التهديد بالتدخل العسكري أو بالوعد بالدعم كانت أكثر أهمية من التدخل العسكري المباشر، وكان التعبير عن ذلك بشكل دائم يتم بسلسلة من المعاهدات الأمنية والتصريحات أو المبادىء والالتزامات الدفاعية الضمنية أو المفترضة، وبوجود بعض القواعد الصغيرة نسبياً في الأماكن المعنية.

وكانت الدول العظمى، في الفترات التي يبدو فيها الصراع العسكري وشيك الوقوع وينذر باتخاذ مجرى ضارّ جداً بأحد الزبائن، تعمد إلى تحذيرات مباشرة أشد بإمكان التدخل العسكري. وكان يجري تأكيد هذه التحذيرات في العادة بوضع القوات في حالة التأهب خارج منطقة الشرق الأوسط. وكان كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي يعمد إلى تحريك السفن، والجيوش

والطائرات والى زيادة حالة التأهب في مختلف القوات التقليدية، والقوات النّووية أيضاً، لكي تعبر إحداهما للأخرى، وكذلك لدول المنطقة عن نواياها الجدية في التدخل العسكري، إذا لم تلبَّ مطالبها السياسية المحددة. ونجد شرحاً لمبررات هذه **الأساليب التهديدية**، فيما قاله الأميرال رادفورد:

بما أن التخطيط العسكري الجيد يتطلب أن تكون قدرات الخصم أول ما ينبغي التفكير فيه عند تحديد سبل العمل، لابد للسوفييت من تقويم اختياراتهم ضمن ظلال وجودنا العسكري المتنقل. وتتطلب الحكمة منهم أن يتنبهوا لكل الامكانات التي تنطوي عليها نزعاتنا المتغيرة، وأن يوجهوا أفعالهم تبعاً لذلك. ويمكن اتخاذ حتى التغيرات في المواقع الجغرافية والتصرفات والسرعات كمؤشرات تحدَّد بها بلا غموض درجة اهتمامنا بحالات معينة من التوتر المتزايد[٤].

بيد أنه لم تكن كل أشكال سياسة التهديد تنطوي على مواجهة بين الدولتين العظميين أو على تحريك القوات العسكرية، وكانت الاشارات التي يمكن نقلها، مع التقادير «للجنرال رادفورد»، تتراوح بين الإشارات المحدَّدة جداً، والإشارات الغامضة عن عَمد التي تسمح بشيء من الخداع. لهذا نجد أن الشكل من الدبلوماسية، القائم على التهديد باللجوء إلى القوة لإكراه الخصم، كان يزودّ الدولتين العظميين بأداة سياسية فعالة ومرنة جداً، أداة، عندما تستعمل بعناية، تعطي مكاسب سياسية فائقة مقابل مخاطر يسهل التغلب عليها.

بهذه الصورة، وعلى الرغم من التصاعد المتزايد للقومية المحلية وانسحاب الوجود العسكري الأوربي، وخطر المواجهة النووية، ثابرت قوى التدخل على القيام بدور عسكري بارز في الشرق الأوسط، ولم تكن الدولتان العظميان لتسيطرا على سياسات الدول الإقليمية كما كان

يفعل أسلافهما من الدول الأوربية: لم يحلَّ سلام أمريكي أو سلام سوفييتي محل السلام البريطاني(*) في الخليج في السبعينات. كان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يسعيان الى ممارسة النفوذ لا القوة، لكن كلتا الدولتين العظميين استخدمتا السياسة العسكرية بدرجة ملموسة. لماذا فعلتا ذلك، وإلى أية درجة نجحتا في دعم مصالحهما الخاصة ومصالح الدول الزبائن لهما، وكيف كانت تقيدهما عوامل نابعة من منطقة الشرق الأوسط وعوامل أخرى من خارج الشرق الأوسط؟ هذا هو موضوع هذه الدراسة عن سياسة التدخل تحت المظلة النووية.

حواشي المقدمة

١ــ مجلة البقاء (Survival) ايلول ــ ت ١ ١٩٧٦، ص ص ١٩٦ــ ١٩٧.

٢ــ عنوان كتاب ألّفه: م. أ. فيتسيمونز.

٣ــ لكن نقل الإمدادات العسكرية لايتضمن بيع الأسلحة لأسباب تجارية بالدرجة الأولى، على الرغم من أنه يصعب بطبيعة الحال فصل الدوافع الاقتصادية عن الدوافع السياسية.

٤ــ صحيفة نيويورك تايمز، ١٦ شباط ١٩٧١.

٥ــ (Pax Britannica) ــ السلام البريطاني الذي كان الاستعمار البريطاني يفرضه (المترجم).

الفصـل الأول

أهميـة الشـرق الأوسـط

أهمية الشرق الأوسط من الموضوعات المطروقة فيما يُكتب عن السياسة الدولية، بسبب النفط والاستراتيجية، وعدم الاستقرار الإقليمي. يصدق هذا، بصورة إجمالية، على نهاية الحرب العالمية الثانية، مثلما يصدق على أواسط السبعينات. لكن لدى إمعان النظر يظهر أنه قد طرأت تبدلات هامة على دور المنطقة في النظام الدولي، وعلى مبرر سياسات التدخل فيها في فترة الثلاثين سنة المنصرمة.

نتجت هذه التبدلات، خارج المنطقة، عن تحول في مركز القوى الدولية، وتبدلات في تكنولوجيا الأسلحة وتزايد أهمية النفط كمصدر للطاقة. كما نتجت، داخل الشرق الأوسط، عن التحول السريع في أشكال التوترات الأقليمية وعن تزايد القوة الاقتصادية والسياسية للدول المنتجة النفط.

وكان أشد هذه التبدلات لفتاً للنظر بروز أقطار في الشرق الأوسط كممثلين مستقلين في الشؤون الدولية، أقطار ينبغي كسب ودها بسبب نفوذها المستقل بدلاً من إخضاعها واستغلالها من أجل مواردها الاقتصادية أو من أجل موقعها الاستراتيجي الثابت، كما كان الحال من قبل. وترجع جذور القاعدة السياسية لهذا التطور إلى بروز الحركة القومية. أما أصوله الاقتصادية فنجدها في ازدياد الاستهلاك العالمي للنفط بشكل يلفت النظر. ففي ١٩٣٨ بلغ انتاج الشرق الأوسط من النفط ١٦٫٢ مليون طن متري*. أي ٧٫٧ بالمائة من الانتاج العالمي. وفي ١٩٦٣ بلغ الانتاج ٣٩٠٫٤ مليون طن متري، أي ٣٤٫٧ بالمائة من الانتاج العالمي. وبعد عشر سنوات قفز الانتاج الى ١٢١٠٫٢ مليون طن متري، وصار يساوي عندئذ ٥١٫٣ بالمائة من الانتاج العالمي[1]. ويزداد وضوح هذه الأرقام عندما ينظر اليها لا من زاوية الزيادة العالمية في معدلات النمو الاقتصادي في الخمسينات والستينات، التي أمكن تحقيقها الى حد كبير بسبب توافر نفط الشرق الأوسط الرخيص، لكن من زاوية الزيادة في استخدام النفط كمصدر للطاقة أيضاً. فبينما كان النفط في عام

* الطن المتري: يساوي وزن ١٠٠٠ كغ من السوائل. (الناشر).

١٩٦٠ يمثل ٣٩ بالمائة من مجموع استهلاك الطاقة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ارتفع هذا الرقم في عام ١٩٧٣ الى ٥٣ بالمائة[٢]. يضاف الى هذا أن الشرق الأوسط كان يحتوي على الجزء الأعظم من الاحتياطي العالمي الثابت من النفط. وفي عام ١٩٧٤ ارتفع الرقم الى ٦٠ر٨٥ بالمائة. وكانت العربية السعودية وحدها تملك ٢ر٢٤ بالمائة من الاحتياطي العالمي الثابت من النفط، والكويت ٤ر١١ بالمائة، وايران ٢ر٩ بالمائة.

ومع الزيادة في انتاج النفط جاء تراكم الثروات، فأصبح لدى الكويت منذ أواسط الخمسينات مبالغ ضخمة من الأموال بالعملات الأجنبية، وكانت مثاراً لبعض القلق بالنسبة للسلطات في لندن. وفي ١٩٦١ أنشأت أمارة الكويت صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية. وكانت الكويت مثالاً لما سوف يحدث في سائر منطقة الخليج في السبعينات. وبعد أن ظل سعر النفط مستقرا خلال فترة تزيد على ١٥ سنة، أخذ يرتفع في عام ١٩٧٠، ثم بلغ أربعة أضعاف سعره في حرب تشرين (يوم الغفران). وقد نتج عن ذلك انتقال مفاجىء للثروة أبعد ما يكون عن اشاعة الاستقرار، من أيدي مستهلكي النفط الى أيدي المنتجين الذي تراكم لديهم فائض في ميزان المدفوعات بلغ حوالي

٦٠ بليون دولار في ١٩٧٤[٤]. وبعد زوال موجة الذعر الأولى أخذ يظهر أن بالامكان في الحقيقة علاج انتقال ميزان القوى الاقتصادي من المستهلكين الى المنتجين من دون التعرض لأزمة اقتصادية عالمية. لكن الشرق الأوسط كان قد أثبت بشكل درامي قدرته على تقويض النظام الاقتصادي العالمي، كما أن مستقبل كثير من منتجي النفط كان قد تبدل تبدلاً جذرياً. فتلك الأقطار الخليجية التي كانت مداخيلها تزيد على موازنة التنمية وموازنة الدفاع فيها، ولاسيما المملكة العربية السعودية، صار لها فجأة نفوذ دولي كبير[٥] وصار في حوزتها وسائل للتأثير في التطورات الاقتصادية والسياسية داخل الشرق الأوسط وخارجه ــ في العالم الثالث من خلال تقديم العون المالي[٦]، وفي المؤسسات الدولية الاقتصادية الرئيسة، وفي الدول الصناعية أيضاً سواء بفضل الاستثمارات الاقتصادية أم بإشهار ما يدعى (سلاح المال)[٧].

لكن في أواسط السبعينات كان ظهور الشرق الأوسط كممثل مستقل في النظام الدولي مقصوراً بالدرجة الأولى على الشؤون الاقتصادية، وكان جانب كبير من ثروة المنتجين النفطية

في سبيله إلى أن يوظّف في مشروعات التنمية. وبينما كانت هناك برامج أساسية للتوسع في النواحي العسكرية في أقطار الشرق الأوسط، لم يكن هناك سوى القليل من هذه الأقطار قد برز كقوة عسكرية ذات أهمية إقليمية لا أكثر[٣]. هذا وقد تناقصت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بعض الشيء بالقياس إلى أهميتها الاقتصادية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. في عام ١٩٤٧ كان رؤساء الأركان البريطانيون يرون أن الشرق الأوسط سيكون في حالة نشوب حرب واسعة مسرحاً استراتيجياً (يلي المملكة المتحدة في الأهمية أو ربما يعادلها)[٤]. لكن البريطانيين كانوا لا يزالون عندئذ يفكرون في حرب تقليدية، وصارت أهمية الشرق الأوسط في العصر النووي موضع شك أكبر. ولم تلبث السرعة الكبيرة في سباق التسلح أن حوّلت قاذفات القنابل الأنكلو — أمريكية والصواريخ الأمريكية، التي كانت تستخدم قواعد الشرق الأوسط في الخمسينات وأوائل الستينات، إلى سلاح عتيق. ولم يكن هناك سوى عدد قليل من الغوّاصات المزوّدة بالصواريخ عابرة القارات منشوراً في البحر الأبيض المتوسط والبحر العربي الذي أصبح بعد ١٩٦٤ منطقة لنشر القوات ذات إمكانات كبيرة، ولو لم تُستعمل إلا نادراً[٥]. وقد استخدمت الولايات

المتحدة عدداً من مرافق الاستطلاع الالكترونية الهامة في الشرق الأوسط كعنصر مساعد في التوازن النووي المركزي، وكانت هذه المرافق تتألف من وصلة رئيسية بجهاز الرادار الأمريكي المخصص للانذار المبكر، ومن عدد من مواقع التنصت التي كانت المصدر الأولي الذي يستقي الأمريكيون منه معلوماتهم عن تطور الصواريخ السوفييتية. وعن التزام السوفييت بمعاهدة سالت لعام ١٩٧٢.

وكذلك لم يلعب الشرق الأوسط إلا دوراً ثانوياً في التوازن التقليدي بين الشرق والغرب بالنسبة للدفاع عن حلف شمال الأطلسي وعن الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي. كانت الهجمات العسكرية الخارجية تلقى حتماً الاهتمام من جانب واضعي الخطط الدفاعية في كل من الاتحاد السوفييتي والدول الغربية، على الرغم من أنه من المشكوك فيه أن يكون الاتحاد السوفييتي قد تعرض لأي تهديد تقليدي حقيقي من جانب الشرق الأوسط. فحلف بغداد الذي كان ثمرة لعدة سنوات من المحاولات من جانب بريطانيا والولايات المتحدة لتنظيم حلف عسكري معاد للسوفييت في الشرق الأوسط قد ثبت أنه ولد ميتاً. وربما كان لدى الحلف الأطلسي مبرر أقوى للقلق عندما أنشأ الاتحاد السوفييتي في الستينات الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط، وعندما

حاول تعزيز البنية الأساسية لقاعدة سوفييتية بمحاذاة شواطىء الحلف الجنوبية الشرقية. فقد كان لهذا مغزى عسكري وسياسي معاً، إذ خلق الوجود السوفييتي الاحساس لدى بعض أعضاء الحلف في جنوبي أوربا بأنهم مطوّقون[11]. وأثار مسألة قدرة الأسطول السادس على دعم هذه الأقطار في زمن الحرب، وهدد بتقويض الثقة في ضمانة الحلف الأطلسي لكل من تركيا واليونان، ولإيطاليا إلى حدّ ما، وبهذه الصورة أضعف الحلف بمجموعه. وكانت القوات الجوية التركية واليونانية والايطالية تُعتبر حتى في ظروف زمن السلم أقلّ قدرة من القوات الجوية السوفييتية المستخدمة في مصر والمرتبطة بوحدات حلف وارسو الموجودة في بلغاريا[12]. وقد كان من المفروض أنه يمكن في حالة حرب أو أزمة إرسال المزيد من الطائرات السوفييتية بسرعة إلى مطارات مصر وشمالي أفريقيا وبهذه الصورة يمكن القضاء على الميزة التي يتمتع بها الأسطول السادس على الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط وهي وجود قوة جوية فيه، مما يؤدي بالضرورة إلى إضعاف الغطاء الجوي المحدود لحلف الأطلسي بتغيير اتّجاه طائراته من الجناح الشمالي والمركزي الى الجناح الجنوبي[13]. لكن هذا التهديد كان، كما جرى الاعتراف به، في حيّز الامكان ولم يكن

تهديداً مباشراً، وقد زال مع خروج القوات السوفييتية من مصر عام ١٩٧٢.

كانت خطوط المواصلات العسكرية إلى أفريقيا وآسيا والمحيط الهندي هي الأكثر أهمية، وكان الشرق الأوسط خطاً للمواصلات حيوياً للامبراطورية البريطانية، وظل كذلك في التفكير العسكري البريطاني طوال بقاء الوجود العسكري البريطاني (شرقي السويس). لكن الشرق الأوسط كان بالنسبة للأمريكيين نهاية طريق ولم يكن طريقاً رئيساً إلى أماكن أخرى. فالطريق البحري من بيرل هاربور إلى الخليج العربي أطول من الطريق من الساحل الشرقي لأمريكا الى الخليج العربي عبر السويس بـ ١١٠٠ ميل فقط. وحتى عندما أخذ أسطول الولايات المتحدة في أوائل السبعينات يبدي اهتماماً أكبر بالمحيط الهندي لم يكن يدخل في حسابه تعزيزات من البحر المتوسط[٤]. ومع انسحاب بريطانيا من (شرقي السويس) ونمو المقدرة السوفييتية على التدخل بعيد المدى في أواخر الستينات، انتقلت خطوط المواصلات الاستراتيجية عبر الشرق الأوسط من محور شرق ـ غرب إلى محور شمال ــ جنوب. وتركز جانب كبير من انتباه الغرب في

قناة السويس التي أدّت إعادة فتحها في عام ١٩٧٥ إلى تقصير مدة الابحار ٢٤ يوماً بين البحر الأسود والبحر العربي، وإلى تقصير المدة بين أوديسا وبومبي من ٤١ يوماً بطريق الكاب الى ١٦ يوماً بطريق القناة[١٥]، وكانت قناة السويس هي الطريق المفضل لتعزيز الأسطول السوفييتي في المحيط الهادي[١٦]. كما أنها كانت تزود الاتحاد السوفييتي بطريق بديل للمواصلات إلى تلك الأجزاء من روسيا الواقعة في الشرق الأقصى، لأن الطريق البري الوحيد إلى تلك الأجزاء معرض لتدخل صيني ممكن[١٧]. لكن في أواسط السبعينات كانت هناك دلائل توحي بأن حجم أسطول البحر الأسود قد لا يسمح له بخدمة المحيط الهندي[١٨] وأنه يجب على خطط الدفاع السوفييتية أن تأخذ في الاعتبار دائماً أن بالامكان إغلاق القناة بسهولة في حالة الطوارىء. لكن الذي لفت النظر أكثر بصورة مباشرة استخدام محطات الهبوط ومستودعات التخزين في الشرق الأوسط منذ أوائل الستينات لدعم أفريقيا ومنطقة المحيط الهندي[١٩] فاستخدمت المرافق العسكرية في مصر لدى نقل الامدادات الجوية إلى اليمن عام ١٩٦٨[٢٠]. والسودان عام ١٩٧١[٢١]. والى الهند في أثناء الحرب الهندية ـــ الباكستانية عام ١٩٧١[٢٢].

وعلى مستوى تقني أعلى أخذ الشرق الأوسط يؤثر تأثيراً كبيراً في تطوير أنظمة الأسلحة التقليدية والفكر العسكري. نشأ هذا من حجم المعدات العسكرية الكبير التي طلبتها الأقطار الشرق أوسطية، ومن زيادة تعقيد الأسلحة المستخدمة في ميدان القتال في الشرق الأوسط. فاستغل الفرنسيون في الخمسينات الصراع العربي ـــ الاسرائيلي لاختبار أسلحتهم في ظروف المعركة مقابل الأسلحة السوفييتية ولتخفيض سعر الوحدة بالنسبة لأسلحتهم الخاصة، وقد خفّضت الطلبات الاسرائيلية ثمن بعض الطائرات الفرنسية بمقدار ثلثه تقريباً[٢٣]. وسار الأمريكيون على هذا النهج بعد عشر سنوات حين طوّروا بعض الأسلحة خصوصاً لاستخدامها من قبل اسرائيل بشرط تزويد الولايات المتحدة بمعلومات مفصلة عن مدى نجاحها في المعركة[٢٤] وقد حصلت الأقطار الغربية أيضاً على معلومات ثمينة بعد استيلاء الاسرائيليين على أسلحة سوفييتية متقدمة جداً. وفي عام ١٩٧٣ قدّمت حرب تشرين (يوم الغفران) بياناً جلياً عن قدرة الانجاز لمجموعة كاملة من التقنيات العسكرية الحربية الجديدة التي وُضعت في الخدمة على مدى الأعوام العشرين السابقة. وكانت «الدروس» المستفادة منها موضوعاً لمناقشات عالمية واسعة في

الشرق والغرب على السواء[20]، أسفرت عن نتائج انعكس بعضها على تكتيك الحلف الأطلسي، وعلى تركيب قواته بعد أقل من عامين[21].

وتكمن الأهمية السياسية الأوسع لتصعيد الصراع العربي ــ الأسرائيلي بعد أواسط الستينات في بروز المنطقة بصورة المسرح الأولي لتنافس الدولتين العظميين. فأخذت كل منهما تمنح زبائنها في الشرق الأوسط الأولوية في موضوع تسليم الأسلحة على حساب حليفاتها الأوربيات[22]، وتعير انتباها جدياً إلى أن الشرق الأوسط يمكن أن يجرها إلى مواجهة نووية. والحقيقة أن (بيان المبادىء)[23] الذي أصدره «نيكسون وبريجينيف» في عام ١٩٧٢ كان يُقصد به عندئذ الشرق الأوسط بصورة خاصة[24]. وعلى هذا كان من الممكن النظر الى الشرق الأوسط كأحد الميادين الرئيسة لاختبار الوفاق. وأدى عجز السوفييت قبل حرب تشرين عن التقيد بالمبادىء الموضوعة في السنة السابقة الى تساؤلات جدية في الولايات المتحدة حول مفهوم الوفاق. وأكدّ معضلةً أساسية لديهم وهي وجوب موازنة بين الأخطار السياسية الناشئة عن عجزهم عسكرياً عن دعم الأصدقاء الموجودين والحركات «التقدمية» بصورة عامة، وخطر الأوسع الناشيء عن

تقويض وضع التعايش الذي كانت موسكو تحتاج إلى التوصل إليه مع واشنطن في سبيل التقليل من خطر حرب نووية.

وكانت كل جولة من الصراع العربي الاسرائيلي تضع الالتزامات موضع تساؤل — رغبة كل من واشنطن وموسكو في دعم زبائنها ومقدرة كل منهما على ذلك. وقد شكلت ... النقطتان عاملاً سيكولوجياً في توازن القوى بين الشرق والغرب، كما كانتا تراقبان عن كثب في عاصمتي الدولتين العظميين للتعرف على ملامح من مزاج الخصم، وتصميمه، وما ينوي عمله في المستقبل وما تنطوي عليه هذه من المعاني في نظر الآخرين. وهذه الأخيرة كانت نقطة ذات حساسية خاصة، ومعرضة لرد فعل شديد. ففي أثناء حرب تشرين، كانت أفعال معظم الحكومات الأوربية توحي بأنها لم تكن تقبل بوجهة نظر إحدى الصحف البريطانية التي ذهبت إلى أن الحرب قد تجاوزت كثيراً كونها قضية شرق أوسطية محلية عندما صارت نتائجها تتوقف على أي من كفيلي الطرفين سوف يبرهن على أن لديه من الوسائل العسكرية ما يتيح له أن يُثبت في ميدان المعركة، ثم مضت إلى القول إن الاسرائيليين، كالأوربيين، يعتمدون في البقاء على الولايات المتحدة[٢٠]. لكن رأي صحيفة «الايكونوميست»

كان مطابقاً حقاً لرأي واشنطن، وقد قال الدكتور كيسنجر فيما بعد في مقابلة له مع صحيفة الأهرام: (إن الولايات المتحدة، لأسباب تتعلق مباشرة بميزان القوى بين الدولتين العظميين، لا تستطيع السماح للأسلحة السوفييتية بإحراز نصر كبير على الأسلحة الأمريكية ــ وإن لم يكن نصراً حاسماً)[٣٠]. وكذلك كان للهزيمة المستمرة للقوات المجهزة بمعدات سوفييتية أمام القوات المجهزة بمعدات أمريكية بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠ انعكاس سيء على سمعة التدريب السوفييتي، وأوحت أن الاتحاد السوفييتي متخلف عن الولايات المتحدة في بعض فروع التكنولوجيا العسكرية[٣١]. وكان لأمثال هذه الأحكام مضامين خطيرة بالنسبة للمسرح الأوربي المركزي[٣٢]. وكانت تثير في العالم الثالث شكاً حول الرغبة في تفضيل الامدادات العسكرية السوفييتية على الأمريكية. إن سمعة الدولة العظمى، بمعنى صورة القوة، كانت بهذا الشكل داخلة في الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وقد تبين أن الشرق الأوسط كان مقياساً صالحاً لحظوظ المنافسة بين الدول العظمى.

إذن: قلما توجد دولة ليس لها نوع من المصالح في الشرق

الأوسط . إن التركيب الاقتصادي ، وفي النهاية التركيب السياسي ، للنظام الدولي يعتمد اعتماداً كبيراً على توافر إمدادات النفط باستمرار من الشرق الأوسط ، بالدرجة الأولى ، وعلى السعر الذي يمكن به شراء هذا النفط بالدرجة الثانية . ويرتبط توازن القوى الشامل بين الشرق والغرب بدرجة الصراع بين عدد من دول الشرق الأوسط الرئيسة وبانحيازها الدولي . لكن مستوى الاعتماد الخارجي ليس واحداً أبداً ، إذ تؤثر التبدلات في مستويات الأسعار تأثيراً مباشراً في جميع الأقطار المستوردة للنفط . وقد لعبت دول الشرق الأوسط الأعضاء في منظمة الأوبك (OPEC) دوراً حاسماً في حدوث هذه التبدلات . لكن الدول الصناعية والدول السائرة في طريق التصنيع لا تعتمد كلها بصورة خطيرة على نفط الشرق الأوسط . يضاف إلى هذا أن أشكال الاقتصاد المختلفة ليست على درجة واحدة من حيث القدرة على التكيف مع تبدلات الأسعار أو الخلل في الإمدادات ، ولا من حيث تأثير هذا الخلل في الأنظمة السياسية . فيمكن افتراض أن بعض هذه الأقطار يستطيع احتمال قدر من البطالة أكبر ، ودرجة من الكساد أشد مما في وسع الأقطار الأخرى احتماله ، على الرغم من أن مستوى الخلل في الامدادات الذي شهدته الأقطار المستوردة

للنفط في ذروة حرب تشرين لم يكن كافياً لاختبار صحة هذه الافتراضات.

من المفيد إذن أن نميِّز بين عدد من الأمور لدى مناقشة ما للدول ــ منفردة أو منضمة في مجموعات ــ من مصالح في الشرق الأوسط. هناك أولاً التمييز بين المصالح المباشرة، أي الاعتماد اليومي على إمدادات نفط الشرق الأوسط، والمصالح غير المباشرة، أي الاستعداد للتعرض، في فترة يشتد فيها الاعتماد المتبادل العسكري والاقتصادي، إلى الخسارة أو الضرر نتيجة لارتباطات مع دول أخرى لها مصالح مباشرة في الشرق الأوسط وقد أشرنا إلى هذا إشارة ضمنية من قبل. فلم يكن في وسع سوى أقطار قليلة أن تأمل في النجاة من عواقب الأزمة المصرفية الدولية التي خشي منها البعض في ١٩٧٤ نتيجة للمشكلات التي نشأت عن الحاجة إلى إعادة توظيف عائدات النفط من الدولارات (أو ما يسمى البترودولار). وهناك، ثانياً، مصالح أهم من مصالح أخرى بصورة واضحة. فهناك تمييز بين تلك المصالح التي توصف غالباً بأنها حيوية، وتلك التي ليست كذلك، والمصالح الحيوية هي تلك المصالح الضرورية لكي تتمكن الدولة من أداء الوظائف الأساسية لوجودها: مثل الأمن، والمحافظة على القانون والنظام،

وبقاء نظام سياسي أو اجتماعي معين. أما المصالح غير الحيوية التي يمكن تسميتها (رغبات)، فتشمل زيادة أملاك الدولة وتحسين مركزها الدولي لأسباب تتعلق بزيادة الثروة أو البحث عن المكانة، أو السعي وراء منافع الأقليات. وهناك بالاضافة إلى هذا مصالح مشتقة، وهي السمعة والصيت والشهرة، وهذه مرتبطة بالتزامات أو تورطات مسبقة في المنطقة.

والأقطار ذات المصالح الحيوية في الشرق الأوسط لا تنحصر في مجموعة دول أوربا الغربية المعروفة واليابان. فكثير من الأقطار النامية في العالم الثالث حساسة بشكل خاص لمستوى أسعار النفط، وقد قُدِّر مادفعته أقطار من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في عام ١٩٧٥ لقاء ما استوردته من النفط بحوالي ١٠ بلايين دولار في السنة، زيادة على ما كانت تدفعه قبل ارتفاع الأسعار في عام ١٩٧٣، وهو رقم يمثل حوالي ١٫٧ بالمائة من مجموع الانتاج الوطني العام فيها كلها[٤٣]. يضاف الى ذلك أن لعدد من أقطار العالم الثالث وجنوبي أوربا مصالح أمن مباشرة وغير مباشرة في المنطقة. فقد أثَّر النزاع العربي الاسرائيلي تأثيراً عسكرياً في بعض الدول الأفريقية ابتداء من عام ١٩٦٠ حين بدأت اسرائيل تقيم علاقات وثيقة مع الحبشة، وأخذت

الاستخبارات الاسرائيلية تعمل في عدد من الأقطار حديثة الاستقلال في أفريقيا السوداء[30]. وفي عام ١٩٧٦ أظهرت حادثة تافهة، ولكن جرى تضخيمها جداً، أن عنتيبة كانت في متناول القوة الجوية الشرق أوسطية. وكانت أقطار الشرق الأوسط متورطة أيضاً في المنافسات المعقدة في القرن الأفريقي، بينما، في الشرق، أثرت قوة إيران العسكرية المتزايدة في المنافسات القائمة في شبه القارة الهندية؛ ويمكن القول إن لأقطار أخرى كثيرة مصالحَ غير مباشرة في الشرق الأوسط، لأن أمنها واستقلالها يعتمدان على توازن القوى الشامل بين الشرق والغرب. كما يعتمدان، بصورة مباشرة أكثر في بعض الحالات، على قدرة كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، أو رغبتهما في استخدام الشرق الأوسط بحرّية لأغراض المرور العسكري والنشر المتقدم للقوات. ولدى أقطار البحر الأبيض المتوسط قلق واضح بصورة خاصة حول هذا الموضوع ظهر في الاقتراح الذي كانت كل أقطار البحر الأبيض المتوسط، ماعدا اليونان وتركيا وايطاليا، تتقدم به لإخراج كل من الاسطول السادس والأسطول السوفييتي. وأبدت يوغوسلافيا اهتماماً خاصاً بهذا الأمر. فعلى الرغم من أن بلغراد أيدت السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط

بعد حرب الأيام الستة خوفاً من أن يسيء سقوط عبد الناصر إلى فعالية سياسة عدم الانحياز التي تتبعها[٣٦] أبدى اليوغوسلافيون، مثل الرومانيين والهنغاريين كذلك، قلقهم من أن تسبب لهم المواجهة بين القوتين العظميين في الشرق الأوسط ضغطاً أشد من جانب الاتحاد السوفييتي. وقد أجرت كل من رومانيا ويوغوسلافيا تدريبات عسكرية خلال حرب تشرين على سبيل الاستعداد، وذلك فيما يظهر بسبب حالة التوتر إزاء النوايا السوفييتية[٣٧].

إن ما يميز مصالح الدول الصناعية كاليابان وأوروبا الغربية في الشرق الأوسط عن مصالح أقطار العالم الثالث[٣٨] وعن مصالح الدولتين العظميين أيضاً، هو اعتمادها الشديد على إمدادات نفط الشرق الأوسط. فلكل من اليابان وأوروبا الغربية مصالح مباشرة وحيوية في الشرق الأوسط، مصالح اقتصادية في المقام الأول، لكنها تتضمن أيضاً عنصراً استراتيجياً هاماً. ولليابان وضع يلفت النظر بشكل خاص. فقد بلغت كميات النفط التي استوردتها اليابان في ١٩٦٣ من الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا ٣٢ بالمائة من مجموع الطاقة المستهلكة فيها؛ وفي عام ١٩٧٢ قفز الرقم الى ٥٧٫٤ بالمائة[٣٩]. وكانت الأرقام المقابلة في أوروبا الغربية أقل، لكنها كانت على الرغم من ذلك كبيرة: ٢٧٫٢ بالمائة من

مجموع الطاقة المستهلكة في أوربا الغربية جاء من النفط المستورد من الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا في ١٩٦٢، وارتفع الرقم إلى ٤٧٫٤ بالمائة في عام ١٩٧٢[٦]. وكانت درجة الاعتماد مختلفة ضمن أوربا الغربية، وخصوصاً بعد تدفق انتاج النفط البريطاني والنرويجي في أواسط السبعينات. على الرغم من ذلك كان النفط في عام ١٩٧٣ يمثل، بترتيب متصاعد، النسب المئوية التالية من مصادر الطاقة الأولية: بريطانيا ٥٢٫١ بالمائة، هولندا ٥٤٫٢ بالمائة، ألمانيا الغربية ٥٨٫٦ بالمائة، بلجيكا ٦٢٫١ بالمائة، فرنسا ٧٢٫٥ بالمائة، وايطاليا ٧٨٫٦ بالمائة[٤]. غير أن القطرين الواقعين في طرفي هذه القائمة، القطرين الأضعف اقتصادياً، انكلترا وايطاليا، هما اللذان تعرضا لأشد المصاعب في ميزان المدفوعات نتيجة لارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣، على الرغم من أن عواقب هذا الوضع على السياسة لم تكن كبيرة إلا في إيطاليا.

من جهة أخرى، كان معظم المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط مصالح غير مباشرة حتى أواسط السبعينات، ولذلك كانت أقل أهمية من مصالح حلفائها. فبفضل حجم الولايات المتحدة وبعدها عن الشرق الأوسط يمكن اعتبار مصالحها في

المنطقة أصغر من مصالح اليونان وايطاليا وحتى ألمانيا الغربية. وكانت الولايات المتحدة بوصفها أكبر منتج للنفط لسنوات عديدة، لاتعتمد إلا بصورة هامشية على النفط المستورد من الشرق الأوسط. كان النفط يؤلف ٥ر١ بالمائة من مجموع استهلاك الطاقة في أمريكا عام ١٩٦٢، و ٢ بالمائة فقط بعد عشر سنوات[٤٢]. لكن في أواسط السبعينات أصبحت الولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط في العالم، وارتفعت النسبة المئوية لمستورداتها من نفط الشرق الأوسط من ٧ بالمائة في عام ١٩٧٣ الى ٣٤ بالمائة في عام ١٩٧٥[٤٣]. وفي كانون الثاني من تلك السنة دلت التقديرات الرسمية على أنه في حالة انقطاع واردات النفط المستورد انقطاعاً تاماً، فإن النفط الذي تنتجه أمريكا لن يكفي لسد حاجات الاقتصاد، حتى في زمن الحرب، وهو تطور قيل إن تأثيره على الأمن القومي (مباشر) و(آني) و(غير ملائم)[٤٤]. وكانت حرب تشرين قد أثرت في الخدمات الأمريكية، مثلما أثرت في خدمات حليفاتها، فظل الطيارون بعد ذلك لفترة من الزمن لا يخرجون للتدريب إلا في طلعات قصيرة، كما جرى بصورة جذرية تخفيض عدد الأيام التي تعمل فيها السفن الحربية في الخطوط الأمامية[٤٥].

على الرغم من هذا، كانت الولايات المتحدة، قبل السبعينات بفترة غير قصيرة، قد حدّدت مصالحها في الشرق الأوسط بعبارات سياسية استراتيجية وغير مباشرة بالدرجة الأولى. ولم تلبث واشنطن أن أدركت، مع ظهور الاتحاد السوفييتي كمنافس أول لها عقب الحرب العالمية الثانية، أن توازن القوى الكلي يعتمد جزئياً على التوازن الاقليمي ضمن الشرق الأوسط. وكانت المنطقة تهم الولايات المتحدة لأنها كانت تهم أعضاء نظام الحلف الذي أصبحت قائدة له. لهذا قبلت الولايات المتحدة أن تتورط بدور فعّال في المنطقة، مضيفة بذلك عنصراً فرعياً هاماً الى مصالحها لأن سمعة قوتها منذ ذلك الحين أصبحت هدفاً في الصراعات الاقليمية.

إن الاتحاد السوفييتي، على عكس الولايات المتحدة، قريب من الشرق الأوسط من الوجهة الجغرافية، وله حدود مشتركة مع تركيا وايران، وهو قريب من البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من هذا ليس للاتحاد السوفييتي في المنطقة سوى مصالح أمنية. فجنوبي روسيا، بما في ذلك حوض الدون المصنّع تصنيعاً عنيفاً، معرّض جداً للهجمات من الشرق الأوسط ومن القوات البحرية العاملة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

ولأسباب جغرافية وتاريخية بقي الروس أمداً طويلاً حساسين جداً لكل الأمور المتصلة بالأمن، وما نشأ عن ذلك من اهتمام غريزي بامكان تعرض روسيا الجنوبية للأخطار، اهتماماً ربما تعزّز بما خبروه من تهديدات لهذا الجزء من الحدود السوفييتية في أثناء الحرب الأهلية، والحرب العالمية الثانية، والمراحل الأولى للحرب الباردة. وتتضح هذه النقطة الأخيرة من الضغط الذي مارسه السوفييت على إيران خلال الخمسينات وأوائل الستينات محاولةً منهم للحيلولة دون انحياز إيران إلى الولايات المتحدة انحيازاً قوياً[٤٦]. كما تتضح من شكوى «خروتشيف» خلال أزمة الصواريخ الكوبية من الوجود العسكري الأمريكي في تركيا[٤٧]. وكان لابد من أن يظل الشرق الأوسط موضع اهتمام واضعي الخطط الدفاعية السوفييت في السبعينات لا لشيء إلا لقربه من الاتحاد السوفييتي، ولأن بعض القوات الغربية تتابع عملها فيه، ولأنه غير مستقر ولأنه مسلح تسليحاً هائلاً. لكن التهديد من الجنوب قد تقلص مع انسحاب قاذفات -V-النووية البريطانية من قبرص وقاذفات جوبتر IRBMالأمريكية من تركيا. ولولا بقاء الشرق الأوسط عاملاً مساعداً ممكناً في نشوء صراع بين الدولتين العظميين، لأمكن اعتبار التهديد من الجنوب ثانوياً لدى مقارنته

بالتهديد من الغرب ومن الصين في الشرق. ويرغب الاتحاد السوفييتي في كميات محدودة من نفط الشرق الأوسط، لكنه لا يحتاج اليها. وقد بدأ يستورد النفط من المنطقة عام ١٩٦٧، فعقد اتفاقات نفطية مع عدد من الأقطار، كان أهمها العراق، حيث يشارك في استثمار أحد حقول البترول الشمالية. وفي أواسط السبعينات بلغت صادرات العراق من النفط الى الاتحاد السوفييتي حوالي مليونين من الأطنان في العام، وكان من المنتظر أن تزيد[٤٨]. لكن يجب مقارنة هذا الرقم بمعدل انتاج النفط السنوي في الاتحاد السوفييتي الذي يتجاوز ٥٠٠ مليون طن[٤٩]، والحقيقة أن الاتحاد السوفييتي كان قد أصبح في ١٩٧٥ أعظم منتج للنفط في العالم. فمن الواضح أن استيراد الاتحاد السوفييتي النفط من الشرق الأوسط هو ميزة لا ضرورة. ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى أن الاتحاد السوفييتي، في فترة يزداد فيها الاستهلاك السوفييتي للنفط، ما يزال يرغب في الاستمرار في تصدير النفط إلى أوربا الغربية والشرقية[٥٠]. والاحتياطي في سبيريا كبير لكنه إما باهظ التكاليف أو يصعب استثماره بتقنيات الحفر الحالية.

بناء على ذلك، ربما كانت مصلحة الاتحاد السوفييتي

الرئيسة في الشرق الأوسط هي (رغبة) ناشئة عن طموح الاتحاد السوفييتي المتزايد لكي يصبح نداً سياسياً للولايات المتحدة، لكي يقيم لنفسه دوراً عالمياً. وقد أدى هذا إلى تورط عسكري وسياسي متزايد من جانب السوفييت في العالم الثالث الذي يؤلف الشرق الأوسط جزءاً هاماً منه. لهذا كان للاتحاد السوفييتي مصلحة في دعم (الأنظمة التقدمية) في المنطقة ولاسيما اذا كانت من قَبيل مصر عبد الناصر التي لعبت دوراً رئيساً في حركة عدم الانحياز، وفي تقديم مرافق عسكرية دائمة وحقوق مرور للقيام بعمليات في أماكن بعيدة عن الاتحاد السوفييتي. ومن شأن هذه التطورات أن تسمح للاتحاد السوفييتي بأن يضعف الولايات المتحدة وأن يحقق تحولاً مناسباً في (معادلة القوات) في منطقة تعتبر عاملاً هاماً في المعركة ضد (الأمبريالية)[٥١]. لكن السعي وراء هذه الأهداف كان ينطوي على إقحام السمعة، ولاسيما سمعة السلاح، التي خلقت بدورها مصلحة سوفييتية فرعية في المنطقة، فقد كان للاتحاد السوفييتي في فترة حرب الأيام الستة مصلحة هامة في الابقاء على توظيفاته الكبيرة في الشرق الأوسط. وهي مصلحة لم تكن موجودة قبل خمسة عشر عاماً من ذلك التاريخ.

تختلف أهمية الشرق الأوسط اذن، اختلافاً كبيراً تبعاً للعواصم الكبرى، والصغرى في الحقيقة، التي ينظر منها إليه. فما تراه موسكو في الشرق الأوسط تختلف جداً عما تراه كل من واشنطن وروما. لموسكو رغبات هامة في الشرق الأوسط لأن الاتحاد السوفييتي قوة تصحيحية. ولواشنطن مصالح حيوية في إبقاء الأوضاع الراهنة على ما هي لأنها زعيمة حلف. لكن هذه المصالح غير مباشرة في الغالب. وليس الأمر كذلك بالنسبة لإيطاليا، التي تعتمد بصورة مباشرة وقوية على نفط الشرق الأوسط، وقد تعرض اقتصادها لمصاعب كبيرة في سبيل سد العجز في ميزان المدفوعات الذي نشأ عن ارتفاع أسعار النفط في أوائل السبعينات، كما كانت معرضة لتهديد مباشر من تزايد القوات السوفييتية في شرقي البحر الأبيض المتوسط. على الرغم من هذا، ماكانت القرارات العسكرية الحاسمة لتتخذ في روما ولا في أية واحدة من العواصم العديدة التي كان فيها المسؤولون عن اتخاذ القرارات يواجَهون بوجود مصالح مباشرة وحيوية لهم في الشرق الأوسط، بل كانت تتخذ في واشنطن وموسكو.

الحواشي

١ ــ **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ص ٨٣، و ١٩٧٣/ ١٩٧٤ ص ٧٥.

٢ ــ **الايكونوميست**، ٧ ك ٢ ١٩٧٦، (٥١) بالمائة في ١٩٧٤.

٣ ــ ٨ر٤ بالمائة فقط من الاحتياطي الثابت المنشور كان موجوداً في شمال أفريقيا وإيران. هانس مول، **النفط والنفوذ**، ص ٣٧.

٤ ــ ٤٥ بليون دولار من فائض ١٩٧٤ كانت تعود الى الدول العربية وايران. وفي ١٩٧٥ كان الفائض يقدر ما بين ٣٤ بليون دولار و ٤٠ بليون دولار، التي كان ٩٠ بالمائة منها يعود الى دول الشرق الأوسط الثماني الأعضاء في الأوبك، والتي كان ثلثاها تقريباً يعودان الى أربع من الدول العربية منتجة للنفط: العربية السعودية، الكويت، الأمارات العربية المتحدة، وقطر. **فاينانشال تايمز**، ٢٩ آذار ١٩٧٦.

٥ ــ في نهاية ١٩٧٥ كان رصيد السعودية من العملات يأتي بعد

رصيد ألمانيا الغربية فقط، **انترناشنال** هيرالد تريبون، ٣ آذار ١٩٧٦.

٦ — لكن في الواقع كان العون الاقتصادي مقصوراً بالدرجة الأولى على الأقطار الاسلامية.

٧ — لكن أهمية التهديد بسلاح المال لم تلبث أن تضاءلت. انظر كلاوس كنور (حدود القوة العسكرية والاقتصادية)، **ديدالوس**، خريف ١٩٧٥، ص ٢٣٥.

٨ — الدلائل على قلق السوفييت من ازدياد القوة العسكرية في إيران بدأت تظهر في ١٩٧٣، **التايمز**، ٧ آب ١٩٧٣، **الغارديان**، ١٣ آب ١٩٧٣، **والفايننشال تايمز**، ٢٣ ت ٢ ١٩٧٦.
وكان ينبغي على المسؤولين عن خطط الدفاع السوفييتية أن يأخذوا بالاعتبار إمكان توجيه قدرة نووية اسرائيلية، في ظل بعض الظروف، ضد الاتحاد السوفييتي.

٩ — **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة**، ١٩٤٧، المجلد الخامس، الشرق الأوسط وأفريقيا ص ٥٦٦.

١٠ — كان ٩٠ بالمائة من غواصات بولاريس يتواجد في العادة خارج البحر الأبيض المتوسط وبناء على التقارير كان البحر العربي في ١٩٧٤ يُستخدَم بكثرة من قبل الغواصات الأمريكية حاملات الصواريخ. جيمس كابل دبلوماسية القارب المسلح، ص ص:

١٣٨ ـــ ١٣٩ . أنباء الولايات المتحدة وتقرير عن العالم. ٢٤ حزيران ١٩٧٤.

١١ ـــ كان هذا يصدق بصورة خاصة على تركيا التي كانت دائماً تواجه تهديداً على طول حدودها البرية وحدودها البحرية الشمالية، والتي كانت ثقتها بالولايات المتحدة ككفيل عسكري قد ضعفت بسبب أزمة الصواريخ الكوبية، والضغط الأمريكي لمنع تركيا من غزو قبرص ١٩٦٤.

١٢ ـــ **أسبوع الطيران**، ٥ حزيران ١٩٧٢.

١٣ ـــ **مجلة معهد الخدمة المتحدة الملكي للدراسات الدفاعية**، حزيران ١٩٧٢، ص٦، رُوي في ١٩٧١ عن رئيس أركان القوة الجوية الايطالية قوله إن التهديد العسكري السوفييتي كان محدوداً، ودائماً بسبب عدم توافر الغطاء الجوي المناسب، ونقص القدرة على الاستطلاع، وعدم وجود دعم سَوْقيّ مناسب (لوجستيكي). غير أن شبكة المطارات السوفييتية (تجعل من الممكن استخدام قوات جوية قوية إلى درجة كافية لتطويق إيطاليا من الجنوب والالتفاف حول الحلف عند اللزوم، ولتعقب كل السفن المتجهة إلى إيطاليا أو المارة في البحر الأبيض المتوسط وملاحقتها، وللطيران على ارتفاع منخفض لمهاجمة كل الأهداف الكائنة في جنوبي إيطاليا وأواسطها، ولفتح جبهة حقيقية في الجنوب وامدادها بإنزال قوات جوية، ولدعم

العمليات البرية والبحرية، وقوات المغاوير، ووحدات (الحركات الانقلابية)، **فلايت**، ١٤ ك٢ عام ١٩٧١.

١٤ ــ الأميرال زوموالت، (الزيادة المقترحة في التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة في المحيط الهندي)، شهادات، المجلس النيابي، ص ١٣٩. حاملتا الطائرات الأمريكية التابعتان للأسطول السادس لا تستطيعان الإبحار في قناة السويس لضخامتهما.

١٥ ــ أدى إغلاق قناة السويس في عام ١٩٦٧ خلال الحرب الفيتنامية إلى مضاعفة المسافة من الاتحاد السوفييتي الى شمالي فيتنام وتناقص عدد سفن الشحن السوفييتية التي تصل هايفونغ من ٤٧ الى حوالي ٣٢ ــ ٢٥ في الشهر، دونالد متشيل، (التحدي البحري السوفييتي) **أوربيس**، ربيع ١٩٧٠ ص ١٥١.

١٦ ــ ر. د. ماك لوران، **الشرق الأوسط في السياسة السوفييتية**، ص٤٢.

١٧ ــ المصدر السابق، ص ٤٣.

١٨ ــ بناء على مارواه ويليم كولبي مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، في عام ١٩٧٥، كان من المنتظر أن يزيد فتح قناة السويس من مرونة السوفييت في استخدام وجودهم العسكري كله في المحيط الهندي. لكن من دون زيادة وجودهم العسكري



زيادة تستحق الذكر. وكان من شأنه أن يزيد في سهولة استخدام سفن الدعم السّوقي في المحيط الهندي، وتقليل اعتماد السوفييت على الدول الواقعة على السواحل، غير أن أسطول المحيط الهادي سوف يظل المصدر الرئيسي للمقاتلين في البر بسبب الأولوية العظمى التي تعطى لعمليات البحر الأبيض المتوسط والحاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي استراتيجي في البحر الأسود. سجل الكونغرس، ٢٢ آذار ١٩٧٥.

١٩ــ نُقلت الأسلحة السوفييتية، التي زُوّدت بها مصر، الى الكونغو ونيجيريا خلال الحروب الأهلية التي وقعت في الستينات.

٢٠ــ (SIPRI)، **تجارة الأسلحة مع العالم الثالث**، ص ٥٦٨.

٢١ـ جون أريكسن، القوة العسكرية السوفييتية، ص ٨٠.

٢٢ــ يقال إنه لم تكن الطائرات السوفييتية المحملة بالسلاح الى الهند فقط تزود بالوقود في المطارات الكائنة في مصر العليا، بل إن طائرات الميغ ٢١ الموجودة في مصر بقيادة طيارين سوفييت أرسلت الى الهند لتعويض الخسائر الهندية، أرنولد هوتنجر، (القوى العظمى والشرق الأوسط) ويليم غريفس (الناشر) **العالم ومثلثات القوة العظمى**، ص ١٣٨، والنيويورك تايمز ٣١ آذار ١٩٧٢.

٢٣ــ سيلفيا كروسبي، **تحالف ضمني: فرنسا واسرائيل من السويس إلى حرب الأيام الستة**، ص ص ١٥٦ــ ٢١٦.

وفيما بعد مولت إيران تطوير نسخة من صاروخ Rapier SAM ، البريطاني ، وقدمت قرضاً لشركة غرومان لصنع طائرات ، F14 ، التي أوصت عليها ، **الغارديان** ، ٢٣ تموز ١٩٧٥ .

٢٤ ــ ويشمل ذلك طائرات بلا طيارين للاستطلاع . ورؤوسا حربيه متطورة خصيصاً لصواريخ شرايك جو ــ أرض ضد صواريخ (SAM3) ، **أسبوع الطيران** ، ١٨ ك ٢ ١٩٧١ . وبالمقابل طبعا ، كانت خسارة الأسلحة المعقدة ، وانتقالها الى الغرب عن طريق الشرق الأوسط تقلق العسكريين السوفييت ، وكان هذا ، بناء على مصدر مصري ، أحد الأسباب التي أدت الى فشل زيارة بودغورني لمصر بُعيد حرب الأيام الستة . محمد هيكل ، **الطريق الى رمضان** ، ص ٤٧ .

٢٥ ــ الدروس التكتيكية المستفادة من حرب تشرين ، وخصوصاً صلاحية العربات المدرعة للبقاء في المستقبل في ميدان المعركة الحديث ، كانت موضوعاً لمؤتمرين عسكريين كبيرين انعقدا في الاتحاد السوفييتي في ت ١ و ك ٢ ١٩٧٥ .. وقد أعقب هذين المؤتمرين نقاش كبير في الصحف العسكرية السوفييتية حول الدروس المستفادة من فعالية الأسلحة المضادة للدرع خلال الحرب . لكن ليست الدبابات وعربات المقاتلين المشاة هي التي أدرك السوفييت أنها الأكثر تعرضاً للتهديد بالسلاح المضاد

للدرع، فيليب كاربر، (المناقشات السوفييتية ضد الدروع)، **البقاء**، أيار تموز، ص ص ١٠٥ ــ ١٠٦.

٢٦ ــ **سبكتيتور**، ١٣ ك١ عام ١٩٧٥، بناء على هذا التقرير كانت المشكلة التي تسبب أشد القلق لحلف الناتو (NATO)، أن الحرب قد بينت أن أكداس العتاد المخزونة يمكن أن تنفد بصورة أسرع مما كان يفترض. ومن بين النتائج الأخرى للحرب أن احدى فرق الولايات المتحدة، التي حلت في ١٩٧٥ محل فرقة أخرى في ألمانيا الغربية، زُوّدت بعدد أكبر من الصواريخ المضادة للدروع. بينما قرر جيش ألمانيا الغربية (Bundeswrehr) تخفيض عدد الدبابات الموضوعة تحت إمرة الضابط الواحد من ١٨ الى ١٠. **الفاينانشيال تايمز**، ١٧ حزيران ١٩٧٥.

٢٧ ــ كان هذا واضحاً بصورة خاصة من رغبة كلتا الدولتين العظميين في السحب من أكداس الأسلحة المخزونة في أوربا خلال حرب ١٩٧٣. لكن في ربيع ١٩٧١ أخّر الاتحاد السوفييتي، لأول مرة، تنفيذ التزاماته بتحديث قوات حلف وارسو المسلحة، وقدّم عليه تلبية حاجات الدفاع الملحّة لبلد غير شيوعي، وغير منحاز. لويس ل. ويتن. **حرب القناة**، ص ص ١٦٢ ــ ١٦٦. أنظر أيضاً الفصل ــ ١ ــ.

٢٨ ــ تتضمن هذه المبادىء القيود المتبادلة التالية بشأن المشاركة في مغامرات «محلية»:

ـــ الحيلولة دون نمو أوضاع من شأنها أن تسيء إساءة بالغة إلى العلاقات السوفييتية الأمريكية.

ـــ بذل أقصى الجهد لتجنب المواجهة العسكرية.

ـــ الاعتراف بأن الجهود المبذولة للوصول إلى ميزة وحيدة الطرف على حساب الطرف الآخر، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، لاتنسجم مع هذه الأهداف.

ـــ المسؤولية الخاصة لبذل كل ما في وسعهما للحيلولة دون قيام نزاعات أو أوضاع من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التوترات العالمية .

تيودور درابر (الهدوء والوفاق)، **تعليق**، شباط ١٩٧٦ ص. ٣٠.

٢٩ ـــ جورج بول، (موسكو والشرق الأوسط)، **الواشنطن بوست**، ١٨ ايار ١٩٧٥.

٣٠ ـــ **الايكونوميست**، ت٢ ١٩٧٣. للاطلاع على التصورات الأمريكية، راجع المو ر. زوموالت، (دروس للناتو من الخبرة العسكرية الحديثة)، **مجلة اتلانتك كوميونيتي كوارترلي**، شتاء ١٩٧٥/٧٤.

٣١ ـــ وردت في فريق «الساندي تايمز» لتقصي الحقائق، (نظرة عميقة الى حرب الشرق الأوسط) ص ٢٣٨.

٣٢ ـــ **نيوسايانتيست**، ٤ حزيران ١٩٧٠.

٣٣ـ ملاحظة : يرى المعلق الاسرائيلي الجنرال هرتزوغ أن تدمير شبكة (SAM -2) في مصر في ١٩٦٩ كان يعني ظهور عجز شبكات السلاح التي كان الدفاع ضد الطيران يعتمد عليها في الامبراطورية السوفييتية. **نيويورك تايمز**، ٣ شباط ١٩٧١ .

٣٤ـ **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ١٨ شباط ١٩٧٦ . وجدت أشد الأقطار الأفريقية فقراً أن وارداتها الأساسية من الوقود ترتفع من ١٠ بالمائة الى ما بين ٣٠ بالمائة و ٤٠ بالمائة مما تجنيه من الصادرات . وارتفع ثمن ما تستورده من النفط من ١١٠ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٧٢/٧٣ الى ٦٥٠ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٧٤/٧٥ . **فاينانشال تايمز**، ٣٠ ايلول ١٩٧٥ .

٣٥ـ **الغارديان والديلي تلغراف**، ٢٥ شباط ١٩٧٧ .

٣٦ـ (الى جانب المظاهر العاطفية والعقائدية لدفاع تيتو عن سياسة عدم الانحياز، كان يَعتبر أن أعظم تهديد لمصالح يوغوسلافيا على المدى الطويل هو إمكان عودة الشرق الأوسط إلى ساحة الحرب الباردة، وكان هذا شبيهاً بما حدث بعد الصراع العربي الاسرائيلي عام ١٩٥٦، وكان أحد الحوافز الأولية لمشاركة يوغوسلافيا في البداية في حركة عدم الانحياز)، ويقال إن تيتو نصح المصريين بألا يعطوا الاتحاد السوفييتي قواعد. ويتن،

المرجع السابق. ص ٣٨٠. هوتنجر، المرجع السابق ــ ص ١٤٣.

٣٧ ــ **نيويورك تايمز**، ٤ آذار ١٩٧١، مشيرة الى أن أهم ما يشغل رومانيا وهنغاريا هو تأثير مثل هذا االضغط على السياسة الداخلية وخصوصاً تأثير التراخي المستمر في الرقابة المركزية. للاطلاع على الاحتياطات التي اتخذتها كل من يوغوسلافيا ورومانيا خلال حرب تشرين، راجع جون د. غلاسمن، **السلاح للعرب** ص ١٤٦.

٣٨ ــ إن الأقطار النامية غير النفطية لا تستهلك سوى ١٠ بالمائة من الاستهلاك العالمي السنوي من النفط. م. ج. ويليمز (برامج المساعدة التي تقدمها أقطار OPEC). **الشؤون الخارجية** ك ١ ١٩٧٦، ص ٣١١.

٣٩ ــ (أزمة النفط في المنظار)، **ديدالوس**، خريف ١٩٧٥ ص ٢١. لكن جزءاً كبيراً من النفط الياباني كان يأتي من إيران. وبهذه الصورة كان النفط العربي يؤلف ١٢٫٨ بالمائة من امدادات الطاقة في ١٩٥٦، و ٣٣٫٤ بالمائة في ١٩٦٧ و ٣٣ بالمائة في ١٩٧٣. مول، المصدر السابق، ص ٣.

٤٠ ــ **ديدالوس** المصدر السابق. ص ٢١.

٤١ ـ المصدر ذاته، ص ٩٥. الدنمرك هي من أقطار أوربا الغربية الأكثر اعتماداً على النفط كمصدر للطاقة.

٤٢ ـ المصدر ذاته. ص ٢١.

٤٣ ـ **الايكونوميست**، ٢ تشرين أول ١٩٧٦.

٤٤ ـ مذكرة بقلم وزير الخزانة، وليم سيمون، ١٤ كانون الثاني ١٩٧٥.

ملاحظة: هذا التحليل يستبعد المصالح الاقتصادية الأخرى مثل التجارة وتوظيف رؤوس الأموال التي تقع خارج فئة المصالح التي تحتاج الى حماية وتنمية بالوسائل العسكرية. والحالة الاستثنائية الوحيدة هي الوجود العسكري البريطاني بعد الحرب الذي يقع خارج نطاق هذه الدراسة.

٤٥ ـ **الواشنطن بوست**، ١٨ تشرين ثاني ١٩٧٤.

٤٦ ـ بالرغم من أن كثيراً من الدعاية السوفييتية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات تركز في مسألة إقامة القواعد الغربية في إيران، فإن توثيق علاقات ايران مع الغرب هو الذي ربما كان يقلق الاتحاد السوفييتي أكثر. راجع شهرام شوبين، وسيغار زابيه. **علاقات ايران الخارجية**، الفصل ١.

٤٧ ـ (أنتم قلقون بشأن كوبا. تقولون إنها تقلقكم لأنها تقع على بعد ٩٠ ميلاً عبر البحر من شواطىء الولايات المتحدة. لكن تركيا تقع على حدودنا. وحراس الحدود من الطرفين يصعدون وينزلون

ويراقب أحدهم الآخر.. وقد أقمتم الأسلحة الصاروخية المدمرة، التي تصفونها بالهجومية، في تركيا، في جوارنا مباشرة تماماً). إيلي آبيل، **صواريخ تشرين أول**، ص ١٦٥. كان يرابط في تركيا في ذلك الوقت ٢٧٠٠ جندي أمريكي بالاضافة الى صواريخ (IRBM).

٤٨ ـــ جيرمي رَسل، (اعتبارات الطاقة في سياسة الكوميكون Comecon) **العالم اليوم**، شباط ١٩٧٦، ص ٤٧.

٤٩ ـــ بيروليوم ايكونوميست، آذار ١٩٧٧، ص ٨٦.

٥٠ ـــ بقيت الصادرات الى أوربا الشرقية زمناً طويلاً تُعتبر وسيلة للسيطرة السوفييتية، وفي أواسط السبعينات كانت أقطار الكوميكون تعتمد على الاتحاد السوفييتي في أكثر من ٨٠ بالمائة من إمداداتها النفطية. لكن الطلب على النفط أخذ في الارتفاع في أوربا الشرقية أيضا، أُبلغت أقطار أوربا الشرقية بأن عليها أن تتخذ ترتيباتها الخاصة مع المنتجين لإمدادها بالنفط. وتؤلف صادرات الاتحاد السوفييتي من النفط إلى أوربا الغربية أكبر مصادر الاتحاد السوفييتي من العملة الصعبة، وفي تقدير أحد المصادر الغربية، أن أكثر من ٣٠ بالمائة من مداخيل الاتحاد السوفييتي من العملة الصعبة كان يأتيها من صادرات النفط والغاز. وسوف تتوقف درجة اعتماد الاتحاد السوفييتي على نفط الشرق الأوسط في المستقبل على انجازات الاقتصاد السوفييتي

إلى حد كبير. رسل (Russel)، المصدر السابق ص ص ٤٠ ــ ٤٢.

٥١ ــ «تومهلر وغوبر وهافي»، في الاتحاد السوفييتي وحرب تشرين ١٩٧٣ في الشرق الأوسط. ص ٢٢.

(Comecon) مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة. ويضم الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية (باستثناء ألبانيا ويوغوسلافيا) ومنغوليا وكوبا ــ المترجم.

الفصل الثاني

الممثّلون العسكريون وغير العسكريين

سادساً

تتألف الأقطار التي اتبعت أحد أشكال السياسة العسكرية في الشرق الأوسط من أربع فئات. فهناك الأقطار الخمسة عشر التي كانت حتى عام ١٩٧٥ تسهم بجنود طوارىء في قوات حفظ السلام الثلاث التي شكّلت بسبب النزاع العربي ــ الاسرائيلي[١]. وكانت تضم خمسة أقطار من أوربا[٢]، وقطرين من افريقيا[٣]، وثلاثة أقطار من أمريكا اللاتينية[٤]، وثلاثة أقطار من آسيا[٥]. وتتألف الفئة الثانية من مختلف الأقطار الشيوعية التي قدمت للدول العربية الأكثر راديكالية إمدادات عسكرية ومن ضمنها التدريب، وفي بعض الأحوال قوات قتال متخصصة أيضاً كالطيارين[٦]. وربما كان معظم هذه الفئة من الأقطار مدفوعة بعلاقتها بموسكو، باستثناء الصين التي قدّمت مساعدة عسكرية محدودة خلال فترة قصيرة للجبهة الشعبية

لتحرير الخليج العربي المحتل (P.FLOAG)، وباستثناء يوغوسلافيا أيضا[1]. وتتألف الفئة الثالثة من القوى الأوربية الأمبريالية السابقة، التي كان دورها العسكري في المنطقة أكبر كثيراً من دور كل من الفئتين المذكورتين آنفاً. وهناك أخيراً فئة رابعة، وهي الفئة الأهم، وتضم الدولتين العظميين.

وهكذا باستثناء تلك الأقطار الصغيرة التي كانت تسعى لحماية مصالحها غير المباشرة في المنطقة بوساطة الإسهام بصور محدودة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نجد التورط العسكري في الشرق الأوسط قد ظل بشكل أساسي احتكارا للقوتين العظميين وحليفاتهما. وبقيت بريطانيا، من بين الدول العظمى السابقة، تحتفظ حتى أواسط السبعينات بقاعدة في قبرص، بينما قوة التدخل الفرنسية عبر البحار المؤلفة من ٢١ الف جندي ظلت مخصصة للعمليات في المناطق الواقعة خارج أوربا ولاسيما الشرق الأوسط. وقد شهدت أواسط السبعينات في الحقيقة إحياء المصلحة العسكرية الفرنسية في المنطقة. فأخذت الوحدات البحرية الفرنسية ترود المحيط الهندي، كما أخذت مجموعة من الناقلات الفرنسية تعمل في البحر الأبيض المتوسط ابتداء من عام ١٩٧٥[1].

لكن هذه القوات لم تكن كبيرة، إذا قورنت بتلك التي كانت قبل عقدين من السنين، أو حتى قبل عقد واحد[٩]، ومما يدعو الى الاستغراب أن قائمة الممثلين العسكريين الرئيسيين لا تحوي بعض الأقطار التي هي من أغنى الأقطار وأكثرها حظا من التصنيع والتي كان كثير منها قريبا من الشرق الأوسط جغرافياً، وكانت له مصالح حيوية في المنطقة. وهذا لايعني القول إن أوربا الغربية قد تخلت تماما عن اختيارها العسكري في المنطقة. وبالاضافة الى القوى الامبريالية السابقة، أسهم في قوات حفظ السلام الدولية قطران أوربيان من حلف الناتو (NATO) الدانمارك والنروج[١٠]، وثلاثة أقطار أوربية محايدة: النمسا، وفنلندا، والسويد. بقي أيضاً التنويه بالتزام الغرب الأدبي ببقاء اسرائيل التي صرح وزير خارجية بريطانيا خلال حرب تشرين بأن القضاء عليها (لايمكن السماح به)[١١]. ولقي هذا الرأي دعماً خاصاً من جانب هولندا التي كانت إحدى الأقطار القليلة الراغبة في الأسهام في قوة دولية للحفاظ على حرية الملاحة في مضائق تيران قبيل حرب الأيام الستة، والتي سمحت خلال حرب تشرين للولايات المتحدة باستخدام مطاراتها في الجسر الجوي إلى اسرائيل[١٢].

إلا أن القوى الاقتصادية الجديدة، التي برزت في العقدين من السنين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، لم تتبع سياسة عسكرية في الشرق الأوسط. ففي كل من ألمانيا واليابان كانت مصائب السنوات الخمسين الأخيرة تطغى على الاتجاهات نحو القوة العسكرية[١٣]، وكانت قوات ألمانيا الغربية مصممة بصورة خاصة لكي تكون جزءاً لايتجزأ من حلف الاطلسي، (NATO)، وبموجب الاتفقات المعقودة بين ألمانيا الغربية والحلفاء الغربيين التي تسمح بانشاء جيش الماني اتحادي (Bundeswehr)، لايحق للجنود الألمان أن يرابطوا خارج ألمانيا الغربية[١٤]. لأن السياسة العسكرية من شأنها إذا وجدت أن تكون ذات تأثير بوجه خاص في العلاقات بين اسرائيل وألمانيا الغربية بسبب ذكريات اضطهاد النازيين لليهود[١٥]. ويحظر الدستور الياباني كذلك إرسال القوات اليابانية خارج الأراضي اليابانية. ويظهر أن صدمة النفط ذاتها التي حدثت في عام ١٩٧٣ لم تؤثر في النزعة السلمية المتغلغلة في تفكير اليابانيين بعد الحرب. نُقل عن وزير الخارجية اليابانية في أيار ١٩٧٥ قوله (**كان من الوهم الزعم أن في وسع اليابان الصغيرة المزدحمة المعرضة للخطر إرسال قواتها العسكرية عبر البحار لتأمين مصادر للمواد الخام**)[١٦].

بالاضافة الى هذه العوامل المحددة التاريخية هناك مايشير إلى اغتباط شديد بتأمين إمدادات النفط يظهر بصورة خاصة في حالة اليابان أيضاً. فقبل حرب تشرين لم يفعل اليابانيون أي شيء لتطوير علاقاتهم مع الأقطار العربية: لم يقدموا أي عون اقتصادي للشرق الأوسط، وكانت تبرعاتهم «للأونروا» أقلّ جدا من تبرعات أي قطر صناعي آخر. كانوا يفترضون أنهم سيظلون بمنجى من أي خلل في إمدادات النفط بسبب عدم وجود تاريخ استعماري لهم في المنطقة، وعدم تورطهم في النزاع العربي — الاسرائيلي، وعدم امتلاكهم شركة نفط كبيرة. والذين يصنعون السياسة اليابانية لم يقللوا فقط من شأن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وما ينشأ عن ذلك من خطر وقوع خلل في الامدادات، بل غفلوا أيضاً عن أن علاقة اليابان الوثيقة بالولايات المتحدة يمكن أن تجعلها هدفا سهلاً يمكن من خلاله ممارسة الضغط السياسي ضد الدولة العظمى الأقل عرضة للخطر من الناحية الاقتصادية، لكن الأكثر أهمية من الناحية السياسية. ونتيجة لهذا فوجىء اليابانيون كل المفاجأة لا باندلاع حرب تشرين فقط بل بتصنيفهم من جانب منظمة (الأوابك OAPEC) دولة (غير صديقة).

بيد أن القوى الاقتصادية الجديدة كانت محظوظة لأن مصالحها، ولاسيما تأمين إمدادات النفط، كانت تحرسها بدرجة كبيرة السياسة العسكرية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة. إن إسهام بريطانيا في استقرار الخليج في الخمسينات والستينات زوّد جميع الدول المستهلكة لنفط الخليج بدرجة من الأمن الاقتصادي. كما أن محاولات الولايات المتحدة لحدّ من النفوذ السوفييتي السياسي والعسكري في الشرق الأوسط أسهمت أيضا في توافر الأمن العسكري خلف الناتو (NATO) ولاسيما دول جناحه الجنوبي، وقد عبّر عن هذا ماكميلان بصورة غير علنية بمناسبة الأزمة السورية في ١٩٥٧ في قوله:

«إذا لم يوقف النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط (كذا) فقد (أكلتها) بريطانيا وأوربا (كما يقال). وفي وسع الأمريكيين وحدهم جلب القوة التي تستطيع:

آ ــ منع الغرب... الخ من السقوط.

ب ــ مواجهة العواقب... أي التهديدات السوفييتية لتركيا والعراق.. الخ

ج ــ الحيلولة دون تحول هذا الى حرب شاملة ــ بالتهديد الأمريكي الجوي للاتحاد السوفييتي»[١٧].

لكن يبدو أن أحداً من الأقطار الغربية الأخرى لم يكن راغباً في الاعتراف بوجهة النظر هذه فكيف بدعمها. فكان حلف الناتو يركز انتباهه على جناحه المركزي ولم يلبث الأعضاء الأوربيون فيه أن أظهروا أنهم حساسون سياسياً بشأن مد الحدود القسرية استراتيجياً إلى المنطقة التي تغطيها معاهدة شمالي الأطلسي. ولقي تأييد أمريكا في عام ١٩٥٠ انضمام اليونان وتركيا الى الحلف، وهو تأييد مبني بالدرجة الأولى على أسس استراتيجية، معارضة أولئك الأعضاء الأوربيين في الحلف الذين كانوا غير راغبين في مدّ منطقة التزاماتهم الأمنية إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط، أو كانوا يشعرون بأن عضوية كل من اليونان وتركيا بشكل خاص لم تكن متمشية مع مفهوم الناتو كجماعة من أقطار شمالي الأطلسي ذات قيم مشتركة: دينية وثقافية واجتماعية واقتصادية؛ ولأسباب من هذا القبيل إلى حدّ ما لم تحرز محاولات اسرائيل الانتساب الى الحلف في عام ١٩٥٧ أي نجاح[١٨]. وبعد ذلك بأربع عشرة سنة وبسبب قلق البنتاغون من أن تحريك قاذفات القنابل (TU-16) السوفييتية الى مصر يعتبر

تهديداً على المدى الطويل لجناح الناتو الجنوبي، ومن أن الوجود السوفييتي يمكن أن يزداد في هذه المنطقة عقب أي انسحاب للولايات المتحدة من أوربا على إثر مفاوضات بخصوص العلاقات بين القوى المتوازنة المتبادلة (MBFR)، طالب الأمريكيون بإقامة اسطول دائم للناتو في البحر الأبيض المتوسط[١٠]، وقوبل اقتراحهم بالمعارضة الأوربية مرة ثانية.

إذا رجعنا بنظرنا الى الوراء نجد أن الحجج التي قُدّمت ضد عضوية اليونان وتركيا في الناتو كانت منطقية بعض الشيء. فقد كانت تركيا واليونان هما القطرين الوحيدين من أقطار الناتو اللذين وصلا الى حافة الحرب أحدهما مع الآخر، كما أن وضع تركيا المكشوف بوصفها قطرا جانبيا للحلف بالاضافة الى روابطها مع العالم الاسلامي، كان يجعلها في بعض الأحيان عضواً صعباً في الحلف إلى حدّ ما. لكن المشكلات التي تولدت عن مقابلة الرغبة الأمريكية بالتهاون الأوربي بشأن ضمان الدفاع عن الجناح الشرقي للناتو لم تبلغ في أي وقت مستوى المشادات بسبب اختلاف السياسة الأمريكية عن السياسة الأوربية في الشرق الأوسط. وأسباب النزاع الانكليزي الأمريكي حول السويس معقدة، على الرغم من أن الفرق بين بريطانيا والولايات المتحدة في

الاعتماد النسبي على نفط الشرق الأوسط هو بلا ريب أحد الأسباب، لكن بينما كانت الولايات المتحدة هي التي تخشى في عام ١٩٥٦ عواقب استعمال القوة من قبل بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط، نجد أن الوضع قد انعكس في عام ١٩٧٠. وقد مرت حرب الأيام الستة من دون أن تعكر صفو العلاقات بين الأقطار الواقعة على جانبي المحيط الأطلسي، لأن الحرب كانت قصيرة، ولم يكن هناك حاجة لتزويد الاسرائيليين بأسلحة من أمريكا. لكن في صيف ١٩٧٠ صار واضحاً أن أي رد أمريكي على الوجود السوفييتي المتزايد في مصر، حتى بيعُ الأعداد الكبيرة من الطائرات التي طلبها الاسرائيليون، سوف يلقى معارضة في أوربا الغربية، ولاسيما من جانب فرنسا وايطاليا[٢٠]. وقيل إن وزير الدفاع الأمريكي، المستر «ليرد» انتقد الحلفاء الأوربيين في عام ١٩٧٠ لتقصيرهم في تقديم التأييد بشأن الوضع في الشرق الأوسط[٢١]. وعندما حاول الأمريكيون في شهر أيلول القيام بتهديدات عسكرية لدعم الأردن، رفض عدد من الأقطار الأوربية السماح لأمريكا باستخدام أجوائهم وقواعدهم لهذا الغرض[٢٢].

وتفاقمت هذه المشكلة في حرب تشرين حينما كان الأوربيون، لأول مرة في الحقيقة، يواجهون التهديد بحظر النفط.

وحدثت بعد نهاية الحرب حادثة كانت من وجهة النظر الأمريكية نذيراً بأشد الخطر، ذلك أن الأمريكيين لم يخفوا سماحهم للبواخر الاسرائيلية بتحميل الامدادات الأمريكية من مرفأ ألماني، فأعلن وزير الخارجية الألماني، في تصريح له، حياد ألمانيا الغربية في النزاع العربي ــ الاسرائيلي، وطالب الأمريكيين بالكف عن إرسال المعدات العسكرية من ألمانيا الغربية الى اسرائيل[33]. وكانت ألمانيا الغربية تضم أكبر مجمّع للقواعد الأمريكية في أوربا، فكان هذا أحد أسباب الحدة في الجواب الأمريكي على هذا التصرف، إذ صرح وزير الدفاع، الدكتور «شلسنجر»، أن الولايات المتحدة تحتفظ بقوات في ألمانيا «**لأنها تقف معنا على أهبة الاستعداد الشديد. وقد أثارت ردود الفعل من جانب وزير خارجية ألمانيا بعض التساؤلات حول ماإذا كانوا يرون الاستعداد مثلما نراه. لذلك يجب أن نفكر ملياً في هذا الموضوع**»[34].

كانت الأزمة التي نشأت حادة، وزاد من حدتها التوتر الذي كان قد طرأ على العلاقات الأطلسية في عام ١٩٧٣ بسبب عدم الاتفاق حول مبادرة الدكتور كيسنجر بشأن (عام أوربا)، والضغوط على واضعي السياسة الخارجية الأمريكية الناشئة عن قضية «ووترغيت»، ووجود وزير خارجية لدى الأمريكيين في عام

١٩٧٣، كذلك الذي كان في عام ١٩٥٦، يجد المشاورات داخل الحلف صعبة إن لم تكن مزعجة. إلا أن القضايا التي أثارتها الأزمة كانت قضايا حقيقية جداً، وهي توضح العوامل الكثيرة وراء التوترات طويلة الأمد في العلاقات الأوربية الأمريكية بشأن الشرق الأوسط[٣٥]. والمشكلة لم تكن تناقض مصالح بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين بقدر ما كانت اختلافاً في الأولويات التي تعطى لهذه المصالح. فكان الأمن والنفط معرضين للخطر بالنسبة لكل من أوربا الغربية والولايات المتحدة، لكن أوربا الغربية كانت تعطي لأمن امداداتها النفطية من الشرق الأوسط، التي ترى أنها معرضة لتهديد مباشر، أولويةً أعظم من الأولوية التي تعطيها لأمنها العسكري الذي كانت ترى أنه لم يكن معرضاً للتهديد إلا بصورة غير مباشرة. وهذا على الرغم من أن الحرب كانت بين قطرين مجاورين لحدود الناتو ــ تركيا التي قلما تذكر لدى مناقشات استراتيجية الناتو تجاور سورية والعراق ــ وعلى الرغم من أن القطعات السوفييتية في شرقي أوربا كانت موضوعة في حالة تأهب[٣٦]. أما الولايات المتحدة، فكانت تضع الاعتبارات الاستراتيجية فوق أمن الامدادات النفطية. وما إن بدأت إمدادات الأسلحة السوفييتية تصل إلى نسب عالية حتى

أخذت واشنطن ترى النزاع بمنظار توازن القوى بين الدول العظمى [١]. فقد كان وجود أحد زبائن أمريكا معرضا للخطر على أيدي أحد زبائن السوفييت. وكان هناك تهديد بتغلغل سوفييتي جديد في الشرق الأوسط.

وبعبارة أخرى، إذا استخدمنا التمييز الضمني الذي أشار اليه الدكتور كيسنجر في خطابه عن (عام أوربا)، كانت الولايات المتحدة ترى الصراع من منظور دولة عظمى لا من منظور دولة إقليمية. وكان مدى الممكن بالنسبة لقوة عظمى أعظم جدا منه بالنسبة لقوة إقليمية. وهذه مسألة موارد وحالة ذهنية معا. هذا قال وزير الخزانة الأمريكي بمناسبة أزمة النفط اللاحقة: (لايمكن أن نجلس هنا ونهز أحذيتنا فقط، نحن أمة عظيمة، نحن أمة قوية). هذا الموقف كان، بصورة أقل بريقا، وراء محاولة أمريكا الوصول الى تسوية سلمية في الشرق الأوسط ووراء دور أمريكا الرادع ضد التدخل العسكري السوفييتي في المنطقة، وهما دوران يتجاوزان قدرات الأقطار الأوربية. لكن مهما كانت الأسباب الكامنة وراء الصراع فقد كانت المسألة أن الولايات المتحدة احتاجت الى الدعم الأوربي وأن هذا الدعم قد مُنع عنها، على الأقل بصورة جزئية، لأن شحنات الأسلحة الأمريكية الى

اسرائيل ليس فقط لا تضمن مصالح أوربا الغربية المباشرة بل، على العكس، تعرض هذه المصالح لخطر أعظم. كان هناك تناقض غير حاد بين مطالب الأمن الاستراتيجي لأوربا الغربية، التي تقضي بتقديم الدعم للولايات المتحدة على المدى الطويل، ومطالب أمنها الأقتصادي التي تقضي بوجوب ابتعاد أوربا الغربية عن الولايات المتحدة على المدى القصير. وقد فهمت الولايات المتحدة هذا التناقض، وإن لم تقدره حق قدره، فاتخذت بعد ذلك خطوات للتقليل من اعتمادها على قواعد أوربا الغربية في حالة نشوب حرب أخرى. وبعد أنقضاء سنتين، لم يبق من هذه الأزمة أية آثار واضحة[٢٨]. على الرغم من أنه من المعلوم أن مسألة كيفية التصرف في موقف مماثل قد سببت انقسامات عميقة في مجلس وزراء ألمانيا الغربية[٢٩].

من دواعي السخرية أن نذكر إذن أن التورط العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط كان بالدرجة الأولى رداً على انسحاب القوة الأوربية من المنطقة، ومعظمها بريطاني، وان الأمريكيين كانوا يدركون أن مصالحهم هناك كانت غير مباشرة بصورة أساسية، وذلك عند النظر إليها بالمنظار الغربي الواسع، لا بالمنظار الأمريكي

القارّي المحدّد. وإذا كان الأوربيون غير راغبين في النظر إلى الأمريكيين كوكلائهم العسكريين، بحكم الواقع، في الشرق الأوسط، فإن الأمريكيين، على الرغم من ذلك، كانوا يرون أنفسهم فعلاً بهذه الصورة. كان الهدف الأساسي للسياسة الأمريكية هو احتواء القوة العسكرية السوفييتية والنفوذ السوفييتي، لأن الشرق الأوسط ليس سوى مسرح آخر للحرب الباردة أو ميدان للمنافسة بين الدولتين العظميين. وقد جرى تحديد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بسلسلة من مبادىء الحرب الباردة. فقد أُعلن مبدأ ترومان في عام ١٩٤٧ استجابة للأحداث التي وقعت في شرقي البحر الأبيض المتوسط على الرغم من أن أهميته لم تكن محصورة تماماً بتلك المنطقة. وفي عام ١٩٥٧، نتيجة لما تصورته واشنطن فراغ قوة في الشرق الأوسط، نشأ عقب عملية حملة السويس الانكليزية ـــ الفرنسية الفاشلة، أصدر الكونغرس (القرار المشترك لنشر السلام والاستقرار في الشرق الأوسط) ـــ المعروف بمبدأ ايزنهاور ـــ الذي يخول رئيس الولايات المتحدة (تنفيذ برامج مساعدة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، بشكل عام، مع أية أمة أو مجموعة من الأمم الراغبة في مساعدة من هذا القبيل). وجاء في القرار أيضاً أن:

«الولايات المتحدة تعتبر المحافظة على استقلال أمم الشرق الأوسط ووحدتها أمراً حيوياً للمصلحة القومية والسلام العالمي، لهذه الغاية، إذا رأى الرئيس ضرورة فالولايات المتحدة مصممة على استخدام القوة المسلحة لتقديم العون لأية أمة أو مجموعة من الأمم عندما تطلب العون ضد العدوان المسلح من جانب أي قطر خاضع للشيوعية الدولية»[٣٠].

وبعد اثني عشر عاماً صدر مبدأ نيكسون متضمناً منحى أشد حذراً لدور القوة في السياسة الأمريكية، فصرح الرئيس نيكسون بأن الولايات المتحدة: «**سوف تحافظ على كل الالتزامات التي وقعت عليها. سوق تقدِّم غطاء إذا ما صدر تهديد من قوة نووية... وفي الحالات التي تنطوي على أنواع أخرى من التهديد، سوف تُقدم مساعدة عسكرية واقتصادية عندما تُطلب وبالشكل المناسب، لكننا نحرص على أن تتحمل الأمة التي تتعرض مباشرة للتهديد مسؤولية تقديم القوة البشرية لدفاعها**».

.

وكان لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هدف آخر، وكان في الأصل هدفاً مستقلاً تماماً. فدعم الولايات

المتحدة لإسرائيل، الذي يعود تاريخه الى ما قبل إنشاء الدولة اليهودية في عام ١٩٤٨، ترجع جذوره إلى السياسة الأمريكية الداخلية. كان الأمريكيون، وليس «اللوبي اليهودي» فقط، يرغبون في أن تبقى اسرائيل وتزدهر، بالرغم من أن بقاء اسرائيل ذاته كان ذا فائدة محدودة للولايات المتحدة. وكانت اسرائيل بعد كل شيء دولة صغيرة تسيء الى سياسة الاستقرار في الشرق الأوسط بدلاً من أن تدعمها. لكنها لم تلبث أن أصبحت دولة قوية جداً، الدولة الوحيدة المستقرة في الشرق الأوسط التي تملك (حكومة ديمقراطية) وقوة عسكرية هائلة. فسهّلت هذه المؤهلات العسكرية تعاون اسرائيل مع فرنسا في الخمسينات ومع الولايات المتحدة بعد أواسط الستينات. وكان البنتاغون ينظر إلى القوة الجوية الاسرائيلية على أنها (الرادع الفعّال بثمن بخس)[٣١] ضد التحركات السوفييتية في البحر الأبيض المتوسط، وصارت اسرائيل توصف بصورة مختلفة مثل (قلعة) ضد التوسع السوفييتي و (حصن) ضد الشيوعية في الشرق الأوسط.

كانت سياسة ترومان بتأييد خلق اسرائيل قد لقيت معارضة في عام ١٩٤٨! من وزارات الخارجية والدفاع والبحرية ومن جانب هيئة رؤساء الأركان المشتركة، الذين كانوا يخشون، في

حالة النضوب السريع لاحتياطي النفط الأمريكي، أن تؤثر السياسة الأمريكية في إمدادات النفط بالمستقبل، وكانوا يعتقدون أن العرب يمكن أن يلتفتوا نتيجة لذلك الى الاتحاد السوفييتي[٣٢]. وثبت أن هذه المخاوف كانت تنطوي على بعد نظر. فقد بدأ العرب فعلاً يلتفتون الى الاتحاد السوفييتي بعد سبع سنوات، وكان ارتباط أمريكا باسرائيل هو المسؤول بالدرجة الأولى عن تزويد الاتحاد السوفييتي بمنفذ عسكري في المنطقة. إلا أن التناقض الرئيسي بين الهدفين الأمريكيين، احتواء النفوذ السوفييتي، ودعم اسرائيل، لم يصبح حاداً إلاّ في أواخر الستينات عندما انكشف أمرهما بظهور دور اسرائيل كوكيلة للأمريكيين في الشرق الأوسط، لأنه بعد ١٩٦٧ أصبح الأمريكيون فعلاً سجناء للنصر الذي أحرزه زبونهم مثلما أصبح الاتحاد السوفييتي فعلاً حبيساً للهزيمة التي لحقت بزبائنه. إن الدعم الأمريكي لإسرائيل التي ترفض التنازل عن الأمن الحدودي الذي ربحته بصورة غير منتظرة بعد سنوات من عدم الأمن، دفع دول المواجهة العربية إلى الاعتماد على الاتحاد السوفييتي اعتماداً يزداد عمقاً من دون توقف فيما يظهر. وبهذه الصورة كان الأمريكيون يواجهون إمكان تبلور الصراع العربي ــ الاسرائيلي في صورة يكون فيها السوفييت هم

وحدهم المدافعين عن العرب، بينما ينعزل الأمريكيون بالتدريج في دعمهم لاسرائيل، مما يفقدهم على المدى الطويل صداقة حتى أنظمة الحكم المحافظة مثل الأردن والعربية السعودية. وإذا حدث تطور من هذا القبيل فإنه سوف يزيد من التغلغل السوفييتي في المنطقة ويبعد أمريكا عن إمكان استغلال نفوذها عند العرب والاسرائيليين من أجل الوصول الى تسوية، كما أنه سوف يعني، على حد قول الدكتور كيسنجر: **«إن أي صراع في الشرق الأوسط سوف يتخذ صفة المواجهة بين الدولتين العظميين التي لايوجد لها حل»**[٣٣].

لهذا جرت منذ عام ١٩٦٩ محاولات أمريكية متكررة لكن غير ناجحة للوصول الى شكل من التسوية للنزاع العربي ــ الاسرائيلي. أعادت إدارة نيكسون تأكيد السياسة الأمريكية التقليدية القاضية بعدم التحيز في النزاع العربي ــ الاسرائيلي، موضحة أيضاً أنها حين تضمن أمن اسرائيل لن تكفل لها فتوحاتها[٣٤]. وقبيل حرب عام ١٩٧٣ قامت الأدارة الأمريكية بأربع مبادرات منفصلة للتسوية المقترحة بين اسرائيل ومصر والأردن في تشرين أول عام ١٩٦٩، واتفاقية وقف اطلاق النار

على طول قناة السويس في آب عام ١٩٧١ ، ومقترحات لمحادثات عن قرب ، قبلتها اسرائيل فقط ، في شباط ١٩٧٢ ، لكن الظروف السياسية اللازمة لإنجاز تسوية سياسية بقيت غير مواتية حتى حرب تشرين حين ظهرت ضرورة الحل السياسي مع إدراك واشنطن المتزايد أن الدعم الأمريكي لاسرائيل لايتماشى على المدى الطويل مع المطالب الأمريكية الكبيرة المتوقعة من النفط المستورد من الشرق الأوسط. وبالفعل صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكية «سيسكو»، في تموز عام ١٩٧٣، في التلفزيون الأمريكي بأنه على الرغم من أن المصالح الأمريكية تتوافق والمصالح الاسرائيلية في معظم القضايا، توجد استثناءات، وذكر منها على سبيل المثال، النفط[٣٥].

ونشأت مشكلات من التوفيق بين المصالح النفطية الأمريكية المباشرة حديثة العهد في الشرق الأوسط والإطار الراهن للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ظهرت بعض دلائلها في التناقض الملحوظ بين التهديدات الأمريكية في كانون الثاني ١٩٧٥ بغزو العربية السعودية، وإعلان الولايات المتحدة، بعد أسابيع، أن مدنيين أمريكيين سوف يدربون الحرس الوطني السعودي على الدفاع عن منشآت النفط. لكن مهما كانت

مشكلات التوفيق بين أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، تبقى حقيقة أن هذه الأهداف كلها تنطوي على بعض الدفاع الأمريكي عن الوضع الراهن، وهو دفاع كان يعتمد كثيراً على توافر النفوذ الأمريكي، والقوة العسكرية الأمريكية، هذا على الرغم من أن الأمريكيين كانوا حريصين على تجنب الالتزامات الرسمية في المنطقة.

إن تلخيص إطار السياسة الأمريكية أسهل جداً من تلخيص إطار السياسة العسكرية السوفييتية. فالمعلومات المبنية على الوقائع غير كافية ، والدرجة العالية من الانتهازية في السياسية السوفييتية تجعل من الصعب جداً تحديد أية أولوية واضحة في الأهداف، فقد حاول الاتحاد السوفييتي في الأربعينات استغلال الظروف المائعة التي خلقتها الحرب العالمية الثانية بقصد مدّ نفوذه في الأقطار الواقعة على حدوده الجنوبية. من هنا كانت قصة المحادثات بين «مولوتوف وروبنتروب» في عام ١٩٤٠ التي يشار إليها كثيراً[٣٦]. ومطالبة السوفييت في عام ١٩٤٥ بقاعدة على البوسفور وبمقاطعة «قارص واردهان» التركية، مع منفذ على البحر الأبيض المتوسط. وفي عام ١٩٤٦ رفض الاتحاد السوفييتي

الجلاء عن أذربيجان الايرانية. لكنه تراجع في جميع هذه المواقف بسبب المعارضة الصارمة من جانب تركيا وايران، المعارضة المدعومة من الولايات المتحدة. وبعد فترة طويلة استطاع السوفييت في أواسط الخمسينات الحصول للمرة الأولى على مدخل عسكري محدود الى العالم العربي. وكانت تملي أفعالَهم بدرجة كبيرة اعتبارات أمنية دفع إليها بصورة مباشرة في عام ١٩٥٥ تشكيل حلف بغداد الذي هدّد بإتمام حلقة الأحلاف العسكرية المؤيدة للغرب حول الاتحاد السوفييتي، والتي كانت تضم حلف الناتو في أوربا وحلف السياتو (SEATO) في جنوب شرقي آسيا. وأدى هذا، الى حد ما، إلى جر السوفييت الى المعركة الدائرة بين الاتجاه المحافظ والثورة. لكن يبدو أنها كانت معركة لم يكونوا مستعدين لخوضها عسكرياً أو كانوا غير قادرين فعلاً على القيام بدور كبير فيها.

ولم يظهر إلا في الستينات دليل على محاولات السوفييت تعزيز دورهم السياسي في الشرق الأوسط[٣]. في تلك الفترة كان الاتحاد السوفييتي بصدد البحث عن تسهيلات في الشرق الأوسط لأسطوله في البحر الأبيض المتوسط[٤]. وازدادت الحاجة إلى مثل هذه التسهيلات مع تزايد القوات السوفييتية التقليدية

المنقولة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات. ويرجع الفضل إلى حد كبير في نجاح هذا البحث عن التسهيلات، وهو نجاح لم يعمّر طويلاً، إلى حرب الأيام الستة. لكن الحرب، على الرغم من مجيئها في وقت كان السوفييت قادرين فيه على تقديم عون عسكري أكبر والقيام بتهديدات عسكرية قوية في المنطقة، قد ورّطتهم توريطاً عميقاً في دعم زبائن منهمكين في صراع مستمر مع خصم قوي، ولا يمكن السيطرة عليهم إلا بمقدار. أصبحت مشكلة الاتحاد السوفييتي الأساسية إذن حاجته الى تعزيز موقعه في الشرق الأوسط. وكان معنى هذا ليس فقط الحاجة الى استعادة زمام المبادرة في الأحداث التي صارت تمس سمعته وأمن تسهيلاته العسكرية، بل الحاجة أيضاً الى الاعتراف بالدور السوفييتي كقوة شرق أوسطية، قوة لابد من استشارتها في القضايا الاقليمية الكبرى، ولاسيما التسوية العربية ــ الاسرائيلية. ويظهر أن السوفييت أدركوا أنه مادام من غير الممكن إزاحة النفوذ الأمريكي من الشرق الأوسط، فلابد لهم من الوصول الى نوع من التلاؤم مع واشنطن. إن مفهوم الحكم المشترك أو السيطرة الثنائية ذو جذور عميقة في نظرة السوفييت الى العالم والى الصراع الطبقي الدولي، وقد تقدم الاتحاد السوفييتي به فيما يتعلق

بالشرق الأوسط في أكثر من مناسبة منذ عام ١٩٤٨[٣]. لكن في حين كانت الولايات المتحدة في ١٩٦٩ راغبة فيما يظهر في التفاوض مع موسكو حول الشرق الأوسط، نجدها بعد حرب تشرين تتعمد إبعاد السوفييت عن جهود كيسنجر لإحلال السلام.

وإذن بينما كان الاتحاد السوفييتي بصورة واضحة تماماً قوة تصحيحية في الشرق الأوسط، نجد أن عشرين عاماً من التورط السياسي قد حرمته من حرية العمل الحقيقية. إن الاعتبارات الأمنية هي التي كانت في الأصل تملي بدرجة كبيرة تورطه في الشرق الأوسط بعد الحرب. لكن السعي الى القضاء على النفوذ العسكري البريطاني كان شيئاً، وكان شيئاً آخر تماماً منعُ الولايات المتحدة من الحلول محل النفوذ العسكري البريطاني، والسعيُ إلى إقامة تسهيلات عسكرية ومواقع سياسية خاصة به في منطقة ما تزال حساسة جداً للتغلغل الأجنبي. إن الحاجة إلى الدفاع عن مصالح الاتحاد السوفييتي الفرعية التي نشأت لأسباب أخرى على مرّ السنوات العشر الأخيرة هي إذن التي أخذت تملي إلى حد كبير مستوى تورطه العسكري في أواخر الستينات وأوائل السبعينات. لم يكن أحد يشك في وجود مطامح للاتحاد السوفييتي

في المنطقة، ولكن كان من المشكوك فيه جداً وجود أهداف له ذات أولوية أو أية استراتيجية بعيدة المدى له لتحقيق تلك الأهداف.

الحواشي

١ ــ قوة الطوارىء الدولية رقم ١ في سيناء، التي شكّلت في عام ١٩٥٦. وقوة الطوارىء الدولية رقم ٢ في سيناء التي شُكلت في عام ١٩٧٣، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فك الارتباط على مرتفعات الجولان التي شكلت في عام ١٩٧٤.

٢ ــ النمسا والدنمرك وفنلندا والنروج وبولندا والسويد ويوغوسلافيا.

٣ ــ غانا والسنغال.

٤ ــ البرازيل والبنما والبيرو.

٥ ــ اندونيسيا ونيبال والهند. وقد قدم كل من الهند والباكستان تدريباً عسكرياً وخصوصاً الطيارين الى عدد من أقطار الشرق الأوسط.

٦ ــ وهذه تشمل كوبا، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الشرقية، وكوريا الشمالية، وفيتنام الشمالية. بالاضافة الى ذلك كانت السفن البحرية البلغارية تقوم بتدريبات مع الوحدة البحرية السوفييتية، في البحر الأبيض المتوسط. وفي أوائل السبعينات كانت السفن البلغارية هي السفن الوحيدة غير السوفييتية في حلف وارسو

التي زارت مرفأ عربياً. جورج س. دراغنيش (بحث الاتحاد السوفييتي عن منفذ الى التسهيلات البحرية في مصر قبيل حرب حزيران ١٩٦٧). في ماكواير، بوث، ومكدونل، **السياسة البحرية السوفييتية: أهدافها وقيودها**، ص ٢٦٤.

٧ـ إن الدوافع الكوبية غامضة بشكل خاص. المقالات التي نشرت في **انترناشينال هيرالد تريبون** في ٣ شباط و ٢ آذار ١٩٧٦ أشارت الى مزيج من العقائدية والانتهازية والرغبة في تحقيق الأغراض السوفييتية في البلدان الأخرى. لاحظ أيضاً الوجود الكوبي في أفريقيا وخصوصاً دورهم في العمليات في أنغولا في أواخر ١٩٧٥.

٨ـ كانت مصلحة فرنسا المستمرة في لبنان واضحة من العروض الفرنسية لارسال قوة لحفظ السلام التي قدمها الرئيس «جيسكار ديستان» في ربيع ١٩٧٦.

٩ـ أنظر الجدل في بريطانيا في أواسط وأواخر الستينات حول مستقبل الوجود البريطاني (شرقي السويس). يمكن الوقوع على خلاصة مفيدة في الفصل الثامن من **الوزارة** لباترك كوردن ووكر.

١٠ـ العضو الآخر من الناتو الذي أسهم في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو: كندا.

١١ـ وتابع السير ألك دوغلاس هوم (كان هذا التزاماً من العالم الغربي

كله). وفيما بعد تقدمت بريطانيا بعرض للمشاركة في قوة دولية لحفظ السلام. لكن سياسة بريطانيا في أثناء الحرب التي تضمنت حظر السلاح عن الطرفين، وهو حظر كان أشد ضرراً لاسرائيل منه للعرب، كان عرضة للنقد الشديد في ذلك الحين، في كل من بريطانيا واسرائيل.

١٢ ــ الرئيس نيكسون في مقابلة صحفية، وردت في **جويش كرونيكل**، ١٢ كانون أول ١٩٧٥.

١٣ ــ لأسباب مماثلة اتخذت اليابان وألمانيا الغربية أيضاً خطاً يحظر بشدة بيع السلاح لمناطق الصراع تتضمن الشرق الأوسط، بالرغم من أن ألمانيا الغربية كانت قد زوّدت اسرائيل بالأسلحة في أوائل الستينات كجزء من سياسة التعويضات عن الاضطهاد النازي لليهود.

١٤ ــ **الغارديان**، ٣١ آذار ١٩٧٦.

١٥ ــ بناء على أحد التقارير، في أثناء زيارة الرئيس السادات لألمانيا الغربية في آذار ١٩٧٦، كانت الدوائر الحكومية في ألمانيا الغربية هي أيضاً متلكئة في التفكير في ما يمكن أن يُعتبر بعثاً لفيلق أفريقيا. المصدر ذاته.

١٦ ــ **انترناشيال هيرالد تريبيون**، ٢٣ أيار ١٩٧٤.

١٧ ــ هارولد ماكميلان، **ركوب العاصفة**، ص ٢٨١.

١٨ ــ بناء على تقرير شمعون بيريز عن هذه الحادثة، تبين أن الموقف

النرويجي هو الذي كان حاسماً في إقناع اسرائيل بعدم متابعة السعي للانضمام الى الناتو. فقد كانت الحجج التي قدمها وزير الخارجية النرويجية الدكتور لانج ضد عضوية اسرائيل مشابهة جداً للحجج التي عارضوا بها عضوية اليونان وتركيا في الحلف. **مقلاع داود**، ص ص ١٤٦ ــ ١٤٧.

١٩ ــ **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ١٤ كانون ٢ ١٩٧٢. بيد أنه ردا على نمو الأسطول البحري السوفييتي بعد حرب الأيام الستة، أنشأ حلف الناتو وحدة مراقبة جوية: القوات الجوية البحرية في المتوسط. كما أنشئت قوة جوية أخرى: القوة البحرية الحليفة تحت الطلب في المتوسط (NAVOCFORME). وبعد حرب الأيام الستة نُقل عن ممثل أمريكا في حلف الناتو قوله (بينما يبقى الشرق الأوسط على العموم خارج «منطقة الناتو»، يبقى البحر الأبيض المتوسط كله جزءاً من المنطقة الدفاعية التي تقول معاهدة الناتو إن الهجوم فيها على أحد أعضاء الحلف هو هجوم على كل الأعضاء فيه).

٢٠ ــ **الواشنطن بوست**، ٨ حزيران ١٩٧٠. كانت هذه الأقطار قلقة من أن مثل هذه المبيعات يمكن أن تعرّض للخطر إمدادات النفط. وكان هناك قلق بصورة خاصة من رد الفعل الليبي، لأن ٢٨ بالمائة من النفط الذي تستورده إيطاليا كان يأتي من ليبيا.

٢١ ــ **الواشنطن بوست**، ١٨ حزيران ١٩٧٠.

٢٢ ــ انظر الفصل /٣/.

٢٣ ــ ملاحظة: لاحظ أن خطوة ألمانيا الغربية جاءت بعد فرض العقوبات النفطية العربية.

٢٤ ــ **واشنطن بوست**، ٢٧ تشرين أول ١٩٧٣، وكردّ فعل على ما تنطوي عليه هذه العبارة من شعور ان لم يكن على العبارة ذاتها، ذُكر أن مصدراً أوربياً قال إن الحلف (ليس مجرد آلة في أيدي السياسة الخارجية الأمريكية) **النيويورك تايمز**، ١٣ تشرين ثاني ١٩٧٣.

٢٥ ــ لكن كان هناك أيضاً عنصر من المنافسة في حالتي فرنسا وبريطانيا في علاقاتهما مع الولايات المتحدة، حول الشرق الأوسط، فحتى ١٩٧٥ يقال إن المصادر البريطانية في عُمان كانت تشعر أن الأمريكيين يريدون إخراجهم من البلاد، بينما كان الأمريكيون يحتجون بأن البريطانيين هم الذين يتباطؤون في حرب ظُفار وفي «تعمين» الجيش العُماني لاطالة مواقع سيطرتهم في المنطقة وجني الأرباح من التجارة وغير ذلك من الميزات. **التايمز**، ٧ شباط ١٩٧٥.

٢٦ ــ انظر الفصل /٧/.

٢٧ ــ ملاحظة: لكن في الأسبوع الأول للحرب تبنَتْ الولايات المتحدة وكل من حلفائها الغربيين سياسة عدم التظاهر. ولم

يحدث التباعد في علاقات الولايات المتحدة بالحلف إلا مع ظهور الجسر الجوي السوفييتي.

٢٨ ـ في كانون أول ١٩٧٥ أخبر الدكتور كيسنجر السفراء الأمريكيين في أحد اجتماعاتهم (أننا أصبحنا الآن أقرب إلى المشاركة الأطلسية مما كنا نتصور في (عام أوربا) في ١٩٧٣. **التايمز**، ٨ نيسان ١٩٧٦.

٢٩ ـ واشنطن بوست، ٧ كانون ثاني ١٩٧٥.

٣٠ ـ في ١٩٦١ جرى تأكيد (القرار) مرة ثانية. وفي ١٩٧٠ قرر أعضاء مجلس الشيوخ الذين اقترحوا إلغاء أو تخفيض الالتزامات الأمريكية في سائر أنحاء العالم عدم منح التوصية بنقض (القرار المشترك).

٣١ ـ ادور سعيد (سياسة الولايات المتحدة وصراع القوى في الشرق الأوسط)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ربيع ١٩٧٣، ص ٣٨.

٣٢ ـ وليم كواندت، (سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، القيود والاختيارات). في: هاموند وألكسندر، **ديناميات السياسة في الشرق الأوسط**، ص ٤٩٧.

٣٣ ـ المؤتمر الصحفي، ١٨ حزيران ١٩٧٤.

٣٤ ـ انظر مقالة ستوارت ألسوب في **نيوزويك**، ٣ آب ١٩٧٠.

٣٥ ــ روبرت فريدمان، **السياسة السوفييتية تجاه الشرق الأوسط منذ ١٩٧٠**، ص ١١٦.

٣٦ ــ للاطلاع على تقرير يضع في منظور تاريخي هذا الحادث الذي يُشار إليه كثيراً، أنظر «هانز أدوميت»، (السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط: مشكلات التحليل)، **الدراسات السوفييتية**، نيسان ١٩٧٥، ص ص ٢٩٦ ــ ٢٩٧. وبمناسبة هذه الحادثة إنما صرّح الاتحاد السوفييتي أن مطامحه هي في (المنطقة الواقعة الى الجنوب من باطوم وباكو في الاتجاه العام نحو الخليج العربي). ويعتقد آدوميت أن التصريح السوفييتي قد صدر لدواع تكتيكية كردّ على الضغط الألماني.

٣٧ ــ فريدمان، المصدر السابق، ص ص ١٩ ــ ٢١.

٣٨ ــ إن انشاء الوحدة البحرية السوفييتية في البحر الأبيض المتوسط ربما كان في الأصل رداً بالدرجة الأولى على وجود شبكة الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط.

٣٩ ــ كورال بيل (الشرق الأوسط: إدارة الأزمة في أثناء الوفاق)، **الشؤون الدولية**، تشرين أول ١٩٧٤، ص ٥٣٥. في عام ١٩٤٨ أيّد الاتحاد السوفييتي إنشاء قوة سوفييتية أمريكية مشتركة لفرض تقسيم فلسطين. وخلال أزمة السويس اقترح الروس ثانية تدخلاً مشتركاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وفي أواخر مايو ١٩٦٧ اقترحوا عقد مؤتمر ثنائي

أمريكي سوفييتي للاتفاق على خطة مشتركة لفرض تسوية.
وبناء على ماقاله بريجينيف عن زيارته للولايات المتحدة في صيف ١٩٧٣، (جعلت نكسون يسهر طوال الليل تقريباً بشأن الشرق الأوسط، محاولاً إقناعه بالحاجة الى عمل مشترك، وبان انفجارا سوف يقع إن لم نفعل هذا)، انترناشينال هيرالد تربيون، ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٤.

الفصل الثالث

متطلبات السياسة العسكرية

ان المتطلبات اللازمة لاتباع سياسة عسكرية في الشرق الأوسط، غير تلك اللازمة لتقديم الامدادات العسكرية المحدودة، هي متطلبات سياسية وعسكرية على حدّ سواء. وهي تتضمن لاتوافر قوات التدخل المتخصصة والبنية التحتية الأساسية الضرورية للسماح بانتشارها في المنطقة فحسب بل توافرَ منفذ عسكري في الشرق الأوسط أيضاً، وموافقة تلك الأقطار الواقعة في الطريق التي تقدم تسهيلات للدعم أو التي لا بد أن تمنح حقوق الطيران فوق أراضيها، بالاضافة إلى مناخ سياسي داخلي راغب في تأييد سياسة عسكرية أو في قبولها على الأقل. وتدل تجربة كل من الأوربيين السابقين والدولتين العظميين أنه لا يمكن اعتبار أي من هذه المتطلبات أمراً مفروغاً منه. ولايمكن اتباع سياسة عسكرية طويلة الأجل إلا إذا أمكن قبولها داخلياً. وتدل

دراسة الوجود العسكري البريطاني في العقدين الأخيرين في الشرق الأوسط على أن صانعي القرارات أصبحوا حساسين بصورة متزايدة لردود فعل الرأي العام على أية استجابة عسكرية إزاء الأزمات الأقليمية. وكان الموقف العدائي بشكل عام ضمن حزب العمّال ضد استمرار وجود عسكري بريطاني «شرقي السويس» عاملاً هاماً في اتخاذ القرار النهائي بالانسحاب من الخليج[1]. وبينما لا يبدو أن صانعي القرارات السوفييت يخضعون لمثل هذه القيود[2]، نجد في الولايات المتحدة أن المزاج العام تجاه اتباع سياسة عسكرية أصبح أكثر تقيُّداً نتيجة فييتنام ولتزايد سيطرة الكونغرس على السياسة الخارجية. وقد أظهرت السلطة التشريعية أنها تفوق السلطة التنفيذية تشاؤماً من الآلة العسكرية، واتخذت وجهة نظر أدعى إلى الاطمئنان بشأن التنافس بين الدولتين العظميين في العالم الثالث، وكانت مهتمةً بالحكم على السياسة العسكرية بناء على استمرار المنفذ العسكري لا بمقياس لعبة أمريكية سوفييتية تكون السمعة فيها كل شيء.

حدثت هذه التطورات مع نمو المصلحة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط نتيجة لازدياد التوترات سوءاً في أعقاب حرب الأيام الستة ونمو التغلغل السوفييتي في المنطقة

وبعد أواسط الستينات، إذن، أصبحت سلسلة كاملة من القضايا المرتبطة بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط موضعاً للجدل. فقرار «مانسفليد» الذي صدر في ١٩٦٩ ودعا إلى تخفيضات كبيرة في القوات الأمريكية المرابطة بصورة مستديمة في أوربا، كان يعني بصورة خاصة الوحدات البحرية، على الرغم من أن الأسطول السادس كان أقل تعرضاً للتدقيق من القوات الأمريكية في ألمانيا الغربية. وقد قوبل قرارُ الولايات المتحدة بالابقاء على وجودها المحدود في البحرين بعد انسحاب بريطانيا من الخليج، وقرارُها بتوسيع التسهيلات البحرية الأمريكية في جزيرة «دييغو غارسيا» في المحيط الهندي بمعارضة من الكونغرس[٣]. ولقي معارضة أيضاً الدعمُ الأمريكي لاسرائيل على الرغم من اللوبي المؤيد لاسرائيل. وتبين أن الرأي العام الأمريكي، على الرغم من أن معظمه مؤيد لاسرائيل، حساس جداً لأي تطور في العلاقات العسكرية مع اسرائيل إذا كان من شأنه أن يؤدي الى تورط عسكري أكبر معها. لذلك كان هناك معارضة للمنحة المؤلفة من ٢ر٢ بليون دولار بعد حرب يوم الغفران[٤]، ولمرابطة ٣٠٠ مدني أمريكي للعمل في محطات الانذار المبكر في سيناء بموجب اتفاقية فك الارتباط الثانية بين مصر واسرائيل. وكانت

تجري مقارنة هذه الحالات وأمثالها بالتورط الأمريكي في فييتنام، على أساس أن هذا التورط الأخير قد نشأ في الأصل من علاقة ضعيفة قائمة على نقل إمدادات السلاح[٥]. وبالفعل أصبحت قضية نقل المواد العسكرية الى الشرق الأوسط موضعاً للنظر عقب الزيادة الهائلة المفاجئة في مبيعات الأسلحة الأمريكية في أوائل السبعينات. فاحتج المنتقدون بأن سياسة الادارة الأمريكية ينقصها التنسيق وبأن الولايات المتحدة بتشجيعها سباقات التسليح المتعددة في الشرق الأوسط لا تكتفي بالاسهام في خلق عدم الاستقرار في المنطقة، بل تعرض نفسها أيضاً لخطر التورط في الصراعات المقبلة نتيجة لوجود فرق التدريب الأمريكية على نطاق واسع. وقد تم إدخال تشريع الى الكونغرس لمراقبة الصفقات الكبيرة لمبيعات الأسلحة[٦]. وفي عام ١٩٧٥ اقترح السيناتور «ادوارد كندي» تعليق مبيعات الأسلحة الأمريكية الى الخليج مدة ستة أشهر[٧]. وعلى الرغم من عدم تبني هذا الاقتراح، فإن ضغط الكونغرس في عام ١٩٧٦ أدى إلى تخفيض في إمدادات العربية السعودية من الصواريخ. وجاءت قيود إضافية على نقل الأسلحة من جانب التكتلات العرقية (اللوبيات العرقية). فاللوبي المؤيد لليونان كان مسؤولاً الى حد كبير عن

تعليق شحنات الأسلحة الى تركيا بعد غزو تركيا لجزيرة قبرص في صيف ١٩٧٤، بينما كان اللوبي المؤيد لاسرائيل في عام ١٩٧٥ يعارض مختلف مبيعات الأسلحة الى الأقطار العربية متضمنة شبكة صواريخ مضادة للطائرات (هوك) الى الأردن، وصفقة مؤلفة من طائرات نقل جوي من طراز «هركول C/30» الى مصر في ١٩٧٦، وهي أول شحنة إمدادات عسكرية أمريكية الى مصر منذ سنوات عديدة. لكن هذه المعارضة لم تكن تبلغ درجة النقض (الفيتو) وكانت السلطة التنفيذية في الحقيقة تمضي في سبيلها في معظم القضايا سالفة الذكر. لكن الرأي العام على الرغم من هذا كان قيداً للسياسة العسكرية. يتضح هذا من صدور مبدأ نيكسون الذي أيد نقل الموارد العسكرية الأمريكية لا التدخل الأمريكي المباشر، كما يتضح من عدد من الأمثلة المعينة التي أظهرت فيها الأدارة الأمريكية تريثاً في الاستجابة عسكرياً للتطورات في الشرق الأوسط. وإصرار الرئيس جونسون على العمل المشترك لا العمل وحيد الجانب لضمان حرية الملاحة في مضائق تيران في أيار ١٩٦٧، وعدم رغبته في القيام بأي عمل من دون إصدار قرار جديد من الكونغرس يفوض الرئيس باستخدام القوة، على الرغم من أن (القرار المشترك) الذي صدر

في عام ١٩٥٧ كان لا يزال نافذ المفعول، كان إصرار الرئيس جونسون يمليه الجدل الذي ثار بسبب فيتنام وجرّد (الادارة) من حرية التصرف في موقف يتحرك بسرعة[8]. وبعد ثلاث سنوات ساعدت اعتبارات مماثلة في عدم رغبة (الادارة) في الردّ بشكل ظاهر على تزايد وجود الدفاع الجوي السوفييتي في مصر وعدم رغبتها في التدخل فيما بعد في أزمة ايلول الأردنية[9]. لكن القيود الداخلية لم تمنع التطورات التهديدية، ولم تكن على ما يبدو لتحول دون القيام بشكل من التدخل المباشر لو أن الموقف في الأردن ازداد سوءاً[10]. ويظهر أن مجال العمل المسموح به للادارة في أمور الشرق الأوسط العسكرية يتوقف كثيراً على متغيرات مثل درجة آنيّة الأزمة، والقيادة التي تقدمها السلطة التنفيذية، ونوع السياسات التي تتبعها.

وكان المدخل العسكري الى الشرق الأوسط يُعتبر قيداً أشد لسياسة كل من الدولتين العظميين، لأنه كان محدوداً بالأقطار والظروف التي يتوافر فيها، ولأنه في أغلب الأحيان لا يُركن اليه على المدى الطويل. وقد تمتعت الولايات المتحدة عن طريق اسرائيل بمدخل عسكري الى الصراع العربي الاسرائيلي، وعن

طريق الأردن والعربية السعودية ولبنان في بعض الأحيان بمدخل عسكري الى الصراع بين الحركات القومية والاتجاهات المحافظة، وعن طريق الدول الاسلامية غير العربية في كل من تركيا وايران بمدخل الى «دول الحزام الشمالي» (Northern Tier)، وفي الحالة الأخيرة الى الخليج أيضاً. وهذه العلاقات لم تكن بصورة عامة لتولّد أي احتكاك نسبياً لأن الظروف التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى فيها الى مدخل عسكري كانت مقصورة على ضمان أمن الدول المعنية والأنظمة ذات العلاقة. لكن يرجع ضعف وضع المدخل العسكري الأمريكي إلى أن قدرة الأنظمة المحافظة على البقاء لم تكن أكيدة على المدى الطويل، والى اعتماد أمريكا الشديد نسبياً على دول غير عربية، وأبرزها اسرائيل وإيران.

تركّز المدخل العسكري السوفييتي على الصراع العربي الاسرائيلي وعلى حواشي منطقة الخليج والجزيرة العربية. وكان اعتماده مقصوراً تقريباً على الدول الثورية ــ سورية، ومصر، حتى أواسط السبعينات على الأقل، بالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي، وعلى العراق والجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية بالنسبة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية. لكن كان

الاتحاد السوفييتي يعاني من أن الأهداف التي يسعى الى مدخل عسكري من أجلها لم تكن دائماً مقبولة من أصدقائه. فقد كانوا دائماً راغبين في العمل كوكلاء للسوفييت للقضاء على النفوذ الغربي أو لموازنة الزبائن الغربيين من الناحية الاستراتيجية، وكان لدى السوفييت من أجل هذه الأغراض مدخل عسكري كاف لنقل الإمدادات العسكرية، لكن المدخل العسكري للتهديد والعمليات كان أكثره مقصوراً على الصراعات التي لم يكن للاتحاد السوفييتي فيها أية مصلحة ذاتية أو سوى مصلحة قليلة. يضاف إلى هذا أنه في الحقيقة لم يرغب أي من أصدقاء الاتحاد السوفييتي منحه أي نفوذ حقيقي في صنع قراراته سواء فيما يتعلق بسياسته الخارجية أم الداخلية. كما أنهم لم يكونوا يريدون بسهولة تزويد الاتحاد السوفييتي بتسهيلات عسكرية.

ويبدو أن هذا الاعتبار الأخير قد سبب للاتحاد السوفييتي مشاكل كبيرة. فبينما كانت سياسة التصريحات لدى الاتحاد السوفييتي تعارض القواعد الأجنبية، كانت العمليات تتطلب سياسة أخرى مختلفة، لأن توسيع الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط في أول الأمر وفي المحيط الهندي فيما بعد ولدّ حاجة الى تسهيلات المرافىء المحلية[11]، والى قواعد أو محطات

مرور (ترانزيت) يمكن أن تقدم استطلاعاً جوياً ، أو غطاء جوياً في الحالات المثلى أيضاً[١٢] . ويمكن تقدير قيمة القواعد من أن أيام الإبحار السوفييتية في الأبيض المتوسط تضاعفت ثلاث مرات تقريباً بعد أن توافرت لها في مصر التسهيلات البحرية ، كما زاد عدد الغواصات من ٢ ـــ ٤ الى ٦ ـــ ٩ بعد أن أخذت سفن التموين تستخدم الأماكن المسقوفة لرسو السفن في الاسكندرية[١٣] .

أخذ الاتحاد السوفييتي منذ مرحلة مبكرة جداً في علاقاته بأصدقائه في الشرق الأوسط بتوسيع البنى الأساسية العسكرية الموجودة وتطويرها . فبدأ بعد انقلاب ١٩٥٨ في العراق بتحسين شبكة النقل المائي الداخلية بالاضافة الى ميناء البصرة[١٤] . وفي أواسط الستينات فرغ المهندسون السوفييت من تطوير ميناء الحديدة والمطارات في اليمن[١٥] . ويقال إن التقنيين السوفييت كانوا في أواخر الستينات يشرفون على بناء الأرصفة والمستودعات ومرافق الصيانة في اللاذقية وطرطوس بينما كان الخبراء السوفييت يعملون في تحديث المطارات السورية التي أخذت تستقبل فيما بعد القاذفات السوفييتية[١٦] . ويظهر أن من التطورات المرتبطة بهذا الموضوع تشجيع الأسطول المصري على النمو بشكل يفوق الحد

الضروري للأغراض المصرية المحددة، مما أضطر المصريين الى إيجاد البنية الأساسية الضرورية من المراسي وتجهيزات الموانىء التي يمكن فيما بعد استخدامها من قبل السفن السوفييتية[17].

لكن الاتحاد السوفييتي عانى صعوبة كبيرة حينما حاول الحصول على تصريح باستخدام هذه التسهيلات، لأن الدول الثورية ظلت حساسة جداً لوجود أية مرافق عسكرية أجنبية فوق أراضيها. واحتاج الاتحاد السوفييتي الى ست سنوات للحصول على تسهيلات عسكرية في مصر[18]. وفي كانون أول عام ١٩٦١ بعد فترة وجيزة من فقدان القاعدة البحرية السوفييتية في ألبانيا، قام الأميرال «غوركوف» بأول زيارة من أربع زيارات لمصر قبل حرب يوم الغفران. ويقال أن السوفييت تقدموا بطلب الحصول على تسهيلات بحرية في نهاية ١٩٦٣، ولكن الطلب رُفض ولم يقبل به المصريون في آخر الأمر إلا بعد حرب الأيام الستة: لأن موقف السوفييت من المساومة كان قد قوي جداً نتيجة لهزيمة العرب وما تلاها من استئناف الإمدادات السوفييتية، وكان عبد الناصر راغباً في تسهيل انشاء قوة سوفييتية لمضاهاة قوة الأسطول السادس[19]. وفي أثناء زيارة «بودغورني» للقاهرة في ٢١ حزيران ١٩٦٧ طلب وضعَ محطة قيادة وورشة تصليح في الاسكندرية

تحت إشراف السوفييت وحراستهم. وعلى الرغم من أن هذين المطلبين أثارا غضب عبد الناصر[٢٠]، فقد مُنح السوفييت حوضاً جافاً، وحوضين للتعويم وفِناء للتصليح لاستعمالهم الخاص في الاسكندرية. وفي آذار ١٩٦٨ جرى التوقيع على اتفاق رسمي يُمنح الاتحاد السوفييتي بموجبه منفذاً الى (التسهيلات الواقعة في البحر الأبيض المتوسط)[٢١]. وفي العام ذاته أخذت طائرات سوفييتية بقيادة طيارين سوفييت وشارات مصرية بالعمل في القاهرة الغربية. وفي حزيران ١٩٧٠ أصبح السوفييت نتيجة لاشرافهم على شبكة الدفاع الجوي المصري، يشرفون على حركة ستة مطارات حربية هي: انشاص ــ المنصورة ــ جيانكليس ــ بني سويف ــ قاهرة غرب ــ اسوان. وكان المطاران الأخيران يتمتعان بأهمية خاصة[٢٢]. وفي السنة التالية وُصفت مصر بأنها أصبحت من وجوه كثيرة منطقة قواعد سوفييتية متقدمة[٢٣]. وقد جرى توسيع الوجود البحري فصار يشمل استخدام مرفأ المياه العميقة الحديث في (مرسى مطروح) الذي كان للسوفييت فيه تسهيلات للتخزين ولقضاء الاجازات على البر[٢٤].

ولكن هذه صورة لجانب فقط من المطالب السوفييتية، فقد طالب الاتحاد السوفييتي قبل وفاة عبد الناصر وبعدها بأن

تقوم البحرية السوفييتية بحراسة الأماكن السكنية لعائلات السوفييت في مرسى مطروح وبرنيس الواقعة على البحر الأحمر[٢٥]. وكانوا قبل ايلول ١٩٧٠ قد طالبوا بمنح السفن الحربية السوفييتية حق الدخول الى أي ميناء مصري من دون إعلام مسبق، ومنح القوة الجوية السوفييتية حق الهبوط في الأراضي المصرية والطيران في أجوائها بشكل دائم، واستخدام المطارات الحربية المصرية بعد بضع ساعات فقط من إعلام السلطات[٢٦]. بل قيل إن الاتحاد السوفييتي سعى في أيار ١٩٧٢ الى الحصول على إذن بإرسال فرقة محمولة جواً قوامها ٧٠٠٠ شخص الى مصر للمشاركة في مناورات مشتركة مع الوحدة البحرية السوفييتية في البحر الأبيض المتوسط[٢٧]. وقد رفضت كل هذه المطالب. وفي ١٩٧٢ أخذ المصريون يشعرون بالذعر والمهانة من المطالب السوفييتية المتزايدة ولاسيما أن الدخول إلى بعض أماكن التسهيلات السوفييتية لم يكن مسموحاً به للضباط المصريين. ويقال إن الجنرال صادق قد أعلم الضباط المصريين أنه مادام وزيراً للحربية (لن يحصل الاتحاد السوفييتي أبداً على قاعدة واحدة في مصر لأنه إذا دخل السوفييت مرسى مطروح وأقاموا فيها قاعدة فلن نستطيع أبداً إخراجهم منها)[٢٨]. كانت هذه المشاعر عاملاً هاما في اتخاذ قرار

لإلغاء الوجود السوفييتي، وكان من بين مطالب السادات المحدّدة في تموز ١٩٧٢ وضع مقرات التسهيلات السوفييتية المقامة منذ ١٩٦٧ تحت الاشراف المصري.

بهذه الصورة فَقَد السوفييت إشرافهم على المطارات الحربية المصرية الستة، ومن ضمنها مطار غرب القاهرة. الأمر الذي كان يعني انسحاب سرب طائرات (Tu 16) التي كانت تقوم بمهمات استطلاعية ضد الأسطول السادس[٢٩]. وخفضت كثيراً الامتيازات الممنوحة للسوفييت للتزود بالوقود[٣٠]، لكن سُمح لهم بالاحتفاظ ببعض مرافق الصيانة في الاسكندرية. لم يكن المصريون على استعداد لقطيعة كاملة، ويظهر أنهم أدركوا أن التهديد بسحب هذا الامتياز الأخير كان وسيلة مفيدة للضغط على الاتحاد السوفييتي[٣١]. كانت اتفاقية (تسهيلات السوفييت في البحر الأبيض) الموقع عليها في عام ١٩٦٨ ستنتهي في عام ١٩٧٣ فأبدى المصريون في كانون أول ١٩٧٢ رغبتهم في تجديدها على الرغم من أن طلبهم وُضع بصيغة توحي بأن القرار النهائي يتوقف على كمية شحنات الأسلحة السوفييتية ونوعها[٣٢]. ويظهر أن هذه الشحنات كانت كافية[٣٣]. لكن تبين أن الاتفاقية الجديدة غير مضمونة. وصرح السادات في نيسان ١٩٧٤ في

مقابلة صحفية ان مستقبل التسهيلات تحت الدراسة وأنه من الممكن أن يقرر المصريون اتخاذ تدبير مماثل لما حصل في يوغوسلافيا. ومعنى هذا تقديم تسهيلات لاصلاح السفن التابعة لجميع الأمم بشرط أن تتم الاصلاحات على أيدي العمال والخبراء المصريين[٣٤]. وفي عام ١٩٧٥ توقف السوفييت عن استخدام مرسى مطروح وعن الرسو في مواجهة السلّوم. وفي تموز وضعت قيود على دخول السوفييت الى الاسكندرية، وكان هذا فيما يظهر محاولة للضغط على الاتحاد السوفييتي لتأجيل استيفاء الديون المصرية[٣٥]. وأخيرا سُحبت في نيسان ١٩٧٦ تسهيلات الاسكندرية عقب إلغاء (معاهدة الصداقة والتعاون)[٣٦].

استطاع الاتحاد السوفييتي إذن، الاحتفاظ بتسهيلاته العسكرية في مصر لمدة ثماني سنوات فقط، ومن المشكوك فيه أنه كان يستطيع إحراز مثل هذا النجاح لولا الصراع العربي الاسرائيلي. والدولة الوحيدة الأخرى التي سمحت للاتحاد السوفييتي بمدخل الى التسهيلات البحرية لفترة طويلة كهذه هي سورية. وكان السوريون، كالمصريين، تدفعهم الحاجة الى الأسلحة السوفييتية وما يرافق الوجود العسكري السوفييتي من شعور بالأمن. لكن كان عيب اللاذقية وطرطوس أنهما صغيرتان

نسبياً ، ويظهر أن السوريين رفضوا طلبات السوفييت المتكررة للحصول على تسهيلات خاصة بهم شبيهة بتلك التي كانوا يتمتعون بها في الاسكندرية ، واكتفوا بالسماح للوحدة البحرية السوفييتية في المتوسط بالتزود بالوقود والقيام بتصليحات على نطاق ضيق(٣٢) .

وتبين أيضا أن تلك الأقطار الأقل اعتمادا على المدد العسكري السوفييتي أقل استعداداً لتقديم التسهيلات العسكرية ، فكانت ليبيا والجزائر متشددتين جداً بالنسبة للتسهيلات التي ترغبان في تقديمها(٣٣) . والتسهيلات السوفييتية الرئيسة في شرقي قناة السويس أقيمت في الصومال . وعلى الرغم من أن سرباً من قاذفات (Tu22) كان يرابط في العراق في عام ١٩٧٣ ومن أن الاتحاد السوفييتي كما قيل كان يملك حق استخدام عدد من المطارات الحربية العراقية ، يظهر أن الدخول الى ميناء أم نصر كان محظورا(٣٤) . ويقال إن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية رفضت طلبات الاتحاد السوفييتي بشأن تسهيلات بحرية عند مدخل البحر الأحمر(٣٥) . وحتى عام ١٩٧٥ لم يكن عدد الجنود السوفييت الموجودين بصورة دائمة قريباً من الشواطىء يتجاوز بضعة عشر رجلا مع ضرورة اتخاذ ترتيبات مسبقة للزيارات التي

يقوم بها الأسطول[٤١]. وكانت السفن التي تحمل الامدادات وبعض السفن الحربية الصغيرة فقط هي وحدها التي يسمح لها من حين الى آخر بالتزود بالوقود في عدن، هذا مع أن طائرات النقل السوفييتية كانت تهبط بصورة دورية في قاعدة (F.O.) سابقاً في خور ماخصر[٤٢]. وقيل إن النشاط العسكري السوفييتي المحدود جداً كان يجري في جزيرة سوقطرا لكن الممر الجوي هنا محدود، وعلى الرغم من أن الأسطول السوفييتي كان يرسو مقابل الجزيرة، لم يكن له فيها منذ أوائل ١٩٧٥ مستودعات للوقود أو تسهيلات موانىء[٤٤]. وهكذا بعد مضي أكثر من عشر سنوات على دخول السفن السوفييتية لأول مرة مياه الشرق الأوسط لم يتوافر للسوفييت أية تسهيلات مضمونة دائمة للتخزين أو للتصليح[٤٥]، ولا أية قاعدة يمكن أن تزودهم باستطلاعات جوية أو بغطاء جوي. ومن المحتمل أنه لم يكن بالامكان تقديم التسهيلات للقوات السوفييتية إلا في الحالات الطارئة، وخصوصاً في حالة أزمة شرق أوسطية يكون أصدقاء الاتحاد السوفييتي متورطين فيها. ويقال إنه في عام ١٩٧٢ كان بالامكان استخدام ٦٧ مطاراً حربياً من هذا القبيل في مصر وسوريا والعراق[٤٦].

أما القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط فقد أُنشئت في

العقد الأول من الحرب الباردة، على الرغم من أنها لم تكن في أي مكان تضاهي في الضخامة تلك التي أُنشئت في أوربا وآسيا. ولم تكن تشمل قوات برية باستثناء تلك التي أُنشئت في تركيا، يضاف الى هذا أنه قد تم تخفيضها كثيراً بعد أواسط الستينات. وفي تقدير بعضهم أنه كان للولايات المتحدة في العالم العربي حوالي ٦٠ مطاراً حربياً ومرفقاً لتقديم الامدادات في بداية ذلك العقد مقابل أقل من عشرة في أوائل السبعينات[٤٧]. أصبح بعض القواعد لا لزوم له نتيجة التغييرات التقنية ومن ذلك عدد من قواعد الصواريخ عابرة القارات (IRBM) وقواعد الاشراف الجوي الاستراتيجي. وبعض القواعد سقطت أمام الضغط السياسي. ففقدت الولايات المتحدة مطار ويلس الحربي الكبير في ليبيا عقب انقلاب ١٩٦٩، بينما خفضت قواتها في تركيا من حوالي ٢٣٠٠٠ فرد في أوائل الستينات الى حوالي ٧٠٠٠ في عام ١٩٧٢[٤٨].

وكان تخفيض الوجود الأمريكي في تركيا معظمه نتيجة الضغوط على العلاقات التركية الأمريكية التي حدثت خلال العقد السابق، ومن ذلك ضغط الجناح اليساري ضد وجود القواعد الأمريكية، ومشكلة قبرص. فألغت تركيا في تموز ١٩٧٥

اتفاقية الدفاع الأمريكي التركي المشترك المعقودة في ٣٠ تموز ١٩٦٩ وذلك رداً على الحظر الذي فرضه الكونغرس على شحن الأسلحة الى تركيا في أعقاب غزو تركيا لقبرص. وبينما ظلت تسهيلات الناتو NATO غير متأثرة، واستمرت (القوة الجوية التكتيكية الأمريكية الحليفة) المجهَّزة بأسلحة نووية تكتيكية، نجد تسهيلات الاستخبارات التابعة للولايات المتحدة قد توقفت عن العمل، وكان أهمها «برنكليك وكراموسل وسينوب وبلباسي». ونشأ عن ذلك، بناء على ما قاله الدكتور شلسنجر، أن (جزءاً كبيراً) من تغطية الولايات المتحدة الاستخبارية للاتحاد السوفييتي قد تأثر. وبعضهم يقدر أن التأثير أصاب ٣٠٪ منها[٤٩]. فقد كان للتسهيلات التركية[٥٠] أهمية في مراقبة التطورات في أحواض السفن في البحر الأسود ولاسيما حوض «نيكولاييف»[٥١]، وكذلك التحركات العسكرية والمواصلات في النصف الجنوبي من الاتحاد السوفييتي، وفي البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وهذا إلى جانب دورها في مراقبة التطورات في الأسلحة الاستراتيجية السوفييتية. وهكذا كانت التسهيلات التركية تلعب دوراً في دفاع الناتو (NATO) وفي دعم السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لأنه من تركيا كان بالإمكان

مراقبة شحنات الأسلحة السوفييتية إلى الشرق الأوسط أو أية تحركات عسكرية سوفييتية ممكنة ذات صلة بالمنطقة[٥٢]. كما كانت التسهيلات التركية تقدم معلومات حول المواصلات العربية أيضاً[٥٣].

إن المرفق الآخر الذي تعرض للضغط السياسي في أواسط السبعينات هو ميناء البحرين الصغير ففي أعقاب حرب ١٩٧٣ أعلنت حكومة البحرين عن رغبتها في إنهاء الاتفاقية المعقودة مع الولايات المتحدة بشأن قاعدة البحرين. لكن الحكومة بدلت نيتها خلال السنة التالية. وترددت في الاستغناء عن صديقتها القوية وربما كانت تريد كثيراً العمل بنصيحة إيران والعربية السعودية بضرورة بقاء الولايات المتحدة[٥٤]. وبعد الاتفاقية المعقودة بين العراق وإيران في آذار ١٩٧٥ والبيانات الايرانية العراقية المشتركة ضد أي وجود عسكري خارجي في الخليج، طالب البحرانيون مرة ثانية برحيل الولايات المتحدة، وكان هذا في ٣٠ تموز ١٩٧٧ هذه المرة، وهو قرار ظهر فيما بعد ما يشير الى أن الحكومة ندمت على اتخاذه ولكنها لم تلغه[٥٥].

يمكن للولايات المتحدة، مثل الاتحاد السوفييتي، أن تستخدم في حالة الطوارىء عدداً من التسهيلات أكبر[٥٦]. وهي

تستخدم حتى في الظروف الاعتيادية تسهيلات أخرى على أساس مؤقت. فقد استخدمت القواعد البريطانية في قبرص لدعم إنزال القوات الأمريكية في لبنان في عام ١٩٥٨، من قبل طائرات (U2) الاستطلاعية عقب اتفاقيتي وقف اطلاق النار بين اسرائيل ومصر في ١٩٧٠ و ١٩٧٣، وفي دعم العملية الأمريكية لتنظيف قناة السويس[٥٧]. ويقال إنه كان لا يزال للولايات المتحدة في عام ١٩٧٥ رجال وتجهيزات في قاعدة «هارتسيريم» الاسرائيلية التي استخدمتها طائرات الولايات المتحدة خلال عملية الإمداد في ١٩٧٣[٥٨]. وتملك الولايات المتحدة في منطقة الخليج تسهيلات لجمع المعلومات في إيران. وكانت سفنها تتزود بالوقود في قاعدة بندر عباس البحرية، بينما كانت طائراتها تستخدم في بعض الأحيان المطار المجاور[٥٩]. وبعد مضي عشرة أعوام على توقف الولايات المتحدة في عام ١٩٦٢ عن الاشراف على قاعدة الظهران السعودية ظلت قيادتها الجوية العسكرية تستخدمها كقاعدة هامة للمرور. وهناك دلائل أخرى على اهتمام الولايات المتحدة بتوسيع التسهيلات العسكرية في منطقة الخليج العامة، اتضحت في أوائل ١٩٧٥ بسبب ازدياد النشاط البحري السوفييتي في المنطقة وعدم الاطمئنان الى مستقبل القواعد

الامريكية في اليونان وتركيا وجزر الآزور. وكانت هذه التسهيلات تتركز في عُمان وخصوصاً جزيرة (مصيرة) ذات الموقع الاستراتيجي في مدخل الخليج التي بنى البريطانيون فيها مطاراً كبيراً. وفي سنة ١٩٧٦ التي سبقت انسحاب البريطانيين أخذت طائرات الاستطلاع الأمريكية تستخدم مصيرة للتزود بالوقود في أثناء قيامها بمراقبة طرق مرور النفط[٦٠]. وأعلن العمانيون أنهم سوف يسمحون لأمريكا باستخدام تسهيلات المرور والتموين في عُمان زمن السلم[٦١]. ويقال إن المخططين في الولايات المتحدة كانوا يفترضون أن بإمكانهم استخدام قاعدة (شاه باهار) الايرانية عند الحاجة إلى إرسال قوة مهمات الى المحيط الهندي[٦٢].

إن القوات المدعومة بهذه القواعد والتسهيلات المحدودة الأمريكية السوفييتية كانت متواضعة بصورة متناسبة. فلم يكن للدولتين العظميين القواعد البحرية والبرية والجوية المجتمعة التي كانت بريطانيا تحتفظ بها في عدن، حتى أواخر الستينات. وباستثناء التواجد الأمريكي في تركيا الذي كان متصلاً الى درجة كبيرة بالناتو، والتواجد السوفييتي المؤقت أكثر في مصر، كانت قواتهما الدائمة المخصصة للشرق الأوسط كلها بحرية تقريباً. ونظراً

لطبيعة القوة البحرية المرنة، كانت مهمات هذه الأساطيل موجهة الى الشرق الأوسط بصورة جزئية فقط، وكانت متركزة في البحر الأبيض المتوسط حيث كانت القوات البحرية الأمريكية تعمل منذ الحرب العالمية الثانية. وكان الأسطول السادس أعظم قوة في الشرق الأوسط حتى الستينات، لكن بروز الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط قضى على احتكار الأسطول السادس البحري في المنطقة. وكان ازدياد تعقيد القوات الجوية المحلية وحجمها يعني أن جناحه الجوي قد أصبح نسبياً قوة جوية صغيرة بالمقاييس المحلية، على الرغم من أنه ظل متفوقاً من حيث الكيف في مهارات القيادة والدعم الالكتروني والاشراف الأرضي[٦٣]. وقد خُفض حجم الأسطول أيضاً، ونشأت مشاكل سياسية إقليمية. ذلك أن الساسة العرب في فضحهم «امبريالية الولايات المتحدة» هم واليسار في تركيا اعتبروا الأسطول السادس هدفهم الأول، الأمر الذي أدى الى تقليص دخوله العسكري، ولاسيما قدرته على زيارة الموانىء في شرقي البحر الأبيض المتوسط. وظلت سفن الأسطول السادس طوال سنة بعد حرب الأيام الستة ممنوعة من زيارة أي ميناء عربي. كما انخفض عدد زياراته لتركيا أيضاً[٦٤]. لكن يبدو أن هذه القيود لم تكن دائمة. وقد دلّ على

تحسن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة بعد عام ۱۹۷۳ إسهام بحرية الولايات المتحدة في تنظيف قناة السويس وحضور سفينة العَلم التابعة للأسطول السادس حفل افتتاح القناة في حزيران ١٩٧٥. وظل الأسطول قوة هائلة تتجمع حول حاملتين للطائرات الهجومية ضخمتين تحمل كل منهما من ٧٠ الى ٩٠ طائرة. وكان في عام ١٩٧٦ يضم بالاضافة الى ذلك ١٦ سفينة سطح قتالية وكتيبة بحرية مدعومة و ١٨٠٠ جندي على ظهر وحدة مؤلفة من ٥ ــ ٧ سفن حربية برمائية[٦٥]. ويستطيع الأسطول السادس إلى جانب دوره كرمز لقوة الولايات المتحدة العسكرية في شرقي البحر الأبيض المتوسط، أن يقوم بوظيفة اعتراض وعرقلة خطيرة لردع تدخل البحرية السوفييتية في المنطقة، هذا في الوقت الذي يستطيع فيه جناحه الجوي منح الولايات المتحدة قدرة محلية لإحراز تفوق جوي فوق البر، ولإنزال ضربات جوية ضد الأهداف البرية. وتؤلف وحدته البرمائية في العادة رأس الرمح لأية قوة محلية للتدخل، على الرغم من أنها تحتاج الى تعزيزات خارجية كبيرة[٦٦].

يرجع النشاط البحري السوفييتي في الأبيض المتوسط الى

أواخر الخمسينات على الرغم من أنه لم تشكل وحدة خاصة بالبحر الأبيض المتوسط تابعة لأسطول البحر الأسود إلا في عام ١٩٦٤ . ولهذا التطور صلة بنمو مفاجىء للعلاقات التركية السوفييتية، نتيجة لانبعاث الصراع القبرصي. وكانت عمليات أسطول البحر الأبيض المتوسط موسمية في البداية فكان ينسحب في الشتاء الى البحر الأسود. وبعد حرب الأيام الستة والحصول على تسهيلات بحرية في مصر، صار الوجود السوفييتي في المتوسط مستمراً. وكان يتزايد بسرعة. ففي عام ١٩٦٨ كان الأسطول السوفييتي في المتوسط يتألف من حوالي ٤٥ سفينة مقابل ٢٥ سفينة في نهاية ١٩٦٦[٦٧]. وكان معدل قوته في فترات التقلص في أواسط السبعينات حوالي ٥٠ ـــ ٦٠ سفينة[٦٨]. ولكن لم يتوافر إلا في ١٩٦٨ و ١٩٧٢ طائرات في مصر لتزود الأسطول بمعلومات عن مواقع وتحركات السفن التابعة للناتو[٦٩]. كما أن وجود سرب من طائرات Tu 16 مزود بصواريخ Kelt ، التي يمكن إطلاقها على السفن التابعة للأسطول السادس من مسافة ١٨٠ كم، كان يتطلب حالة من التأهب الدائم فوق الحاملات الأمريكية قريبة من الاستعداد للهجوم[٧٠]. وكان هناك خلال الفترة ذاتها عدد صغير من طائرات ايليوشن ٣٨ وطائرات Be 12

ترابط في مصر أيضاً، وتزود الاتحاد السوفييتي بقدرة متواضعة ضد الغواصات[71].

إن عدم وجود عنصر جوي كجزء لا يتجزأ من الأسطول السوفييتي كان يعني، الى جانب حرمانه من غطاء جوي، أنه كانت تنقصه القدرة على التدخل في البرّ، التي كانت للأسطول السادس، وهو نقص يزيد منه صغر حجم وحدته البرمائية. ولكن مجرد وجود قوة بحرية دائمة من شأنه زيادة النفوذ السوفييتي في المنطقة، كما أن وجود قوة للاعتراض أو الالتفاف يؤدي في وقت الأزمات الى زيادة كبيرة في المقدرة السوفييتية على ردع التدخل الأمريكي، والى رفع شأن دبلوماسية الاتحاد السوفييتي القائمة على التهديد. كما أن في وسع أسطول البحر الأبيض المتوسط أن يتوقع تعزيزات في وقت الأزمات. وكان واضحاً قلق الأسطول الأمريكي بشأن توازن القوى المحلي في ظل هذه الظروف في زمن الأزمة الأردنية في عام ١٩٧٠ ثم تكرر ذلك بشكل أكثر لفتاً للنظر في أثناء حرب تشرين. وجاء في (بيان الوضع الدفاعي) في عام ١٩٧٧ أن قدرة أسطول الولايات المتحدة على العمل في شرقي البحر المتوسط في زمن الحرب (سوف تكون في أحسن الأحوال مغامرة)[72].

ونجد الوجود البحري الدائم على نطاق أصغر جدا إذا اتجهنا الى الشرق، في البحر الأحمر والخليج والمحيط الهندي. وكان للولايات المتحدة في عام ١٩٤٩ وجود معظمه رمزي مؤلف من مدمرتين وسفينة للقيادة. وصلت سفينة القيادة الى البحرين في ١٩٦٦ وأطلق عليها Mideastfor، أما المدمرتان فكانتا تنقلان من الأسطول الأطلسي بالمناوبة، فتقضيان بضعة أسابيع فقط في كل سنة في البحرين. وبعد حرب ١٩٧٣ بدأت تزور المحيط الهندي بانتظام قوة المهمات البحرية الخاصة بالولايات المتحدة، ومن ضمنها حاملات الطائرات[٣٣]. أما الوجود السوفييتي الذي يعود عهده الى ١٩٦٨ فقد تركز في منطقة البحر العربي والبحر الأحمر. وكانت القوة السوفييتية النموذجية في ١٩٧٣ تتألف من خمس سفن قتال سطحي، وغواصة ديزل وست سفن إضافية[٣٤]. ولم تكن التسهيلات الرئيسية للامدادات تقع في الشرق الأوسط، حيث ظهر تعذر الحصول عليها[٣٥]، بل في الصومال على القرن الأفريقي على مقربة من مدخل البحر الأحمر. وبناء على صغر حجم وجود الدولتين العظميين العسكري الدائم اعتمدت كل منهما اعتماداً كبيراً على قوات وأسلحة يؤتى بها من خارج المنطقة لاتخاذ تدابير تهديدية ملموسة، والقيام بتدخلات

عسكرية وعمليات إمدادات عسكرية كبيرة. لكن هدد الاستراتيجية قد تعقدت بعوامل عدة. فبينما اعتمدت كلتا الدولتين العظميين على سمعتهما وقدرتهما على تحريك عامل الخطر النووي للقيام بتدابير تهديدية فعالة، فإنه لم يكن لدى أية قوة خارجية منذ أوائل الخمسينات ما يلزم من قوات عسكرية متنقلة للقيام بعمليات برية كبيرة في الشرق الأوسط. وكان لا بد للبريطانيين في عام ١٩٥٦ من التحالف لا مع فرنسا فقط بل مع قوة إقليمية محلية من أجل الحصول على الامدادات اللازمة للقيام بعملية السويس. وعلى الرغم من ذلك أخفقت العملية، ويرجع ذلك جزئياً على الأقل الى أن الحلفاء الثلاثة لم تكن لديهم القدرة على استعمال القوة بالسرعة الكافية التي تمكنهم من وضع العالم أمام الأمر الواقع. وقام الأمريكيون بعد عامين في لبنان بعملية أصغر كانت فعالة أكثر، لكن حتى هده العملية أجهدت الاستراتيجية الأمريكية[٦]. وكانت كل عملية تهديد أمريكية كبيرة بعد هذه، لاسيما في حرب الأيام الستة، وأزمة ١٩٧٠ الأردنية وحرب يوم الغفران، والتي حدثت كلها فيما كانت الولايات المتحدة متورطة في جنوبي شرق آسيا، تسبب للمخططين الأمريكيين مشاكل جدية مرتبطة بتوافر قوات التدخل

المتنقلة ومن ضمنها السفن[٣٧]. أما الاتحاد السوفييتي فلم تكن لديه، بكل بساطة، القدرة اللازمة للقيام بعمليات التدخل في المنطقة قبل أواخر الستينات، وحتى في أثناء حرب يوم الغفران كانت هناك تساؤلات حول القدرة السوفييتية على التدخل في البر[٣٨].

وهناك تعقيد آخر سياسي وتعبوي تسببه المسافة التي تفصل القواعد في الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة عن الشرق الأوسط. وبلغة جغرافية بسيطة كانت المشاكل أكثر جدية، بشكل واضح، للولايات المتحدة منها للاتحاد السوفييتي. فكانت الطائرات الأمريكية، خلال عملية الإمدادات في عام ١٩٧٣، تقطع وسطياً ٦٤٥٠ ميلاً بحرياً، مقابل ١٧٠٠ ميل بحري تقطعها الطائرة السوفييتية[٣٩]. أما الإمدادات المرسلة بحرا من ساحل الولايات المتحدة الشرقي فكانت تحتاج الى ٣٠ يوما للوصول الى اسرائيل، مقابل أربعة أيام تحتاجها الإمدادات السوفييتية المرسلة من موانىء البحر الأسود الى مصر وسورية. لكن تبين أن هذه الصعوبات لم تكن خطيرة نظرا لحجم الأسطول الجوي العسكري الأمريكي، ولتوافر ناقلات جوية عملاقة لمسافات بعيدة مثل غالاكسي C5 في أوائل السبعينات

بالرغم من أن البعد ينطوي على مشكلات أكثر جدية بالنسبة للقوات البحرية. فهو يزيد عدد السفن اللازمة للاحتفاظ بقوات ترابط بشكل دائم على ساحة الشرق الأوسط[٨٠]. ولما كانت شبكة القواعد الأمريكية في كل أنحاء المعمورة غير مصممة لدعم عمليات الشرق الأوسط، فليس للولايات المتحدة سوى قدرة محدودة للقيام بعمليات سريعة واسعة النطاق، ولاسيما شرقي قناة السويس. فالقوة البرمائية المرسلة بمهمة من ساحل الولايات المتحدة الغربي الى الخليج تحتاج الى شهر للوصول الى المنطقة[٨١]. وإعادة نشر السفن من ساحل الولايات المتحدة الشرقي الى البحر الأبيض المتوسط قد يستغرق عشرة أيام الى أربعة عشر يوماً. وهكذا نرى أن الأسطول السوفييتي في الأبيض المتوسط يتمتع بميزة كبيرة على الأسطول السادس لقرب مراكز إمداداته الواقعة في البحر الأسود[٨٢].

هذه المشكلات يقابلها نظرياً، أو الى حد ما عملياً، توافر القواعد الأمريكية ومحطات التموين في أوربا الغربية. فبعض التجهيزات الأمريكية المخزونة في ألمانيا الغربية مموّه بلون الصحراء لاستخدامه في الشرق الأوسط[٨٣]. وفي البحر الأبيض المتوسط استخدم الأمريكيون قواعد بحرية في اليونان خلال حرب الأيام

الستة وحرب يوم الغفران[٧٥]. والى الغرب، استخدمت القواعد الاسبانية من قبل طائرات الوقود التي أسهمت في عملية ١٩٧٣ الجوية[٧٦] والتي كانت قاعدة «لاجز Lages» البرتغالية في جزر الآزور ذات أهمية كبيرة لها. لكن، كما أشرنا آنفاً، أظهرت التجربة في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٣ أن القواعد في أقطار الناتو لا تتوافر حتماً للعمليات الأمريكية وحيدة الطرف في الشرق الأوسط[٧٧]. فقد تأثرت مواقف اليونان الرسمية بوجود جالية يونانية كبيرة في العالم العربي. وكانت هناك دلائل منذ مطلع ١٩٧٥ على عدم رضا اليونان عن استخدام القواعد اليونانية للعمليات الأمريكية في الشرق الأوسط. صحيح أن القواعد البحرية اليونانية استُعملت في ١٩٧٣، لكن اليونانيين لم يسمحوا باستخدام قواعدهم الجوية مما أدى الى إحباط خطط قوة الطوارىء الجوية الأمريكية التي كانت تفترض من جانب اليونان تعاوناً خفياً أو ضمنياً[٧٨]. وتحاول تركيا، بوصفها قطراً إسلامياً، أن تتعاطف مع القضية العربية في أي صراع عربي اسرائيلي، وهي على أية حال ليست مطمئنة إلى امكانية الثقة، على المدى الطويل، بالضمانة الأمريكية. إلا أن معظم أقطار أوروبا الغربية الأخرى تخشى من التدخل في إمداداتها النفطية. وقد تغلب هذا

الاعتبار حتى على أوثق صلاتها بواشنطن. بهذا تفسّر الصعوبات بين ألمانيا والولايات المتحدة في نهاية حرب تشرين، وهذا السبب لم تشجع بريطانيا طلب الولايات المتحدة استخدام القواعد الأمريكية في بريطانيا كمحطات تموين لطائرات الجسر الجوي بين الولايات المتحدة واسرائيل. وأصرت على السرية التامة حول اقتراح بشأن استخدام القواعد البريطانية من قبل طائرات التجسس الأمريكية (SR.71)[٥٨]. وكان البرتغاليون من جهة أخرى راغبين في السماح باستخدام قاعدة «لاجز» لأن جانباً كبيراً من نفطهم لم يكن يأتي من الشرق الأوسط بل من مستعمرة أنغولا البرتغالية، ولأنهم كانوا يطمعون مقابل ذلك في موقف أمريكي أكثر تعاطفاً مع سياستهم في أفريقيا. لكن عقب الاطاحة بحكومة «كايتانو» نالت أنغولا استقلالها. وصرح رئيس وزراء البرتغال «غونكالفس» في ٨ نيسان ١٩٧٥ بأن البرتغال لن تسمح للطائرات الأمريكية المتجهة الى اسرائيل بالتزود بالوقود في أراضيها إذا نشبت حرب أخرى في الشرق الأوسط[٥٩]. لكن أحد ملاحق معاهدة الصداقة والتعاون الأسبانية الأمريكية، المعقودة في ١٩٧٦، تضمَّن موافقة أسبانيا على مضض على استخدام قواعدها البحرية والجوية من جانب طائرات قوات الولايات

المتحدة الجوية والبرية والبحرية... للمرور عبر اسبانيا في طريقها الى الأماكن التي تقصدها. ولكي يستطيع الأمريكيون القيام بمهمة طارئة من هذا القبيل خزنوا مسبقاً معدات في اسرائيل، قيل انها تكفي للقتال مدة ٢١ يوما بكثافة حرب ١٩٧٣[٩٠]، ودرّبوا ملاحين لتزويد ناقلات غالاكسي C5 في الجو مما يتيح للولايات المتحدة إرسال طائرات النقل مباشرة من الولايات المتحدة الى الشرق الأوسط[٩١].

وعانت الولايات المتحدة من صعوبات في الحصول على إذن للطيران فوق أوربا الغربية خلال أزمةِ الشرق الأوسط. ففي أثناء الأزمة اللبنانية في تموز ١٩٥٨، رفضت اليونان السماح بالطيران فوق أراضيها للطائرات المقاتلة القادمة من الولايات المتحدة الى قواعد في تركيا[٩٢]. ويقال إن اليونان وأسبانيا وإيطاليا وفرنسا كانت من ضمن الأقطار التي رفضت منح الولايات المتحدة حقوق الطيران فوق أراضيها خلال حرب ١٩٧٣. ومرة أخرى كانت أمام الولايات المتحدة ترتيبات بديلة، برغم أنها اشتملت على عقوبات. فكانت الخطط المؤقتة، التي وُضعت في ايلول ١٩٧٠ لنقل الجيوش الى الأردن من ألمانيا وغيرها، تقتضي القيام بدورات طويلة حول أوربا بسبب المشكلات المتوقعة من

الطيران فوق أوربا[٩٣]. وفي عام ١٩٧٣ كان يجب على طرق التموين الجوية الرئيسية الآتية مباشرة من الولايات المتحدة عبر قاعدة لاجز البرتغالية أن تقطع البحر الأبيض المتوسط على بعد بضعة أميال من الأجواء العربية المعادية، بالرغم من أن الطريق كانت تحت رقابة سفن من الأسطول السادس مُخصَّصة لهذا الغرض وقادرة على تقديم دفاع جوي في حال وقوع أي تدخل[٩٤].

لما كان الاتحاد السوفييتي يمارس سيطرة على حلف وارسو أشد من سيطرة الولايات المتحدة على حلف الناتو، فإن استخدام القواعد الأمامية لم يكن بالنسبة لمخططي الدفاع يعتبر مشكلة كتلك التي يواجهها نظراؤهم الأمريكيون. فكانت هنغاريا محطة التموين الرئيسة للطائرات المتجهة الى مصر وسورية خلال حرب يوم الغفران. أما الطائرات القادمة من كييف فكانت تتوقف في الطريق في بودابست، بينما كان جزء من الكميات الكبيرة من العتاد المأخوذ من احتياطي القوات السوفييتية في شرقي أوربا، ومن احتياطي أقطار حلف وارسو، يُرسل جواً من بودابست مباشرة[٩٥]. ويقال أيضاً إنه قد أقيمت وصلة برية بين هنغاريا وميناء ريجيكا اليوغوسلافي الذي كانت

تُشحن منه بحراً الإمدادات الثقيلة الى مصر وسورية والجزائر ، بينما كانت الحمولة المرسلة جواً من تركيري ، القاعدة الجوية السوفييتية في هنغاريا، تجزأ في تيتوغراد، أو تبقى هناك لتشحن جواً فيما بعد[٩٦] .

غير أن المرور ينطوي على مشكلات أساسية أخطر . فقد يخلق قطر شيوعي واحد على الأقل، رومانيا مثلاً ، وقد خلق فعلاً صعوبات عندما طلب السوفييت الطيران فوق أراضيها في طريقهم الى الشرق الأوسط[٩٧]. لكن يوغوسلافيا على الرغم من كونها على خلاف مع موسكو غالباً ، تملك مشاعر ودية قوية إزاء العرب ، فكانت هي طريق المرور الرئيس الى الشرق الأوسط. ويبدو أن موقف اليوغوسلافيين يقضي بألا تمنح يوغوسلافيا حقوق الطيران فوق أراضيها إلا إذا طلبها فريق ثالث صديق ليوغوسلافيا ويقال إنها رفضت في عام ١٩٧٦ طلباً من السوفييت لمنحهم حق الطيران عبر أجوائهم بلا إذن مسبق[٩٨] .

تقع الطرق الأخرى كلها عبر أراضي الناتو . ويقال إن الطائرات السوفييتية مرت أثناء حرب تشرين عبر اليونان ، والأهم من ذلك عبر تركيا . وهنا كان الاتحاد السوفييتي يتمتع بميزة عدة اتفاقيات بشأن المرور . فالمادة ٢٣ من اتفاقية مونترو تطالب تركيا

بتأمين طرق جوية «لضمان مرور الطيران المدني بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود». وتنص اتفاقية النقل الجوي المعقودة بين تركيا والاتحاد السوفييتي في عام ١٩٦٩ على تخصيص بعض الممرات الجوية عبر تركيا لكي يستخدمها الطيران المدني السوفييتي بعد فترة ٢٤ ساعة من الإعلام المسبق. وتستبعد هذه الاتفاقية بشكل محدد الطائرات العسكرية ذات الأسلحة المثبتة ومعدات التجسس، على الرغم من أن البضاعة التي تحملها تبقى غير خاضعة للتفتيش طبعاً. وهناك أيضاً اتفاقية تركية سوفييتية تسمح للشاحنات السوفييتية بالمرور عبر تركيا في طريقها الى الأقطار العربية. ويبدو أن هذه الاتفاقيات قد طبقت وأسيء استعمالها معاً.

ومن بين العمليات السوفييتية الكبرى التي نفّذت عبر تركيا، رحيل السوفييت من مصر في تموز ١٩٧٢، وجسر جوي الى سورية في تشرين الثاني من السنة ذاتها، وعملية إمدادات ١٩٧٣ استُخدم فيها جسر جوي يبدأ من أريفان ويحاذي الحدود الايرانية الى حلب، لتزويد سورية بالإمدادات بالدرجة الأولى[***]. لكن يعتقد أن السوفييت كانوا يرسلون طائرات مقاتلة، أعلنوا مسبقاً أنها طائرات مدنية[**]. وفي مناسبات قبل ذلك كانت

طائرات الميغ الذاهبة الى القوات الجوية العربية، ترسَل عبر تركيا، وكان بعضها يهبط في الطريق في مطارات تركية، وهذا أمر لم يكن يلقى تشجيعاً من الأتراك لكنهم لم يكونوا دائماً يعترضون عليه[١٠١].

وكانت سيطرة تركيا على المضائق أكثر أهمية من وجهة النظر السوفييتية لأن تركيا تسيطر بهذه الصورة على خط المواصلات الوحيد بين البحر الأسود والأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط. ويخضع المرور عبر المضائق لاتفاقية مونترو التي تفرض قيوداً على حرية حركة الأسطول السوفييتي. فلا يجوز مرور أية حاملة طائرات عبر المضائق. ويجب على السفن التي تتجاوز حمولتها ١٥٠٠٠ طن أن تمرّ منفردة، ولايجوز أن تحرسها سوى مدمرتين. وهناك قيود على عبور الغواصات. كما يحق لتركيا في حالة الحرب أو إذا كانت مهددة بحرب أن تمنع جميع السفن الحربية من المرور عبر المضائق. وفي حالة الصراع غير المتوقع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الذي لا تكون تركيا طرفاً فيه، تكون ملزمة بإغلاق المضائق في وجه السفن الحربية العائدة للقوتين المتحاربتين، على الرغم من انه يسمح

للاتحاد السوفييتي بسحب السفن الحربية من البحر الأبيض المتوسط الى البحر الأسود.

طبق الأتراك الاتفاقية بدقة، وثبت أن القيود المفروضة بوثيقة موضوعة لمواجهة الظروف السياسية والبحرية في أواسط الثلاثينات لم تكن مرهقة جداً(١٠٢). فالقيد المفروض على عبور الغواصات يعني أنه كان على أسطول البحر الأبيض المتوسط أن يحضر غواصاته من أسطول بحر البلطيق، ومن أسطول القطب الشمالي لا من البحر الأسود، وهذا مطلب مكلف بلغة الفعالية. والقيد على حركة السفن الحربية الكبيرة من شأنه أن يخفض أيضاً من سرعة نشر القوات في وقت الأزمات(١٠٣). لكن الأكثر مدعاة للجدل هو القيد المفروض على عبور حاملات الطائرات. فلم تقدَّم أيةُ اعتراضات من جانب القوى الغربية في عام ١٩٧٦ عندما عبرت المضائق أول حاملة سوفييتية للطائرات، كييف، كما أن مقالة تمثل الرأي الرسمي صدرت في مجلة الأسطول السوفييتي **Morskoi Sbormik** ذهبت الى أن «عبور المضائق من جانب أية سفينة تابعة للأقطار الواقعة على البحر الأسود لا يناقض الاتفاقية نصاً أو روحاً»(١٠٤).

يظهر إذن أن السؤال الحقيقي بالنسبة للاتحاد السوفييتي

هو ما الذي سوف يحدث في حالة حرب أو أزمة كبيرة بين الشرق والغرب. في الحرب يمكن أن تغلق المضائق(***). لكن في حالة أزمة كبيرة بين الشرق والغرب يُحتمل أن يكون نص الاتفاقية الحرفي أقل أهمية من الاعتبارات السياسية مثل حالة العلاقات التركية السوفييتية حديثة العهد ومقدار الثقة بالضمان الأمريكي. إن رغبة تركيا في مقاومة الضغط السوفييتي سوف تتوقف بشكل طبيعي على مبلغ اعتقادها بإمكان الاعتماد على الولايات المتحدة.

نرى من هذا أن السياسة العسكرية للدولتين العظميين كانت تواجه صعوبات مختلفة: فالقدرة على التدخل كانت محدودة. والمنفذ العسكري لم يكن مضموناً كما يبدو، وكانت هناك مشاكل بشأن القواعد وحقوق المرور معاً. يضاف إلى هذا أن الولايات المتحدة كانت تواجه في الحقيقة تعقيدات ناشئة عن مناخ سياسي داخلي أصبح متشدداً، منذ أيام فيتنام، إزاء اتباع سياسة عسكرية في الشرق الأوسط، أو في أي مكان آخر. لكن المتطلبات الأساسية للسياسة العسكرية كانت موجودة هناك.

الحواشي

١ ـ انظر «بيتر مانغولد»، دور القوة في السياسة البريطانية إزاء الشرق الأوسط، ١٩٥٧، ١٩٦٦، الفصل ١٠.

٢ ـ انظر الفصل ١٠.

٣ ـ في حالة البحرين، نشأ جانب من الصعوبة عن كون الاتفاقية البحرانية الأمريكية اتفاقية تنفيذية ولم تتطلب موافقة من الكونغرس. لذلك كان بعض أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ينظرون اليها كمثال على اتخاذ الادارة الأمريكية التزامات خارجية من دون الحصول بصورة مسبقة على رأي مجلس الشيوخ وموافقته.

٤ ـ فريق «الساندي تايمز» لتقصي الحقائق، حرب يوم الغفران، ص٤٣٧.

٥ ـ في آب ١٩٧٠، عندما كان إمكان مشاركة الولايات المتحدة في قوة لحفظ السلام في الشرق الأوسط مطروحاً للمناقشة العامة لمدة قصيرة، يروى عن «السيناتور ماسفيلد» قوله: «لا أريد رؤية قوات الولايات المتحدة ترابط

في أي مكان خارج الولايات المتحدة. فنحن ما إن ندخل حتى يصبح من المتعذر جداً علينا أن نخرج». واشنطن بوست، ٢٠ آب ١٩٧٠.

٦ ــ بموجب تعديل ١٩٧٤ لقانون المساعدة الخارجية يُحق للكونغرس خلال عشرين يوماً رفض أية صفقة للاسلحة تتجاوز قيمتها ٢٥ مليون دولار بتصويت المجلسين معاً.

٧ ــ الواشنطن بوست، ٢٣ شباط ١٩٧٥.

٨ ــ في رأي «ناداف سافران» كان جونسون في البداية يميل الى اتخاذ مبادرة قوية لدعم الضمانات الأمريكية لاسرائيل. لكن ما إن أفصح عن نيته هذه في تصريح أولي، في ٢٣ أيار ١٩٦٧ حتى «أخذت تتجمع بسرعة معارضة في الكونغرس وخارجه ضد العمل الأمريكي المنفرد.. وعندما لاحظ الرئيس هذا الجوّ تحول بسرعة الى فكرة المبادرة الجماعية...» وكتب جونسون فعلاً أنه أخبر وزير خارجية اسرائيل، آبا إيبان، في ٢٦ أيار «إنني واع تماماً ما قاله ثلاثة رؤساء سبقوني لكن ما قالوه لا يساوي خمسة سنتات إذا كان الشعب والكونغرس لايؤيدان الرئيس»، ناداف سافران، **من حرب الى حرب**، ص ٢٩٧، ولندن بينزجونس، **نقطة التفوق**، ص ٢٩٣، انظر الفصل ٨.

٩ ــ في ذلك الوقت يُنسب الى الرئيس جونسون قوله إن الشعب

الأمريكي «لا يملك الشجاعة للدخول في حرب أخرى» **النيويورك تايمز**، ٢٧ ايلول ١٩٧٠.

١٠ــ انظر الفصل ٦.

١١ــ «بالنظر لقدرة الأساطيل الحديثة على التدخل بسرعة أعظم، وازدياد اكتفائها الذاتي من ناحية الإمدادات والمواصلات، فقد قلت أهمية القواعد المعقدة جداً. لذلك كان أكثرُ أهمية الحديث عن التسهيلات التقنية»، كارت غاستغر (موسكو والبحر الأبيض المتوسط)، **الشؤون الخارجية**، تموز ١٩٦٨، ص ٦٨٠.

١٢ــ أول حاملة طائرات سوفييتية لم تغادر البحر الأسود إلا في ١٩٧٦.

١٣ــ «ميكائيل ماك غواير»، **التطورات في الأسطول السوفييتي، قدراته وظروفه**، ص ٣٥٤، ٤٩٤، ٥١٨.

١٤ــ **نيوزوريشر زيتونغ**، ٤ شباط ١٩٦٨.

١٥ــ كانت المطارات تعتبر مفيدة في تطوير الاتصالات الجوية بشرقي أفريقيا. موديش آبير، (سياسة البحر الأحمر) في **الصراع في أفريقيا** ص ٢٦.

١٦ــ «آرييه يودفات»، (الاتحاد السوفييتي والأردن وسورية). **الميزان آذار ــ نيسان** ١٩٦٩، ص ٨٤.

١٧ــ آرييه يودفات، (الأسلحة والنفوذ في مصر: سجل العون

العسكري السوفييتي منذ حزيران ١٩٦٧)، **الشرق الأوسط الجديد**، تموز، ص ٢٩.

١٨ ـ جورج س. درانش، (بحث الاتحاد السوفييتي عن تسهيلات بحرية في مصر قبل حرب حزيران ١٩٦٧)، في ماك غواير، وماك دونل، **السياسة البحرية السوفييتية: أهدافها وقيودها**، ص ٢٥٢. يقدم درانش تقريراً مفصلاً عن السياسة السوفييتية في هذه الفترة.

١٩ ـ محمد حسنين هيكل، **الطريق الى رمضان**، ص ٤٧.

٢٠ ـ يذكر هيكل عن ناصر أنه قال (هذه امبريالية حقاً. هذا يعني أن نقدم لكم قاعدة)، نفس المصدر، ص ٤٨.

٢١ ـ **الواشنطن بوست**، ٢١ تموز ١٩٧٢. كان للسوفييت أيضاً منفذ الى التسهيلات الموجودة في بورسعيد.

٢٢ ـ **مسح استراتيجي**، ١٩٧٠، ص ٤٩.

٢٣ ـ **مسح استراتيجي**، ١٩٧١، ص ٣١.

٢٤ ـ هيكل، المصدر السابق، ص ١٢٦.

٢٥ ـ يُذكر أن السوفييت عرضوا تزويد المصريين باستخبارات بحرية لحثهم على الموافقة على تسهيلات الموانىء هذه. نفس المصدر، ص ١٦٦. غابيا جولان، **يوم الغفران وبعده**، ص ٢٨٣.

٢٦ ـ هيكل، المصدر السابق، ص ١٦٦.

٢٧ ـ **الواشنطن بوست**، ٢٠ آب ١٩٧٢.

٢٨ ــ ذكره أرنولد هوتنجر، (الدول العظمى والشرق الأوسط) في ويليم غريفث (الناشر)، **العالم ومثلثات القوة العظمى**، ص ١٤٢.

٢٩ ــ اضطر هذا الروس الى استخدام مدمرات من صنف Kotlin لاقتفاء أثر الأسطول السادس، وهي طريقة أكثر تكلفة من الاستطلاع الجوي، لورنس ويتن، **حرب القناة**، ص ٣٩٧.
عملت طائرة الاستطلاع ميغ ٢٥ من مصر بين ١٩٧١ و ١٩٧٢، ثم بين أواخر ١٩٧٣ و ١٩٧٥. ويُذكر أن طائرات ميغ ٢٥ التي يشرف عليها السوفييت قد عملت أيضاً من سورية بعد حرب يوم الغفران. جولان، المصدر السابق، ص ٢١٣، **الديلي تلغراف**، ٢١ آذار ١٩٧٧.

٣٠ ــ ويتن، المصدر السابق. ص ٣٩٦.

٣١ ــ ياكوف روني، **الاتحاد السوفييتي ومصر عقب قرارات السادات في تموز**. ص ٢٧.

٣٢ ــ دراغنيش، المصدر السابق، ص ٢٧٠.

٣٣ ــ انظر الفصل ٧.

٣٤ ــ **النيويورك تايمز**، ٢٢ نيسان ١٩٧٤.

٣٥ ــ **انتر ناشنال هيرالد تريبيون**، ٢٨ تموز ١٩٧٥، **الواشنطن بوست**، ١٨ نيسان ١٩٧٦.

٣٦ــ يذكر أن الاسكندرية كانت الميناء الوحيد في البحر الأبيض المتوسط التي يستطيع منها الاتحاد السوفييتي تقديم الصيانة لغواصات الديزل. وفي رأي الأميرال زوموالت أن الأسطول السوفييتي سوف يكون مضطراً عندئذ الى إجراء المزيد من التصليحات والتزود بالوقود في موانىء البحر الأسود والى المزيد من الاعتماد على البواخر الراسية في عرض البحر لصيانة السفن. كان هذا بالطبع على افتراض أنه لن يكون بالوسع إيجاد ميناء بديل في البحر الأبيض المتوسط. **الديلي تلغراف**، ٢٧ آذار ١٩٧٦.

٣٧ــ يُعتقد أن طلبات من هذا القبيل قدّمت في عام ١٩٧٢، عقب تقليص التسهيلات السوفييتية في مصر ١٩٧٥. و١٩٧٦ ثم ١٩٧٧، **الاوبزرفر**، ٢٢ آب ١٩٧٦. **ونيوزوريشرزيتونغ**، ٦ أيار ١٩٧٧.

٢٨ــ **الانترناشينال هيرالد تريبيون**، ٢٦ أيار ١٩٧٦. كان للجزائريين السبق في المطالبة بانسحاب كلا الاسطولين الأمريكي والسوفييتي من المتوسط بالرغم من أن الطائرات السوفييتية كانت في كانون الثاني ١٩٧٦ تستخدم مطاراً حربياً قرب الجزائر. **الديلي تلغراف**، ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٦.

٣٩ــ في ١٩٧٥ كانت التقارير تقول إنه أضيف بروتوكول عسكري جديد الى معاهدة الصداقة والتعاون السوفييتية العراقية المعقودة

في ١٩٧٢ يعطي السوفييت تسهيلات غير محدودة في مطارات وموانىء معينة، على أن تبقي هذه تحت الإشراف العسكري العراقي. **الشؤون الافريقية الآسيوية**. ١٥ كانون الثاني ١٩٧٥. **ونيوزوريشرزيتونغ**، ١٧ كانون الثاني و ٦ نيسان ١٩٧٥.

٤٠ — ج. بويربل، (باب المندب، نقطة اضطراب استراتيجية)، **اوربيس**، شتاء ١٩٧٣. ص ٩٨٧.

٤١ — **الواشنطن بوست**، ٩ تموز ١٩٧٥.

٤٢ — وليم كولبي، **سجل الكونغرس**، ٢ آذار ١٩٧٥.

٤٣ — نفس المصدر. خلال تدريبات بحرية في كل أنحاء العالم في ربيع ١٩٧٥ كانت الطائرات السوفييتية تطير من جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية. **التايمز**، كانون أول ١٩٧٥.

٤٤ — وليم كولبي، المصدر السابق.

٤٥ — في أوائل ١٩٧٧ كان هناك شكوك حول التسهيلات السوفييتية في سورية.

٤٦ — **مجلة معهد الخدمة المتحدة الملكية**، ايلول ١٩٧٢، ص ٥٣.

٤٧ — **مجلة الدراسات الفلسطينية**، شتاء ١٩٧٤، ص ١٢١.

٤٨ — **الكتاب السنوي SIPRI**، ١٩٧٢، ص ٢٦٩.

٤٩ — **الفاينانشال تايمز**، ٣١ تموز ١٩٧٥ و ١٦ كانون أول ١٩٧٦. يذكر أن بعض العمل الذي كان يتم في تركيا في

العادة قد تُنقل إلى أقطار أخرى، من ضمنها إيران، **الغارديان**، ٢٠ أيلول ١٩٧٦.

٥٠ — في الخمسينات كانت الولايات المتحدة تراقب تحركات الصواريخ السوفييتية عابرة القارات من محطات الرادار في تركيا، وباستخدام طائرات التجسس U2 المرابطة في قاعدة انجرليك. وقد حلت الأقمار الصناعية فيما بعد محل طائرات U2. كانت الولايات المتحدة، باستخدام تسهيلات المراقبة التركية، تحصل على صورة أوضح واستقبال أفضل. وكان الهدف الرئيس قاعدة صواريخ تيوراتام في قزاكستان السوفييتية التي كانت تُطلَق منها الصواريخ بعيدة المدى، على سبيل التجربة، الى المحيط الباسفيكي. **الواشنطن بوست**، ٢٦ تموز ١٩٧٥، **الفاينانشال تايمز**، ٣١ تموز ١٩٧٥، ٢٠ نيسان ١٩٧٦.

٥١ — إن نيكولاييف، بالاضافة الى أوديسا المجاورة، هي أحد حوضين رئيسيين لبناء السفن في الاتحاد السوفييتي، بُني فيها أولى حاملتين للطائرات في الاتحاد السوفييتي، وكانت المعلومات عن هذين الحوضين لبناء السفن، وعن أسطول البحر الأسود، تُستكمل بالرادار الأمريكي في سينوب. **الفاينانشال تايمز**، ٣١ تموز ١٩٧٥.

٥٢ — بناء على أحد التقارير كانت التسهيلات التركية ذات أهمية خاصة في تزويد معلومات عن التحركات العسكرية السوفييتية

في أثناء حرب يوم الغفران (تشرين). وكانت هامة أيضاً، إن لم تكن ضرورية، في إقامة الدليل لتركيا على أن موسكو تخرق حرمة الأجواء التركية عند شحن المعدات جواً الى سورية. **الواشنطن بوست**، ٢٥ آب ١٩٧٥.

٥٣ــ **الفاينانشيال تايمز**، ٣١ تموز ١٩٧٥.

٥٤ــ أعلنت الحكومة الايرانية في أيار ١٩٧٥ تأييدها سحب حقوق أمريكا من قاعدة البحرين في عام ١٩٧٧. كان هذا القرار، جزئياً على الأقل. محاولة لتحسين أوراق الاعتماد الايرانية بشأن تأييد الاستقلال الاقليمي، هذه الأوراق التي كانت قد ساءت بسبب صلات الشاه الوثيقة بالولايات المتحدة، ومن ضمنها تأييده إقامة قاعدة أمريكية في دييغو غارسيا. **مسح استراتيجي** ١٩٧٥، ص ٨٩.

٥٥ــ ذُكر فيما بعد أنه بالرغم من وجوب مغادرة الولايات المتحدة البحرين، سيظل في وسع سفنها الاستمرار في التزود بالمؤن. بهذه الصورة تتجنب البحرين حَرَج اتهامها بإيواء قاعدة أمريكية بينما تستطيع الولايات المتحدة الاستمرار في استخدام التسهيلات الأساسية الموجودة فيها. **أنترناشينال هيرالد تربيون**، ١٦ أيار ١٩٧٧.

٥٦ــ بناء على أحد التقارير، عَلَّمت قوةُ الويلات المتحدة الجوية

١٢٥ شريطاً جوياً في الشرق الأوسط لإمكان استعمالها في حالة الطوارىء. **الأوبزرفر**، كانون أول ١٩٧٣.

٥٧ ــ يوجد أيضاً في قبرص تسهيلات هامة للتجسس في منطقة قاعدة سوفرن الشرقية من ضمنها (رادار فوق الأفق). **الغارديان**، ٢٥ تشرين ثاني ١٩٧٥.

٥٨ ــ **الفاينانشال تايمز**، ٢٠ شباط ١٩٧٥.

٥٩ ــ **الواشنطن بوست**، ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٤.

٦٠ ــ **الانتر ناشينال هيرالد تريبيون**، ٣ أيار ١٩٧٧.

٦١ ــ **لوموند**، ١٩ تشرين ثاني ١٩٧٦، مسح الاذاعات العالمية، السلسلة الثانية، ME/5373، ٢٥ تشرين ثاني ١٩٧٦. كان هناك تقارير أسبق بأن الولايات المتحدة كانت مهتمة بالحصول على حقوق الهبوط في شبه جزيرة مسندم الواقعة على مضيق هرمز. **أنترناشينال هيرالد تريبيون** ١٠ آذار ١٩٧٥.

٦٢ ــ **مجلة الشرق الأقصى الاقتصادية**، ٢٧ أيار ١٩٧٤، الواشنطن بوست، ٢٨ شباط ١٩٧٦. كانت باكستان قد عرضت أن تسمح للولايات المتحدة بإقامة قواعد بحرية وجوية على بحر العرب. **نيويورك تايمز**، ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٥.

٦٣ ــ ادوارد لوتواك، **الاستخدامات السياسية للقوة البحرية**، ص ٥١.

٦٤ــ هامندو الكسندر، **ديناميات السياسة في الشرق الأوسط**، ص ص ٨١، ٨٢.

٦٥ــ **التوازن العسكري ١٩٧٦/١٩٧٧**، ص ٧.

٦٦ــ كان للأسطول السادس وظيفة أخرى: إجلاء المواطنين الأمريكيين المقيمين في الشرق الأوسط في حالة نشوب صراع. بعد يوم الغفران مباشرة رُوي عن قائد الأسطول السادس قولهُ إنه يوجد ٦٠٠٠٠ مواطن أمريكي في الشرق الأوسط منهم ٤٥٠٠٠ في اسرائيل ولا يرغبون مغادرة البلاد في كثير من الحالاتّ. كان في وسع الأسطول السادس إجلاء ٢٥٠٠٠ مواطن. **نيويورك تايمز**، ٩ تشرين الثاني ١٩٧٣.

٦٧ــ هاري. ن. هوارد، **تركيا والمضائق وسياسة الولايات المتحدة**: ص ٢٧.

٦٨ــ ميكائيل ت. كلير، (تنافس الدولتين العظميين في البحر) **السياسة الخارجية**، شتاء ١٩٧٥/٧٦ ص ١٦١. في ١٩٧٢ كانت القوة النموذجية للأسطول السادس السوفييتي في المتوسط ٠ــ ٢ حاملة هيلوكبتر، و ١٠ــ ١٢ سفينة قتال كبيرة و ٨ــ ١٠ غواصات. **كتاب** SIPRI السنوي ١٩٧٢، ص ٢٧١.

٦٩ــ روبرت ف. باجاك، (الأسلحة السوفييتية ومصر)، **البقاء**، تموز، آب ١٩٧٥، ص ١٩٦٨.

٧٠ــ **الغارديان**، ٩ تشرين أول ١٩٧٢.

٧١ــ «التورط السوفييتي في الشرق الأوسط والرد الغربي»، الشهادات، مجلس النواب، لجنة الشؤون الخارجية، اللجان الفرعية لأوربا والشرق الأوسط، ص ٤٧.

٧٢ــ **انترناشينال هيرالد تربيون** ٣١ كانون الثاني ــ شباط ١٩٧٦. لكن كان على خطط الطوارىء السوفييتية أن تأخذ بعين الاعتبار أنه قد تتورط أساطيل أخرى في الخصومات المقبلة في الشرق الأوسط ومن ضمنها أساطيل إيطاليا وأسبانيا ويوغسلافيا واليونان وفرنسا. ر. د. ماك لورين، **الشرق الأوسط في السياسة السوفييتية**، ص ٦٣.

٧٣ــ في حزيران ١٩٧٠ رُوي عن ليرد، وزير الدفاع، قولهُ إن الأسطول السابع سوف يعمل كندّ للأسطول السوفييتي في البحر الأحمر حالما يعفى عدد كاف من السفن الأمريكية من الخدمة في الهند الصينية. **واشنطن بوست**، ١٨ حزيران ١٩٧٠.

٧٤ــ وليم كولبي، **سجل الكونغرس**، ٢٢ آذار ١٩٧٥.

٧٥ــ قيل إن أربعاً من طائرات الاستطلاع Tu16 استخدمت في ١٩٧٠ في أسوان في مصر العليا، فكان بإمكانها أن تطير من

هناك للعمل فوق البحر الأحمر والأراضي العربية المجاورة للمحيط الهندي. **أسبوع الطيران**، ١٨ أيار ١٩٧٠.

٧٦ — داويت أيزنهاور، **شنّ السلام**، ص ٢٩٠.

٧٧ — للاطلاع على وصف لحجم المشاكل التي واجهها المخططون الأمريكيون خلال عملية الأردن في ١٩٧٠، طالع دافيد شونبوم (الأردن، الأزمة المنسية) **السياسة الخارجية**، ربيع ١٩٧٣، ص ١٧١/ص ١٩٧٧.

٧٨ — لدى الاتحاد السوفييتي سبع فرق محمولة جواً مؤلفة من ٤٩٠٠٠ رجل تقريباً. كان يقدر في عام ١٩٧٠ أن أسطول النقل الجوي السوفييتي يستطيع في وقت واحد نقل فرقتين اثنتين مع ما يلزمهما من عتاد إلى مسافات قصيرة ومتوسطة. وفي عام ١٩٧٣ كان بعض المخططين العسكريين الأمريكيين يعتقدون أن تحريك فرقة إلى الشرق الأوسط يستغرق أسبوعاً على الأقل. **التوازن العسكري**، ١٩٧١/٧٠، **وواشنطن بوست** تشرين الثاني ١٩٧٣.

٧٩ — **مجلة القوات المسلحة**، آب ١٩٧٤.

٨٠ — احتاج الأمر إلى ست مدمرات للاحتفاظ بمدمرتين بصورة دائمة في الخليج: مدمرتين في الخليج ومدمرتين في نورفولك في فرجينيا، ومدمرتين متنقلتين. أ. ج. كوترك، **المحيط الهندي: مستقبله السياسي والاستراتيجي**.

٨١ــ SIPRI، **النفط والأمن**، ص ١٦٣. كان هذا قبل إقامة التسهيلات البحرية في دييغو غارسيا.

٨٢ــ بناء على رأي قائد الأسطول السادس كان تحت تصرف الوحدة البحرية السوفييتية في المتوسط خلال أزمة الأردن. في أيلول ١٩٧٠، حوالي ٥٠ سفينة وغواصة إضافية (خلال أقل من مدة يوم من الانتقال بحراً)، الأميرال كِد «نظرة من جسر على الأسطول السادس»، محاضر معهد الولايات المتحدة البحري، شباط ١٩٧٢. هذا التقرير لايدخل في الاعتبار بصورة تامة القيود المفروضة على إرسال الأسطول السوفييتي إلى المتوسط بموجب معاهدة مونترو التي ذكرت من قبل.

٨٣ــ **الغارديان**، ٦ كانون ثاني ١٩٧٥.

٨٤ــ **انتر ناشينال هيرالد تريبون**، ٣ــ ٤ آب ١٩٧٤.

٨٥ــ بناء على أحد التقارير كانت اتفاقية ١٩٧٠ الأمريكية الأسبانية بشأن القواعد مصحوبة باتفاق سري ينص على أن القواعد الأمريكية في أسبانيا لن تستخدم في أثناء صراع عربي اسرائيلي، وفي عام ١٩٧٣ استخدم الأمريكيون القواعد لطائرات الوقود من دون علم السلطات الأسبانية. وعملية طائرات الوقود بصورة عامة أقل لفتاً للنظر، لذلك يسهل على الحكومة المضيفة تجاهلها أكثر من عملية هبوط طائرات النقل في قواعد متوسطة.

٨٦ــ في أيلول ١٩٧٠، في فترة الأزمة الأردنية، كانت إيطاليا قد أعلنت أن القواعد في الأراضي الايطالية لايمكن استخدامها إلا لأغراض الناتو. وبعد حرب تشرين (يوم الغفران) اعترف الموظفون الأمريكيون أنه لم يكن هناك من جانب أعضاء الناتو التزام حقيقي بالسماح للطائرات الأمريكية باستخدام القواعد لشحن الأسلحة الى اسرائيل؛ ومن الواضح أن مخططي الدفاع لم يكونوا يستغربون الصعوبات التي عانوا منها في عام ١٩٧٣. العقيد البحري دُور (الأسطول السادس للولايات المتحدة، البحث عن الاجماع)، محاضر معهد الولايات المتحدة البحري، حزيران ١٩٧٤، ص ٢٢ ونيويورك تايمز، ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٣.

٨٧ــ الموقف اليوناني معقد جداً. فمن جهة هناك الجالية اليونانية في العالم العربي واهتمام الحكومة اليونانية بالحصول على الدعم العربي في قضية قبرص. والمسألة القبرصية وضعت أعباء جدية على العلاقات الأمريكية اليونانية خلال أواخر الخمسينات وأوائل السبعينات وأواسطها. ومن جهة أخرى كانت العصبة اليونانية الحاكمة مهتمة جداً بالحصول على الأسلحة الأمريكية والدعم الأمريكي. وبناء على أحد التقارير جرت ترتيبات سرية في أيلول ١٩٧٠ لكي تضع اليونان قواعد للدعم ومحطات للطائرات في

حالة نقل قوات أمريكية إلى الأردن . **نيويورك تايمز** ، ٢٥ تشرين أول ١٩٧٣ ، **نيوزويك** ، ١٠ تموز ١٩٧٢ .

٨٨ــ **الغارديان**، ٥ شباط ١٩٧٤ .

٨٩ــ مسح استراتيجي ١٩٧٥ ، ص ٧٢ ، صدرت بيانات من هذا القبيل عن وزير خارجية ايطاليا ورئيس وزراء اليونان ــ **التايمز** ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٥ ، **ولوموند** ، ٢٦ كانون أول ١٩٧٤ .

٩٠ــ **مسح استراتيجي** ١٩٧٤ ، ص ١٦ .

٩١ــ بناء على رأي رئيس أركان قوات الولايات المتحدة الجوية ، وفي حديث له في شباط ١٩٧٥ ، تستطيع الولايات المتحدة ، باستخدام تموين الطائرات بالوقود جواً ، أن ترسل الى اسرائيل بلا توقف كميات من المواد أكبر من تلك التي أُرسلت في أثناء حرب (يوم الغفران) . سيكون هذا (باهظ التكاليف نوعاً ما ، وأصعب ، لكن نستطيع القيام به) ، **الشهادات أمام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ**، الدورة ٩٤، الجلسة الأولى، السنة المالية ١٩٧٦، الجزء ٢ ، ص ٨٤٣ .

٩٢ــ نيفل براون، **قابلية التحرك الاستراتيجي**، ص ٧٤ .

٩٣ــ **انترناشينال هيرالد تريبون**، ١٤ حزيران ١٩٧١ .

٩٤ــ **أسبوع الطيران**، ١٠ كانون أول ١٩٧٣ .

٩٥ــ (تم تركيز الامدادات ونقلها جواً بكفاءة تدل على أن العملية إن لم تكن قد نُظمت بشكل خاص بصورة مسبقة ، فقد كانت

على الأقل عملية طوارىء جرى التخطيط لها بشكل جيد)،
جون. د. غلاسمان، **الأسلحة للعرب**، ص ١٤٥، ص
١٤٥. لكن قارن هذا مع جولان، المصدر السابق ص ٨٧.

٩٦ــ **أسبوع الطيران**، ١٩تشرين الثاني ١٩٧٣.بناء على أقوال غلاسمان، كانت التقارير المنشورة في المجلة ذاتها بأن الوحدات المحمولة جواً ووحدات النقل الجوي السوفييتية قد نشرت في يوغوسلافيا في أثناء الحرب، كانت عارية عن الصحة. المصدر نفسه. ص ٢٢٩.

٩٧ــ المصدر نفسه ص ١٤٦.

٩٨ــ بناء على أحد التقارير طار تيتو إلى كييف للاحتجاج لدى بريجينيف في تشرين الثاني ١٩٧٣ بشأن إساءة استخدام حقوق الطيران فوق يوغوسلافيا. **النيويورك تايمز**، ١٩ تشرين الأول ١٩٧٣، **الغارديان** ١٣ كانون الأول١٩٧٦، **والانترناشنال هيرالد تريبيون**، ١٥ كانون الأول ١٦٧٦.

٩٩ــ **فرانكفورتر آلجيمين زيتونغ**، ١٨ آب ١٩٧٣.

١٠٠ــ المصدر ذاته. بناء على تقارير أخرى، أُرسلت بعض الطائرات عبر تركيا من دون إعلام مُسبَق. **الواشنطن بوست**، ٢٨ آب ١٩٧٥، وزيف شيف، **هزة تشرين الأول: يوم الغفران ١٩٧٣**، ص ١٥١.

١٠١ ــ آرييه يود فات، «الاتحاد السوفييتي وتركيا»، **المشكلات الدولية**، فبراير ١٩٧٥، ص ٣٧.

١٠٢ ــ إن فترة العشرين سنة الأولى من المعاهدة انتهت في عام ١٩٥٦ .لكن لم تُتخذ أيةُ خطوة للدعوة الى مؤتمر لتعديل المعاهدة التي ظلت نافذة المفعول بناء على ما تنص عليه من التجديد الذاتي بصورة آلية. باري بوزان (وضع معاهدة مونترو ومستقبلها)، **البقاء**، تشرين الثاني ــ كانون الأول ١٩٧٦، ص ٢٤٤.

١٠٣ ــ خلال حرب يوم الغفران (تشرين) كانت التعزيزات السوفييتية ترسل عن طريق جبل طارق وعن طريق الدردنيل. وتنص معاهدة مونترو على أن السفن التي تعبر المضائق يجب أن تبلغ السلطات التركية قبل ثمانية أيام. وقد استطاع الاتحاد السوفييتي أن يتجاوز هذا المطلب بإغراق الأتراك بوابل من طلبات المرور، التي قد لا يُستخدم بعضها كما ظهر. الكابتن جون مور، **الأسطول السوفييتي اليوم**، ص ٣١. فيرنك آ. فالي، **المضائق التركية والناتو**، ص ١٠٨.

١٠٤ ــ بوزان، المصدر السابق. ص ٢٣٣/ص٢٣٤.

١٠٥ ــ قيل إن سلسلة من المبتكرات العسكرية من ضمنها مدافع، وصواريخ أرض ــ أرض، وألغام في قاع البحر، يمكن

(إطلاقها) بالضغط على زر، قد وضعت في نهاية البحر الأسود من جهة البوسفور. **انتر ناشينال هيرالد تريبيون،** ٥ ــ ٦ حزيران ١٩٧٦.

الفصل الرابع

النفـط والقـوة

إن تعداد مجموعة الصراعات الاقليمية والمشكلات الأمنية هو أنسب وسيلة للتعريف بأنشطة سياسة التدخل في الشرق الأوسط. فالصراع العربي الأسرائيلي، والصراع بين المحافظين والقوميين، ومشاكل الاستقرار في الخليج، هي موضوعات مألوفة ومفيدة. لكن قبل المضي في دراستها بالتفصيل من المفيد تفحّص مشكلة أعمّ ذات أهمية مطلقة تقريباً بالنسبة للغرب، أعني مشكلة أمن إمدادات النفط. فكل عضو تقريباً من أعضاء التحالف الغربي يعتمد اعتماداً مباشراً أو غير مباشر على نفط الشرق الأوسط، ولذلك يتعرض كل هؤلاء الأعضاء للاضطراب الاقتصادي الداخلي اذا انقطعت إمدادات النفط عنهم. ويمكن في الحقيقة القول إن الاستقرار الاقتصادي بالنسبة لكثير من الأقطار مشكلة ملحة أكثر من الأمن العسكري. والتهديدات

التي تتعرض لها إمدادات نفط الشرق الأوسط متعددة ولا يوجد نظام شامل لاحتوائها يشبه التوازن السياسي العسكري الذي أقامه الغرب لاحتواء القوة السوفييتية. ولا يتوقف بعض التهديدات كلياً على التطورات السياسية الاقليمية في الشرق الأوسط حسب، ولاسيما في الخليج، بل توحي التجربة في أوائل السبعينات أن الأسباب التي تمنع منظمة (أوبك) من استخدام سلاح النفط أقل نسبياً من الأسباب التي تمنع السوفييت من القيام بأية محاولة لاستغلال ميزة عسكرية ما ضد أوربا الغربية.

أضف إلى ذلك أن تأثير التبدلات في التوازن الاستراتيجي ذو طبيعة طارئة وفرضية أكثر من تأثير أي خلل في الامدادات النفطية. فقد كان استخدام الطائرات السوفييتية في مصر عام ١٩٧٠ ينطوي على نتائج استراتيجية مشؤومة، لكن لم يكن له في الحقيقة أي تأثير مباشر ولا حتمي على أوربا، بينما سبّب استخدام سلاح النفط في عام ١٩٧٣ ذعراً واسع النطاق في الأوساط الحكومية، وشعرت به البيوت في سائر أنحاء أوربا واليابان وأمريكا. وعلى حد قول «اليزابيث مونرو» (**النفط، رغم أهميته الاستراتيجية الكبيرة جداً، سلعة أساسية بالنسبة للمجتمع. والنقص في النفط يؤدي الى المزيد من الانفعال،**

وسوء المزاج، والمبالغة، والدعاية، أكثر من أي مادة خام صناعية، لأنه سرعان ما يسبب الضيق والخوف معاً»[1].

على الرغم من هذا فإن دور القوة في الدفاع عن المصالح النفطية هو موضوع غامض بشكل غريب. وقليلة هي الأقطار المستهلكة لنفط الشرق الأوسط، كما سبقت الاشارة إليها، التي حاولت اللجوء الى السياسة العسكرية دفاعاً عن إمدادات النفط؛ على الرغم من أن القلق على أمن طرق المرور حثّ فرنسا على الاحتفاظ بقوات بحرية في المحيط الهندي. ومعظم الأقطار كانت إما تنقصها الوسائل الضرورية للسياسة العسكرية أو كانت تشك في جدواها، أو ترى أن إمداداتها آمنة بصورة كافية. وحتى بعد الهزة الاقتصادية التي سببتها حرب يوم الغفران (تشرين) نجد أن الاقتراحات القاضية بإمكان اللجوء في حالة الضرورة القصوى الى القوة للحيلولة دون خنق النظم الاقتصادية الغربية من قبل منتجي النفط العرب، قد قوبلت بالشك إن لم يكن بالخوف. ولم يرد للأذهان إطلاقاً وجوب اللجوء الى القوة لمنع تحول ميزان القوة الاقتصادي، والسياسي في النهاية، أو لإعادته الى وضعه السابق بين منتجي النفط ومستهلكيه، وهو

تحول ينطوي على المدى الطويل على أهمية أعظم جداً من سقوط حجارة الدومينو في الهند الصينية التي كثر الكلام حولها.

لكن هذا الأسلوب يختلف بشكل ملحوظ عن الأسلوب الذي يتبناه جيل أسبق من صانعي السياسة البريطانية. فقبل ستين سنة تقريباً، وبعد تحول الأسطول الملكي إلى اسطول للنفط في عام ١٩١١، لعبت حماية المصالح النفطية دوراً رئيساً في السياسة البريطانية في الشرق الأوسط[٢]. وتقدّم التجربة البريطانية في السنوات الخمس والعشرين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مثالاً ممتازاً في مجال استعمال القوة وقيود استعمالها كأداة سياسية في الدفاع عن المصالح النفطية[٣]. فقد أرسلت الجيوش في عام ١٩٤٦ من الهند الى البصرة في أثناء الأضطرابات الخطيرة في مصفاة عبدان، بالرغم من أنها لم تتدخل في النهاية. وجرى التفكير باستخدام العمل العسكري إبّان تأميم إيران شركة النفط الايرانية ــ الانكليزية في عام ١٩٥١. وكان الهدف الاستيلاء على مصفاة عبدان، التي كانت عندئذ تزوّد بريطانيا بثلث حاجتها من البترول، لا الاستيلاء على حقول النفط. لكن العملية اعتبرت منفرة في ضوء الخسائر السياسية المحتملة داخلياً ودولياً، كما اعتبرت صعبةً من الناحية العسكرية في ضوء القوات والقواعد

المتوافرة في ذلك الحين. وأثبتت عملية السويس بعد خمسة أعوام صحة هذه الحجج على الرغم من أنه جرت بعد الانقلاب العراقي في تموز ١٩٥٨ تحركات عسكرية على سبيل الاحتياط في منطقة شبه الجزيرة العربية، ودُرست باهتمام فكرة المبادرة الى إنزال قوات في مشيخات الخليج(٤). وحذّر اللورد هيوم* بصراحة أنه:

«إذا حاول طرف ثالث سواء كان عبد الناصر أم الاتحاد السوفييتي، حرماننا، بسياسة محسوبة متعمدة، من إمداداتنا النفطية، وحرمان أوربا الغربية من إمداداتها النفطية، ومن ثَمَّ عرقلة النمو الصناعي في العالم الغربي، يجب أن يكون واضحاً ومفهوماً أن المملكة المتحدة لن تقبل بهذا الوضع»(٥).

لكن في أواخر الخمسينات تغيّر المبرر البريطاني الرئيس بشأن دور القوة في الدفاع عن المصالح النفطية. فلم يعد من الجائز استخدام القوة للاستيلاء على التسهيلات النفطية أو للابقاء عليها ضد رغبة الحكومة المحلية. وصار من الواجب خلق الظروف السياسية الملائمة للتنقيب عن النفط من دون التعرض للخطر، ولاستمرار تدفق النفط بلا عائق من جانب الصراعات المحلية، ولعدم تدخل الحكومات المحلية بشكل مبالغ فيه في شؤون

* هو اللورد: اليكسي دوغلاس هيوم، وزير خارجية بريطاني.

الشركات العاملة أو في أسعار النفط. وبالاصطلاح الرسمي، كان البريطانيون يسعَون الى دعم «استقرار» الخليج. والمثال التقليدي لهذه الاستراتيجية هو اللجوء الى التهديد باستخدام القوة لردع العراق عن التهديد بغزو الكويت في عام ١٩٦١ لكن كان يكفي، في أغلب الأحوال، وجود رمزي، وقلما يكون مرئياً جداً، فقد ظلت بريطانيا تتمتع بسمعة عالية بما اشتهرت به من قوة، وكانت المشيخات صغيرة الحجم، وكان أعداؤها على الأغلب غير مجهزين بصورة جيدة، فلم يتجاوز مجموع الذين أُنزِلوا في الكويت ٥٧٠٠ رجل. وكانت الوسائل الاجرائية والتهديدية الأخرى أصغر حجماً، وفي بعض الامارات الساحلية على الخليج * (Trucial States) كانت تستخدم قوة من جنود محليين، حرس ساحل عمان (Trucial Oman Scouts)، تعمل تحت إمرة ضباط بريطانيين بالتنسيق مع الشرطة والأسطول الملكيين[٦]. يضاف إلى هذا أن البريطانيين كانوا يتمتعون بمنفذ عسكري الى المشيخات بالاعتماد على مواثيق يرجع معظمها إلى القرن التاسع عشر، وكان الوجود البريطاني هو الوجود الوحيد

---

* الامارات العربية المتحدة حالياً، وكانت تحت الاستعمار البريطاني. (الناشر).

لايشاركه وجود آخر. بهذه الصورة، بعد انقضاء عَقدين تقريباً على تأميم شركة النفط الايرانية الانكليزية ظلت القوة تلعب دوراً هاماً في الدفاع عن مصالح المستهلكين النفطية. لم تكن مرئية جداً ـــ كانت القوات ترابط على نطاق واسع بصورة دائمة في الخليج فقط بعد انسحاب بريطانيا من عدن في عام ١٩٦٧: ولم تكن تتمتع بالمقدرة الكافيةـــ فلم تستطع منع التوقف عن انتاج النفط على نطاق ضيق في أثناء حرب تشرين وبعدها، على الرغم من أن الموظفين الرسميين كانوا يرون أنه لولا الوجود البريطاني لتعرضت المصالح النفطية لخطرٍ جِدي أكبر. إلا أن الوجود العسكري البريطاني أسهم فعلاً بصورة كبيرة في استقرار أهم منطقة لانتاج النفط في الشرق الأوسط خلال عَقدين من السنين تميزت بالتبدل السريع وعدم الاستقرار السياسي.

أصبحت السلطات المحلية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن أمن منطقة الخليج ومنشآت النفط بعد الانسحاب البريطاني في ١٩٧١؛ ولم يكن هذا تطوراً جديداً كل الجدة. فقد سبق للحرس الوطني في العربية السعودية، الذي كان من أهم أدواره حماية منشآت النفط، أن حمى الامريكيين العاملين في حقول النفط في أثناء أعمال الشغب التي اندلعت بسبب حرب الأيام

الستة[7]. وكانت هذه القوة قد نمت وكبرت. وكان لا بد للمنتجين المحليين من مواجهة ثلاثة أنواع من التهديدات، الأول: أعمال التخريب.. إن منشآت إنتاج النفط وتحميله ونقله معرضة جداً للأسلحة التي يستطيع الانسان حملها، ويمكن أن تؤلف هدفاً مغرياً للمنظمات الثورية، ومن ضمنها بعض جماعات من منظمة التحرير الفلسطينية[8]. لكن بينما يمكن أن تكون آثار التخريب هائلة من ناحية الدعاية، فإن آثارها المخلة بإمدادات النفط ليس من المتوقع أن تكون كبيرة جداً في غياب أية حملة منظمة في أي مكان من الخليج. السيناريو الثاني يتصور إغلاق الممرات المائية الهامة في وجه حاملات النفط. وقد وُجِّه انتباه كبير إلى إمكان وقوع مضائق هرمز عند مدخل الخليج، ومضيق باب المندب الأقل أهمية عند مدخل البحر الأحمر، تحت سيطرة حكومات معادية لمصالح الأقطار المستهلكة للنفط. وقد أمكن تصديق مثل هذه المخاوف بسبب نشاطات الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي في عُمان ومن ضمنها خطط عمليات للجبهة في شبه جزيرة مسندم عَثَرت عليها مجموعة من حرس عُمان المحليين في عام ١٩٧٠، وبسبب النزعة الماركسية في جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية. لكن كان احتمال تعرض هذه الممرات المائية

للعمل العسكري من الشاطىء موضع أخذ ورد[10]، ويمكن القول إن أية محاولة لإغلاق مضيق هرمز سوف تؤدي الى عمل عسكري من جانب إيران.

التهديد الثالث والأخطر يأتي من إمكان نشوب حرب في أقطار الخليج الرئيسة المنتجة للنفط أو فيما بينها، حرب لا بد أن تعوق شحن النفط أو تؤدي أيضاً الى تخريب منشآته. ويتوقف تجنب هذا الإمكان الى حد كبير على مقدرة دول الخليج على إقامة نظام أمن إقليمي فعّال، على أن يقتصر النفوذ العسكري للأقطار المستهلكة الى حد كبير على نقل الإمدادات العسكرية إلى الخليج، وربما على دبلوماسية التهديد أيضاً في حالة الأزمات[11].

ونظراً لعدم توازن القوى بين المشيخات الصغيرة والغنية جداً على الأغلب وجاراتها الكبيرات الثلاث، وللصراع الخفي بين النزعة المحافظة والثورة، يظل النظام الخليجي في أواسط السبعينات بعيداً عن الاستقرار بصورة أساسية. ويستطيع المتشائمون أن يعرضوا قضية مؤثرة. فقد حدثت بين أعوام ١٩٦٥ ـــ ١٩٧٥ انقلابات في عُمان وأبو ظبي والشارقة وقطر، واغتيل الملك فيصل في العربية السعودية، وجرت محاولات للاعتداء على حياة الشاه.

ووقع قتال في دولتين منتجتين للنفط ــ عُمان والعراق. و الحقيقة أن السيطرة على منطقة كركوك النفطية كانت سبباً قوياً للقتال في ١٩٧٤ ضد الأكراد. وبقيت العلاقات بين الكويت والعراق متوترة. وفي عام ١٩٦٩ بدأ العراقيون مناوشاتهم الحدودية ضد الكويت، وبلغ بهم الأمر احتلال موقعين للشرطة الكويتية في آذار ١٩٧٣[١٢]. وكان أخطر من هذا توتر العلاقات الايرانية العراقية الذي حدث بعد انقلاب قاسم* في عام ١٩٥٨ واشتد في أواخر الستينات. ولم يكن سبب الخلاف العداء الخفي بين العرب والفرس، وبين المحافظين والثوريين حسب، بل كان السبب النزاع على حقوق الملاحة في شط العرب، وهو نزاع حدودي، ومطالب العراق في مقاطعة خوزستان الايرانية الغنية بالنفط. وفي عام ١٩٦٩ ألغى الأيرانيون من جهة واحدة المعاهدة المعقودة في ١٩٣٧ بشأن الملاحة في شط العرب، وبقي التوتر قائماً الى درجة أن القوات الجوية الايرانية ظلت سنة كاملة في حالة تأهب تام[١٣]. وبين تشرين أول ١٩٧٢ وأيار ١٩٧٤ جرى تبادل نيران

---

* اسمه الكامل «عبد الكريم قاسم» الذي استأثر بالسلطة بعد نجاح الثورة في العراق (الناشر).

كبيرة عشر مرات على الأقل عبر الحدود[١٤]. وفي نهاية ١٩٧٤ نُقلت المدفعية الايرانية إلى كردستان العِراقية لدعم التمرد الكردي[١٥].

من جهة أخرى، هناك من الأدلة ما يوحي بأن منطقة الخليج كانت في ١٩٧٥ أكثر استقراراً مما كانت عليه قبل ذلك بعشر سنوات بل بخمس سنوات، إذ تم الوصول الى حلول لعدد من الخلافات القائمة منذ مدة طويلة. فتخلى الايرانيون عن مطالبهم في البحرين، وانتهى الخلاف على الحدود بين العربية السعودية وأبو ظبي وعمُان. واندمجت الدول المتصالحة في اتحاد أدهش النقاد بتماسكه واستقراره، بينما عَرّى مقتل الملك فيصل القوة الكامنة وراء النظام السياسي السعودي[١٦]. وخلقت غلبة الثروة في أماكن أخرى من الخليج ظروفاً ملائمة على الأقل لتدفق الغِنى على نطاق واسع إن لم يكن لإشاعة الاستقرار دائماً. وتضم قائمة الايجابيات أيضاً انتهاء (حركة التمرد) * في ظفار في كانون أول ١٩٧٥، والأهم من ذلك، توقيع الاتفاقية الايرانية

* ثورة (ظفار) يعتبرها المؤلف حركة تمرد من وجهة نظر غربية (الناشر).

العراقية في شهر آذار الأسبق التي تضمنت وضعَ حد للنزاع على الملاحة في شط العرب لمصلحة ايران، وتوقفَ إيران عن دعم الأكراد. وقد نشرت الاتفاقية جواً من الوِفاق على العلاقات الايرانية العراقية وعكست في الظاهر قرار العراق التركيزَ على التنمية الاقتصادية الداخلية. وهو قرار كان يقتضي إنهاء الحرب الكردية، والتخلي عن دعم الحركات الثورية في الخليج، وكانت النتيجة حلّ أخطر صراع في المنطقة.

قد لايدوم هذا الوفاق مدة غير محدودة. لكنه مثال بارز بشكل خاص على قدرة دول الخليج على إدراك أن مصلحتها العليا، بعدما انسحبت بريطانيا، تعتمد على إقامة تعايش فيما بينها[١٧]. إن هذه الاتفاقية خدمت المصالح الايرانية العراقية المشتركة بجعلها العراق أقل اعتماداً على الاتحاد السوفييتي، وبتقليل خطر حرب يعاني منها الطرفان من أضرار اقتصادية خطيرة. فقد كان الايرانيون قلقين من سهولة تعرض مصافي نفطهم للخطر، ويقال إنهم حذروا العراق في عام ١٩٧٢ من أن قصف عبدان الواقعة على مرمى المدفعية من الحدود العراقية، سوف يقابل بهجمات جوية إيرانية كبيرة على حقول النفط العراقية في كركوك والموصل وجامبور[١٨].

يظهر إذن أن هناك فرصة مناسبة لأن يسود السلام في الخليج ولئلا يقع خلل في إمدادات النفط نتيجة لصراعات إقليمية خالصة. لكن، كما سنرى في الفصل القادم، لايمكن اعتبار هذا الافتراض أمراً مفروغاً منه، واذا أثبتت الأحداث عدم صحته، فعندئذ يمكن أن يتوقف حجم الخلل في إمدادات النفط على منطقة الصراع وطبيعته، وتكفي فترة من التوتر الشديد لردع شاحنات النفط من دخول الخليج[١٩].

ليس من الأكيد في الحقيقة أن الصراعات في الخليج وبسبب حجم الضرر الذي يمكن أن تلحقه بمنشآت النفط على وجه الدقة، تهدّد الأقطار المستهلكة للنفط بخطر جدّي أكبر من خطر (سلاح النفط). فقد كان استخدام النفط كسلاح سياسي من الموضوعات المتكررة في الفكر السياسي العربي منذ أوائل الأربعينات[٢٠]، لكن يظهر أن الاضطرابات في نقل النفط وانتاجه كانت حتى عام ١٩٧٣ عرضية وغير فعالة باستثناء السويس. ففي عام ١٩٤٨، بعد عام من تحذير الولايات المتحدة من قِبل الناطقين باسم العرب من أن تأييد خلق إسرائيل يمكن أن يسيء الى المصالح النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط[٢١]،

قطع العراق خط شركة نفط العراق من العراق الى حيفا. وكان من عواقب السويس قطع خط آخر من خطوط الشركة، من جانب السوريين هذه المرة ومن دون التشاور مع العراقيين. وفي عام ١٩٦٩ نُسف خط أنابيب الأرامكو الآتي من السعودية. وأُغلقت قناة السويس خلال حرب الأيام الستة وحرب يوم الغفران، الأمر الذي أسهم في هبوط سعر الاسترليني بعد خمسة اشهر في ١٩٦٧، وكان قد أدى الى نقص النفط في أوربا عام ١٩٥٦.

لم يكن توقف الانتاج في أثناء حرب الأيام الستة ذا تأثير كبير. وجاء نتيجة لقرار من حكومة كل من الكويت والعراق، ولإضرابات عمال النفط في ليبيا والعربية السعودية. وفيما بعد حلَّ حظر النفط الانتقامي ضد بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية، لفترات قصيرة نسبياً، محل التوقف عن انتاجه. لكن الوضع كان قد ساء جداً عندما نشِبت حرب يوم الغفران في ١٩٧٣. فقد حدث الهجوم السوري والمصري بعد ازدياد اختلال التوازن في بنية تجارة النفط الدولية. وكان ظهور سوق لبيع النفط في أوائل السبعينات ونمو احتياطي نقدي لدى المنتجين يعني أن هذه الأقطار تستطيع أكثر من الأقطار المستهلِكة أن تتحمل

بسهولة ثمن الخلل المحدود في إمدادات النفط. أضف الى هذا أن سيطرة شركات النفط، والنفوذ السياسي الغربي الى حد ما أيضاً، على سلوك الأقطار المنتجة، كانا قد تضاءلا خلال السنوات السابقة[٢٢]. ففي نيسان ١٩٧٣ بدأ السعوديون بتحذير واشنطن من أنه ما لم تطرأ تبدلات على السياسة الأمريكية تجاه اسرائيل فلن تكون هناك زيادة في إنتاج النفط السعودي لمواجهة الزيادات الكبيرة المتوقعة في احتياجات أمريكا منه وهي احتياجات لم يكن غيرهم قادراً على تلبيتها. وكان هذا التطور تبدلاً هاماً في سياسة السعودية، لأن السعوديين كانوا قبل ذلك يحاولون دائماً الفصل بين النفط والسياسة[٢٣].

والحقيقة أن سلاح النفط لم يُشهر إلا في الأسبوع الثاني من الحرب بعد أن مالت كفتها ضد الجيوش العربية. والذي حدث عندئذ تخفيض شامل للانتاج من جانب جميع الأقطار العربية الرئيسة تقريباً المنتجة للنفط[٢٤]، بالاضافة الى فرض حظر تام على صادرات النفط الى الولايات المتحدة وهولاندا[٢٥] وتهديدات بالقيام بحظر انتقامي ضد الأقطار المستهلكة الأخرى غير الصديقة. وكان القصد أن يكون حظر النفط هو السلاح الرئيس، أما التخفيض العام للانتاج فكان ضرورياً لمنع التحايل

على الحظر بتحويل النفط من الأقطار غير المشمولة بالحظر الى الأقطار المشمولة به. وقد وافق وزراء النفط العرب في اجتماع لهم في ١٧ تشرين الأول على تخفيض الأنتاج:

«بنسبة ٥ بالمائة كحد أدنى من الآن فصاعداً، على أساس مستوى الانتاج في ايلول ١٩٧٣، وبنسبة مماثلة كل شهر بعد ذلك، على أساس مستوى الانتاج المخفض في الشهر السابق إلى أن يتم الجلاء الكامل للقوات الاسرائيلية عن جميع الأراضي المحتلة في أثناء حرب حزيران ١٩٦٧ ويستعيدَ الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، أو حتى يبلغ تخفيض الانتاج في كل قطر الحدَّ الذي لايسمح بأي تخفيض آخر من دون إلحاق ضرر بالتزاماته الوطنية أو العربية».

وقد ثبت أن التحفظ الأخير كان هاماً. فلم يلبث أن اتضح أن توقف الانتاج العربي لايمكن الاستمرار فيه حتى الجلاء التام عن الأراضي التي تحتلها اسرائيل من دون نتائج مدمرة لاقتصاديات الأقطار المنتجة ومن ثم لاقتصاديات الأقطار المستهلكة في آخر المطاف. أضف الى ذلك أن الولايات المتحدة سعت مباشرة تقريباً لاستغلال الفرص التي ولَّدتها الحرب من

أجل الوصول الى تسوية. فلقي مسعاها استجابة إيجابية لدى مصر، وهذا على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت أقل عرضة لنتائج استخدام سلاح النفط من كثير من حلفائها الذين لم يشملهم الحظر. وبهذه الصورة رُفع الحظر المفروض على الولايات المتحدة بعد خمسة أشهر في ١٨ آذار ١٩٧٤ على أساس الوعود لا التنفيذ(٢٦).

لكن العرب عندئذ نجحوا في جعل النفط واحداً من أهم الأسلحة الفعالة في ترسانتهم وعاملاً هاماً في السياسة الدولية على المدى الطويل(٢٧). لم يكن من المتعذر إصلاح الضرر الاقتصادي الذي أصاب الأقطار المستهلكة، لكن الذي لفت النظر بوضوح هذه القدرة على إلحاق هذا الضرر وحساسية الأقطار المستهلكة لهذه القدرة عندما لاح فجأة إمكان التهديد بفرضها عليهم. وقد اتبعت الأقطار الأعضاء في كل من الناتو، والمجموعة الاقتصادية الأوربية (EEC) سياسة «لِيَنْجُ بنفسه من يستطيع النجاة»، كل على حساب حلفائه، وهو أسلوب شجعه نظام تصنيف بعض المستهلكين على أنهم أصدقاء، وبهذه الصورة أُفلتوا، جزئياً أو كلياً، من التدابير النفطية، نظرياً على الأقل.

لكنّ هناك قيوداً هامةً على استخدام سلاح النفط. فقد

نجحت شركات النفط الدولية عام ١٩٧٣ في توزيع الضرر بالتساوي تقريباً على كل المستهلكين، وبهذه الصورة أخفق الخطر الذي كان على أساس استراتيجية التمييز، تاركاً التوقف العام عن الانتاج بمثابة العقوبة الوحيدة المجدية[٢٩].

وعلى هذا فإن سلاح النفط، طالما بقي نظام التوزيع الدولي خارج سيطرة الأقطار المنتجة، يبقى سلاحاً تنقصه المرونة بشكل خطر، بمقدار مايُحتمل أن تتأثر به الدول غير المستهدَفة، ومن ثم تعزَل سياسياً[٣٠].

ويشير «هانز مول» الى مشكلة عامة أكثر خطورة:

«إن العواقب الاقتصادية لانقطاع خطير في الأمدادات تمتد سنوات ولا يمكن للأقطار المنتجة السيطرة عليها. فالنقص في إمدادات النفط يؤدي إلى نقص في الأسمدة، الذي يؤثر بدوره في موسم الحبوب بعد أنقضاء أشهر على وضع السلاح في غمده. وأسعار النفط المرتفعة تزيد في سرعة التضخم، وتطلق لولب الأجور والاسعار. ومادام سلاح النفط يستهدف وظائف المجتمع الأساسية، فإن اتخاذ قرار باستخدامه يشبه اتخاذ قرار بشن حرب: فما إن يُتخذ القرار حتى تُفلِت السيطرة على مجرى الحوادث والعواقب»[٣١].

ولا بد للعواقب السياسية من هذا القبيل أن ترتد على الشرق الأوسط. فليس في مصلحة الأقطار المحافظة المنتجة للنفط، ولا في مصلحة معظم دول المواجهة في الحقيقة أن تضعف بشكل خطير قوة الولايات المتحدة، ولا بد أن ترجح كفة ميزان القوة الاقتصادية، كما حدث عقب حرب يوم الغفران، بين الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين الأوربيين الغربيين واليابانيين، رجحاناً أكبر لمصلحة الولايات المتحدة. كما أنه ليس في مصلحة معظم الأقطار المنتجة ولاسيما العربية السعودية زيادة عدم الاستقرار حدةً سواء في أوربا الغربية أم في العالم الثالث[٣٢].

إذن، بينما ينتظر أن يظل المستهلكون حساسين للتهديدات بالعودة الى فرض حظر النفط، وهي تهديدات حدثت في الحقيقة في عدة مناسبات بعد آذار ١٩٧٤ لضمان التورط الأمريكي في عملية صنع السلام[٣٣]، ليس من الضروري أن يحدث هذا فعلاً. فإن ازدياد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين منتجي النفط والمستهلكين الغربيين، واعتماد العربية السعودية الكبير على الولايات المتحدة، لا من أجل الأسلحة فقط، بل من

أجل بعثات التدريب العسكري الكبيرة أيضاً، بالاضافة إلى قلق الرياض الشديد على صحة الغرب الاقتصادية والسياسية، كل هذا يجعل من غير المحتمل أن تعود الأقطار المنتجة بسهولة إلى فرض حَظر النفط. لكن السعوديين على الرغم من [illegible] الواضح على عدم استبعاد هذا الامكان، فضلوا في ١٩٧٦ استغلال وزنهم ضمن أقطار منظمة أوبك OPEC لمنع زيادة أسعار النفط لقناعتهم الواضحة بأنه يُتوقع مقابل ذلك كسب سياسي بشأن التقدم نحو تسوية الصراع العربي الاسرائيلي وبشأن موقف غربي أكثر ايجابية في حوار الشمال والجنوب القادم بين الأقطار الصناعية والأقطار النامية. وحتى في حالة جولة جديدة من الحرب بين العرب واسرائيل قد لا تتم عودة آنية الى حظر النفط بصورة آلية[٣٤]. سوف يتوقف الأمر الى حد كبير على مجرى الحرب، فإذا ما ظهر أن العرب يخسرون خسارة خطيرة، وإذا كان الدعم الأمريكي لاسرائيل مرئياً جداً، فمن المحتمل عندئذ أن يؤدي ذلك إلى اشهار سلاح النفط من جديد. وعلى المدى الأطول يمكن للتبدلات السياسية الجذرية ضمن الأقطار المنتِجة، أو للصراعات المحلية في الخليج أن تدفع الأقطار المنتجة إلى استخدام سلاح النفط أو التهديد باستخدامه لكسب التأييد

أو الدعم من بعض الأقطار المستهلكة أو لئلا تتشجع الأقطار المستهلكة للتدخل الى جانب الخصوم المحليين[٣٥].

من بين الردود على ظهور سلاح النفط رد جاء من الولايات المتحدة فقط، وهو اختلاف الرأي حول إمكان استخدام القوة فيما يتعلق مباشرة بالمصالح النفطية[٣٦]، لكن يبدو أن «أزمة الطاقة» المفاجئة في أوائل السبعينات دفعت حتى قبل حرب تشرين الى إعادة النظر في هذا الموقف. وفي أيار ١٩٧٣ ألقى «السيناتور فولبرايت»، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ آنذاك، خطاباً مشهوراً بصورة مثيرة. فذهب إلى أن العمل العسكري يمكن أن يكون ضرورياً (لحماية رقبتنا المكشوفة)، ووصف الأقطار المنتجة للنفط (بغزلان في عالم الأسود)[٣٧]. وقريباً من هذه الفترة بدأ العسكريون الأمريكيون أيضاً يبدون الاهتمام في إمكان العمل ضد الدول النفطية، وظهرت الخطط التي وضعوها لهذه المهمة في تدريبات جرت قبل تشرين أول ١٩٧٣[٣٨]. وجرى بعد الحرب والحظر تخطيط كثير من جانب البنتاغون ظهر بشكل واضح في بداية ١٩٧٥ عندما نُشرت على الملأ تفاصيل خطط مفصلة للاستيلاء على دول الشرق الأوسط النفطية من جانب أمريكا. ودار النقاش حول

منطقتين يمكن أن تكونا مستهدفتين[٣٩]: حقول النفط في ليبيا والجزائر، وحقول النفط في الخليج ولاسيما العربية السعودية. وتركز الاهتمام على الأخيرة. لأن الحقول الليبية واقعة بعيداً في داخل البلاد، لذلك كانت أعمال التخريب أقرب الى الحدوث قبل أن يتم أي احتلال لها بأية صورة. ومن الناحية السّوقية كانت الولايات المتحدة تتمتع بميزة وجود قوات كبيرة لها في المنطقة المحيطة وذلك على شكل أسطول سادس وقواعد في جنوبي أوربا. لكن توافر هذه القواعد من الناحية السياسية كان غير مؤكد الى حد كبير وكان لا بد لأية عملية تشمل القوات البحرية أن تحسب حساباً لوجود الأسطول السوفييتي في المتوسط. وكانت العمليات في الخليج تنطوي هي أيضاً على مشاكل. فها هنا أيضاً قد لا يجد الأمريكيون منفذاً عسكرياً ولايمكن أن يتوقعوا من أية جهة محلية في الخليج تأييد عملياتهم أو تسهيلها بأية صورة. ولم يكن للأمريكيين قواعد في المنطقة المجاورة ولا قدرة مشهود لها على إنزال ضربة شافية سريعة. وعلى الرغم من ذلك كانت المنطقة تمثل هدفاً واضحاً، وتتألف من شريط ساحلي على امتداد ٤٠٠ ميل طولاً و ٤٠ ميلاً عرضاً بين الكويت وقطر وتضم ٣١ حقلاً للنفط وتسع مصاف وعشرة موانىء. وقد عكس جانباً

كبيراً من التفكير الأمريكي مقال نشرته هاربرر ماغازين ، (Harperś Magazine) ، وربما كان القصد منه ، الى حد ما ، إعارة أذن لدبلوماسية التهديد الأمريكية . وقد اقترح الكاتب ، الذي وقّع على المقال (بالجندي المجهول) أن يُعمَد في البداية الى الاستيلاء على قاعدة الظهران السعودية على أيدي قوات مظلية أمريكية ، يمرّ بعضها باسرائيل ، ثم تذهب لتستولي على أرصفة ومستودعات رأس تنورة Ras Tanara ، وبعض منشآت حقل «غَوار Ghawar» الكبير وحقل ابقيق القريب منه . ثم يُعمد الى إنزال جنود البحرية بعد اثنتين وعشرين ساعة لتقوية القاعدة وتوسيع الأراضي المستولى عليها . وجرى التفكير باستخدام قوة تتألف من ٤٠٠٠٠ رجل[٤٠] . ولا بد أن تحدث بعض أعمال التخريب ، كما يُحتمل أن يتوقف الانتاج السعودي بين اليوم السابع للغزو واليوم الستين (اليوم التسعين على أبعد تقدير) ، وكذلك الانتاج في العراق وليبيا والجزائر . وسوف يبلغ الحد الأقصى في نقص الانتاج حوالي ٧ ملايين برميل في اليوم . وبعد الاستيلاء على المنطقة تصبح المشكلة العسكرية الرئيسة هي حراستها من هجمات قوات المقاومة المسلحة . ويمكن انجاز هذه الحراسة بإقامة منطقة طولها ٥٠٠ ميل تمتد ٢٠ ميلاً على الأقل

خارج المنشآت الكبيرة، وتُحرس بخليط من أجهزة مراقبة آلية، وحقول ألغام، ودوريات بالطائرات العمودية[٤١]. لكن معدات النفط الموجودة بعيداً عن الشاطىء ستكون عرضة لهجمات المسلحين أكثر من تلك المعدات الموجودة على الشاطىء. كما يجب حماية شاحنات النفط عند مرورها بمضيق هرمز من الهجمات سواء بواسطة الألغام أم السفن الصغيرة. وسوف يكون هناك نقص في المساحة اللازمة للهبوط للطائرات ولبضع مئات من الطائرات العمودية. وما إن تدخل هذه القوات الى المنطقة حتى يتعذر الانسحاب منها من دون تعريض الحقول لخطر التخريب. كذلك يُحتمل أن تواجه الولايات المتحدة إمكان احتلال المنطقة لمدة غير محدودة. ولا بد أن تكون الخسائر السياسية والعواقب كبيرة جداً. وقد دلت تجربة البريطانيين في العقدين من السنين التي تلت الحرب العالمية الثانية على أن استخدام القوة للاستيلاء على ممتلكات اقتصادية والاحتفاظ بها ضد رغبة السكان المحليين أو الحكومات المحلية باهظ الثمن بشكل لايطاق. قبل شهر من أزمة السويس كتب أيزنهاور الى «انتوني إيدن» محذراً من أن: «**استخدام القوة من شأنه أن يوسِّع كثيراً منطقة الخطر. لا أرى كيف تستطيع اقتصاديات**

أوربا الغربية البقاء على قيد الحياة مدة طويلة من دون نفط الشرق الأوسط.. ثم إن شعوب الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والى حد ما، سائر شعوب آسيا وأفريقيا، سوف تتضامن ضد الغرب الى درجة أخشى ألا يكون بالامكان التغلب عليها بعد جيل بل ربما بعد قرن من الزمان، خصوصاً إذا تذكرنا قدرة السوفييت على استغلال الموقف. وقبل اللجوء إلى عمل كهذا يجب على شعوبنا كلها مجتمعة أن تفهم أنه لم تكن هناك وسيلة أخرى لحماية حقوقنا ومصالحنا الحيوية»[٤٢].

ظلّ هذا التحذير محافظاً على صفته التنبؤية عشرين عاماً بعد ذلك. إن العمل العسكري الأمريكي ضد الأقطار المنتجة للنفط من شأنه أن يحدث تبدلاً كبيراً في خارطة الشرق الأوسط. فمن المحتمل أن يدفع بالبقية الباقية من الدول المحافظة في المنطقة لتصبح راديكالية، وأن يزيد في حدّة الصراع العربي الاسرائيلي، ولاسيما إذا كانت اسرائيل متورطة بصورة من الصور في العملية مما يجعل أية تسوية عربية اسرائيلية مستحيلة استحالة تامة تقريباً في المستقبل المنظور. أضف الى ذلك أن العمل العسكري بإطلاقه موجة من العداء ضد أمريكا وخلقه مخاوف من انتشار استعمار أمريكي جديد، سوف يفتح المنطقة هي وأجزاء أخرى

من العالم الثالث للتغلغل السوفييتي. وبهذه الصورة يكون الاتحاد السوفييتي المستفيد الكبير، المستفيد الذي لن يحتاج الى القيام بأي عمل كبير جداً أو خطير للرد بصورة آنية على التدخل الأمريكي. لا بد أن يقلق الاتحاد السوفييتي بسبب العمليات العسكرية الأمريكية التي تجري في المنطقة المجاورة للحدود السوفييتية، والتي تقع تماماً الى الجنوب من العراق وهو صديق للسوفييت[٤٣]. لكن ليس للاتحاد السوفييتي أية التزامات إزاء الدول الرئيسة المستهدَفة، وإذا لم يحاول العراقيون استباق العمل الأمريكي باحتلال الكويت بغتة، فلن تكون هناك حاجة الى أي صدام عسكري بين القوات الأمريكية والعراقية. وسوف تكون مصالح الولايات المتحدة أكثر من المصالح السوفييتية عرضة للتأثر الشديد وهذا سبب آخر لكي يعمد السوفييت الى ضبط النفس.

يحتمل في أقصى الحالات أن يتطلب الأمر من حلفاء أمريكا الرئيسين، أوربا الغربية واليابان، تأييد تدخل الولايات المتحدة أو القبول به على الأقل. وفي الحقيقة ما دامت هذه هي الأقطار المعرضة أكثر من غيرها للخنق، فمن الممكن أن تنبثق المطالبة بمثل هذه الأعمال من هذه الأقطار بالفعل، والمشكلة

التي أكدها أيزنهاور في تحذيره عام ١٩٥٦، هي موقف تختلف فيه آراء الولايات المتحدة وحلفاؤها الرئيسين حول فائدة استخدام القوة. وقد اتضح هذا في كانون الأول ١٩٧٤ وكانون الثاني ١٩٧٥ عندما كانت دبلوماسية التهديد ماتزال على مستوى منخفض. فبينما كان بعض الرسميين الغربيين، ومن ضمنهم الأمين العام للناتو، مستعدين للموافقة على تحذيرات الدكتور كيسنجر، كان جانب كبير من ردود الفعل في أوربا الغربية وخصوصاً في ألمانيا الغربية بعيداً جداً عن التأييد[44]. ويمكن أن تنشأ إذن أزمة أكثر خطورة في حالة حظر محدود النطاق تكرّر الولايات المتحدة خلاله تحذيراتها بشأن إمكان التدخل، وتقوم بتهديدات كجزء من حرب أعصاب، أو تبادر الى هجوم مباغت.

إن الخنق عملية تستغرق وقتاً طويلاً. فمتى يصبح غير محتمل؟ قد تشجع أخطار التخريب والنضوب التدريجي لاحتياطي الأقطار المستهلكة على القيام بعمل مبكر لا بعمل متأخر. لكن مادام المستهلكون الغربيون يعتقدون بإمكان تسوية سلمية للأزمة الآنية فإن مثل هذا التدخل الأمريكي سوف يقابل بالتبرُّم الشديد. على الرغم من هذا يبدو أن سر الزعامة في الحلف يكمن أحياناً في وضع أقطار الحلف أمام الأمر الواقع.

لكن إذا كان التدخل الأمريكي العسكري صعباً وخطراً معاً، فليس من الضروري أن يكون مستحيلاً، وقد أصبح التهديد بمثل هذا التدخل، مثل التهديد باستخدام سلاح النفط، جزءاً من علاقات المنتجين بالمستهلكين. فاستخدم في أول الأمر ولو من دون تأثير ظاهر، خلال حظر النفط. وفي كانون الثاني ١٩٧٤ حذّر الدكتور شلسنجر، وزير الدفاع الأمريكي، الأقطار العربية من خطر التعرض للعنف إذا هي استخدمت سيطرتها على الإمدادات النفطية لإضعاف «كتلة العالم الصناعي الواسعة وإصابتها بالشلل»[٤٥] كما شُنّت حملة من دبلوماسية التهديد مدة أطول في وقت كانت فيه الإدارة الأمريكية تخشى بشكل جدي من حرب عربية اسرائيلية جديدة[٤٦]. وجاء من واشنطن أن صانعي السياسة من أعلى مستوى لم يكونوا في أحاديثهم مع رجال الصحافة، «يتحفظون في مناقشاتهم الصريحة» بشأن إمكانية التدخل العسكري[٤٧]. وفي أواخر تشرين الثاني ١٩٧٤ خرجت حاملة طائرات تابعة للولايات المتحدة من بيان عملي الحلف CENTO ودخلت الى الخليج، وهي أول زيارة لحاملة أمريكية منذ ٢٥ سنة. ويظهر أن القصد من هذه الزيارة كان تحذير دول الخليج من أن الولايات المتحدة لن تتسامح بشأن قطع

الإمدادات النفطية[٤٨]. وقد بُلِّغت الرسالة بشكل أوضح عندما سئل الدكتور كيسنجر بعد سنتين في مقابلة صحفية في مجلة «بزنس ويك» حول إمكان التدخل العسكري. وقد وصف كيسنجر التدخل العسكري، في إجابته التي سرعان ما تردد صداها في أنحاء الشرق الأوسط وأوربا، بأنه:

«مسلك خطير جداً.. أنا لا أقول إنه ليس هناك ظرف لا تستعمل فيه القوة، لكن استخدام القوة في حالة نزاع بشأن الأسعار شيء، واستخدامها حين يتعرض العالم الصناعي فعلاً للاختناق شيء آخر»[٤٩].

جرت صياغة التحذير بعناية. غير أن الولايات المتحدة كانت تهدد زبائنها هي بغزو ممكن، وكان الدكتور كيسنجر لهذا السبب مهتماً بأن يبين بصورة لا لبس فيها أنه لن يلجأ الى عمل كهذا إلا كخطوة أخيرة. ومع ذلك كان الهدف من دبلوماسية التهديد هذه تنبيه منظمة الأوابك (OAPEC) الى أن الأقطار المستهلكة لن تقف عاجزة في وجه حظر كبير، والى وجوب عدم دفعها الى المرحلة التي يصبح فيها غير المعقول معقولاً.

وكان تحذير الدكتور كيسنجر ينطوي على منطق نفسي غامض، منطق جرى التعبير عنه بشكل واضح قبل ذلك ببضعة

أشهر على لسان «هر أبل» وزير المالية في ألمانيا الغربية. **«عندما تكون الأمم يائسة، عندما لا تجد أمامها أي مخرج آخر، عندما تخشى من تدمير ثروتها الاجتماعية أو بنيتها الديمقراطية، عندئذ يمكن أن يحدث كل شيء»**[٥١]. أضف الى ذلك أن المنتجين كانوا بشكل واضح معرَّضين للخطر. فطلبات المعدات العسكرية المعقدة كان يجب أن تتحول الى قوة عسكرية فعلية، وكان بقاء المشيخات التي لايمكن الدفاع عنها، وكذلك بقاء الأنظمة المحافظة بصورة عامة معرَّضاً للخطر لو اضطُرت الولايات المتحدة الى اللجوء الى العمل العسكري. وعلى الرغم من التهديدات من جانب بعض الأقطار المنتجة للنفط بأن منشآت النفط سوف تتعرض للتخريب، كان هناك ما يدل على أن الأقطار المنتجة في الخليج قد أخذت التحذيرات الأمريكية مأخذ الجد. فيروى أن وزير النفط الكويتي كان يقول علناً إن أي نقص زائد عن الحد في إنتاج النفط من شأنه أن يعجل في اندلاع حرب ممكنة تُشَنّ على الأقطار العربية المنتجة من جانب الأقطار الصناعية المتقدمة[٥١].

وفي أيار ١٩٧٥ كرر الدكتور شليسنجر التحذير وعمد السعوديون، الذين كانت الولايات المتحدة قد طمأنتهم قبل ذلك

بشهرين الى أنه ليس هناك ما يخشونه، عَمدوا الى تحريك قطعاتهم العسكرية لتعزيز حقول النفط[٥٢]. لكن يبدو أن المستر «كارتر» تجنب الاختيار العسكري في أثناء حملته الانتخابية إذ وصف حظر النفط بإعلان حرب اقتصادية وهدّد بالردّ عليه بقطع كل العلاقات الاقتصادية ومن ضمنها بيع الأسلحة.

التهديد الأخير لإمدادات النفط الذي شغل بال مخططي الدفاع الغربي هو إمكان تدخل السوفييت في إنتاج نفط الشرق الأوسط أو مروره أو إمكان سيطرتهم على ذلك. ويرجع هذا الخوف إلى الأيام الأولى للحرب الباردة، وكان شاغلاً رئيساً في لندن خلال أواسط الخمسينات[٥٣]. لكن طبيعة التهديد السوفييتي لم تكن قطّ واضحة جداً. إن قلق الغرب من إمكان تدخل السوفييت في مصدر هام للمواد الخام يقع قريباً من الاتحاد السوفييتي كان يعكس مزيجاً من الخوف والتفكير «بأسوأ حالة ممكنة». بعض القصص، لاسيما تلك التي نُسجت في الخمسينات، تصورت استيلاء السوفييت على حقول نفط الشرق الأوسط، وهي عملية لا يمكن تصورها إلا في إطار حرب بين الشرق والغرب. والأهم من هذه نظرية الدومينو الشرق أوسطية، التي تذهب إلى أن الاطاحة بأي نظام محافظ في الشرق الأوسط،

ومن ضمن ذلك الأنظمة في شرقي البحر المتوسط، تنطوي على خطر إحداث تفاعل متسلسل في الخليج ينشأ عنه سلسلة من الأنظمة الراديكالية في مناطق انتاج النفط تكون خاضعة للنفوذ السوفييتي، إن لم يكن لسيطرته[٥٤]. لكن الأدلة من الفترة الواقعة بين أواسط الخمسينات وأواسط السبعينات توحي بأن الدول الثورية، على الرغم من أنه ينتظر أن تقيم علاقات سياسية وعسكرية مع الاتحاد السوفييتي، لن تَعني علاقاتها هذه سيطرة السوفييت على سياساتها؛ ثم إن إقامة النظام الثوري في العراق لم يؤدِّ الى تفاعل سلسلة في كل الخليج، على الرغم من أن العراق شجَّع التمرد في تلك المنطقة وهَدَّدَ في عام ١٩٦١ جارته الكويت. ويرجع عدم نجاحه في تغيير الوضع القائم في الخليج إلى الأعمال العسكرية الغربية المقابلة إلى حدٍّ ما.

القصة (السيناريو) الثالثة والأخيرة، تخيلت تدخل الأسطول السوفييتي في طرق النفط الغربية بالقرب من مضيق هرمز أو في المحيط الهندي. خرجت هذه القصة بعد ظهور الوجود السوفييتي البحري في المحيط الهندي عام ١٩٦٨، وكانت موضوعاً لجدل مطوَّل عام ١٩٧٠ في بريطانيا أثناء مناقشة مبيعات الأسلحة الى جنوبي أفريقيا بموجب اتفاقية «سيمونز

تاون». ومن بعد ذلك كانت ذريعة هامة لازدياد الوجود البحري الأمريكي في المحيط الهندي وبناء قاعدة جديدة أمريكية للتسهيلات في جزيرة دييغوغارسيا. وفي تشرين الثاني ١٩٧٤، في سبيل إظهار القوة البحرية، جرت أعظم تدريبات بحرية في تاريخ سانتو (CENTO) على مشارف الخليج حيث ظهرت بعض الدلائل على ازدياد النشاط البحري والجوي السوفييتي في المدة الأخيرة[٥٥]. وفي أيار الذي أعقب هذا التدريب، لخص الدكتور شليسنجر هذه التطورات محذِّراً بقوله: «ذلك النوع من التوسع يوحي بأن اهتمامهم بقوتهم العسكرية ليس قليلاً على طريق شريان حياة العالم الصناعي الى الخليج العربي»[٥٦]. زميل واحد من موظفي الحكومة فقط لم يكن على مثل هذه الثقة وهو من مصلحة الاستخبارات المركزية (CIA) الذي قال للجنة من الكونغرس إن التركيب العادي للأسطول السوفييتي في المحيط الهندي، وخصوصاً عدم وجود قوة من الغواصات فيه، يوحي بأن منع إمدادات النفط الغربي ليس هدفاً رئيساً للاتحاد السوفييتي في المنطقة[٥٧]. وباللغة العسكرية إن أي تهديد سوفييتي سوف يكون مقصوراً على ظروف قريبة من الحرب أو ظروف الحرب الفعلية[٥٨]. لكنَّ هناك حقاً تهديداً سياسياً لأن معرفة

الجميع بأن الاتحاد السوفييتي يملك القوة للسيطرة على حركة المرور إلى داخل المحيط الهندي وخارجه يمكن أن تمنح الاتحاد السوفييتي بعض النفوذ لدى تلك الأقطار التي ستتأثر أكثر من غيرها في حال القيام بعمل فعلي. ومن المعقول أيضاً أن الدول الصغيرة مثل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والصومال يمكن أن تستند إلى الوجود العسكري السوفييتي فتتجرأ على إغلاق مضيق باب المندب في حال وقوع حرب عربية إسرائيلية أخرى[٥٩].

بصرف النظر عن المقدرة، يصعب تقدير النوايا السوفييتية إزاء إمدادات النفط الغربية. فليس هناك في الغرب من يختلف مع وجهة نظر البرافدا في أن «إيقاف ضخ نفط الخليج العربي... سوف يكون بمثابة هزّة اقتصادية في العالم الرأسمالي كله»[٦٠]. لكن في الوقت ذاته أوضحت الولايات المتحدة بصورة كافية أنها لن تقبل بخنق اقتصاديات الغرب ولا بسيطرة السوفييت على الشرق الأوسط. والحقيقة أن الأمريكيين تعرضوا لخطر حرب نووية لمنع هذا التطور الأخير. أضف إلى هذا أن على صانعي السياسة الأمريكية أن ينتبهوا إلى أن الكتلة الشرقية لن تكون تماماً بمنجاة من آثار (هزّة تصيب العالم الرأسمالي كله) بسبب الشرق

الأوسط. وأوربا الشرقية حساسة سياسياً للاضطرابات الاقتصادية، وتشير الأدلة التاريخية الى أن الأزمة التي تصيب النظام الرأسمالي في أوربا الغربية يمكن أن تتحرك باتجاه اليمين كما تتحرك باتجاه اليسار[61].

لا يعني هذا أن الاتحاد السوفييتي تجاهل المصاعب التي عانى منها المستهلكون الغربيون أو تجنب السعي الى زيادة حدتها. فالدعاية السوفييتية أيدت أو شجعت، لعدد من الأسباب السياسية والاقتصادية معاً، وحدة الأقطار المنتجة، وزيادة أسعار النفط، واستخدام مداخيل النفط لتأييد جبهات التحرير الوطني في الشرق الأوسط، واستخدام رأس المال العربي (كسلاح فعال) ضد الغرب. والدعاية السوفييتية أيدت أيضاً تأميم شركات النفط الغربية في عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣. وفي الحالة الأخيرة سعى الاتحاد السوفييتي الى إقناع منظمة أوابيك (OAPEC) بعدم رفع الحظر في الربيع التالي. وهناك أيضاً بعض الأدلة على أن الاتحاد السوفييتي استخدم بصورة محدودة نفوذه العسكري في سبيل مصالحه النفطية في العراق. فزيارات الأسطول السوفييتي في عام ١٩٦٩ تزامنت مع المفاوضات العراقية السوفييتية بشأن اسهام السوفييت في استخراج النفط العراقي، ويقال ان مما دفع العراقيين

للسعي إلى عقد المعاهدة العراقية السوفييتية في عام ١٩٧٢ هو خوف العراق من أن يؤدي تأميم شركة النفط العراقية IPC الى التدخل الغربي[٦٢].

لا مناص من أن يظل إمكان بعض التهديد السوفييتي لإمدادات النفط الشرق أوسطية يشغل بال مخططي الدفاع على الأقل مادامت التوترات الخطيرة في علاقات الشرق والغرب قائمة. لكن الدليل المستخرج من ثلاثين سنة من التنافس بين امريكا والاتحاد السوفييتي يوحي أن حساب الأرباح والخسائر لا بد أن يتغير كثيراً في أعين السوفييت قبل أن يتخذ التهديد شكلاً عسكرياً جدياً. وهذا ليس مستحيلاً طبعاً ولكنه يفترض تحولاً كبيراً في ميزان القوى بين الشرق والغرب. كما يحتمل أن ينطوي أيضاً على تحول في الجغرافية السياسية لمنطقة الخليج. وحتى في هذه الحالة يجب أن يظل قائماً في أذهان صانعي السياسة السوفييتية أنه «**عندما يستولي اليأس على الأمم، عندما لا تجد أي مخرج آخر، عندما تخشى تدمير ثروتها الاجتماعية أو بنيتها الديمقراطية، عندئذ يمكن أن يحدث كل شيء**».

تضاءل دور القوة في الدفاع عن المصالح النفطية منذ الحرب العالمية الثانية. ومع انسحاب بريطانيا من الخليج انتقل

جانب كبير من مسؤولية الدفاع عن منشآت النفط هناك، ومسؤولية الاستقرار العام للمنطقة، من أيدي الأقطار المستهلكة الى أيدي الأقطار المنتجة بالرغم من أن المعدات العسكرية اللازمة جاءت معظمها من الولايات المتحدة وأوربا الغربية. وتوحي التجربة أن النفوذ العسكري يمكن أن يكون فعالاً في احتواء التهديد الذي تتعرض له إمدادات النفط الغربية من جانب الاتحاد السوفييتي، ومن جانب سلاح النفط كما تشهره وتحركه الأقطار المنتجة. لكن الأقطار المستهلكة لايمكن أن تشهر القوة العسكرية في وجه الأقطار المنتجة إلا بمنتهى الصعوبة، لهذا لا يمكن أن يعتمد الأمن الاقتصادي على السياسة العسكرية إلا بصورة جزئية. ويجب الاعتماد كثيراً أيضاً على تنمية العلاقات الوثيقة الاقتصادية والسياسية بين المستهلكين والمنتجين، وعلى زيادة مخزونات النفط لدى المستهلكين، وعلى وضع ترتيبات للمشاركة عند وقوع طوارىء على غرار تلك التي وضعتها وكالة الطاقة الدولية.

الحواشي

١ ــ اليزابيت مونرو، **عهد بريطانيا في الشرق الأوسط**، ١٩١٤ ــ ١٩٥٦، ص ٩٧.

٢ ــ هيو توماس، **قضية السويس**، ص ٣٩ (طبعة معدلة).

٣ ــ للحصول على تقرير أكثر تفصيلاً عن السياسة البريطانية خلال هذه الفترة، راجع بيتر مونغولد، «القوة ونفط الشرق الأوسط»، **الطاولة المستديرة**، كانون الثاني ١٩٧٦.

٤ ــ انظر تقرير ماكميلان عن الحادث، **ركوب العاصفة**، ص ٥٢٣.

٥ ــ مناقشات مجلس اللوردات، المجلد ٢١١ ــ المجموعة ٢٩٠، ٢٨ تموز ١٩٥٨.

٦ ــ للاطلاع على تقرير للعملية التي قام بها ١٠٠٠ جندي من حرس ساحل عُمان في بها أصبح بعد ذلك دولة الامارات العربية المتحدة، انظر نيويورك تايمز، ٢٦ شباط ١٩٦١، **فاينانشال تايمز**، ٢٣ شباط ١٩٦٨ و ٥ تشرين الثاني ١٩٦٨، **والغارديان**، ١٦ نيسان ١٩٧٠.

٧ــ **الواشنطن بوست**، ٢٢ أيار ١٩٧٥.

٨ــ للاطلاع على مناقشة تهديد منشآت النفط بالتخريب، انظر (أمن طريق الكاب) في باتريك وول (الناشر) **المحيط الهندي والتهديد ضد الغرب**.

٩ــ مورد شاي آبير، **النفط والقوة السياسية** ص ١١٧. اكتشفت فيما بعد خلايا للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي في دولة الامارات العربية والبحرين والكويت. **الايكونوميست**، ٩ حزيران ١٩٧٣.

١٠ بناء على تقرير منشور لـ CIA في عام ١٩٧٣، مضائق هرمز أعرض وأعمق من أن تُغلق بإغراق سفن فيها، وهي أعرض من أن تتمكن المدفعية الساحلية السيطرة عليها. ويحتاج إغلاقها الى قوة بحرية وقوة جوية أيضاً. **ديفنس مونيتور**، نيسان ١٩٧٤.

١١ انظر الفصل ٥.

١٢ يبدو أن العراق كان يهدف الى السيطرة على جزيرة وَرْبا وجزيرة بوبيان اللتين تشرفان على الممرات المؤدية الى الميناء العراقي (أم القصر) **الفاينانشال تايمز**، ٥ نيسان ١٩٧٢.

١٣ــ **الغارديان**، ٢٠ نيسان ١٩٧٠.

١٤ــ ر. م. بورل و آ ــ ج. كوترل، **ايران وأفغانستان وباكستان، توترات ومعضلات**، ص ٥.

١٥ـــ أيد العراق التمرد في بلوخستان الايرانية، كما أيّد حزب تودة الايراني.

١٦ـــ **الغارديان**، ٧ آذار ١٩٧٥.

١٧ـــ تلقى كل من الملكيين في اليمن والسلطان قابوس في عُمان مساعدات عسكرية من عدد كبير من الدول المحافظة في الشرق الأوسط.

١٨ـــ ج. مايستر، تعاظم الأسطول الايراني، سويس رفيو أوف ورد آفير، تموز ١٩٧٣.

١٩ـــ بقي النفط أسبوعاً بعد حرب يوم الغفران متوافراً في الحقيقة في موانىء النفط في شرقي البحر الأبيض المتوسط في الاسبوع الذي تلا حرب تشرين لكن شاحنات النفط لم تكن راغبة في التعرض لخطر دخول المنطقة. (التوسع المقترح للتسهيلات العسكرية الأمريكية في المحيط الهندي). الشهادات، لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم، اللجنة الفرعية الخاصة بالشرق الأدنى وجنوبي آسيا، ص ٥٣.

٢٠ـــ فؤاد إيتايم، (نقاط الضعف والقوة لسلاح النفط) **في الشرق الأوسط والنظام الدولي**، الجزء٢، ص ١. من أهم المراجع في قوة النفط العربية، والمرجع الذي لقي انتباهاً كبيراً في بريطانيا العظمى تجده في **فلسفة الثورة** لعبد الناصر، المنشور في عام ١٩٥٥.

٢١ ــ شارل عيساوي، (فحص عواقب ضغط النفط من قبل الدول العربية)، **انترناشينال برسبكتيف**، آذار ــ نيسان ١٩٧٤، ص ٩.

٢٢ ــ هانزفول، **النفط والنفوذ**، ص ٤.

٢٣ ــ ايتايم، المصدر السابق، ص ٢.

٢٤ ــ بينما أُحجم العراق عن القيام بأي قطع كامل للانتاج خوفاً من فقدان عائدات النفط فيما يظهر، طبّق حظر النفط على الولايات المتحدة وهولاندا وأمم مصالحهما النفطية.

٢٥ ــ يظهر أن حظر النفط على هولاندا كان رداً على أعمال مؤيدة لاسرائيل قامت بها هولاندا ومن ضمنها أنها عرضت على اسرائيل أن تحل محل النمسا كمركز لتجمع اليهود السوفييت المهاجرين من الاتحاد السوفييتي الى اسرائيل، وتصريحات من جانب مختلف الزعماء الهولانديين مؤيدة لاسرائيل، وجمع المتطوعين بإذن من السلطات للخدمة في اسرائيل، واستعمال الخطوط الجوية الرسمية KLM في رحلات خاصة الى اسرائيل ذات صلة بالمجهود الحربي. جورج لنزوسكي، (الأقطار المنتجة للنفط) **دايلد الوس**، خريف ١٩٧٥، ص ١٩٦٥.

٢٦ ــ كان الثمن الخاص لرفع الحظر رحلات الدكتور كيسنجر (المكوكية) بين دمشق وتل أبيب التي انتهت باتفاقية فك الارتباط السورية الاسرائيلية. ادوارد شيهان، (دبلوماسية الخطوة

فخطوة في الشرق الأوسط)، السياسة الخارجية، ربيع ١٩٧٦، ص ٣٦.

٢٧ — مول، المصدر السابق ص ص ٣٥ — ٣٦.

٢٨ — لاحظ أيضاً البيان المؤيد للعرب الذي صدر عن المجموعة الاقتصادية الأوربية EEC في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٣.

٢٩ — تراوح العجز في الربع الأخير من عام ١٩٧٣ بين ٩ بالمائة في حالة هولاندا و ٢٥ بالمائة في حالة الدنمارك، وتراوح العجز بين ١١ و ١٤ بالمائة في الولايات المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وايطاليا. مول. المصدر السابق، ص ٧.

٣٠ — للاطلاع على مناقشة احتمال سيطرة الأقطار المنتجة على نظام التوزيع الدولي، انظر مول، المصدر السابق، ص ص ١٢ — ١٤.

٣١ — المصدر نفسه ص ص ١٥ — ١٦.

٣٢ — في مقابلة مع مجلة دير شبيغل الألمانية الغربية، في كانون الأول ١٩٧٦ إبان معارضة السعوديين للزيادات في أسعار نفط الأوبك OPEC، قال الشيخ يماني وزير النفط السعودي: «نحن قلقون جداً على الوضع الاقتصادي في الغرب، قلقون من إمكان حدوث كساد جديد، قلقون على الوضع في بريطانيا وايطاليا، وحتى في فرنسا وبعض الأمم الأخرى. ولا نريد أن يأتي نظام جديد للحكم في فرنسا أو في ايطاليا».

٣٣ــ **انترناشينال هيرالد تريبيون**، ١٦ كانون أول ١٩٧٦، **والتايمز** ٢١ شباط ١٩٧٧.

٣٤ــ أنظر الآراء التي عبر عنها في وقت مبكر من عام ١٩٧٥ هيكل والشيخ زايد رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، **نيوزويك**، ٢٧ كانون الثاني و ١٠ آذار ١٩٧٥.

٣٥ــ مول، المصدر السابق، ص ٣٢.

٣٦ــ رفضت الولايات المتحدة بإصرار أن تستخدم غير الاقناع الدبلوماسي المعتدل جداً في أوائل السبعينات مع العربية السعودية، بينما لم تعترض على استخدام الأساليب الأشد خشونة من قبل البريطانيين في مشيخات الخليج.

٣٧ــ استعملت عبارة (عنق Jugular) بصدد الخليج من قبل الزعماء البريطانيين في الخمسينات (الذين استخدموها أيضاً بالنسبة للسويس)، ومن قِبل الشاه في السبعينات، ووردت اشارة من قبل السيناتور فولبرايت، الى امكان استيلاء ايران على بعض مشيخات الخليج.

٣٨ــ أحمد إقبال ودافيد كابلو (منطق التدخل العسكري)، **العرق والطبقة**، شتاء ١٩٧٦، ص ٣٢٣.

٣٩ــ انظر المقال الذي كتبه روبرت توكر، (النفط: قضية التدخل الأمريكي)، في **كومانتري**، كانون الثاني ١٩٧٥.

٤٠ــ كتيبتان من الجيش وكتيبتان من البحرية مع جناح جوي

عضوي، مؤلف من ثمانية أسراب من طائرات F4، وسربان من طائرات الاستطلاع وأربعة أسراب هجومية.

٤١ ــ (خارج النار)، **ملحق الايكونوميست**، أيار ١٩٧٥، ص ٣٦.

٤٢ ــ **دوايت ايزنهاور، شن السّلم**، ص ٦٦٧.

٤٣ ــ في مقابلة صحفية مع بزنسْ ويك، كان الدكتور كيسنجر قد علق بقوله: (إن أي رئيس يلجأ الى العمل العسكري في الشرق الأوسط من دون أن يلتفت الى ما يمكن أن يعمله السوفييت لا بد أن يكون رئيساً متهوراً. والمسألة هي الى أي مدى سوف يسمح لنفسه بأن يردعه العمل العسكري).

٤٤ ــ في مقابلة اذاعية علّق وزير الخارجية الفرنسي «سوفنيارغ» بقوله: (إنه ما كان يود أن يقول ذلك، لكنني لست أنتقد وزير الخارجية الأمريكي). وبالمقابل نقل عن ناطق بلسان حكومة ألمانيا الغربية قوله: (نحن لا نرغب في أي نوع من المجابهة مع أقطار النفط بل بالتعاون معها. ولعلنا نبالغ في تقدير قوانا وتخون أهدافنا السياسية إذا نحن لجأنا الى القوة أو حتى إذا فكرنا بمجرد التفكير فيها. نحن لا يدور في أذهاننا استعمال القوة ولا نشارك أحداً في أفكار من هذا القبيل). **الفاينانشال تايمز**، ١٣ كانون الثاني ١٩٧٥، **نيويورك تايمز**، ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٥، و ٦ كانون الثاني ١٩٧٥.

٤٥ ـــ كلوس. كنور،، (حدود القوة الاقتصادية العسكرية)، **ديد الوس**، خريف ١٩٧٥، ص ٢٣٧.

٤٦ ـــ في كانون الأول ١٩٧٤ قال الرئيس فورد للصحافي جوزف آلسوب إنه كان يقدر احتمال نشوب حرب في المستقبل القريب بين العرب واسرائيل بأكثر من ٧٠ بالمائة. الواشنطن بوست، ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٥.

٤٧ ـــ **أخبار الولايات المتحدة وتقرير عن العالم**، (U. S. News And.world reports)، ٢ كانون الأول ١٩٧٤، أنظر أيضاً **فايننشال تايمز** ١٤ كانون ثاني ١٩٧٥، **ساندي تايمز**، ٩ شباط ١٩٧٥.

٤٨ ـــ **كريستيان سايانس مونيتور**، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٤، ورد في أحمد وكابلو، المصدر السابق، ص ٣٢٣. بعد اسبوعين نزل ٣٠٠٠ من جنود البحرية من الأسطول السادس في ساردينيا في غزوة وهمية لدولة نفط عربية. ورُوي عن قائد الأسطول قوله: (لانريد غزو الشرق الأوسط ولكن نحن مستعدون لهذا الغزو)، المصدر نفسه.

٤٩ ـــ ورد في **ستراتيجك سُرفي** ١٩٧٤، ص ٣٠.

٥٠ ـــ **انتر ناشينال هيرالد تربيون**، ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٤.

٥١ ـــ **الغارديان**، ٦ كانون الثاني ١٩٧٥، نشرت الواشنطن بوست مقالاً ورد فيه على لسان رسميين من عدة أقطار عربية أقوال عن

سلوك أمريكا غير المنطقي ونزوعها الى اللجوء الى القوة من أجل حل المشكلات الدولية. ويمكن اعتبار هذا تبريراً للرأي، الذي نُسب الى مساعدي الدكتور كيسنجر، بأن التحذير الأمريكي كان القصد منه تقوية القوى المعتدلة ضد الراديكاليين العرب فيما يتصل بمسألة النفط. **الواشنطن بوست**، ٧ شباط ١٩٧٥، و**نيويورك تايمز**، ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٥.

٥٢ ــ **الواشنطن بوست**، ٢٢ أيار ١٩٧٥، و**الفايننشال تايمز**، ١٢ كانون الثاني ١٩٧٦.

٥٣ ــ في أثناء زيارة خروتشيف وبولغانين لبريطانيا في ١٩٥٥ جرى تحذيرهما من أن البريطانيين سوف يحاربون من أجل نفطهم. وعلق مكميلان فيما بعد في مذكراته بقوله: (سواء كان هذا من الحكمة أم لا، يبدو أنه ترك انطباعاً عميقاً لدى زائرينا) المصدر السابق. ص ٩٦.

٥٤ ــ كالب وكالب، **كيسنجر**، ص ١٩٢.

٥٥ ــ **نيويورك تايمز**، ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٤.

٥٦ ــ **الديلي تلغراف**، ١٩ أيار ١٩٧٥. تحدثت التقارير في بداية ١٩٧٥ عن بناء قواعد سوفييتية تبعد عن الخليج مسافة مدى القاذفات والمقاتلات، وبناء على أحد التصورات يمكن أن يحاول الروس إغلاق الخليج في أثناء الحظر المفروض على النفط ليمنعوا شحن النفط الايراني الى اسرائيل. وفي أثناء المناورات البحرية

الواسعة التي جرت في ١٩٧٥ كرر الأسطول السوفييتي تكتيكات لقطع الطرق البحرية. الأميرال ستانسفيلد تورنر: (التوازن البحري: ليس لعبة أرقام فقط). **الشؤون الخارجية**، كانون الثاني ١٩٧٧، ص ٣٤٢.

الانترناشينال هيرالد تريبيون، ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٥، و**نيويورك تايمز**، ٧ نيسان ١٩٧٥.

٥٧ — سجل الكونغرس، ٢٢ آذار ١٩٧٥. وقيل أيضاً إن الأسطول السوفييتي لم يكن على استعداد لادخال الغرب في حرب تقليدية طويلة المدى، وان هناك مناطق خارج المحيط الهندي أقرب الى القواعد الموجودة في الاتحاد السوفييتي يمكن أن تكون أنسب لمنع شاحنات النفط من المرور.

٥٨ — يمكن قطع طرق النفط بصورة محدودة في زمن السلم بسبب إعلان الروس عن عزمهم إجراء تدريبات أو تجارب على الصواريخ في المنطقة التي تمر منها طرق النفط. وقد أغلق الروس مناطق في وجه السفن بهذه الصورة في الماضي، ولاسيما في البحر النرويجي، **الفاينانشال تايمز**، ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٦.

٥٩ — آرثر جي. كلينغوفر، (سياسة النفط السوفييتية وقناة السويس)، **العالم اليوم**، تشرين الأول ١٩٧٥، ص ٤٠٤.

٦٠ — ورد في كوهلر وغوري وهارفي، **الاتحاد السوفييتي وحرب تشرين** ١٩٧٣، ص ٢٣.

٦١ — يضاف الى هذا أن تطوراً من هذا القبيل من شأنه أن يهدد التكنولوجيا الغربية التي يستوردها السوفييت. ويشير أحد التقارير الى أن المبعوثين السوفييت في الشرق الأوسط، حتى قبل حرب يوم الغفران، كانوا يبحثون بنشاط عن وسائل لتخفيف ضغط أسعار النفط المرتفعة غلى تلك الدول التي كانت تتلقى من الاتحاد السوفييتي مساعدة اقتصادية. جون كيمشي، (دبلوماسية النفط السوفييتية) ميدستريم، كانون أول ١٩٧٤، ص ص. ١١ — ١٢.

٦٢ — أ. ج. كوترل و ر. م. بُورل (المنافسة البحرية السوفييتية في المحيط الهندي)، أوربيس، شتاء ١٩٧٥، ص ص ١٣ — ١٤.

الفصل الخامس

الخليج وشبه الجزيرة العربية

ليس شبه الجزيرة العربية والخليج مركز انتاج النفط في الشرق الأوسط حسب، بل مركز السياسة المحافظة أيضاً. لذلك تمكن الغرب من الاحتفاظ بما يشبه احتكار النفوذ العسكري الفعلي في المنطقة. وقد ركز الانتباهَ على هذه المنطقة وجودُ النفط فيها وقربها النسبي من الاتحاد السوفييتي الذي يحدّ ايران من الشمال. وسمح انعدامُ الأمن والأيديولوجية والروابط التاريخية بمنح منفذ عسكري. أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي فإن الانقلاب العراقي عام ١٩٥٨، ومجموعَ المنافسات في اليمنين وفيما بينهما، قد زوداه بما لا يزيد عن موطىء قدم غير ثابت في منطقة تشتد فيها النزعة المعادية للشيوعية، وعانت فيها الدول «الثورية» من العزلة السياسية.

فخلال معظم فترة العقود الثلاثة بعد الحرب العالمية

الثانية ، وحتى أوائل السبعينات في الحقيقة ، لم يطرأ على الجغرافيا السياسية لشبه الجزيرة العربية والخليج سوى تبدل قليل نسبياً . ولم يظهر التأثير السياسي للتوسع في انتاج النفط إلا ببطء ، وربما كان تأثيره الأولي في المشيخات بعيداً عن إشاعة الاستقرار . ... اضطر استمرارُ الضعف السياسي والعسكري معظمَ الأقطار في المنطقة للبحث عن الدعم العسكري خارج الشرق الأوسط . فاتجه أكثر هذه الأقطار الى بريطانيا التي كانت عضواً في السانتو CENTO ، وظلت تحتفظ ، حتى عام ١٩٧٥ ، بقوات نووية في قبرص «تنسبها» للحلف . وكان لها في قاعدة عدن ، وفيما بعد في البحرين والشارقة أيضاً ، تعزيزات للعمليات من أجل دعم المشيخات التي كانت تربطها معها معاهدات يرجع تاريخها الى القرن التاسع عشر . هذه الشبكة من العلاقات سمحت للبريطانيين بتعهد ذلك الجانب من النظام الخليجي الأكثر تعرضاً للخطر . وضمنت بريطانيا عدم تحول المشيخات الى رؤوس جسور ثورية الى نظام الخليج ، بفضل المساعدات التي قدِّمت لها لحمايتها من الأخطار الداخلية . كما استطاعت بريطانيا ، بفضل حماية المشيخات من هجمات الجارات الكبيرات ، أن تعدل الخلل الكبير في توازن القوى القائم في

الخليج. لأنه بوجود قوة خارجية مستعدة للقتال، كان كل من العراق وايران والعربية السعودية يحجم مضطراً عن تحقيق مطالبه في أراضي الدول الصغيرة بالقوة، أو يقتنع بإرجاء تحقيق هذه المطالب. وبهذه الصورة تمكنت المشيخات من البقاء من دون أن تصبح نهباً للنزاعات المحلية.

لكن السلام البريطاني كان يتمتع بدعم أمريكي مرئي نوعاً ما. وكانت قاعدة «ميدايست فور MIDEASTFOR» في البحرين رمزاً للمصالح الأمريكية في الخليج ؛ لكن الأمر كان يحتاج الى مزيد من الدعم من حين الى آخر. فبعد الانقلاب العراقي مباشرة وُضعت خطط للقيام عند اللزوم بعمليات أمريكية لدعم الكويت وأعطيت هيئة رؤساء الأركان تعليمات بأن تستخدم، بعد موافقة من أيزنهاور بالذات، (أية وسيلة قد تراها ضرورية) لمنع هجوم عراقي على هذه الامارة، ووافق ايزنهاور بالذات على اقتراح من هيئة رؤساء الأركان بتحريك قوة مقاتلة من فوج مشاة البحرية الموجود في أوكيناوا، لكي ترابط في الخليج[1]. ولم يلبث الخطر المباشر أن زال لكن التهديد العراقي ظل ماثلاً. فطُلِب من البريطانيين في ١٩٥٩ ضمان محدّد لتقديم العون في حالة اعتداء عراقي. ومن المهم أن نلاحظ مما قاله مكميلان أن رغبة الحكومة

البريطانية في تقديم الضمان قد تأثرت بحقيقة (**أننا الآن على يقين تقريباً من الحصول على التأييد التام وربما على بعض العون العملي من أصدقائنا الأمريكيين للدفاع عن المصالح الغربية في الخليج عند وقوع اضطراب خطير**)[٢].

وكان الرد الأمريكي الآخر على انقلاب العراق زيادة المحاولات لمواجهة التمرد في واحدة من أهم دول الخليج[٣]. فبينما كانت السياسة العسكرية الأمريكية إزاء طهران مرتبطة بالدرجة الأولى بالتهديد العسكري والسياسي من الشمال[٤]، كان هدفها الرئيس في معظم الخمسينات وأوائل الستينات هو الإبقاء على عرش الشاه[٥]. ولم يكن إلا جانب قليل نسبياً من سياسة الإمدادات العسكرية موجهاً لمحاولة مد القوات الإيرانية بالقدره الفعلية لمقاومة الهجوم السوفييتي، لأن هذه المهمة ربما بدت مستحيلة في ذلك الوقت. وكان الأمريكيون يعتبرون أن بالامكان أداءها بشكل أفضل عن طريق خطط الطوارىء التي ينفذها حلف السانتو[٦]. ونجد المحاولات الأخرى لتطمين الشاه ولتعزيز قوة الردع الموجودة بحكم الواقع في الضمان الأمريكي، في المعاهدة الثنائية المعقودة بين الولايات المتحدة وإيران في عام ١٩٥٩. وبموجب هذه المعاهدة وافقت الولايات المتحدة على أن تتخذ،

بحسب طرقها الدستورية : (ما يلزم من اجراءات ، ومن ضمنها ، استخدام القوة المسلحة ، بالصورة التي يتفق عليها الطرفان) . في حالة عدوان سوفييتي[٧] .

وفي الشاطىء الجنوبي للخليج ، احتفظت الولايات المتحدة بعلاقات عسكرية مع العربية السعودية التي كانت بريطانيا قد اصطدمت معها في أواسط الخمسينات في أثناء النزاع بشأن واحة البريمي[٨] . يرجع عهد البعثة العسكرية الأمريكية في العربية السعودية الى عام ١٩٤٣ ، وفي عام ١٩٥٠ أكد الرئيس ترومان لابن سعود مصلحة الولايات المتحدة في وحدة أراضي المملكة . وفي نهاية العِقد أدرك الأمريكيون أن الخطر الأكبر الذي يتهدد المملكة سوف يأتي من التمرد الداخلي[٩] . وفي عام ١٩٦٢ ظهر أن التهديدين يجتمعان عقب اندلاع الحرب الأهلية اليمنية ، ودخول قوات مصرية الى جانب قوات الجمهوريين . واعتُبرت هذه الأحداث بداية للقضاء على الملكية[١٠] . واقتضت تورطاً أمريكياً أقوى من برنامج الإمدادات العسكرية المحدود الذي كان ينفّذ حتى ذلك الحين[١١] . وبناء على ذلك أرسل كينيدي في ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٢ رسالة الى ولي العهد الأمير فيصل تتضمن (تعهد الولايات المتحدة بتقديم الدعم الكامل للحفاظ على وحدة

العربية السعودية)[22]، وفي تشرين الثاني حلقت الطائرات العسكرية الأمريكية فوق جدة والرياض.

وخلال الأشهر القليلة التالية لم يكن هدف الدبلوماسية الأمريكية تقديم حماية آنية فقط للسعوديين، بل تأمين استقرار على المدى البعيد أيضاً للشرق الأوسط بوضع حد للحرب الأهلية. وبناء على ذلك ابتكرت الأدارة الأمريكية في بداية ١٩٦٣ مشروعاً عرف باسم (القمة القاسية) وكان الهدف من هذا المشروع أن تلتزم أمريكا بالدفاع عن العربية السعودية مقابل موافقة السعوديين على إنهاء دعمهم للملكيين في اليمن، وهذا بدوره يهدف الى مساومة المصريين لإقناعهم بسحب قواتهم بالمقابل؛ لكن القوة الرادعة الرمزية المؤلفة من سرب واحد من المقاتلات الأمريكية للدفاع عن المجال الجوي السعودي لم تجذب البنتاغون، الذي كان يعترض بأن عدم وجود بيئة أرضية قاسية ورادار يمكن أن يجعل الطائرات المقاتلة أهدافاً سهلة ثابتة، كما أنها لم تُقنع فيصل الذي لم يكن يثق بهذا الالتزام الضمني للدفاع عن العربية السعودية، وكان يمقت ما كان يصاحبه من ضغط دبلوماسي لاجراء إصلاحات داخلية[23]. إلا أن سرباً من الطائرات المقاتلة توجه بالاضافة إلى ٥٠٠ من رجال الخدمة إلى

العربية السعودية للقيام بمناورات مشتركة، لكنهم لم يُرسلوا للدفاع عن المجال الجوي السعودي وظلوا في أماكن بعيدة عن المناطق التي كانت تشهد نشاطاً جوياً مصرياً. ثم سُحب السرب في كانون الثاني ١٩٦٤ عقب خلاف حول تمديد معاهدة فك الارتباط في اليمن. وتم للسعوديين بعد ذلك امتلاك نظام للدفاع الجوي خاص بهم يعمل فيه طيارون بريطانيون مدنيون متعاقدون(١٤).

وبالمقارنة مع الغرب، كانت السياسة العسكرية السوفييتية في المنطقة خلال الخمسينات والستينات محدودة أكثر وأقل حظاً من النجاح أيضاً. فباستثناء العراق بعد عام ١٩٥٨ كان المنفذ العسكري السوفييتي الى الخليج وشبه الجزيرة العربية مقصوراً على الربع الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية. ونجد في العلاقات السوفييتية مع اليمن مثلاً هاماً للفوائد المباشرة والمخاطر بعيدة المدى للسياسة العسكرية السوفييتية التصحيحية في الشرق الأوسط. فقد كسب الاتحاد السوفييتي منفذاً عسكرياً الى دولة اليمن المحافظة جداً في أواسط الخمسينات، عندما كان نظام الامام يحاول ملاحقة مطالبه ضد مَحميات عدن المجاورة. وبدأت الأسلحة السوفييتية الأولى تصل في تشرين الأول عام ١٩٥٦،

وتبعها في السنة التالية مدربون عسكريون وميكانيكيون، فأجبرت هذه الامدادات العسكرية المحدودة جداً البريطانيين على تعزيز دفاعاتهم في عدن[15]، وكان الانقلاب الجمهوري في عام ١٩٦٢، الذي سرعان ما تورط المصريون فيه، ينطوي على عواقب أبعد أثراً. كانت اليمن تتمتع بموقع استراتيجي هام بالقرب من مدخل البحر الأحمر برغم كونها أفقر أقطار شبه الجزيرة العربية. وقد جعلت منها الحرب الأهلية قاعدة مفيدة للضغط على اتحاد الجنوب العربي الهش وحديث النشأة الذي أقامته بريطانيا كإطار سياسي تستطيع من خلاله الاحتفاظ بقاعدة عدن.

لكن الحكم على التدخل المصري لم يكن سليماً. فلم يلبث المصريون أن وجدوا أنهم يخوضون حرباً مع عصابات بوساطة قواتهم المدربة على شن حرب تقليدية. وظل حوالي ٦٠٠٠٠ مصري متورطين في الحرب خلال خمس سنوات تقريباً. وأرسلت خلال هذه الفترة معدات عسكرية سوفييتية ثمنها ٢٠٠ مليون دولار الى الجمهوريين عن طريق المصريين[16]. وقدم الاتحاد السوفييتي دعماً سوقياً أيضاً بنقل القوات المصرية بحراً بين مصر واليمن. كما عقد في حزيران ١٩٦٣ مع مصر اتفاقاً

لتزويدها بالسلاح فكان أهم الاتفاقات التي عقدها معها حتى ذلك الحين، وتضمن تزويدها بأربع وعشرين طائرة نقل جوي من طراز «انتونوف» لاستخدامها على طريق القاهرة ـ الأقصر ـ اليمن. وكان يقود هذه الطائرة طيارون سوفييت برفقة طيارين مصريين(١٧).

وعندما اضطر المصريون الى الانسحاب من اليمن بسبب حرب الأيام الستة، وقعت عاصمتها صنعاء في طوق القوات الملكية وزاد تورط الاتحاد السوفييتي. وتحولت سياسة نقل الامدادات العسكرية الى عمليات عسكرية صغيرة. فتم إرسال ١٠ آلاف طن من المعدات خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٦٧ في شحنات جوية مستعجلة(١٨). ووُضع سرب من طائرات ميغ ١٩ تحت تصرف الجمهوريين بالاضافة الى طائرات أخرى مع ما يلزم من مدربين وملاحين أرضيين، وقام الطيارون السوفييت بتأمين غطاء جوي للقوات اليمنية. ولم تستمر هذه العملية مدة طويلة، لأن إحدى الطائرات التي كان يقودها طيار سوفييتي لم تلبث أن أُسقطت وتم التعرف على هوية طيارها. فأخذ الطيارون السوريون بعد ذلك يحلون محل الطيارين السوفييت. ولم يحتل الملكيون صنعاء لكن في آب ١٩٦٨ عندما

كان من المتوقع شنُّ جولة جديدة من القتال، قام السوفييت بشحن الأسلحة مرة ثانية بطريق الجو إلى الجمهوريين[١٩].

كان للانفاق العسكري السوفييتي في اليمن بعض المردود على المدى البعيد. في اليمن الشمالي لم يكسب الاتحاد السوفييتي شيئاً، وساءت علاقاته مع صنعاء في أوائل السبعينات وأخذ القطر يعاني من نقص في قطع الغيار والذخيرة. وأخيراً قطع اليمن الشمالي في عام ١٩٧٦ علاقاته العسكرية مع الاتحاد السوفييتي بتحريض من السعوديين[٢٠]. كما أن الحرب اليمنية الأهلية لم تؤد الى سقوط الملكية في العربية السعودية، لأن الولايات المتحدة تدخلت للحيلولة دون ذلك، وعلى العكس من ذلك، أدت الحرب الأهلية الى تقوية مكانة الملك فيصل الاقليمية على حساب الرئيس عبد الناصر. لكن الحرب الأهلية تسربت عبر حدود اتحاد الجنوب العربي حيث أسهمت في تطور المقاومة التي لم تلبث أن جعلت من الصعب الدفاع عن قاعدة عدن. ومع انسحاب البريطانيين في تشرين الثاني عام ١٩٦٧ تداعى اتحاد الجنوب العربي وحل محله النظام الذي لم يلبث أن صار أول نظام ماركسي في العالم العربي.

كان الانسحاب البريطاني من الخليج أقل تأثيراً في

الاستقرار من الانسحاب من عدن نهائياً. فعندما أعلن في كانون الثاني ١٩٦٨ عن الانسحاب، تضمن الاعلان بصورة واضحة أن الجيوش لن تجلو إلا بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ. وقد سمح هذا لكل من لندن وعواصم الخليج بمراجعة الموقف وتسوية بعض الخلافات المحلية على الأقل. فزاد من دور بريطانيا في حرب ظفار في عام ١٩٧٠[٢١]. وفي أماكن أخرى من الخليج، قبل الانسحاب العسكري في عام ١٩٧١ وبعده، إذ ساعدت بريطانيا مختلف الأقطار في تطوير قواتها الخاصة. وفي هذا المجال قد تكون الأسلحة أقل أهمية من التدريب ومن الخبراء. وكانت بريطانيا تتمتع بعلاقات وثيقة مع الأسطول الايراني، إذ كانت تمد الايرانيين بالخبرة اللازمة لإقامة القواعد البحرية الايرانية في الخليج وتشرف على تدريب كتيبة كوماندو برمائية[٢٢]. وهي وحدة هامة للاستراتيجية الايرانية لإقامة الاستقرار في المنطقة، وكانت الشركات البريطانية متورطة بصورة شديدة في أعمال التدريب والصيانة الخاصة بالقوة الجوية السعودية. وبقي الخبراء البريطانيون وفرق ضباط الارتباط في عدد من الامارات من ضمنها البحرين وأبو ظبي ورأس الخيمة التي كان يدير قوات الأمن فيها ضباط بريطانيون[٢٣]. وكان في الكويت فريق من ضباط الارتباط يقدم

المهارات التقنية، ويمنح نوعاً من الاحساس بالاطمئنان لدولة منعزلة نوعاً ما وغير آمنة على العموم.

إذن لم يكن الانسحاب البريطاني منتظماً حسب[٢٤]، بل لم يكن توقيته سيئاً، كما كان البعض يظن. لا شك أن قرار الانسحاب لم يلقَ ترحيباً في الخليج وقد تم بناء على اعتبارات سياسية بريطانية داخلية وليس بناء على أي اعتبار لحاجة مباشرة إلى الاستقرار في المنطقة[٢٥]. لكن ردّ الفعل العدائي من جانب إيران على الاقتراحات اللاحقة بشأن إعادة النظر في قرار الانسحاب البريطاني لم يلبث أن أظهر أن أيام السلام البريطاني كانت معدودة في جميع الأحوال. فقد كانت الثروة النفطية آخذة بخلق ثقة جديدة بالنفس لا تنسجم مع الابقاء على وجود عسكري أجنبي على المدى الطويل. كما أن نمو عائدات النفط الذي تسارع مع الزيادات في أسعاره في أوائل السبعينات، زوّد دول الخليج بالموارد اللازمة لبناء قوتها المسلحة الخاصة بها. ولم يلبث مستوى التسليح أن بلغ درجة أخذ الوجود البريطاني في العقد السابق يبدو تافهاً إزاءها..

وهكذا بدلاً من أن يؤدي إعلان الانسحاب البريطاني الى فراغ في السلطة، عجل في التطورات التي سمحت بظهور نظام

أمن وطني من حيث الأساس. وعلى الرغم من أن المنافسات المحلية لم تسمح بظهور أية بنية أمنية رسمية فقد أدت المصلحة الذاتية إلى ظهور تعايش سلمي (Modu, Vivendi) بين الدول المختلفة، وهو تعايش واقعي كان يُحترم فيه استقلال المشيخات، وتم فيه التأكيد على إبعاد قوات الدول العظمى عن المنطقة؛ ولكن هذه التطورات كانت تنطوي على نمو سريع للقوات المسلحة المحلية. وكان خلق قدرات عسكرية فعلية عملية طويلة الأمد إلى حد كبير إذا قيست بعملية تكديس الأسلحة فقط. وكان معظم الميزانيات العسكرية المتزايدة في دول الخليج ينفق في بناء مشاريع البنى الأساسية، وكان الطلب شديداً على نقل المهارات العسكرية الأجنبية من أجل التدريب على استخدام المعدات العسكرية عالية التعقيد في منطقة كان مستوى التعليم التقني فيها لا يزال منخفضاً. وكانت الأيدي العاملة الماهرة غير كافية. وبناء على هذا بقيت دول الخليج فترة غير قليلة تعتمد عسكرياً على القوى الخارجية[٢٦].

وكان هذا يعني في الحقيقة الولايات المتحدة. إن القرار البريطاني بالانسحاب لم يلق ترحيباً من واشنطن التي اضطرت الى إعادة تقدير الدور الأمريكي في الخليج، لأنه لم يعد بالامكان الاستمرار

في السياسة الأمريكية التقليدية التي تحاول البقاء بعيداً عن المشاكل وتترك للبريطانيين وحدهم النهوض بالعبء. لكن الأمريكيين لم يلبثوا أن أوضحوا أنهم لن يحلوا محل الوجود البريطاني. فجرى تحديث قاعدة (ميدايست فور Mideast For) لكن من دون توسيعها. وكان دورها بالدرجة الأولى معنوياً، لأنها كانت رمزاً محلياً للسلطة الأمريكية ودعمها. وظلت الزيارات لمينائها عدة سنوات تؤمن الاتصال الرسمي الوحيد بين حكومة الولايات المتحدة وبعض المشيخات الصغرى. وكانت الجهات الرسمية تشعر أن انسحاب قاعدة (ميدايست فور) يمكن أن يفسَّر، ولاسيما من جانب المشيخات، بتناقص اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة[٢٧].

فيما عدا هذا كانت سياسة الولايات المتحدة متفقة مع مبدأ نيكسون. فقد كان الأمريكيون يسعَون الى تشجيع تطوير نظام أمني وطني، الى خلق ماأُطلق عليه موظف أمريكي (مجموعة أقطار في الخليج مكتفية بذاتها، معتمدة على نفسها، وواثقة بنفسها)[٢٨]. وكان هذا يعني دعم التعاون المحلي، لكن كان يعني أيضاً نقل الامدادات العسكرية، على نطاق واسع، من أجل تزويد إيران والسعودية بالقدرة اللازمة للدفاع لا عن نفسيهما

حسب بل عن المشيخات أيضاً[٢٩]. وكانت الكويت من بين هذه المشيخات هي الوحيدة التي سارعت إلى إنشاء علاقات دفاعية مع الولايات المتحدة. جاء هذا بعد إلغاء الرسائل المتبادلة التي كانت قد زوّدت الكويت بكفالة بريطانية دفاعية يمكن اللجوء إليها كحل أخير. فقام فريق أمريكي في عام ١٩٧٢ بتحليل عميق لمتطلبات الكويت الدفاعية[٣٠]. وتبع ذلك تقديم الكويت طلبات للحصول على الطائرات الحربية الأمريكية وغيرها من المعدات.

وكان لدى العربية السعودية وإيران ماتقدمانه للولايات المتحدة أكبر مما لدى المشيخات الغنية التي يكاد يتعذر الدفاع عنها في بعض الأحيان. فلم يعد أي من هذين البلدين زبوناً ضعيفاً كما كان قبل عقدين من الزمن. كانت العربية السعودية آخذة في أواسط السبعينات، بعد أزمة النفط وموت الملك فيصل، بالظهور كقوة كبيرة في السياسة الدولية والسياسة الشرق أوسطية. إنما كان ينقصها العدد الكبير من السكان أو القوات المسلحة؛ وقد وجد الأمريكيون مشقة في محاولة إقناع السعوديين بعدم شراء بعض المعدات الأكثر تعقيداً التي أوصت عليها إيران والتي لم يكن يُنتظر من القوات السعودية أن تستخدمها

بكفاءة[٣١]. وكان الأمريكيون ينشئون بعض فروع القوات المسلحة السعودية من البداية تقريباً. وكان هذا يعني أيضاً أن تقديم الخدمات العسكرية ومن ضمنها التدريب ومشاريع الصيانة والهياكل الأساسية، كان يؤلف الجزء الأعظم من برنامج نقل الأمدادات الأمريكي، ولم ينفق على المعدات العسكرية الفعلية سوى ١٠٪ من مبلغ ٣ر٨ بليون دولار الذي جرى انفاقه في الولايات المتحدة في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦[٣٢]. وتم الاتفاق في عام ١٩٧١ على تنفيذ برنامج أمريكي يمتد الى نهاية ١٩٨٣ لتطوير الأسطول. وتضمن هذا البرنامج تقديم ١٩ سفينة صغيرة، وتدريباً، وبناء مرافق سواحل[٣٣]. وفي القوة الجوية قدّرت قيمة (عملية صقر السلام) التي تضمنت إنشاء المطارات الحربية والتدريب والصيانة لطائرات F5 البسيطة نسبياً، قدّرت قيمة هذه العملية بنحو ٣ بلايين دولار[٣٤]. وتمّ تدريب أربع كتائب مشاة محمولة، وكتيبة مدفعية من قوات الحرس الوطني السعودية التي تُعتبر من الناحية السياسية الفرع الأكثر حساسية والأسرع نمواً في القوات السعودية، وقام بهذا التدريب شركة أمريكية خاصة[٣٥].

لم تكن هذه التطورات سوى انعكاس لما يشبه تحالفاً

اقتصادياً وعسكرياً غير رسمي بين العربية السعودية والولايات المتحدة؛ وهي علاقة تستند من جهة الجانب السعودي على الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تؤلف ضمانة قوية للنظام وحليفاً طبيعياً في عالم تهدده الشيوعية. وفي هذا المجال كان بإمكان السعوديين أن يسهموا بما لديهم. فعلى الصعيد الدولي ظهر إسهام السعودية بضغطها داخل منظمة الأوبك (OPEC) للحيلولة دون ارتفاع أسعار النفط، وباهتمامها بضمان استقرار أنظمة الغرب الاقتصادية الرئيسة. وعلى صعيد الشرق الأوسط كانت العربية السعودية تُعتبر قوة هامة للاعتدال في السياسة العربية. ولعب السعوديون دوراً هاماً في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية في خريف ١٩٧٦. وأخذوا في شبه الجزيرة العربية يحاولون ممارسة نفوذ معتدل على سياسة اليمنين. ووعدوا بتقديم عون اقتصادي كبير مقابل انهاء الحرب بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي. وفي عام ١٩٧٤ حوّل السعوديون إلى الأمريكيين قائمة بأسلحة طلبتها اليمن الشمالية، وأرسلت الولايات المتحدة فريقاً من البنتاغون لدراسة احتياجات اليمن الشمالية الدفاعية، وذلك على أن تقوم السعودية بدفع ثمن مشتريات اليمن الشمالية من الأسلحة؛ وكان كل من

السعوديين والأمريكيين يأملون من ذلك في إنهاء العلاقات القائمة بين الاتحاد السوفييتي واليمن الشمالية بشأن إمدادات الأسلحة[٣٦]. لكن يقال إن الأمريكيين رفضوا عرضاً سعودياً لتمويل برنامج عسكري واقتصادي للصومال، بقصد إبعاد الوجود السوفييتي الأكثر وضوحاً فيها، على الرغم من أن السعوديين فيما بعد قدموا للصومال عوناً مالياً مباشراً.

وباعت الولايات المتحدة بين ١٩٧٢ ـــ ١٩٧٥ ما قيمته ٤ر١٠ بليون دولار من الأسلحة الى أيران في أكبر برنامج أمريكي لنقل الأمدادات العسكرية، من حيث الحجم والكلفة، تضمن أنواعاً من المعدات العسكرية المعقدة جداً التي لم يسبق لها مثيل[٣٨]. واتُّخذ القرار الأولي لنقل إمدادات عسكرية على نطاق واسع الى ايران بعد زيارة الرئيس نيكسون طهران في تموز ١٩٧٢. ويقال إن مناقشة حارة تمت بهذا الشأن في أوساط الأدارة الأمريكية، وعكست درجة قلق أمريكا من إمكان تغلغل السوفييت في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاقتصادية المباشرة للحلف الغربي[٣٩]. وكانت ايران تملك ميزات ملموسة كوكيل محلي. فمن حيث الحجم، وعدد السكان، والانتاج القومي الكلي (GNP)، والزعامة السياسية، والقدرة العسكرية،

كانت إيران في الحقيقة أقوى قطر بين أقطار الخليج[٤٠]، وفي الشرق الأوسط. وقد تجاوزت نفقاتها الدفاعية في عام ١٩٧٥ نفقات مصر واسرائيل معاً[٤١]. وحقق بناء القدرات العسكرية في إيران عدة أغراض مفيدة لواشنطن. فقد أنشأت ايران في الخليج قدرة قائمة على أسطول كبير مؤلف من الطائرات الحوامة للقيام بعمليات على الساحل الجنوبي للحفاظ على وحدة المشيخات السياسية والجغرافية على طريقة السلام البريطاني[٤٢]. وكان يجري بعيداً عن الأراضي الايرانية تطوير الأسطول الايراني بينما كانت القوة العسكرية الايرانية ذات قيمة أيضاً تجاه الاتحاد السوفييتي لأنها تقابل إمدادات الأسلحة السوفييتية للعراق ولأنها تتضمن إقامة مركز جديد قوي لقوة عسكرية في المنطقة الواقعة على الحدود السوفييتية مباشرة[٤٤]. كانت إيران حليفاً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط (من دون رؤية حبل الارتباط الوثيق بينهما «الحبل السُّرّيّ»، على حد تعبير موظف أمريكي كبير[٤٥]).

وكانت فعالية هذه الأدوار بالوكالة واضحةً منذ أوائل السبعينات. فكان الايرانيون فيما يظهر يخزنون المعدات العسكرية الأمريكية لكي تُستعمل من قبل جهات أخرى. فأُرسلت طائرات F5 الايرانية الى الأردن ومراكش كما أُرسلت في عام

١٩٦٢ إلى فييتنام لمساعدة الولايات المتحدة على إعادة التموين خلال مهلة وقف إطلاق النار في فييتنام[٤٦]. وفي المنطقة القريبة من إيران، تعاونت الولايات المتحدة مع إيران وربما مع إسرائيل[٤٧] لتقديم غطاء للأكراد الذين رأت فيهم الأدارة الأمريكية (أداة مفيدة فريدة) لإضعاف (نزعة المغامرة) العراقية. واعتمادا على التقارير المنشورة، بدأ العون الأمريكي للأكراد عن طريق الايرانيين بطلب ملحّ من الشاه في عام ١٩٧٢ وبلغت قيمته نحو ١٦ مليون دولار[٤٨]. أما التورط الايراني المباشر في حرب الأكراد فكان على نطاق أوسع واشتركت فيه وحدات للعمليات. ويقال أيضاً إن الايرانيين بدأوا في عام ١٩٧٣ بتشجيع من الأمريكيين بتقديم دعم لسلطان عُمان في عملياته ضد الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي[٤٩]، فكانت القوة الايرانية المكونة من ٣٠٠٠ جندي تؤلف جزءاً كبيراً من حيث العدد من قوات السلطان، يضاف الى ذلك أن إيران ضمنت الأجواء العُمانية ضد انتهاك الطائرات الحربية التابعة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، هذا بينما تشكلت في مستهل ١٩٧٧ قوة مشتركة عُمانية ايرانية تقوم فيها الطائرات والسفن الايرانية بحراسة الجانب العُماني من مضيق هرمز للقضاء على أي شكل من أشكال التمرد[٥٠] فاكتملت بهذه

الصورة التدابير الايرانية السابقة من أجل ضمان الملاحة عبر مضائق هرمز. ومن ضمنها تحصين جزر (أبو موسى وطمب الكبرى والصغرى) التي احتلتها ايران في كاون الأول ١٩٧١، قبيل انسحاب بريطانيا تماماً.

بينما كانت سياسة نقل الإمدادات العسكرية موجهة بصورة واضحة الى التقليل من احتمال قيام أمريكا بأي تدخل عسكري مباشر في المنطقة، كانت هذه السياسة تنطوي على الرغم من ذلك على مخاطر. فقد كان نقل الامدادات العسكرية يضع بضع عشرات من آلاف التقنيين الأمريكيين في مواقع رئيسة في القوات الايرانية والسعودية وخصوصا في المواصلات، والسّوق والمخابرات، وصيانة الطائرات الحربية، ونتيجة لذلك ظلت فعالية هذه القوات تعتمد مدة طويلة على الولايات المتحدة[٥١]، الأمر الذي كان يمنح الأمريكيين بعض السيطرة على أفعال وكيلهم في حالة الأزمة أو الصراع. لكنه كان يعني أيضاً أن الولايات المتحدة يمكن أن تتورط بصورة مباشرة إذا ما انفجر الصراع. وكان بالامكان القول إن هذا الاحتمال ربما ازداد نتيجة لزيادة نقل الإمدادات الى المنطقة.

كان ذلك جزئياً نتيجة لخطأ من جانب الادارة الأمريكية.

فلم يقم مجلس الأمن القومي بأية دراسة مستفيضة للأمور التي تنطوي عليها مبيعات السلاح الى الخليج، هذه المبيعات التي كانت في ظل إدارة كلٍّ من الرئيسين فورد ونيكسون يتم النظر فيها بصورة فردية، على أساس كل حالة على حدة، وكانت تُستخدم كأدوات تكتيكية للسياسة الخارجية[٥٢]. وكانت الطلبات الايرانية كبيرة بشكل خاص. ولم تلبث مبيعات الأسلحة الى ايران أن بلغت نسباً لم تكن تتوقعها الدوائر الرسمية. وهذا البرنامج الضخم من التسليح لم يؤد الى زيادة اعتماد العراق على الاتحاد السوفييتي حسب، بل ساعد كذلك على إطلاق سباق التسلح بين دول المنطقة حين خلق الشكوك في كل أنحاء الخليج حول النوايا الايرانية على المدى البعيد. وكان هذا تهديداً بالقضاء على الأمن الأقليمي الذي كانت أيران تريد المحافظة عليه. فقد عقّد عملية التعاون السياسي بين دول الخليج التي كانت الولايات المتحدة تسعى الى تشجيعها، وخلق ظروفاً عسكرية من شأنها إشاعة عدم الاستقرار في المنطقة إبان الأزمات.

إن القوة المدمرة التي تتمتع بها كثير من أنظمة التسليح المعقدة جداً التي يتم الحصول عليها، والمسافات القصيرة نسبياً التي تفصل بين أقطار الخليج، كانت تعطي ميزة أكبر للجانب الذي

يقوم بالضربة الأولى في أي صراع[٥٣]. ثم إن ارتفاع مستويات التسليح في كل مكان في الخليج كان في وسعه أيضاً التأثير في التطورات التي تجري في جنوبي غربي آسيا وفي جنوبها وفي شمالي شرقي أفريقيا[٥٤].

وهكذا لم تلبث الولايات المتحدة أن اكتشفت أن ميزان سياستها المتعلقة بنقل الامدادات العسكرية كانت تحدده رغبات زبائنها لا تقديراتها الخاصة عن الشروط الفضلى للاستقرار في الخليج[٥٥]. يضاف الى هذا أنها كانت تواجهها مشكلة ما إذا كانت ستظل على المدى الطويل تحافظ على وحدة المصالح مع وكلائها. فقد بقي الصراع العربي الاسرائيلي عنصراً من التوتر الخفي في العلاقات بين الولايات المتحدة والعربية السعودية، ووقعت خلافات في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بين الولايات المتحدة وايران حول مسألة أسعار النفط. لذلك كان مما تجدر ملاحظته أنه عندما وافقت الولايات المتحدة في عام ١٩٧٥ على تزويد إيران بنظام متطور جداً لالتقاط المعلومات قادر على مراقبة الاتصالات العسكرية والسياسية في كل أنحاء الخليج وربما أبعد من الخليج، ويديره رجال كانوا يعملون من قبل في المخابرات الأمريكية، أبدى بعض الرسميين على الأقل شكوكاً حول نتائج

هذه الصفقة على المدى الطويل. واعترفوا بأن هذا النظام يمكن أن يستخدَم لمراقبة التجمعات العسكرية التابعة للولايات المتحدة في إيران أو في أمكنة أخرى من الخليج، وأن من الممكن أن يطوِّر الايرانيون في زمن ما في المستقبل تدابير مضادة لمنع الولايات المتحدة من اعتراض الاشارات الايرانية وتفسيرها. وقيل أيضاً إن هذا النظام يمكن أن يستخدَم في يوم ما في المستقبل ضد إسرائيل[٥٦].

كان لبعض هذه المشكلات تأثيرات بعيدة المدى في المدخل العسكري السوفييتي الى المنطقة. فقد ظل هذا المدخل محدوداً حتى أواسط السبعينات لأن الاتحاد السوفييتي كان ما يزال أشبه بالغريب تقتصر مواطىء أقدامه السياسية على الحدود السياسية لشبه الجزيرة العربية والخليج. وكان مدخله العسكري منحصراً في الدولتين الراديكاليتين، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والعراق، وفي الحركات الثورية التي كانتا تدعمانها، وكانت أهمها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي التي كان يُعتقد في إحدى المراحل أن لها قدرة كبيرة على إشاعة الاضطراب في جنوبي الخليج. ولم يكن العون السوفييتي المباشر لهذه الحركة كبيراً، كما أن الوثائق التي تم الاستيلاء عليها تشير الى أن

التدريب السوفييتي لم يكن مناسباً لظروف حرب العصابات في ظفار[٥٧]. وقد تسلمت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي عوناً آخر من الصين وكوبا[٥٨]، كما جاءها منحة من ألمانيا الشرقية[٥٩]. وقيل إن الطيارين الكوبيين كانوا في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية يدربون القوة الجوية ويقودون الطائرات في المهمات الدفاعية، كما قيل إن المستشارين السوفييت كانوا في نهاية ١٩٧٥ خلال المرحلة الأخيرة من حرب ظفار يوجهون النيران عبر حدود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الى عُمان[٦٠]، لكن على الرغم من أن عدن تملك تسهيلات قواعد ذات قيمة من مخلفات البريطانيين، وأن القُطر يسيطر على مضيق باب المندب، كان العون السوفييتي العسكري الاقتصادي لها محدوداً في البداية ولم يأخذ في الازدياد إلا بعد عام ١٩٧٠[٦١].

وتوثّقت العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والعراق كثيراً في عام ١٩٧٢ بتوقيع معاهدة التعاون والصداقة في نيسان. كان العراقيون معزولين سياسياً ومطوّقين بزبائن أمريكا، فتوجهوا الى الاتحاد السوفييتي لتلافي هذا الوضع. أما الاتحاد السوفييتي فقد قدمت له المعاهدة إطاراً لاستثمار العلاقات الثنائية مع قُطر ظل يعيش حالة شديدة من عدم الاستقرار، طوال السنوات الأربع

عشرة السابقة. لكن الالتزامات العسكرية التي تضمنتها المعاهدة صيغت بمنتهى الحذر. ولم تنص المعاهدة إلا على أن كل طرف سوف ينسق مواقفه مع الطرف الآخر في حالة أي تهديد للسلام.

كان للعلاقات العراقية السوفييتية تاريخ متقلب منذ الاطاحة بالملكية، ولم يلبث هذا الطراز من العلاقات أن تأكد. كان العراقيون غير مرتاحين من الإسراف في الاعتماد على الاتحاد السوفييتي، وخلق لديهم تأميم شركة النفط العراقية إحساساً جديداً بالثقة بالنفس لم يكن موجوداً في عام ١٩٧٢. ومن بين قضايا الخلاف الجديدة التي برزت نذكر قضية استياء العراقيين من امتناع السوفييت اعلام بغداد بشأن حرب تشرين (يوم الغفران) كما نصّت عليه معاهدة ١٩٧٢، وقضيةَ النزاع الايراني العراقي. فقد كان العراقيون بطبيعة الحال يأملون في دعم سوفييتي أكثر حرارة مما كانت موسكو مستعدة لتقديمه خشية الاساءة الى علاقاتها بطهران، الأمر الذي أثر في سمعة السوفييت وفي صدق نواياهم في نظر بغداد[٦٢]. فأخذ العراق في عام ١٩٧٥ يتجه ثانية نحو الغرب. وكان من بين التطورات المشؤومة بالنسبة للمدخل العسكري السوفييتي الى الخليج التصريح في البيان

العراقي الايراني الذي صدر في آذار، بأن الخليج (يجب أن يظل بعيداً عن التدخل الأجنبي). وقد عبر السوفييت في تموز عن عدم ارتياحهم من تطور السياسة العراقية بإيقاف جميع شحنات السلاح[٦٣]. لكن عقدت في عام ١٩٧٦ صفقة سلاح كبيرة أخرى.

كان نقل الإمدادات العسكرية العنصر الرئيس في السياسة العسكرية السوفييتية إزاء العراق، وبدأت الأسلحة السوفييتية تصل الى العراق بُعيد انقلاب ١٩٥٨، وأصبح العراق بعد ١٩٦٩ معتمداً تقريباً على الاتحاد السوفييتي في إمداداته من السلاح[٦٤]. وفي عام ١٩٧١ كان حوالي ٥٠٠ من العسكريين السوفييت يقيمون في البلاد لصيانة التجهيزات سوفييتية الصنع لتدريب الموظفين العراقيين[٦٥]. وتلا معاهدةَ الصداقة والتعاون زيادةٌ ملحوظة في مستوى تسليم شحنات الأسلحة السوفييتية[٦٦]، كما أن الحملة الكردية في عامي ١٩٧٤/١٩٧٥، التي اشترك في احدى مراحلها ما بين ٧٠ و ٨٠٪ من الجيش العراقي كان يدعمها الاتحاد السوفييتي بالمال والسلاح.

أما العنصر الآخر في السياسة العسكرية السوفييتية إزاء العراق فكان بشكل زيارات قام بها الأسطول السوفييتي للموانىء

العراقية. وقد وقعت أول هذه الزيارات في عام ١٩٦٨ بعد الإعلان عن أن القوات البريطانية سوف تنسحب من الخليج. وبلغ عدد الزيارات ١١ زيارة في ١٩٧١ و ١٤ زيارة في ١٩٧٢، و ١٦ زيارة في ١٩٧٣[٦٧]. وكان توقيت الزيارات ذا دلالة في بعض الأحيان. فقد حدثت زيارتان في شباط وحزيران ١٩٦٩، في أثناء المفاوضات السوفييتية العراقية بشأن امتيازات استخراج النفط، كما وصلت السفن السوفييتية الى الموانىء العراقية بعد ثلاثة أيام من توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون، وكانت هذه الزيارة في رأي بعض المراقبين تظاهرة تأييد للعراقيين ودعم لهم وتحذير للايرانيين[٦٨]. وكان أكثر الزيارات مدعاة للتساؤل زيارة قام بها الأميرال «غوركوف» على طراد سوفييتي ما بين ٣ و ١١ نيسان ١٩٧٣. وقد تمت الزيارة بُعيد احتلال العراق موقعين على الحدود الكويتية. وكان لا بد أن تثير القلق والتأمل في الخليج كله. ويبقي الحافز المباشر للزيارة غامضاً، لكن ربما كان السوفييت يحاولون التدليل على تضامنهم مع حليفهم الصعب والتعبير عن دعمهم إجراء تعديلات في الحدود من شأنها أن تزود العراق بالمزيد من الأمن الطبيعي والاقتصادي إزاء جارته الأكثر (رجعية)[٦٩]. وفي أواخر ١٩٧٦ زار الأسطول السوفييتي كلاً من العراق وايران في

أثناء انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الخليج في مسقط حول موضوع أمن الخليج.

وهناك أمثلة أخرى أقل أهمية على النشاط العسكري السوفييتي في أوائل السبعينات وأواسطها. فتشير التقارير الى أن المراكب السوفييتية المخصصة لجمع المعلومات كانت في عام ١٩٧٥ تراقب باستمرار مضائق هرمز[٧٠]. كما حلّقت طائرات ميغ ٢٥ السوفييتية للاستطلاع عدة مرات فوق ايران[٧١]. وتم تحريك الجيش في عدة مناسبات في السبعينات بمحاذاة الحدود الايرانية السوفييتية[٧٢]. ولكن ليس هناك أي دليل على تأثير هذه التظاهرات التهديدية في السياسة الايرانية إن صحّ أنها كانت للتهديد. ويبدو بصورة عامة أن الرغبة في عدم إزعاج إيران كانت بمثابة قيد هام للسياسة العسكرية السوفييتية في الخليج، وكان هذا القيد يلي في الأهمية فقدان المدخل العسكري الى المنطقة. فلم يظهر أن أياً من العراق وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كان وكيلاً تصحيحياً محلياً فعالاً.

ظل الخليج وشبه الجزيرة العربية إذن حتى السبعينات يعتمدان على الدعم العسكري الغربي. وكان هذا نتيجة مباشرة للضعف المحلي والتقارب الايديولوجي، والصلات التاريخية. وقامت

الولايات المتحدة وبريطانيا بدور هام، ولو كان أكثره غير بارز نسبياً، في إشاعة الاستقرار المحلي في وجه مختلف التهديدات: الضغط السوفييتي بالنسبة لإيران، والغزو العسكري بالنسبة للكويت ولعدة دول أخرى، والاضطرابات في سائر أنحاء المنطقة. ونتيجة لذلك نجح معظم الدول المحلية في اجتياز فترات اتصفت بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي، وحدث فيها ضغط لم يسبق له مثيل على التيار المحافظ في كل أنحاء الشرق الأوسط، كما ظهرت فيها صعوبات محلية مختلفة بسبب تطور إنتاج النفط. لكن في آخر الأمر أدّت عائدات النفط وسقوط السلطة البريطانية الى تبدلات هامة. فقد سعت دول الخليج، وهي تتفاوت فيما بينها من حيث الرغبة، الى تطوير تدابيرها الخاصة من أجل أمنها وأمن المنطقة ككل. وفي عملها هذا ظلت تعتمد على الدعم من الخارج. لكن الذي كانت تبحث عنه هو الإمدادات العسكرية لا الضمانات العسكرية، وعلى الرغم من أن هذه الإمدادات العسكرية التي تشمل المهارات العسكرية والأسلحة سوف تحتاج الى زمن كاف لكي تُترجم الى قدرات حقيقية، فقد ظهر أن المدخل العسكري الأجنبي الى المنطقة، سوف يستمر في التقلص[٧٣].

الحواشي

١ ــ دوايت د. أيزنهاور، **اعلان السلم**، ص ٢٧٨.

٢ ــ هارلد مكميلان، **ركوب العاصفة**، ص ٥٣٦. جرت عملية ١٩٦١ من دون دعم من الولايات المتحدة، بالرغم من حدوث تحركات بحرية في ذلك الحين.

٣ ــ تريغور تايلور، **إمدادات السلاح الى الشرق الأوسط وسياسة الولايات المتحدة ١٩٥٠ ــ ١٩٦٨**، ص ٦٢.

٤ ــ للاطلاع على وصف الضغط السوفييتي على إيران، أنظر شهرام شوبن وسير صبيح، **علاقات ايران الخارجية** ص ص ٤٩ و ٥٧. كان الأمريكيون قلقين أيضاً من امكان قيام الاتحاد السوفييتي بعمل ضد ايران لتوجيه الاهتمام في أثناء الأزمات بين الشرق والغرب داخل الشرق الأوسط أو خارجه.

٥ ــ تايلور، المصدر السابق، ص ٥٠.

٦ ــ لكن لم يكن الايرانيون سعداء بالسانتو. فلم ينشيء الحلف قط جهاز قيادة مركزياً، كما لم تعيَّن له أية قوات بصورة رسمية. وقد قَصَرَ حلف السانتو نشاطَه على التخطيط والتمارين المشتركة،

والتعاون على مواجهة حركات التمرد، وتطوير هيكل أساسي للمواصلات ومختلف مشروعات التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن الحلف كان يسهم إسهاماً مفيداً، ولو غير بارز، في أمن أعضائه المحليين، فإن المستوى الضعيف لأنشطته وحصر اهتمامه بالتهديد السوفييتي عوضاً عن الانصراف الى قضايا أكثر إلحاحاً بالنسبة لبعض الأعضاء ـ مثل التحرك الناصري في الخليج في حالة ايران ـ خيبا الأمل في دول الحزام الشمالي. لكن حلف السانتو عاش، ولو بحضوره فقط، ولعدم وجود سبب واضح لحله، وأخذ الأعضاء المحليون يتقبلون، ولو على مَضَضَ، العونَ المحدود الذي يمكن أن يتوقعوه منه. كان الأمن مشكلة بالنسبة لسائر المنطقة المحيطة بالاتحاد السوفييتي وكان حلف السانتو بمثابة رابطة إضافية بالغرب.

٧ ـ وصف الشاه هذا الالتزام فيما بعد أنه (ليس واضحاً جداً، بل ملتوياً). إي. إه. بايني، **الملكية الفارسية في دور التحول**، ص ٢١٠.

٨ ـ مسألة البريمي أثارت نزاعاً بين العربية السعودية ومسقط وعُمان. وقد أدى طرد القوات السعودية من الواحة في عام ١٩٥٥ الى الاساءة كثيراً الى العلاقات السعودية البريطانية حتى الى ما بعد بداية الحرب الأهلية اليمنية.

٩ ـ تيلر، المصدر السابق، ص ٣٥.

١٠ ــ جوزيف س. مالون، **الأراضي العربية في غربي آسيا.** ص ١٦١.

١١ ــ كانت إيران قد حصلت ما بين سنتي ١٩٥٠ و ١٩٧٢ الماليتين على عون مالي من برنامج المعونة العسكرية الأمريكي مقداره ١٢٢,٨٣٣ مليون دولار بينما لم تحصل السعودية إلاّ على ٣٦,١١١ مليون دولار.

١٢ ــ دانا آدم سميث، **اليمن ــ الحرب المجهولة**، ص ١٩٢.

١٣ ــ المصدر السابق، ص ص ١٩٣، ١٩٤. كانت القواعد المتعلقة باشتراك القوات تنص في الأصل على أن الأمريكيين سوف يتصدّون للطائرات التي تنتهك الأجواء السعودية، وأنهم سوف يدمرونها إذا أبت الانسحاب. وينتال وبارتليت، **مواجهة حافة الحرب**، ص ص ٤٣، ٤٥.

١٤ ــ لكن لم يذكر بوضوح ما الذي كان سيفعله هؤلاء الطيارون لو واجهتهم معارضة عدائية.

١٥ ــ في رأي موظف بريطاني كبير سابق في جنوب الجزيرة العربية، كان العون السوفييتي الى اليمن في عام ١٩٥٦ ذا أهمية (أعظم كثيراً) من العون المقدم لمصر. السر كندي تريفاسكيس، (شبه الجزيرة العربية والجزر المجاورة) في أ ــ ج. كوترل و ر.

م. بَرِل (الناشران) **المحيط الهندي: أهميته السياسية والاقتصادية والعسكرية**، ص ١١٤.

١٦ــ **سجل الشرق الأوسط**، ١٩٦٧، ص ٢٩.

١٧ــ جورج لنكزوسكي، **تقدم السوفييت في الشرق الأوسط**، ص١٤٨.

١٨ــ ولتر لاكور، **المعركة في سبيل الشرق الأوسط**. ص ١٠٨.

١٩ــ (SIPRI) **تجارة السلاح مع العالم الثالث**، ص ٥٦٨.

٢٠ــ **الواشنطن بوست**، ٤ آب ١٩٧٥. **والمسح الاستراتيجي**، ١٩٧٦، ص ص ٩٠ــ ١٣٤.

٢١ــ رغم أن عدد القوة البريطانية المتورطة كان صغيراً جداً، فقد كانت تضم سرباً مؤلفاً من نخبة القوة الجوية الخاصة. أنظر **الأبزرفر**، ١١ كانون الثاني ١٩٧٦.

٢٢ــ ريشارد برت، «السلطة وعرش الطاووس». **الطاولة المستديرة**، تشرين أول ١٩٧٥، ص ٣٥٤.

٢٣ــ **الفاينانشال تايمز**، ٢٢ أيار ١٩٧٥.

٢٤ــ في حين أعقب انسحاب بريطانيا من عدن انهيار اتحاد الجنوب العربي، تم بعد الاعلان عن الانسحاب تأسيسُ اتحاد بين الدول الساحلية في الخليج.

٢٥ــ كان القرار جزءاً من مجموعة التخفيضات في النفقات العامة التي أعقبت تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني في تشرين الثاني

١٩٦٧. لكن لم يكن له تأثير مباشر في مستوى الانفاق العام. وقد يكون الثمنَ السياسي الذي دفعته حكومة حزب العمال لكي تجعل التخفيضات في الخدمات الاجتماعية مقبولة من جانب الجناح اليساري في الحزب.

٢٦ ــ بالنسبة لأحد التقديرات كان السعوديون يحتاجون الى سبع سنوات على الأقل لكي يتمكنوا من استخدام معداتهم بصورة فعالة. **الانترناشينال هيرالد تريبيون** ١٩ ــ ٢٠، تموز ١٩٧٥.

٢٧ ــ إلا أن هذا القرار كان من عدة وجوه، مبنياً على مبررات سلبية. فلم تكن المسألة تتعلق بتأثير قوة لا تمثل بأية صورة التزاماً أمريكياً لأقطار المنطقة، الأمر الذي كان موظفو الولايات المتحدة حريصين على تطمين أعضاء الكونغرس بشأنه، بل كانت المسألة هي الخوف من أن يؤدي انسحاب هذه القوة ببعض دول الخليج الى الاعتقاد بأن اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة أخذ يتضاءل.

٢٨ ــ (الخليج العربي، ١٩٧٤: المال والسياسة والأسلحة والسلطة)، الشهادات، مجلس النواب، لجنة العلاقات الخارجية، اللجنة الفرعية بشأن الشرق الأدنى وجنوبي آسيا ١٩٧٤، ص ٩١.

٢٩ ــ شجعت الولايات المتحدة الكويتيين على العمل بالتعاون مع

ايران والعربية السعودية وعلى الحصول على معدات عسكرية تتفق مع تلك المعدات التي يستخدمها هذان القطران اللذان كان الأمريكيون بلا ريب يفكرون بتقديم العون العسكري لهما في حالة تعرضهما للهجوم (آفاق جديدة في الخليج العربي)، الشهادات، اللجنة الفرعية بشأن الشرق الأدنى وجنوبي آسيا التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، ١٩٧٣ ص ٤ .

٣٠ـ المصدر السابق ص ض ٤ ـ ٤٠ .

٣١ـ ثنى موظفو الولايات المتحدة السعوديين عن شراء طائرات معقدة مثل F4- F14 التي كانت ايران قد أوصت عليها من قبل .

٣٢ـ في نهاية ١٩٦٧، بلغت حصة الولايات المتحدة ما بين ٨٠ و ٩٠ بالمائة من سوق السلع والخدمات العسكرية السعودية. واقتسمت فرنسا وبريطانيا معظم القسم الباقي. **الفاينانشال تايمز**، ٢١ آذار ١٩٧٧.

٣٣ـ بعد حرب يوم الغفران قدمت العربية السعودية طلبات لشراء مزيد من السفن الحربية. وفي عام ١٩٧٦ كانت هيئة المهندسين في الجيش الأمريكي تقوم بتصميم قاعدتين بحريتين ومقر لادارتهما وتشرف على بنائها، بينما كان ٢٠٠ من الضباط والجنود السعوديين يتدربون في مدرسة خاصة في مركز للتدريب

البحري في سان دييغو. **الفاينانشال تايمز**، ٥ آذار ١٩٧٦، **والانترناشينال هيرالد تريبيون**، ١٦ كانون الأول ١٩٧٦

٣٤ــ **الفاينانشال تايمز**، ١١ كانون أول ١٩٧٥. تمتد المرحلة النهائية لهذا البرنامج من ١٩٧٦ الى ١٩٧٩

٣٥ــ **الواشنطن بوست**، ٢٢ أيار ١٩٧٥. يضاف الى هذا ما قيل من أن دراسة مسحية قام بها البنتاغون تضمنت توصية ببناء القوات المسلحة السعودية ومن ضمنها ٤ ألوية ممكننة، وكتيبة دبابات، و (عناصر خدمة ودعم أخرى)، ولواء محمول جواً، ومقر رئيس لمجموعة الطيارين، مع كتيبتين من الطائرات العمودية للانقضاض، وكتيبة طائرات عمودية للهجوم، وفوجان من المظليين، وسريتان من طائرات الانقضاض والدعم العمودية. وكان من المقدر أن يمتد هذا البرنامج على مدى ١٠ سنوات. **الواشنطن بوست**، ٧ تشرين ثاني ١٩٧٤.

٣٦ــ **الواشنطن بوست**، ٤ آب ١٩٧٥، **والانترناشينال هيرالد تريبيون**، ٢٩ نيسان ١٩٧٦.

٣٧ــ **الانتر ناشينال هيرالد تريبيون**، ٦ أيار ١٩٧٦، **فاينانشال تايمز**، ١٦ آذار ١٩٧٧.

٣٨ــ بناء على تقرير وضعته لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في آب ١٩٧٦، كانت المدمرات من صنف (Spruance) التي بنيت للاسطول الايراني أكثر تعقيداً من تلك

التي كانت الولايات المتحدة تقتنيها، بينما كانت طائرات F14 المقاتلة التي أخذت إيران تتسلمها معقدة إلى درجة أن الأمريكيين أنفسهم كانوا يجدون صعوبة في الاحتفاظ بما لديهم منها في وضع صالح للعمل. **الانترناشينال هيرالد تريبيون**، ٦ آب، ١٩٧٦.

٣٩ — يقال إن هذا كان عكس القرار الذي اتخذه في عام ١٩٦٨ الرئيس جونسون والذي يقضي بأن تكون مبيعات السلاح للايرانيين في حدود ٦٠٠ مليون دولار في السنة. وقد كان مما يدعو إلى القلق بصورة خاصة في عام ١٩٧٢ الاعتقاد بأن للشاه مطالب إقليمية في الخليج. ويقال إن القرار اتخذه نيكسون شخصياً، لذلك أُلغيت عملية مراجعته وتحليله العادية. واشنطن بوست، ١١ آب ١٩٧٤، **انترناشينال هيرالد تريبيون**، ٦ آب ١٩٧٦.

٤ — يبدو هذا واضحا من نظرة قصيرة الى أرقام أواسط السبعينات.

	ايران	العراق	العربية السعودية
الدخل القومي الكلي	٦ر٣٥ بليون دولار	٦ر٥ بليون دولار	١٢بليون دولار
السكان	١٨ر٣٣مليون	٠٩ر١١مليون	٩ر٨ مليون
مجموع القوات المسلحة	٢٥٠٠٠٠	١٣٥ ٠٠٠	٤٧ ٠٠٠

المصدر، **الميزان العسكري**، ١٩٧٥/١٩٧٦.

٤١ ـ ريتشارد برت، المصدر السابق، ص ٣٤٩.

٤٢ ـ من أجل وصف أكثر تفصيلاً لهذه القوة، أنظر شهرام شوبن، (المنافسة البحرية والأمن في جنوبي شرقي آسيا) في **القوة في البحر**، (Adelphi Paper) العدد ١٢٤، ص ٢٤.

٤٣ ـ لكن ليس من المتوقع أن تصبح إيران قوة كبرى في المحيط الهندي حتى أواسط الثمانينات، المصدر السابق. ص ٢٥.

٤٤ ـ في أوائل وأواسط السبعينات كانت ايران الدولة الحليفة للغرب الوحيدة، المجاورة للاتحاد السوفييتي، أو الجارة لحليف للسوفييت، التي زادت موازنتها العسكرية زيادة كبيرة. ويقال إن قلق السوفييت كان ذا علاقة بحجم هيئة المستشارين الأمريكيين، وبإمكان استخدام الولايات المتحدة إيران كوكيل عسكري، وبتطوير نظام Ibex للاستخبارات، أو التجسس. **الفايننشال تايمز**. ٢٣ تشرين ثاني ١٩٧٦.

٤٥ ـ للحصول على وصف لهذه العلاقة أنظر مقالة جاك أندرسون (كل ما يطلبه الشاه يحصل عليه). في **الواشنطن بوست**. ١٩ كانون ثاني ١٩٧٥.

٤٦ ـ **الواشنطن بوست**. ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٥.

٤٧ ـ في رأي م. ج. مونبوم. كان العنصر الرئيس للتعاون العسكري الاسرائيلي الايراني تبادل المعلومات والموظفين العسكريين. وكان الجانب الكبير من هذا التبادل ما بينهما يتم تحت رعاية برامج

الولايات المتحدة للعون العسكري وغطائها، فكان الأمريكيون يحددون ويمولون البرامج ذات النفع المتبادل لكل من ايران واسرائيل. (إيران واسرائيل: الوفاق السري) **أوربيس**، صيف ١٩٧٥، ص ١٠٧٦.

٤٨ـ مقتطفات من تقرير لجنة الاستعلامات التابعة لمجلس النواب. نُشرت في **السالدي تايمز**، ١٥ شباط ١٩٧٦.

٤٩ـ **الواشنطن بوست**، ١٩ كانون الثاني ١٩٧٥، وبناء على تقرير آخر في طبعة ٢١ كانون الثاني ١٩٧٥ كان البنتاغون قد أرسل فريقا للمراقبة إلى ظفار وقبل ذلك بعدة سنوات. (وكانت النصيحة التي عادوا بها أنه مادام هذا الموقف من نوع الموقف في الفييتام فلا ينبغي أن تتورط الولايات المتحدة فيه. وقد تجنبّت الولايات المتحدة حتى الآن التورط بصورة مباشرة في القتال الدائر في عُمان مفضلة تشجيع إيران والأردن على مساعدة السلطان).

٥٠ـ وزير خارجية عُمان، ورد في **الانترناشينال هيرالد تريبون**، ٣ كانون الثاني ١٩٧٥.

٥١ـ ورد في تقرير لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ أن عدد الأمريكيين المتورطين في برنامج الدفاع الايراني بلغ ٢٤ ألفاً. الأرقام الخاصة بالعربية السعودية غير أكيدة، وأحد التقديرات الذي يرجع إلى بداية ١٩٧٧ يوصل الرقم الى ٣٠٫٠٠٠

أمريكي؛ وفي حزيران ١٩٧٦ قيل إن عشر كتائب من الصواريخ المضادة للطائرات (هوك) في العربية السعودية كان رجالها أمريكيين مدنيين، وكان من المتوقع أن يعمل أمريكيون مدنيون في ١٦ كتيبة أخرى تحت الطلب. شالرز هولي، (مبيعات الولايات المتحدة من السلاح للخليج يمكن أن تكون باهظة الثمن)، **الشرق الأوسط**، شباط ١٩٧٧.
الانترناشينال هيرالد تريبون، ١٦ حزيران ١٩٧٦.

٥٢ ــــ **الواشنطن بوست**، ٣ كانون الثاني ١٩٧٥.

٥٣ ــــ ادوارد كندي، (الخليج الفارسي: سباق التسلح أم السيطرة على التسلح)، **الشؤون الخليجية**، تشرين أول ١٩٧٥، ص ٢٥. وفي رأي كندي، بعد زيارة قام بها للمنطقة، أن إدراك هذه المخاطر في المنطقة قليل فيما يظهر.

٥٤ ــــ **ملاحظة**: رأى خبير في البنتاغون أن المنطقة الدفاعية للشاه تزداد اتساعاً مع كل جيل جديد من السلاح. **التايم**، ٥ تشرين ثاني ١٩٧٤.

٥٥ ــــ من هنا جاء عنوان مقالة اندرسون، **الواشنطن بوست**، كانون الثاني ١٩٧٥.

٥٦ ــــ **الانترناشينال هيرالد تريبون**، ٢ حزيران ١٩٧٥، سفير الولايات المتحدة في إيران ريتشارد هلمز، مدير سابق لـ CIA كان له دور في تطوير احتياجات إيران الأساسية من المواصلات

الاستخبارية. ويقال إنه اشترك في تحديد متطلبات نظام «إيبكس».

٥٧ ــ **السبكتاتور**، ٧ تشرين ثاني ١٩٧٦؛ لكن في ١٩٧٣ يقال إن الاتحاد السوفييتي نقل قوات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بحراً لكي يمكنها من تصعيد دعمها للتمرد في ظفار وتحسين وضع السوفييت في عدن. آن م. كيلي، (زيارات الموانىء، و «المهمة الدولية» للأسطول السوفييتي).

٥٨ ــ **التايمز**، ٥ نيسان ١٩٧٦.

٥٩ ــ **فرانكفرتر ألجيمين زيتونغ**، ١٥ تموز ١٩٧٥.

٦٠ ــ **التايمز**، ٩ كانون أول ١٩٧٥.

٦١ ــ موردیش أبير، **النفط والسلطة السياسية**، ص ٨٨.

٦٢ ــ آن م. كيلي، (الحضور البحري السوفييتي في أثناء النزاع العراقي الكويتي على الحدود). ورد في مكغواير، بوث ومكدونل (الناشر). **السياسة البحرية السوفييتية: أهدافها وقيودها**، ص ٢٩٧.

٦٣ ــ **المسح الستراتيجي** ١٩٧٥، ص ٨٦. كانت هناك مناسبات سابقة توقفت فيها إمدادات الأسلحة. ففي حزيران ١٩٦٣ حذرت البرافدا من أن الاتحاد السوفييتي لن يقف متفرجاً إذا ما استُخدمت الأسلحة السوفييتية ضد الأكراد، وجرى تخفيض المعونات العسكرية، بالرغم من أن اضطهاد الحزب الشيوعي

من قبل البعث يمكن أن يكون أيضاً أحد العوامل. ويقال إن إمدادات الأسلحة توقفت ثانية بشكل مؤقت في بداية ١٩٦٧ في أعقاب هرب طائرة عراقية من طراز ميغ ٢١ الى إسرائيل. وفي ذلك الحين كان التوتر يتزايد أيضاً بشأن الأكراد. روبرت باجاك، (العون العسكري السوفييتي للعراق وسورية)، **المجلة الستراتيجية**، شتاء ١٩٧٦، ص ٥٢، و (SIPRI) المصدر السابق ص ٥٥٧.

٦٤ــ روبن إدموندز، **السياسة الخارجية السوفييتية** ١٩٦٢/١٩٧٣، ص ١٣٥.

٦٥ــ ر. د. مكلورين، **الشرق الأوسط في السياسة السوفييتية** ١٩٧٥/١٩٧٦، ص ٩.

٦٦ــ بناء على أحد التقارير زود الاتحاد السوفييتي العراق بأسلحة يزيد ثمنها على بليوني دولار بين بداية ١٩٧٤ والمعاهدة العراقية الأيرانية في آذار ١٩٧٥. **الواشنطن بوست**، ٢٥ نيسان ١٩٧٥.

٦٧ــ (الزيادة المقترحة لتسهيلات الولايات المتحدة العسكرية في المحيط الهندي)، الشهادات، لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، اللجنة الفرعية للشرق الأدنى وجنوبي آسيا، ١٩٧٤، ص ١٥٩.

٦٨ ـــ آ. ج كوترل و ر. م. بارل (المنافسة البحرية السوفييتية في المحيط الهندي)، أوربيس، شتاء ١٩٧٥، ص ص ١١١٣ ـــ ١١١٤.

٦٩ ـــ أنظر كيلي، المصدر السابق، من أجل عرض مفصل لهذه الحادثة.

٧٠ ـــ **انترناشينال هيرالد تريبون**، ١٩ ـــ ٢٠ تموز ١٩٧٥.

٧١ ـــ كانت طائرات ميغ ٢٥ قد حلقّت فوق الأراضي المصرية التي تحتلها إسرائيل. أما الطلعات الجوية فوق إيران التي تزامنت مع مؤشرات لقلق السوفييت من ازدياد السلاح الايراني، فيمكن أن تكون قد قامت بها طائرات ميغ ٢٥ المخصصة للتصوير.

٧٢ ـــ راجع شوبن وصبيح بشأن رغبة السوفييت في اللجوء إلى دبلوماسية التهديد إزاء إيران في إثناء حرب ١٩٧١ بين الهند وباكستان لردع الايرانيين عن مساعدة باكستان. المصدر السابق، ص ٨٤. ومرة ثانية، عندما أخذت إيران في ربيع ١٩٧٤ ترسل المزيد من التعزيزات للأكراد، يقال إن الاتحاد السوفييتي قام بعرض كبير للقوات على الحدود الايرانية تحت ستار التدريبات العسكرية النظامية. ر. م. بارل و أ. ج. كوترل، **إيران، وأفغانستان وباكستان: توترات ومعضلات**، ص ١٢.

٧٣ ــ **ملاحظة**: يجب عدم إغفال رأي شارهرام شوبن عن إمكان إجماع الدول الساحلية على إعلان الخليج (بحراً مغلقاً) ومنع مرور السفن البحرية العائدة الى غير الدول الساحلية. **القوة في البحر**، المصدر السابق. ص ٢٤٠.

الفصـــل السادس

أزمات الاتجاه المحافظ في شرقي البحر الأبيض المتوسط

ان أنشط منطقة لتورط القوى العظمى العسكري في الشرق الأوسط لا تقع على الحدود السوفييتية أو في المنطقة الرئيسة لانتاج النفط في الخليج ، بل في شرقي البحر الأبيض المتوسط . ففي هذه المنطقة بلغت الأزمات والحروب أشدها كما أن دور القوى العظمى في السعي نحو التحكم في التبدل السياسي بالوسائل العسكرية كان واضحا بشكل مرئي وخطير . وكانت مصر أكثر الدول حظا من الامدادات العسكرية السوفييتية ، كما كانت هي وسورية الدولتين الوحيدتين اللتين استخدم الاتحاد السوفييتي الوسائل التهديدية الكبيرة لدعمهما وركزت الولايات المتحدة أيضا نشاطها العسكري في المنطقة على الرغم من أنه لم يقتصر على الصراع العربي الاسرائيلي . لأنها كانت مهتمة أيضا بصورة عميقة بالحفاظ على الأنظمة المحافظة المحلية

في الأردن ولبنان . وكان هذان قطرين ليس للولايات المتحدة فيهما مصلحة ذاتية لكن كان بقاؤهما يعتبر ضروريا للحفاظ على الاستقرار الاقليمي .

ويمكن العثور على مبررات لهذه السياسة الأمريكية في مبدأ ايزنهاور الذي صدر في ١٩٥٧ ، بروحه إن لم يكن دائما بنصه . ترجع هذه السياسة إلى مخاوف واشنطن المبالغ فيها أحيانا بشأن الأهداف السوفييتية في الشرق الأوسط ، أكثر منها إلى تقدير مفصّل لسياسات الشرق الأدنى المعقدة أو للأصول المحلية في الأساس للأزمات السياسية . وقد نتج عن هذا أن السياسة الأمريكية كانت في معظمها من قبيل رد الفعل . لأنها تتصف بمحاولات ظاهرة للسيطرة على الأزمات بدلاً من القيام بأية محاولة أكثر دواماً لتحقيق المهمة الأصعب جدا أعني العمل من أجل تحقيق ظروف للاستقرار السياسي تدوم مدة طويلة . كانت السياسة العسكرية الأمريكية ، بعبارة أخرى ، تتألف إلى حد كبير من دبلوماسية الأزمات ، وهي فصل من الحرب الباردة ومن تاريخ شرقي البحر الأبيض المتوسط على حد سواء .

يبرز هذا بصورة واضحة من قصة الأزمة السورية الغريبة التي حدثت في ١٩٥٧ . كانت العلاقات السوفييتية السورية قد

بدأت تتطور في ١٩٥٥ ، رداً على المحاولات الغربية لأدخال سورية في حلف بغداد . وبعد سنتين أخذ الامريكيون يكشفون عن بعض التفكير الذي ينمّ عن الشعور بالخوف من هذه العلاقة. وهو مثل التفكير الذي رافق المخاوف البريطانية من التورط السوفييتي في مصر في السنة السابقة . كانوا ، اذا استعملنا عبارات مكميلان [١] (يتكلمون عن أفظع عمل ــ عن سويس معكوسة) . والحقيقة ان هذه هي المناسبة الهامة الوحيدة التي استُخدم فيها النفوذ العسكري الأمريكي لمساعدة ثورة مضادة وتحريضها ، وليس لدعم حكومات أو دول قائمة . وكان الأمريكيون يتصورون ، خلافا لحملة السويس الانكليزية الفرنسية ، أن تتم هذه الحملة من قبل الوكلاء بالدرجة الأولى ، على أن تقوم بالمبادرة الأقطار المجاورة مباشرة لسورية ، بينما تقوم الولايات المتحدة بتقديم الأمدادات وردع الآخرين عن التدخل . لكن كانت النية أن تكون العملية السورية ، مثل عملية السويس ، غزوا عسكريا لا انقلابا [٢] .

وصل القلق من التغلغل السوفييتي ذروته في أواسط آب ١٩٥٧ . وقد بلغ واشنطن أن تركيا ولبنان والأردن والعراق تعتقد بضرورة القيام بعمل عسكري ضد سورية قبل أن يجري الاعتراف

بها رسميا كدولة تدور في الفلك الشيوعي أو أن تعقد معاهدة سوفييتية سورية للدفاع المشترك [٣] . وكانت الخطة التي يجري التفكير بها في ذلك الحين أن يبادر العراق إلى الهجوم ، بينما تحشد الأقطار الأخرى جيوشها على الحدود السورية . وكان من الممكن أن تحوي الخطة عملية مباغتة ، وطُلب من واشنطن أن تبين نوع المساعدة التي يمكن أن تقدمها فأجابت ، في رسالة الى مندريس رئيس وزراء تركيا ، بأن الولايات المتحدة سوف تقدم الامدادات العسكرية ، وسيتم إرسال شحنات السلاح التي تمَّ الاتفاق عليها من قبل ، كما أن الولايات المتحدة وعدت بتعويض الخسائر بالسرعة الممكنة وضمنت حماية الأطراف من التدخل العسكري الخارجي ، سواء من جانب إسرائيل التي طُلب منها فأعطت تأكيدات بعدم استغلال الموقف ، أم من جانب مصر والاتحاد السوفييتي . وقد جرت تدابير عسكرية تهديدية متعددة لتحقيق هذا الغرض الأخير ، كان من أهمها وضع قاذفات القنابل الذرية للقيادة الجوية الاستراتيجية في حالة تأهب . يضاف الى هذا نقل الطائرات المقاتلة من غربي أوربا الى جنوبي تركيا ، وتحريك الأسطول السادس نحو الساحل السوري [٤] .

بعد هذا اكتنف الموقف الغموض . فأرسل موظف

أمريكي كبير في جولة لتقصي الحقائق ، وشُحنت الأسلحة جواً بصورة ملفتة للنظر إلى بعض الأقطار التي كان يُتوقع أن تحارب ، لكن سرعان ماظهر بصورة واضحة ، على الرغم من الوعود المختلفة بتقديم الدعم الامريكي والمخاوف الحقيقية من مخاطر الوجود السوفييتي في البلاد ، أن جيران سورية لم يكونوا مستعدين للقيام بعمل عسكري (٥) . لكن هذا لم يكن نهاية القضية . فعندما تفكك الحلف المقترح ، برزت تركيا ، بتشجيع خفي من الولايات المتحدة ، كأكبر خصم لسورية (٦) . فحُشدت القوات التركية على طول الحدود السورية كجزء من حرب أعصاب القصد منها محاولة الاطاحة بنظام القوتلي في دمشق (٧) . وفي أيلول تحولت الأزمة إلى مواجهة تركية سورية . وفي هذه المرحلة المتأخرة نسبيا بدأ الاتحاد السوفييتي حملته الخاصة من دبلوماسية التهديد . لم تكن موسكو مهتمة بتقديم بعض الحماية للحكومة السورية فحسب بل كان يعنيها أيضا إثبات قدرتها على القيام بدور الدولة العظمى في المنطقة والوقوف في وجه التصلب الأمريكي (٨) . فدعمت سلسلة التحذيرات التي صدرت بين أواسط أيلول وأواخر تشرين الأول ، بتدابير تهديدية كبيرة ، وإن لم تكن مقنعة جدا . زار اللاذقية في ١٩ ايلول ١٩٥٧ أسطول

بحري سوفييتي وبقي فيها حتى ٢ تشرين الاول ، فكانت هذه أولى السفن السوفييتية التي تزور مرفأ عربيا . وبعد ثلاثة أسابيع أُعلن أن نائبا كبيرا لوزير الدفاع عُيِّن لقيادة منطقة ما وراء القوقاس العسكرية المجاورة لايران وتركيا ، وفي اليوم التالي جرى الاعلان رسميا عن تمارين مشتركة ضمت وحدات من أسطول البحر الأسود . إلا أن الأزمة كانت قد تلاشت مع بداية تشرين الثاني .

عند النظر إلى ما حدث يبدو أن المخاوف الأمريكية كانت مبالغا فيها [٩] . لكن كون الصلة السوفييتية السورية أضعف مما ظهرت به ربما يكون أقل أهمية من إدراك الأمريكيين أن واشنطن ، في حالة عدم رغبة وكلائها بالقيام بعمل عسكري ، كانت من دون مدخل عسكري ، وكان يجب عليها ان تقبل بالوضع الراهن . إلا أنه في شبلط ١٩٥٨ اندمجت سورية مع مصر وشكلت الجمهورية العربية المتحدة . وفجّر هذا الحدث سلسلة من الأزمات في العالم العربي ، ظهر تأثيرها بصورة مباشرة في لبنان . إن الخلفية معقدة : يكفي هنا القول إن ظهور حكومة برئاسة كميل شمعون الماروني بوصفه مؤيدا قويا للانحياز إلى الغرب قد خلق توترات بين المسيحيين من جهة والمسلمين الذين

يتطلعون إلى ناصر والجمهورية العربية المتحدة من جهة أخرى [١٠] . وقد أدّى أحد الاغتيالات السياسية في أيار ١٩٥٨ إلى ظهور موقف قريب من الحرب الأهلية . وكان ينقص الجيش اللبناني الصغير القوة العسكرية والانسجام السياسي للوقوف ضد المتمردين . لهذا ، وبعد خمسة أيام ، في ١٢ أيار ، طالب شمعون بتأكيدات من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بأن الدعم سيصله خلال ٢٤ ساعة إذا طُلب بصورة رسمية [١١] . وكان الأمريكيون والبريطانيون يعتقدون بوجود ما يدل على تورط المصريين والسوريين . فعملوا بسرعة على القيام باستعراض قوة لدعم الحكومة . شحنوا جوا معدات خفيفة ودعموها باستعراض سياسة التهديد . فصدر في ١٣ أيار إعلان بأن القوة البحرية التابعة للأسطول السادس سوف يضاعف عددها . وفي ١٧ منه أُعلن أن الأمريكيين يفكرون في إرسال قوات الى لبنان ، وفي ١٩ منه أُعلن أن المناورات البحرية لحلف الأطلسي التي كان مقررا إجراؤها في غربي البحر الأبيض المتوسط سوف تجري الآن في حوضه الشرقي . وفي هذه الأثناء تحركت طائرات النقل إلى المانيا ووضعت القوات البريطانية في حالة تأهب . لكن هذه التدابير لم يكن القصد منها سوى مساعدة شمعون على تهدئة الموقف .

وكان الأمريكيون متباطئين جدا في التدخل على الأرض . كانوا يخشون من خلق الانطباع بأنهم يتدخلون في ما هو في الحقيقة نزاع داخلي على السلطة ، وكانوا قلقين بشأن مشكلات فك الارتباط التالية [١٢] . لهذا السبب كان التدخل رهنا بعدة شروط ، كان أحدها ينص على أن يكون التدخل بناء على طلب من رئيس الجمهورية المسيحي ورئيس الوزراء المسلم [١٣] .

وأخيرا تغلبت اعتبارات أوسع للسياسات الشرق أوسطية الاقليمية على الشكوك في فائدة المدخل العسكري الذي منحه الرئيس شمعون للولايات المتحدة ، من أجل حل الصراع بين النزعة المحافظة والنزعة الوطنية . وأدى الانقلاب العراقي الذي وقع في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، إلى مطالبة مباشرة من لبنان بالتدخل العسكري ، وكان المتمردون في البسطة (يذيعون بأصوات حادة : جاءت نهايتهم ...) . وأخذ كثير من اللبنانيين ، الذين ظلوا إلى ذلك الحين بعيدين ، يسائلون أنفسهم عما إذا لم يكن من الأفضل لهم الانضمام إلى المتمردين قبل فوات الأوان [١٤] . وكان قرار أيزنهاور بالاستجابة للطلب اللبناني فوريا وأشبه بالفعل المنعكس ، بالرغم من أنه كان واعيا بشكل واضح للأخطار التي ينطوي عليها ، ورغم ما لقي من معارضة داخل الادارة [١٥] . ولم

يكن النظام الشمعوني يسيطر عمليا إلا على ٣٠٪ من البلاد . وكان قلب العاصمة ذاته خارج سيطرة الحكومة [١٦] . لذلك تجنبا للتورط أكثر مما ينبغي في مأزق محتمل وخلافا لنصيحة العسكريين اقتصر الوجود الأمريكي على احتلال بيروت ومطارها ولم يمتد إلى المناطق الداخلية [١٧] .

بدأ جنود البحرية النزول في لبنان في ١٥ أيار متذرعين بحجة سياسية هي السعي « لتهدئة » الموقف هناك [١٨] . لكن العملية كانت بالدرجة الأولى تمرينا على استعادة النفوذ الأمريكي في المنطقة كلها . كان أيزنهاور مهتما بمعارضة الرأي ، الذي يعتقد أنه كان سائدا في مصر بصورة خاصة ، بأن الخوف من رد الفعل السوفييتي المحتمل جعل الولايات المتحدة تحجم عن اتخاذ سياسة عسكرية في الشرق الأوسط [١٩] . وعلى هذا ، بالاضافة إلى إنزال ١٥ ألف جندي أمريكي في لبنان ، كان الرد الغربي على الانقلاب العراقي يتضمن إرسال قوات بريطانية على جناح السرعة ، وتعزيز الحامية البريطانية في ليبيا ، وإجراء تحركات عسكرية من قبيل الاحتياط حول شبه الجزيرة العربية [٢٠] . ومن أجل ردع التدخل السوفييتي المحتمل ، زيدت نسبة التأهب مرة ثانية في وحدة القوى الجوية الاستراتيجية . ووُضعت طائرات

الوقود بشكل واضح على أهبة الاستعداد لكي تقوم عند اللزوم بتموين الطائرات المقاتلة لدى قيامها بمهماتها القتالية (٢١) . والحقيقة أن الاتحاد السوفييتي فوجىء بالانقلاب العراقي ولم يكن مستعدا للدخول في اختبار قوة لحسم الموقف . اجتمع ناصر وخروتشيف وجرت تمرينات سوفييتية على الحدود التركية البلغارية . وكانت هذه التدابير التهديدية ، كما في ١٩٥٧ ، نوعاً من الايهام ، وقد جرى شرح هذا لناصر بشكل واضح (٢٢) . وكان لابد أن يعني فقدان السوفييت سمعَتهم. لأن فشلهم في مواجهة التهديدات الغربية بصورة جدية حطَّم السمعة التي كان السوفييت قد بنوها بدبلوماسية التهديد في ١٩٥٦ و ١٩٥٧ ، وخلَّف لدى ناصر الانطباع الدائم بأن الأسطول السادس يجب اعتباره عاملا أساسيا في جميع القرارات بشأن السياسة الخارجية في المستقبل (٢٣) .

كانت تدابير التهديد الأمريكية ناجحة إذن ، إذا نُظر اليها من ناحية هدفها الاقليمي ، وكانت واشنطن تنظر إليها بهذه الصورة (٢٤) . إن تحديد تأثير هذه الأحداث في لبنان ذاته أشد صعوبة. وعندما جرى انسحاب آخر للقوات الإمريكية في ٢٥ تشرين الأول ، بعد ثلاثة أشهر ونصف الشهر فقط من وصولها

لأول مرة ، كان الموقف قد استقر فعلا . وربما كان هذا إلى حد كبير بسبب التورط الأمريكي [٢٥] . فقد عني أيزنهاور ، بعد الانزال العسكري ، بارسال رسول خاص ، روبرت ميرفي ، الذي حاول فور وصوله التوصل إلى اتفاق يقضي باجراء انتخابات رئاسية في نهاية تموز . وساعده على هذا قدرة اللبنانيين على المساومة في السياسة [٢٦] ، لكن الرئيس الجديد ، الجنرال شهاب ، الذي كان ، بوصفه قائدا للقوات المسلحة ، قد رحب في البداية بالأمريكيين ترحيبا مشوبا بالحذر ، أصبح عندئذ لا يستعجل ضمان انسحابهم [٢٧] .

لكن المشكلة اللبنانية بقيت من دون حل . واشتد التوتر في السنوات التي تلت حرب الأيام الستة بين الطائفتين بسبب تزايد الوجود الفلسطيني في البلاد . وكان لدى الأمريكيين خطط طوارىء للتدخل كما كانت لديهم رغبة في استخدام التدابير التهديدية في عدد من المناسبات في ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٣ من أجل التأثير في الموقف السائد « على الأرض » إلا انهم أدركوا أنه كان ينقصهم عندئذ المدخل العسكري الفعّال إلى البلاد . إن مثل هذا التدخل ، كما لاحظ د . كيسنجر خلال حرب ١٩٧٥ / ١٩٧٦ الأهلية ، كان لا بد له من « قوة كبيرة

للولايات المتحدة . وفي رأبنا أن تدخلا من هذا القبيل سيجر علينا توحيد جميع العناصر ، من غير المسيحيين ، ضد الولايات المتحدة ، وسيؤدي الى وقوع ضحايا كثيرة ، وإلى التزام لا ينتهي [٢٨] » . والفرنسيون الذين كانوا قد عرضوا تقديم قوة لحفظ السلام قوامها ٥٠٠٠ جندي ، كانوا هم أيضا حذرين من التعقيدات السياسية لأي تورط عسكري ، فاشترطوا أن يوافق على إرسال القوة جميع الفرقاء من اللبنانيين . وأن تدخل القوات الفرنسية لدعم وقف إطلاق النار فقط ولفترة محدودة .[٢٩] .

يظهر على أية حال أن كلا من الدولتين العظميين سعت الى استخدام شيء من النفوذ العسكري لاحتواء الموقف . في أوائل ١٩٧٦ ، قُبيل التدخل السوري ، كانت واشنطن قلقة بصورة خاصة من إمكان وقوع صدام إسرائيلي سوري ، فوجهت عددا من التحذيرات إلى الطرفين ، من دون أن تدعمها بأية تدابير تهديدية ، وكان لها وزنها بفضل وضع أمريكا كقوة عظمى [٣٠] . وأجرى الاتحاد السوفييتي في أوائل حزيران ١٩٧٦ تدريبا في دبلوماسية التهديد غير مقنع وذلك بتعزيز أسطول البحر الأبيض المتوسط لمدة قصيرة ، وأعقب ذلك بتحذير سياسي ضد التدخل الأجنبي [٣١] . لكن يظهر أنه كان قلقا بالدرجة الأولى

من ازدياد الخلاف بين الفلسطينيين وقوات التدخل السورية ، وهناك تقارير بأن موسكو حاولت بلا جدوى الوصول الى انسحاب سوري باستخدام دورها كمّورد وحيد للسلاح إلى سورية [٣٢] .

الأزمات الأخرى التي حدثت للنزعة المحافظة في شرقي البحر الأبيض المتوسط ذات صلة بالأردن . ذلك أن الملك حسين اتبع بعد ١٩٥٦ سياسة مؤيدة جدا للغرب واعتمد كثيرا على الدعم الخارجي لمساعدته في التغلب على سلسلة من الأزمات الداخلية والخارجية في دولة غير آمنة من الناحية الطبيعية وغير مستقرة من الناحية السياسية . وقد جاء هذا الدعم من عدة مصادر من ضمنها العربية السعودية والعراق (قبل انقلاب ١٩٥٨) واسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة . وكان الدور الاسرائيلي متذبذباً جداً . فمن جهة ، عانت الأردن على أيدي الاسرائيليين أكثر مما عانت من أية جهة أخرى سواء من حيث الأراضي التي فقدتها بالاحتلال الاسرائيلي ١٩٦٧ أم من حيث الصراع العربي الاسرائيلي الذي أدى إلى الأزمة الداخلية في ١٩٧٠ . لكن الاسرائيليين ، من جهة أخرى ، دافعوا بشكل واضح عن نظام الملك حسين لأنهم لم يكونوا يريدون القبول بنظام

راديكالي على حدودهم الشرقية الممتدة ، وكان الدعم يتم بالتهديد المستمر بأنهم سيتدخلون ضد أي تبدل راديكالي في الوضع القائم .

ثم إن المشكلة الاسرائيلية عقّدت الموقف الأمريكي . فقد كان الأمريكيون يريدون دعم نظام حسين ضد التهديد الداخلي والتدخل العربي الخارجي الذي يرافقه لكنهم لم يكونوا يقدمون مثل هذا الضمان ضد الاعتداءات الاسرائيلية . وكان نقل المعدات الحربية إلى الأردن محدودا باعتبارات النزاع العربي الاسرائيلي . وكان لا بد لهذا أن يؤدي إلى تأزم العلاقات الأردنية الأمريكية ، وفي ١٩٦٧ / ١٩٦٨ وكذلك في ١٩٧٦ هدّد الملك حسين بالتوجه الى الاتحاد السوفييتي للحصول على الأسلحة (٣٣) . لكن هذا الغزل مع موسكو سمح لواشنطن بأن تبين للاسرائيليين الحاجة إلى استمرار العلاقة الأردنية الأمريكية بشأن المعدات العسكرية ، بحجة أن المزيد من المعدات العسكرية الأمريكية للأردن سيكون أفضل من الوضع السياسي القلق وغير المضمون الذي سوف ينشأ إذا اشترى الأردن أسلحة من الاتحاد السوفييتي . ودليل آخر على تعقيدات العلاقة الأمريكية الأردنية ، أن الادارة الأمريكية كانت بين حين وآخر تطلب من الاسرائيليين

أن يقنعوا الكونغرس بعدم معارضة إمدادات الأسلحة الأمريكية إلى الأردن .

بدأت علاقة أمريكا الدفاعية مع الأردن عام ١٩٥٧ لدى انتهاء معاهدة الدفاع البريطانية الأردنية . وفي نيسان دخل الملك حسين في صراع على السلطة مع الفئات الموالية لسورية ومصر [٣٤] . بدأت الأزمة في ٨ نيسان بمحاولة ظاهرة لأحداث انقلاب ، وتبعها حركة تمرد في الجيش وتهديد بالتدخل من جانب سورية ومظاهرات بلغت ذروتها في ٢٤ نيسان . وفي ذلك اليوم طلب الرئيس شمعون من الولايات المتحدة أن تنقذ نظام الملك حسين ، وهو طلب لم يكن الملك حسين ذاته قادراً على تقديمه خوفا من تقويض وضعه الداخلي . فأصدر أيزنهاور تصريحاً بدعم أمريكا استقلال الأردن ووحدة أراضيه ، وكان الهدف منه تطمين حسين وجيرانه من المحافظين وتحذير قوى التدخل وابعادها . وطُلب من إسرائيل وسورية ومصر أن تعمد إلى « الحكمة والحذر » وأن تتجنب إي عمل من شأنه تصعيد الموقف [٣٥] . واكتسبت هذه التحذيرات اهمية بالاعلان الذي أصدره البيت الأبيض عن تحرك الأسطول السادس إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط استعداداً للتدخل إذا طلب الأردن العون . ورَسَت على

بُعدٍ من بيروت مراكب تحمل على ظهرها قوة مؤلفة من ١٨٠٠ من رجال البحرية ، بينما قامت وحدات أخرى بتمارين دفاع جوي في عرض البحر [٣٦] .

كان هذا التحرك الأمريكي بقصد التهديد واضحا ، لكن لم يدم طويلا . لأن الملك حسين أقام في ليلة الرابع والعشرين من نيسان حكومة جديدة موالية للنظام الملكي ولأمريكا بشكل مكشوف بادرت الى إعلان الأحكام العرفية ، واحتلال عَمّان بقوات موالية وحلّت الأحزاب السياسية . واستدعي الأسطول السادس إلى غربي البحر الأبيض المتوسط بعد ذلك ببضعة أيام . ويصعب تقدير مدى تأثير النفوذ العسكري الأمريكي في نتيجة الأزمة . فقد جاء العمل الأمريكي متأخرا نسبيا . ربما ساعد في تسهيل تشكيل الحكومة الجديدة في ليلة ٢٤ /٢٥ نيسان ، وربما قوّى يد الملك حسين فيما بعد ، وردع التدخل الخارجي [٣٧] . لكن الذي كان له تأثير فوري أكبر هو نصيحة الساسة الموالين للغرب وتوجيههم من أمثال سمير الرفاعي وسليمان طوقان [٣٨] .

عندما طَلب حسين العون في تموز ١٩٥٨ من لندن

وواشنطن لدى قيام الانقلاب العراقي (*)، فضّل الأمريكيون ترك العملية للبريطانيين ، واعدين بتقديم كل العون باستثناء قوات مقاتلة ، ولا سيما الدعم في مجال السّوق .(٣٩) . وكان للقوة البريطانية ، رغم كونها أصغر كثيرا من نظيرتها الأمريكية في لبنان ، دور سياسي غامض مماثل ، أعني شد أزر الحكومة . ونجحت ، مثل نظيرتها الأمريكية ، في التخلص من الموقف بعد بضعة أشهر من دون أن تتورط في أي قتال (٤٠) . وفي ١٩٦٣ أيضا عندما أدت المظاهرات واسعة النطاق إلى حل البرلمان الأردني ، والى قيام أخطر أزمة منذ الحرب الفلسطينية في ١٩٤٨ ، وضُعت بعض الوحدات الأمريكية ، ويقال أيضا البريطانية ، في حالة تأهب (٤١) .

وأخذ التدهور في العلاقات العربية الاسرائيلية في أواسط الستينات يهدد أمن اسرائيل حتى قبل حرب الأيام الستة . فشنَّ الاسرائيليون في تشرين ثاني ١٩٦٦ ، من قبيل الرد على غارات عدة ، هجوما انتقاميا كبيرا على قرية السموع Samou في الضفة الغربية وعلى إثره قامت مظاهرات عنيفة ضد الحكومة وتعرَّض

* الثورة العراقية التي اطاحت بالنظام الملكي في العراق ــ (الناشر)

حسين للضغط من أجل السماح بمرابطة قوات سورية ومصرية في الأردن . فعَمَد الأمريكيون ، تجنبا للأزمة التي يمكن أن تنشأ عن هذا ، وكتدبير يُقصد منه زجر إسرائيل ، عمدوا إلى إرسال شحنات من الأسلحة جوًّا إلى الأردن ، وعزّزوا قواتهم في شرقي البحر الأبيض المتوسط [٤٢] لكنهم لم يفعلوا شيئا مجديا للأردن خلال حرب الأيام الستة ، وتباطأوا في تعويض الخسائر الأردنية بعد ذلك .

وفي أواخر الستينات كان تهديد النظام الملكي مرة ثانية مسألة داخلية بالدرجة الأولى . فقد كان من بين الآثار التي خلفتها حرب الأيام الستة إنشاء ما يشبه دولة فلسطينية داخل دولة في الأردن . ونجم عن ذلك صراع بين الملك والفلسطينيين . وفي حزيران ١٩٧٠ وضُعت القوات الأمريكية فترة قصيرة في حالة تأهب للغرض المعلَن وهو أن تكون على استعداد لحماية أرواح المواطنين الأمريكيين [٤٣] . وبلغت الأزمة ذروتها في أيلول عقب اختطاف ثلاث طائرات تجارية إلى الاردن . وأصبح نظام حسين الملكي مرة ثانية في خطر هو والاستقرار في شرقي البحر الأبيض المتوسط [٤٤] وانما جعل هذه الأزمة حادة بشكل خاص التدخل السوري ، والدور الغامض الذي لعبه الاتحاد السوفييتي .

فقد عُرف أن الخبراء السوفييت رافقوا الدبابات السورية إلى الحدود الأردنية ومن المفروض أنهم شاركوا على نحوٍ ما في التخطيط للعملية [٤٥] . وكانت واشنطن على علم جيد بأنها فشلت في الرد بشكل واضح على تكوين وجود قتالي سوفييتي كبير في مصر خلال الشهور السابقة وأن السوفييت قد نقلوا صواريخ سام S A M إلى منطقة القناة خلافاً لما نصت عليه اتفاقية وقف إطلاق النار حديثة العهد بين مصر وإسرائيل . وبناء على ذلك بدأت تميل إلى افتراض أن الاتحاد السوفييتي كان يحاول عندئذ التدخل بطريق الوكالة في شؤون زبون أمريكي ، وأن سمعة القوة الأمريكية إزاء الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط أصبحت في خطر [٤٦] .

كان للولايات المتحدة خلال المراحل الأولى للأزمة هدفان أوليان : ضمان أرواح ركاب شركة الخطوط الجوية وردع التدخل السوري . وكان الأسطول السادس قد تحرك باتجاه السواحل اللبنانية والاسرائيلية بعد فترة قصيرة من حادثة الاختطاف . وفي ١٦ ايلول ، اليوم الذي تلا إعلان الأحكام العرفية في الأردن ، عندما أشارت تقارير الاستخبارات إلى تحرك الدبابات السورية نحو الحدود الأردنية ، شن الأمريكيون في مقابلة صحفية حملة من دبلوماسية التهديد لم يسبق لها مثيل ، صرّح خلالها الرئيس

نيكسون بأن الولايات المتحدة قد تضطر للتدخل إذا تعرض نظام حسين للتهديد سواء من جانب سورية أم من جانب العراق ، وأنه قد يكون من المفيد للاتحاد السوفييتي أن يصدّق أن الولايات المتحدة قادرة على التصرف بطريقة لا يمكن تصديقها ولا التنبؤ بها[٤٧] . .لم يكن للتحذير تأثير لأن المصفحات السورية بدأت تدخل الأردن في ١٩ ايلول . فسعت واشنطن في اليومين التاليين إلى دفع السوريين إلى الانسحاب بحملة محمومة من دبلوماسية التهديد اشتملت على تحركات عسكرية مرئية جدا . صدر أمر بوضع قوات عسكرية مختارة في حالة تأهب من ضمنها الفرقة الثانية والثمانون المحمولة جواً في الولايات المتحدة [٤٨] ، ووحدات محمولة جوا في ألمانيا الغربية ، جرى نقلها إلى المطارات بأسلوب مكشوف عن عَمد . وفي ٢٠ ايلول وجّه الى القائم بالأعمال السوفييتي في واشنطن تحذير بأنه اذا لم ينسحب السوريون فان من المحتمل أن يتدخل الأسرائيليون ومن الممكن أن يتدخل الأمريكيون . .

في ٢١ ايلول زاد الوضع في الأردن تدهورا ، ولم يظهر هناك ما يشير إلى انسحاب السوريين . وكان الملك حسين قد طلب العون من إسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة . ووضعت

خمس من الفرق المرابطة في ألمانيا الغربية في حالة التأهب التام المرئي [٤٩] ، وجرى تعزيز الأسطول السادس . لكن الوقت كان يمر بسرعة متجاوزا دبلوماسية التهديد . وصار من الضروري إجبار السوريين على الانسحاب اذا تعذر دفعهم إليه . لكن ، كما قال موظف كبير في البنتاغون ، (كان هنا تردد كبير بشأن التورط إذا لم نكن مضطرين اليه) [٥٠] لأن القدرة العسكرية المتوافرة للقيام بأي تدخل لم تكن كافية . كان الأسطول السادس ، بعد فييتنام ، تعوزه الطائرات العمودية لحمل قوته البحرية إلى الساحل . وكان لا بد إذن من مجيء القوة الأمريكية الأولى ، مع التعزيزات المبكرة ، من ألمانيا الغربية التي كان فيها معظم وحدات الجيش السابع آلية ويصعب نقلها جوا [٥١] . وكانت الفرقة الثانية والثمانون المحمولة جوا تملك ما يكفي من الرجال المتدربين تدريبا مناسبا لارسال لواء واحد فقط من ألويتها الثلاثة [٥٢] . وكان الحلفاء غير متعاونين ، ولم يكن من المتوقع أن يتحمل الرأي العام في الولايات المتحدة تورطا عسكريا أمريكيا آخر بعد خمسة أشهر فقط من غزو أمريكا لكمبوديا .

وكان البديل للتدخل الأمريكي هو استخدام إسرائيل كوكيل لهم (Proxy) [٥٣] . لكن لم يكن في وسع الأمريكيين

التهرب كليا من التورط لأن الاسرائيليين اشترطوا أن تقدّم الولايات المتحدة مظلة جوية أمريكية ضد أي تحركات سوفييتية معاكسة سواء من البحر الأبيض المتوسط أم من مصر . وتردَّد الأمريكيون في بداية الأمر . لكنهم نظراً لأن وضع حسين كان يزداد تأزما ، وافقوا على أن يأتوا دفاعا عن أسرائيل لدى تدخل مصري أو سوفييتي [٥٤] وتمت الاشارة عن عَمد إلى هذا التنسيق للسياسة الاسرائيلية الأمريكية ، بايفاد طائرة استخبارات من حاملة تابعة للأسطول السادس إلى تل أبيب من أجل تبادل المعلومات عن تحديد الأهداف الجوية [٥٥] .

مرة ثانية يبقى غامضاً مدى اسهام سياسة التهديد الامريكية في هذه التطورات . ان الهجوم الذي شنه الاردنيون على القوات السورية في ٢٢ ايلول ربما لقي تشجيعا من التزام امريكا واسرائيل بالتدخل . كان السوريون انفسهم عرضة لعدد من الضغوط التي ولدّتها دبلوماسية التهديد الامريكية . وكان الرتل المدرع السوري الذي دخل الأردن معرضا لهجوم اسرائيلي ولهجوم امريكي ممكن ايضا بشكل يزداد وضوحا. وقد جاء الضغط الدبلوماسي على اللواء المدرَّع من أجل الانسحاب من المصريين ، وعلى الأخص الاتحاد السوفييتي [٥٦] . وقيل بالفعل

فيما بعد إن موظفين في موسكو قد بينوا لدبلوماسيين غربيين كبار أن محاولاتهم لحث السوريين ، والعراقيين كذلك ، على ضبط النفس قد لقيت عونا كبيرا من دبلوماسية التهديد الامريكية (٥٧) . برغم ذلك ، بينما كانت واشنطن تقوم بهذا بوصفه مواجهة من قوة عظمى تسعى إلى الضغط على السوريين عن طريق السوفييت بالدرجة الأولى ، لم يكن هناك دليل على دبلوماسية تهديد مضادة من جانب السوفييت ، كما حدث في حرب الأيام الستة ، وكما حدث فيما بعد في أثناء حرب تشرين في يوم (الغفران) (٥٨) . وكانت التحركات العسكرية السوفييتية الهامة الوحيدة هي تعزيز الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط (٥٩) . لكن بينما كانت السفن الحربية السوفييتية تختلط بالأسطول السادس ، لم تقم بأية محاولة للتدخل في تحركات السفن الحربية الأمريكية . ويقال إن السوفييت طلبوا من واشنطن بطريقة خاصة أن تظل القوتان العظميان بعيدتين عن الأردن ، بينما حذّر بريجنيف بصورة علنية من أن أي تدخل في الشؤون الداخلية الأردنية لن يكون مقبولا (٦٠) . وهو تحذير موجه إلى صديقي الاتحاد السوفييتي ذاته ، سورية والعراق ، وإلى الولايات المتحدة واسرائيل أيضا .

بعد ذلك زادت كلتا القوتين العظميين قواتهما في المنطقة . زاد الاتحاد السوفييتي عدد قطعات الاسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط وسعى إلى تغطية دوره بتصريحات عسكرية خلال الازمة [٦١] . وأرسلت الولايات المتحدة عدة أسراب من طائرات (F 4) القاذفة المقاتلة إلى أوربا . فيما قام الرئيس نيكسون بزيارة الأسطول السادس . وقال أحد الموظفين في ذلك الوقت (**إن صورة الرئيس وهو يقف تحت مدافع الأسطول السادس يجب أن تكون للسوفييت علامة على أن الشرق الأوسط ليس مصلحة ثانوية بالنسبة لنا**) [٦٢] . وربما كان أهم من علامة القتال هذه بالنسبة لموسكو تلك الشحنة الجوية من المعدات العسكرية التي أُرسلت على عجل الى الأردن وساعدت الملك حسين ، بالاضافة الى العون المالي الأمريكي السخي ، في مواصلة حملته للقضاء على الفدائيين [٦٣] . بعد هذا ، على الرغم من حرب تشرين ، دخل الأردن فترة من الاستقرار السياسي لم يسبق لها مثيل . وأخذت واشنطن تقدر بصورة متزايدة دور الملك حسين المعتدل في العالم العربي . فقد نشط ضباط التدريب والمخابرات الأردنيون في عدد من الأقطار الصغيرة في شبه الجزيرة العربية . وقيل إن الفضل يرجع الى الملك

في المساعدة على إدخال السلطان قابوس في فلك النفوذ الأمريكي وفي تقديم بعض العون لأكراد العراق (٦٤) . واذن بعد حوالي عشرين عاما من قيام العلاقة الأمريكية الأردنية ، لم يكن الملك حسين باقيا هناك فقط بل كان يقيم الدليل على أنه وكيل نافع لأمريكا .

لعبت القوى الغربية إذن ، ولا سيما الولايات المتحدة ، دوراً هاماً في تدعيم الأنظمة المحافظة في شرقي البحر الأبيض المتوسط . فازاء رد الفعل السوفييتي الصاخب، الرمزي في معظمه ، ساعدت التدابير التهديدية ونقل كمية قليلة نسبياً من الامدادات العسكرية في ضمان بقاء نظام حسين في الأردن وفي الوصول إلى تسوية لأزمة ١٩٥٨ اللبنانية . واعتمدت الولايات المتحدة في عدد من الحالات على وكلاء لها . فقام البريطانيون في ١٩٥٨ بانزال قوات في الأردن . وكان من الممكن لاسرائيل التي تؤلف الضمانة الدائمة للوحدة السياسية للمملكة الهاشمية ، أن تقوم بأي عمل عسكري في ١٩٧٠ ، وفي أثناء هذه الأزمة الأخيرة تم نقل دبلوماسية التهديد الأمريكية الموجهة الى سورية عبر الاتحاد السوفييتي ، كما جرى تعزيزها بواسطته نوعا ما . لكن في كل حالة كانت الولايات المتحدة تعتمد في النهاية على قدرة

الأطراف المحلية على تسوية خلافاتهم الخاصة ، سواء بالحل الوسط أم بالوسائل الأشد خشونة ، ولم تكن السياسة العسكرية الأمريكية لتفعل شيئا أكثر من تسهيل هذه العملية . وكان الشيء الذي لم تفعله إذن ، هو حل الصراعات عميقة الجذور الموجودة داخل النظامين السياسيين اللبناني والأردني ، وهي مشاكل انفجرت بشكل جذري بظهور الفلسطينيين كقوة سياسية وعسكرية محلية خطيرة . كما أن الولايات المتحدة ، كما تبين من اجهاض محاولة ١٩٥٧ للقضاء على النظام السوري ، لم تستطع إعادة النظام المحافظ بعد أن تم إبعاده .

الحواشي

١ ــ هارلد مكملان ، **ركوب العاصفة** ، ص ٢٨٠ .

٢ ــ لكن يظهر أن الولايات المتحدة كانت قد درست مسبقا إمكان قيام انقلاب من الداخل . باتريك سيل ، **الصراع على سورية** ، ص ٢٩٣ /٤ .

٣ ــ معظم هذا بناءً على ما رواه أيزنهاور في **شنّ السلام** ، ص ص ١٩٨ ــ ٢٠٣ .

٤ ــ المصدر ذاته . من أجل تفاصيل عن التعاون الأمريكي الانكليزي خلال الأزمة ، انظر مكملان ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧٧ ــ ٢٨٦ .

٥ ــ كان هناك قيود متنوعة . فكان من الممكن أن يؤدي العمل العسكري إلى تدمير أنابيب النفط العراقي المارة عبر الأراضي السورية ، وإلى اضطرابات داخلية في العراق ولبنان والأردن . وكان هناك بالاضافة الى ذلك منافسات بين القوى التي يمكن ان تقوم بدور الوكيل .

٦ ــ ا . ج . هيوز ، **محنة السلطة** ، ص ص ٢٥٣ / ٤ ، وقبل

ذلك عقب أزمة السويس كان الأتراك قد عبّروا عن رغبتهم في التفكير بضربة وقائية ضد سورية ، شارلز بوهلن ، **شهادة للتاريخ** ، ص ص ٤٣٥ ــ ٤٣٦ .

٧ ــ أيزنهاور ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .

٨ ــ للاطلاع على رد الفعل السوفييتي ، انظر ج . م . ماكنتوش ، **استراتيجية السياسة الخارجية السوفييتية وتكتيكها** . ص ٢٢٦ / ٨ . انظر أيضا جورج س . هاريس ، (الاتحاد السوفييتي وتركيا) في ايفوج . ليدررو واين فوسينش (الناشر) ، **الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط** . الذي يوحي بأن كلا من مندريس وخروتشيف كان له مصلحة في تضخيم الأزمة لأسباب داخلية ، ص ص ٤٠ / ٤١ .

٩ ــ سيل ، المصدر السابق ، ص ــ ٢٩٤ .

١٠ ــ انظر الفصل ١٠ .

١١ ــ بناء على السفير الأمريكي عندئذ ، كانت فرنسا وبريطانيا قد قدمتا ضمانات سرية في ١٩٥٦ عن استعدادهما للحفاظ على وحدة لبنان . «الشيك المفتوح الوحيد الذي يرغب الرئيس شمعون، في سحبه كان شيك الولايات المتحدة »، روبرت مكلنتوك ، **معنى الحرب المحدودة** . ص ١٠٢ . نقل السفير الأمريكي أنه كان هناك دليل على أسلحة ترد من الخارج ، وأشار إلى الهجمات الأذاعية على شمعون من قبل القاهرة

ودمشق ، حتى إن البريطانيين كانوا أكثر صراحة . فيوم وصول الطلب اللبناني إلى لندن ، لاحظ مكميلان (يقوم ناصر بتنظيم حملة داخلية هناك ضد الرئيس شمعون ونظامه . إن جانبا من هذا العمل شيوعي والجانب الآخر قومي عربي . ويجري إدخال الأسلحة السوفييتية من سورية. والهدف هو إجبار لبنان على الانضمام الى الوحدة «المصرية السورية». وبكلمة اخرى ، بعد النمسا ـــ تشيكوسلوفاكية . وسيأتي دور بولندا (في هذه الحال العراق بعد ذلك) ، مكميلان ، المصدر السابق ص ٥٠٦ .

١٢ ـــ طلب شمعون مرتين في حزيران ١٩٥٨ التدخل الأمريكي ، لكن السفير الأمريكي لم يشجعه . شارلز و . ثاير ، الدبلوماسي ص ٧٦ : مكلنتك . المصدر السابق ، ص ١١٦ .

١٣ ـــ مكلنتك ، المصدر السابق ص ١١٦ .

١٤ ـــ ثاير ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

١٥ ـــ يقال إن القرار اتخذ بالرغم من نصيحة مجلس الأمن القومي . فضلا عن الموقف السياسي غير المأمون في لبنان ، كانت وزارة الخارجية تعتقد أن التدخل سوف يؤدي الى إغلاق قنال السويس ، وإلى قطع أنابيب نفط شركة نفط العراق عبر سورية ، والى اضطرابات خطيرة في الكويت . وكان لدى

العسكريين أيضا تحفظات . فيقال إن القوة الجوية اعترضت بأن الشرق الأوسط كان هدفا للقوة الجوية السوفييتية ، وكان الأسطول قلقا بشأن طول خطوط تموينه من الولايات المتحدة ، وليم بولك ، **الولايات المتحدة والعالم العربي** ، ص ٢٨٣ ، وليم كوندت (سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط) في هامبند والكسندر (الناشرين) **الديناميات السياسية في الشرق الأوسط** ، أيزنهاور ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ ، هيدز ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .

١٦ — روبرت مورفي ، **دبلوماسي بين المحاربين** ، ص ٤٨٨ .

١٧ — أيزنهاور ، المصدر السابق ، ٢٧٥ . أصبح خطر العملية واضحا بصورة حادة في حادثة وقعت في ١٦ يوليو حين أوشكت وحدات من الجيش اللبناني على إطلاق النار على القوات الأمريكية .

١٨ — ملاحظة : وصف جيمس كيبل للموقف (كان التهديد قائما ، وكان حادا لأنه كان بلا شكل ، ويبدو أن النتيجة كانت أنسب بوجود البحارة منها من دونهم) . **دبلوماسية السفينة المسلحة** . ص ٦١ .

١٩ — مورفي ، المصدر السابق ، ص ٤٨٥ .

٢٠ — يرجع ابعاد الفرنسيين إلى حد كبير إلى خشية البريطانيين

والأمريكيين من أن تؤثر السياسة الفرنسية إزاء الجزائر في ردّ فعل العرب على التدخل الغربي تأثيرا غير مناسب .

٢١ ـــ أيزنهاور ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦ .

٢٢ ـــ أنظر الفصل ١٠ . وكما في أثناء أزمة ١٩٥٧ السورية أعاد الاتحاد السوفييتي إلى الأذهان التقدم الذي أحرزه حديثا في سباق الصواريخ بعبارات عامة لكنه ترك مجالا كبيرا للغموض عندما لم يربط هذا بأحداث طارئة معينة . هانز أدوميت ، **مخاطرة السوفييت وتصرفهم في الأزمات** . ص ٢٣ .

٢٣ ـــ جورج دراغنش ، (بحث الاتحاد السوفييتي عن مدخل إلى المرافق البحرية في مصر قبل حرب حزيران في ١٩٦٧) في مايكل مكواير ، كينث بوث ، وجون مكدونل (الناشر) **السياسة السوفييتية البحرية : أهدافها وقيودها** . ص ٢٤٧ .

٢٤ ـــ شرمان آدم ، **تقرير مباشر** ، ص ٢٩٣ . إن نجاح العملية ربما شجع في واشنطن الفكرة أو الأطروحة بأنه يمكن للولايات المتحدة فرض الاستقرار في الشرق الأوسط بمجرد استعراض القوة . ادورد ونتال وشارلز بارلت ، **مواجهة حافة الحرب** ، ص ٥٣ .

٢٥ ـــ يبدو أن هذا هو ما يتفق عليه المعلقون عموما ، ليس الذين يعنيهم الأمر فقط ، انظر مكلنتوك ، ص ١٢١ ، بل الذين لا

يعنيهم الأمر أيضا ، انظر نيفيل براون ، **قابلية الحركة الاستراتيجية** . ص ٧٥ .

٢٦ — بولك ، المصدر السابق ، ص ٢٨٤ .

٢٧ — مورفي ، المصدر السابق، ص ٤٩٧ .

٢٨ — **الفاينانشال تايمز** ، ١٨ حزيران ١٩٧٦ .

٢٩ — **لوموند** ، ٢٤ أيار ١٩٧٦ . كشف النقاب عن العرض الفرنسي لأول مرة الرئيس جيسكار ديستان في ايار ١٩٧٦ ، وكرره الرئيس في الشهر الثاني خلال زيارة الأسد رئيس الجمهورية السورية باريس . وقد تمت الترتيبات العسكرية لتسهيل التدخل ، لكن لئن لاقى العرض الفرنسي ترحيباً من القوات اليمينية فقد واجه رفضاً من اليساريين . وقيل إن السوريين رفضوا اقتراحا أمريكيا بارسال قوة دولية من أربع أمم أو خمس تشمل قوات طوارىء من أقطار مثل النروج وباكستان . **الفاينانشال تايمز** ، ٢٧ نيسان ١٩٧٦ .

٣٠ — يظهر أن الأمريكيين كانوا على الأقل سيؤخرون التدخل السوري . وليس من الثابت أيضا أن زيارة دي براون ممثل الولايات المتحدة الخاص قد أعطيت ثقلا إضافيا بوجود سفن من الأسطول السادس في شرقي البحر الأبيض المتوسط قيل رسميا إنها لترحيل المواطنين الأمريكيين من بيروت عند الضرورة . **انترناشنال هيرالد تريبيون**. ٣ — ٤ نيسان ١٩٧٦ .

٣١ ــ **الغارديان** ، ٧ يونيو ١٩٧٦ ، **الفايننشال تايمز** ١٩٧٦ .

٣٢ ــ في آب أصدر الاتحاد السوفييتي تحذيرا ضد استمرار الحظر من جانب اسرائيل على صيدا وصور المرفأين اللبنانيين الجنوبيين اللذين كانا في أيدي اليساريين ، **الايكونومست** ، ٢٨ آب ١٩٧٦ ، **الفايننشال تايمز** ، **والانترناشينال هرالد تريبون** ، ٢٠ نيسان ١٩٧٧ .

٣٣ ــ زيف شيف ، **تاريخ الجيش الاسرائيلي** ، ص ٢٦٠ . من أجل الاطلاع على تأثير إسرائيل (كأحد العوامل) في مبيعات الأسلحة الامريكية للأردن قبل حرب الأيام الستة وبعدها ، انظر (SIPRI) ، **تجارة السلاح مع العالم الثالث** . ص ص ٥٤٠ / ٢ . قُدّر مجموع المساعدة العسكرية والمبيعات الأمريكية للأردن حتى ١٩٧٢ بما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار مقابل حوالي بليوني دولار لاسرائيل في الفترة ذاتها «ر . د . مكلورين «**الشرق الأوسط في السياسة السوفييتية** . ص ١٠٧ .

٣٤ من أجل تقرير عن الأزمة ، راجع سر شارلز جونستون ، **حافة الأردن** ، الفصلان ٩ و ١٠ .

٣٥ ــ أيزنهاور ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ .

٣٦ ــ أرشيفات كيسنجر المعاصرة . قال وزير الدفاع في التلفزيون

الأمريكي إن قوات الولايات المتحدة كانت مستعدة للهبوط بالمظلات في الأردن (خلال أيام) .

٣٧ ــ جون مارلو ، **القومية العربية والاستعمار البريطاني** ، ص ١٥١ .

٣٨ ــ جوزف مالون ، **الأراضي العربية في غربي آسيا** ، ص ١٢٣ .

٣٩ ــ أيزنهاور ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ . كان هناك صعوبات في وجه الطيران عبر اسرائيل التي ساعدها الأمريكيون على الوقوف بمعزل ، وطارت طائرات امريكية من حاملات في البحر الأبيض المتوسط فوق الأردن من قبيل التأييد . **التايمز** ، ١٨ تموز ١٩٥٨ .

٤٠ ــ سبّبت هذه العملية قلقاً كبيراً في لندن . فذكر ماكميلان في يومياته (في مفكرته) في آب ١٩٥٨ (ان قوتنا صغيرة جدا بالنسبة لأي صراع حقيقي إذا اتفق ، مثلا ، أن تخلى الجيش الأردني عن الملك . وهي لا تصلح إلا لشد أزر الحكومة وتقديم عنصر للاستقرار . وهناك خطر إمكان القضاء عليها) . ماكملان ، المصدر السابق ص ٥٢٤ .

٤١ ــ **نيويورك تايمز** ، ٣ أيار ١٩٦٣ .

٤٢ ــ كان حسين هدفاً للانتقاد بشكل خاص من جانب العواصم العربية الأخرى لأخفاقه في الدفاع عن الأردن نتيجة لعلاقاته الوثيقة بالولايات المتحدة إلى حدّ ما . روبرت ستوكي ، **أمريكا**

والدول العربية ، ص ٢٠٢ ، (SIPRI) المصدر السابق ، ص ٥٤٠ .

٤٣ ــ **واشنطن بوست** ، ١٨ حزيران ١٩٧٠ . للاطلاع على انشغال أمريكا بالتطورات في الأردن خلال صيف ١٩٧٠ ، انظر مارفن وبرنارد كالب ، **كيسنجر** ، ص ١٩٢ .

٤٤ ــ كان الأمريكيون قلقين بشأن تأثير الموقف الأردني في مبادرتهم حديثة العهد من أجل السلام بين العرب واسرائيل . وكان مقدراً لو فقد حسين العرش ان تضيع جميع فرص الحفاظ على وقف إطلاق النار على طول القنال ثم التحرك سياسياً إلى أبعد من ذلك ، روبرت . ج . برانجر ، **السياسة الأمريكية من أجل السلام في الشرق الاوسط . ١٩٦٩ ــ ١٩٧١** . ص ٤٣ ــ ٤٤ . أنظر أيضا الفصل ٨ .

٤٥ ــ كالب وكالب ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

٤٦ ــ ان واشنطن (لا تعلم بنوايا موسكو ، لكنها تعلم أن الأمر يتصل بسمعتها) **انترناشينال هيرالد تريبون** ، ٢٣ ايلول ١٩٧٠ .

٤٧ ــ والحقيقة أن **شيكاغو سان ــ تايمز** نقلت مباشرة عن نيكسون . لكن في هذه المرحلة لم تكن الادارة تفكر جديا بالتدخل . كالب وكالب ، المصدر السابق ١٩٨ / ١٩٩ .

٤٨ ــ جرى تسريب هذا الخبر عن قصد . لكن كان هناك تأييد

ضمن الادارة لتناول هذه الأزمة بمزيد من الدبلوماسية . نفس المصدر . ص . ص ٢٠٠ /٢٠٢ .

٤٩ ـــ نفس المصدر ص ٢٠٤ .

٥٠ ـــ **واشنطن بوست** ، ٢٢ ايلول ١٩٧٠ .

٥١ ـــ دافيد شونبوم ، (الأردن : الازمة المنسية) . **السياسة الخارجية** ، ربيع ١٩٧٣ ـــ ص ١٧٧ .

٥٢ ـــ واشنطن ستار أند رنيوز ، ١٩ نيسان ١٩٧٣ . كان في واشنطن تردد خاص بشأن استخدام القوات البرية في قطر ليس له ساحل على البحر الأبيض المتوسط . **التايم** ، ٥ تشرين أول ١٩٧٠ .

٥٣ ـــ في أثناء الأزمة اعتمدت الولايات المتحدة بشدة ، في موضوع الاستخبارات ، على إسرائيل وبريطانيا . شونبوم ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ .

٥٤ ـــ كالب وكالب ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠٥ ـــ ٢٠٧ في ٢١ تشرين اول كانت طائرات الاستطلاع بعلامة اسرائيلية قد أخذت تطير فوق المواقع السورية ، كما أن وحدة مدرعة إسرائيلية كانت قد تحركت إلى الحدود الشمالية ، قريبا من منطقة المعركة .

٥٥ ـــ نفس المصدر ، ص ٢٧٧ .

٥٦ ــ براغر ، المصدر السابق ، ص ٤٧ ، محمد هيكل ، **الطريق إلى رمضان** ، ص ٩٨ .

٥٧ ــ **نيويورك تايمز** ، ٢٦ ايلول ١٩٧٠ .

٥٨ ــ من أجل الرأي القائل بأن الاتحاد السوفييتي ربما كان يريد أن تتحرك المدرعات السورية إلى الحدود فقط ثم فقد السيطرة على زبائنه ، راجع **الغارديان** ، ١٦ تشرين اول ١٩٧٣ . سجل كالب وكالب الحديث التالي بين كيسنجر والوزير المفوض السوفييتي فورونتسوف : (في آخر حديث بيننا أخبرتني أن السوريين لن يرسلوا أية قوات أخرى) . فأجاب فورونتسوف : (لم نكن نعلم أن السوريين سيجتازون الحدود ، وقد توقف مستشارونا العسكريون عند الحدود ولم يعبروها) . كيسنجر : (أنتم وأصدقاؤكم بدأتموها وعليكم أن تنهوها) . المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

٥٩ ــ يقدم ويتن الوصف التالي للتدابير البحرية للدولتين العظميين في أثناء الأزمة : (في ١٨ ايلول أعلنت الولايات المتحدة تحريك عناصر الأسطول السادس إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط لمساعدة ضحايا الطائرات الأمريكية المختطفة في الأردن . وردّت تاس على هذا بتحذير معتدل اللهجة من أن التدخل الأجنبي من شأنه تعقيد الموقف الدولي ، غير أن الأسطول السوفييتي تعقب الأسطول السادس بصورة غير مثيرة . فأرسلت الولايات

المتحدة عندئذ أربع مدمرات إضافية في مهمة دائمة مع الأسطول السادس . فارتفع مجموع سفنه إلى خمس وخمسين . وأضاف السوفييت هم أيضا خمس سفن وخمس غواصات فارتفع مجموع قطعاتهم إلى احدى وخمسين . بعد ذلك ، من قبيل إظهار المرونة ، قدّمت الولايات المتحدة موعد عودة حاملة طائرات الدعم ومجموع قوات المهمات البحرية التابعة للأسطول السادس شهراً واحداً ، وأبقت للأسطول ثلاث حاملات ومجموعتين من قوات المهمات البحرية لدى زيارة نيكسون البحر الأبيض المتوسط في ايلول). **حرب القنال** ، ص ٤٢٨ .

٦٠ ــ **انترناشنال هرالد تريبون** ، ٢٤ ايلول ١٩٧٠) .

٦١ ــ ولفغانغ برنر **(Die Arabischen Lander) in Dietrich — Sowjetunion , Aussenpolitik** (الناشر) . **Geyer** ١٩٥٥ ــ ١٩٧٣ ص ٦٧٠ .

٦٢ ــ كانت التعزيزات الأمريكية رداً أيضا على إمكان تجاوز الاتحاد السوفييتي موقعه في مصر عقب وفاة عبد الناصر المفاجئة في ٢٨ ايلول ، **نيوزويك** ، ٢٨ ايلول ١٩٧٠ . **أسبوع الطيران** ، ٥ و ١٠ تشرين اول ١٩٧٠ .

٦٣ ــ ادعى دافيد باكارد ، نائب وزير الدفاع ، أن الدرس الرئيس للأزمة أن على الولايات المتحدة تأكيد نقل الأمدادات العسكرية

إلى أصدقائها بدلا من قيام الولايات المتحدة بدور شرطي لحماية العالم . وعزا نجاح الاردن في التغلب على السوريين من دون تدخل امريكي الى سياسة نقل الأمدادات العسكرية الأمريكية السابقة . **واشنطن ستار** ، ٢٥ ايلول ١٩٧٠ و**نيويورك تايمز** ، ٢٦ ايلول ١٩٧٠ .

٦٤ ــ **انترناشينال هرالد تريبون** ، ٢٥ شباط ١٩٧٧ .

الفصل السابع

الالتزام المحرج

الاتحاد السوفييتي والصراع العربي الاسرائيلي

أصبحت القوتان العظميان منذ الخمسينات متورطتين بشكل واضح في الصراع العربي الاسرائيلي تورطا معقدا . وأخذت الجولات المتتابعة من الحرب تبدو بشكل متزايد كصراعات بين أصدقاء كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية ، تقوم فيها الدولتان العظميان بدور تقديم الأسلحة وتأمين الحماية عند اللزوم ، والتفاوض من أجل السلام أيضا . فلم تكتف موسكو وواشنطن بتوريد القسم الأكبر من الأمدادات العسكرية لاصدقائهما ، بل ضمنتا أيضا بقاءهم في وجه التهديدات الحيوية وقامتا بدور الموكِّلين اللذين يسعيان بالتناوب وبصورة مستقلة تقريبا في بعض الأحيان للوصول إلى تسوية .

لكن الدولتين العظميين رغم أنهما أصبحتا بسرعة مسؤولتين لم تكونا لتحققا درجة من النفوذ مقابل تورطهما

العسكري . ولم يكن باستطاعتهما ممارسة سوى قليل من السيطرة على نشوب الحرب وعلى أعمال العرب والاسرائيليين العسكرية . فبينما كانت كل من واشنطن وموسكو تلح على ضبط النفس من جانب أصدقائهما وتفرضه عليهم في بعض الأحيان ، كانت تجد أن أفعالها الخاصة تمليها مطالب لا تستطيع مقاومتها ، وأحداث لم يكن بوسعها أن تتوقعها ، وكانت هي نفسها في بعض الحالات تساعد عن غير قصد على التعجيل في وقوعها . أضف إلى ذلك أنهما قد عانتا صعوبة كبيرة في استغلال اعتماد أصدقائهما عليهما عسكريا للحصول على نفوذ سياسي أو للوصول إلى تسوية سياسية . وكان بالأمكان أن تسمع من السفير الأمريكي في تل أبيب مثل الشكوى التي تُنسب إلى السفير السوفييتي في دمشق من أن السوريين يأخذون كل شيء من الاتحاد السوفييتي ماعدا النصيحة .

وقد ثبت أن بعض هذه المشكلات كانت أكثر حدّة للاتحاد السوفييتي منها للولايات المتحدة . كان الصراع العربي الاسرائيلي ذا قيمة عظيمة للاتحاد السوفييتي ، لأنه سمح لموسكو بمدخل سياسي إلى العالم العربي . لكن كان ثمن هذا المدخل حلفاً غير معلن مع بعض أقطار المنطقة التي ثبت انها تعاني من

عدم الاستقرار السياسي وتعمل على زيارة مقدرتها العسكرية لتحقيق أهدافها التي لم يكن الاتحاد السوفييتي قادراً على دعمها . لأن العرب لم يكونوا فقط طرفاً في صراع يتناول في طرفه الثاني صديقا أمريكيا (اسرائيل) ، اعترف به الاتحاد السوفييتي وظل يعيد القول بأنه يؤيد بقاءه ، بل كانوا أيضا الطرف الخاسر عسكريا . ونتيجة لذلك خسر الاتحاد السوفييتي كميات كبيرة من العتاد العسكري والسمعة في ساحة الصراع العربي الاسرائيلي ، وكان أصدقاؤه يطلبون منه مرارا الدعم المادي والمعنوي .

ظهرت حساسية الصراع العربي الاسرائيلي لأي شكل من أشكال التدخل العسكري الخارجي في السنة التي تلت إنشاء علاقات سورية سوفييتية ومصرية سوفييتية بشأن الأمدادات العسكرية في ١٩٥٥ . فقد نجحت الأسلحة السوفييتية في إثارة الهجوم الأسرائيلي والغربي (الهجوم الثلاثي على مصر) لا في ردعه [١] ، ولم تزوّد المصريين إلا بالقدرات العسكرية المحدودة جدا في حرب السويس . وبعد أن أخفق الاتحاد السوفييتي في تحقيق الأمن لصديقه الجديد عن طريق الامدادات العسكرية قبل الحرب ، لم يتخذ تدابير تستحق الذكر حين وقع الهجوم على المصريين . سُحب المستشارون التشيكيون والسوفييتيون فوراً إلى

السودان مما طمأن الحلفاء الغزاة الذين كانوا يخشون من أن يُستخدم هؤلاء الخبراء في قيادة طائرات ميغ ١٥ وقاذفات ايليوشن ٢٨ المصرية التي لم يكن قد تدرَّب على قيادتها العدد الكافي من الطيارين المصريين [٢] . وانقضى ما يقرب من أسبوع على الهجوم الاسرائيلي قبل أن يعمد الاتحاد السوفييتي إلى دبلوماسية التهديد . وظل هذا التهديد على المستوى الكلامي الصرف غير مدعوم بنشر القوات . ففي ٥ تشرين الثاني ١٩٥٦ هدّد الاتحاد السوفييتي بصيغة غامضة وغير مقنعة باحتمال قيامه برد انتقامي نووي ضد بريطانيا وفرنسا بينما اقترح في الوقت ذاته القيام بعمل مشترك سوفييتي أمريكي لانهاء القتال . وما إن تمَّ القبول بدعوة الأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار حتى بادر الاتحاد السوفييتي إلى التهديد بارسال (متطوعين) لارغام بريطانيا وفرنسا واسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلوها [٣] . لكن لئن لم يكن لدبلوماسية التهديد السوفييتية أي تأثير على مجرى الحرب فلقد خلقت الريبة في مختلف العواصم منها واشنطن والقدس ، والأهم من ذلك أنها ، من وجهة نظر الأهداف السوفييتية بعيدة المدى ، جعلت الاتحاد السوفييتي يكسب مكانة في العالم العربي [٥] .

بعد الحرب عوَّض الاتحاد السوفييتي خسائر صديقه ، وبعد سنة صار في وسع المصريين التصريح بأنهم استعادوا مقدرتهم العسكرية بل حسّنوها [٦] . وخلال السنوات العشر التالية ، التي كان الصراع العربي الاسرائيلي خلالها (مجمدا) فعلا ، عُقدت سلسلة من المعاهدات السوفييتية المصرية بشأن السلاح وكان أهمها تلك المعاهدة التي عُقدت في ١٩٦٣ عندما زوّد الاتحاد السوفييتي المصريين لأول مرة بأسلحة حديثة من التي تستخدمها القوات المسلحة السوفييتية . ويبدو أن الغرض من هذه المعاهدات كان تزويد دول المواجهة العربية بقدرة دفاعية بالدرجة الأولى . فزوِّدت بعدد من المصفحات والطائرات المعترضة يكفي لمنع خطر هجوم اسرائيلي جوي أو بري . لكن لم تزوَّد إلا بكمية قليلة من طائرات الهجوم الأرضية والصواريخ التكتيكية التي كان من شأنها أن ترفع من إمكانات العرب الهجومية ، وزُوِّد المصريون بقاذفات استراتيجية لردع المقاتلات الاسرائيلية الطالعة في مهمات الدفاع الجوي الاستراتيجي ، لكنهم لم يُعطوا مثلا ما يقابل مانالـه الاسرائيليون فيما بعد من صواريخ أرض جو [٧] .

ولئن كانت إمدادات الأسلحة هذه مرتبة بصورة تعطي ،

كما يقول « جون غلاسمن » أيضا ، تفوقا استراتيجيا ساحقا وهميا لا حقيقيا [٨] ، فقد كان تأثيرها النهائي في الصراع العربي الاسرائيلي يؤدي الى عدم الاستقرار في الحقيقة . لأن وهم التفوق العسكري ساعد في إعطاء المصريين ثقة للاقدام على الحرب في ١٩٦٧ . أما الواقع العسكري فكان يضمن خسارة العرب خسارة مدمرة . لم يبذل إي جهد لمقابلة الاستراتيجية الاسرائيلية التي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الهجوم الجوي المباغت .[٩] كما أن العرب لم يتدربوا التدريب الكافي على استخدام الأسلحة التي تسلموها فعلا[١٠] .

وقد تحمل الاتحاد السوفييتي مسؤولية سياسية مباشرة أكبر عن اندلاع حرب الأيام الستة ، على الرغم من أن الغرض من محاولة السوفييت في خريف ١٩٦٦ وربيع ١٩٦٧ دفع المصريين لدعم حليفهم السوري الأكثر تعرضا للخطر ، كان للمرة الثانية ثني المصريين عن عزمهم ومنعهم من الأقدام على الحرب . ففي شباط ١٩٦٦ تسلم السلطة في دمشق نظام بعثي راديكالي وبدأ باتباع سياسة نشيطة معادية لاسرائيل . وأدت هذه السياسة إلى أعمال انتقامية سريعة من جانب اسرائيل . وكان الاتحاد السوفييتي غير قادر على كبح جماح نظام غير مستقر كهذا

النظام وغير راغب في أن يتورط في الدفاع عنه بصورة فعلية ، فأخذ يبحث عن وسائل بديلة لضمان أمن سورية ، وفي نهاية ذلك العام شجّع على عقد معاهدة سورية مصرية دفاعية . لكن التوتر استمر قائما على الحدود السورية الاسرائيلية . وفي السابع من نيسان ١٩٦٧ أسقط الاسرائيليون للسوريين ست طائرات ميغ ٢١ في معركة جوية امتدت الى أجواء دمشق وخلقت الذعر في البلاد وأثارت المخاوف من هجوم اسرائيلي وشيك الوقوع [١١] . فاضطر الاتحاد السوفييتي الى اتخاذ خطوات جديدة لتأييد صديقه [١٢] . وتضمنت هذه تحذيرا من (النتائج الوخيمة) اذا استمرت الهجمات الاسرائيلية ، ومحاولة لابعاد الضغط الاسرائيلي على السوريين بنقل معلومات [١٣] غير دقيقة الى المصريين عن توقع حدوث هجوم اسرائيلي على سورية . وأدرك المصريون عدم دقة هذه المعلومات لكنهم ، بناء على وعود السوفييت السابقة بالتأييد الواسع لسورية ومصر ، فسروا ذلك بأنه تشجيع من جانب الاتحاد السوفييتي على اتباع سياسة معادية لاسرائيل ربما كانت أشد مما أريد لها . لهذا لم يكتف المصريون بحشد قواتهم [١٤] في سيناء ، كما توقع السوفييت ، بل ذهب عبد الناصر إلى حد المطالبة بانسحاب قوة الطوارىء

التابعة للأمم المتحدة ، وإلى إغلاق مضائق تيران في ٢٢ ايار .

إن الاتحاد السوفييتي ساعد في التعجيل في نشوء أزمة لم يعد قادراً على التحكم فيها على الرغم من زيادة حدة السياسة العسكرية في الأسبوعين اللذين سبقا الحرب وذلك في محاولة لردع المتخاصمين الرئيسيين . فجرى تحذير الاسرائيليين بصورة مباشرة ، وعن طريق واشنطن ، من أن الاتحاد السوفييتي سوف يهب لنجدة العرب إذا وقع هجوم عليهم (١٥) . وفي الوقت ذاته وُجِّهت رسالة مختلفة جدا الى مصر وسورية تتضمن أن اصدقاء الاتحاد السوفييتي لا يستطيعون الاعتماد على دعمه إلا في حالة تدخل أمريكي مباشر . وكدليل على صدق نواياه في هذا الخصوص نشر سفنا حربية إضافية في نهاية أيار في البحر الأبيض المتوسط حيث يمكن استخدامها كقوة معترضة لمنع الأسطول السادس من التدخل (١٦) .

لكن دبلوماسية التهديد السوفييتي لم تنجح في منع الحرب . كان الاسرائيليون بالتأكيد قلقين من إمكان التدخل السوفييتي ، لكن الفحص المتكرر للتهديدات السوفييتية خلال أزمة السويس أثبت لهم أن هذه التهديدات قد حُملت محمل الجد أكثر مما ينبغي في ذلك الحين . وكان العسكريون الاسرائيليون

يعتقدون بأن المعركة سوف تنتهي قبل حشد القوات السوفييتية فعلا . وفي أسوأ الحالات كان من الممكن تحريك الأسطول السوفييتي نحو شواطىء اسرائيل حيث يحتمل أن يواجه الأسطول السادس في وضع المعترض [١٨] . وقد أثبتت الأحداث ان هذا التقدير للموقف كان سليما جدا . فما إن بدأت الحرب حتى تحركت القوات الاسرائيلية بسرعة كبيرة وكان لنجاحها وقع المفاجأة على الاتحاد السوفييتي . وفي ٦ حزيران ، في اليوم التالي لاندلاع الحرب ، بعد أن تم تدمير القوات الجوية العربية وهي جاثمة على الأرض ، قام الاتحاد السوفييتي بمحاولة شبه متحمسة لاعادة الوضع الراهن إلى ما كان عليه من قبل ، فطلب من الاسرائيليين القبول بوقف إطلاق النار والانسحاب الى المواقع التي كانوا فيها قبل الهجوم الاسرائيلي والا فان الاتحاد السوفييتي كما جاء في رسالة لكوسيغين عبر (الخط الساخن) ، قد يلجأ إلى اتخاذ تدابير في مصلحة اصدقائه من العرب [١٩] . لكن التهديد لم يرافقه نشر للقوات ولم يكن له أي تأثير . وفي ١٠ حزيران فقط ، عندما ظهر أن الهجوم الاسرائيلي على دمشق صار وشيكا ، لجأ الاتحاد السوفييتي الى ممارسة أشدَّ لدبلوماسية التهديد . فالى جانب لجوئه الى وضع الفرق السوفييتية المحمولة

جوا في حالة تأهب .[٢٠] ، حذر الاسرائيليين تحذيراً مباشراً من انزال عقوبات بهم ما لم تتوقف العمليات العسكرية الاسرائيلية فورا، هذا بينما أرسل تحذيرا آخر لواشنطن عبر « الخط الساخن » من أنه سوف يتخذ « التدابير اللازمة ومن ضمنها التدابير العسكرية » ، اذا لم توقف اسرائيل عملياتها[٢١] . وقد نجح هذا التهديد العسكري في حث الولايات المتحدة على الضغط على الاسرائيليين لئلا يتحركوا باتجاه دمشق[٢٢] . وفيما عدا هذا لم يكن للاتحاد السوفييتي سوى وجود عسكري باهت[٢٣] . وبصورة خاصة حين لم يعمد إلى إعادة تسليح حلفائه في أثناء الصراع ، بالرغم من أنه كان هناك طيارون عرب يمكن أن يقودوا الطائرات الحربية لو أمكن تزويدهم بها[٢٤] .

كانت نكسة العرب في حرب الأيام الستة علامة بارزة في السياسات الشرق أوسطية ، لأنها كانت هزيمة كاسحة : لم يخسر العرب فيها كميات هائلة من الأسلحة[٢٥] فحسب بل اجزاء من أراضيهم أيضا ــ هذا هو الأهم ــ : سيناء ومرتفعات الجولان والضفة الغربية . وكان للاتحاد السوفييتي دور في تلك الهزيمة نتيجة لسياسته بعيدة المدى المتعلقة بامدادات الأسلحة ومناوراته السياسية التي سبقت الحرب . ففي أثناء الحرب اقتصر دوره

العسكري على منع التدخل الأمريكي ، وهو تدخل لم يكن من المتوقع حدوثه في ضوء نجاح إسرائيل العسكري ، كما اقتصر على الحد من الضرر . وكان لا بد أن يخسر الاتحاد السوفييتي خسارة كبيرة من جهة السمعة ، نتيجة الأسلحة السوفييتية من جهة ولعدم قدرته على تحقيق أمل العرب في أنه سوف يهب لنجدتهم [٢٦] . وصار إزاء مسألة ما اذا كان يجب عليه محاولة تعويض هذه الخسائر واستعادة مركزه بل تعزيزه في الشرق الأوسط ، أم يجب عليه عدم التعرض لمثل هذه الخسائر نظرا لعدم التكافؤ العسكري بين العرب واسرائيل والجهد الضخم الذي ينبغي أن يبذله لدى أية محاولة للاستمرار في أداء دوره في الصراع العربي الاسرائيلي .

ليس من الواضح بأية جدية فكّر الاتحاد السوفييتي في هذا البديل الأخير ، على الرغم من أن عدداً من السفارات السوفييتية في الشرق الأوسط قد طالبت به [٢٧] . لكن هذا الرأي كان ينطوي على تراجع في السياسة الخارجية يساوي على الأقل أزمة الصواريخ الكوبية ، كما أنه كان من الممكن ــ ولعل هذا اعتبار ثانوي ــ أن يحرم الأسطول السوفييتي من قواعده المرغوب فيها جدا في مصر والتي صار المصريون عندئذ يتنازلون عنها له

نتيجة للهزيمة العربية . لكن اتخاذ قرار باستمرار دعم العرب كان يلزم الاتحاد السوفييتي بالقيام بمهمة ضخمة تنطوي على محاولة قلب نتائج الهزيمة العربية ، وهي مهمة عجز عن القيام بها حتى حين مارس دبلوماسية التهديد من دون دعم في حزيران ، وعلى محاولة ضمان بقاء اصدقائه في ميدان القتال الذي تبين انه سوف لن ينتهي . لكن مهمته المباشرة كانت مهمة بسيطة ، وهي إمداد العرب بمعدات بدل المعدات التي فقدوها ، فلم يمض سوى ثلاثة أسابيع على نهاية الحرب حتى شحن الاتحاد السوفييتي إلى الشرق الاوسط بطريق الجو ١٣٠ طائرة تكتيكية [٢٨] ، وفي نهاية تشرين الأول تم تعويض العرب عن ٨٠ ٪ من خسائرهم [٢٩] . وكانت عملية الامدادات هذه ذات أهمية جوهرية لأنها كانت تعني أن العرب لم يكونوا مضطرين إلى عقد معاهدة سلام على أساس الموقف العسكري الذي نشأ عن الحرب ، وانعكس تأثيرها في قمة الخرطوم في ايلول التي نبنّى فيها المؤتمرون سياسة عدم القبول بأية تنازلات [٣٠] .

وأُضيف إلى نقل الأسلحة نقلُ المهارات العسكرية بصورة لم يسبق لها مثيل في محاولة لبناء مقدرة عسكرية عربية فعلية . فجرى من جديد تدريب القوات المصرية تدريبا شاملا ، تحت

إشراف المارشال « زخاروف » في بداية الآمر ، وهو نائب كبير لوزير الدفاع كان قد رافق بودغورني إلى القاهرة بعد الهزيمة المصرية .[٣١] وشكّلت بعثة عسكرية سوفييتية في مصر ، وأُوفد عدد ضخم من المستشارين والتقنيين السوفييت إلى مصر في صيف ١٩٦٧ . فتوزّعوا على جميع القواعد البحرية والجوية ومراكز التدريب العسكرية وأهم مرافق الصيانة في البلاد [٣٢] . وكان هناك خبير سوفييتي واحد على الأقل في كل سرب في القوة الجوية المصرية مع ١٠٠ طيار سوفييتي . ولم تكن مهمتهم لتنحصر في التدريب علي الطيران حسب بل كانت تتضمن المشاركة في تمارين العمليات [٣٣] . وأعيد تنظيم الاستخبارات المصرية ، وكان الخبراء والتقنيون السوفييت موجودين في الجيش على مستوى الكتيبة ، وفي بعض الأحيان على مستوى السرية لكي يشرفوا في الظاهر على التدريب وعلى تمارين الميدان اليومية . وفي ١٩٦٩ تم تنظيم بنية أركان الجيش من جديد على الطريقة السوفييتية . وأعطي الخبراء السوفييت أيضا بعض المسؤولية في دائرة شؤون الموظفين المصرية تشمل تعيين الضباط وترفيعهم [٣٤] . وبلغ عدد الذين وفدوا على سورية بعد الحرب ما يقرب من ١٠٠٠ خبير سوفييتي إضافي ، تسلموا مناصب رئيسة

في التدريب والتخطيط والسّوق من مستوى القيادات الى مستوى اللواء [٣٥] .

وبالاضافة الى تحسين الاتحاد السوفييتي سياسته المتعلقة بالامدادات العسكرية نراه قد عمد إلى أشكال من الدعم العسكري أشد تأثيرا ، الهدف منها إعادة الطمأنينة الى المصريين وردع الهجمات الاسرائيلية . فبعد نهاية الحرب بشهر واحد تقريبا زارت اثنتا عشرة سفينة حربية سوفييتية كلا من الاسكندرية وبور سعيد ، ولدى وصولها صرح قائد الاسطول السوفييتي بأن السوفييت مستعدون « للتعاون مع القوات المصرية لردع العدوان [٣٦] » . وبقيت السفن الحربية السوفييتية حتى تشرين الأول ، ثم رحلت قُبيْل وقوع حادث مشهور عندما أغرق زورق خفر مصري مسلح بالصواريخ المدمرة الاسرائيلية ، إيلات ، فانتقم الاسرائيليون بالهجوم على زوارق الخفر الصاروخية وهي راسية في قواعدها ، وعلى مصافي نفط السويس ، فعادت السفن السوفييتية الى مصر عقب ذلك مباشرة وحافظت فيها منذئذ على وجود دائم رادع [٣٧] . وفي كانون اول زار القاهرة سرب من قاذفات « TU 16 » زيارة استمرت أسبوعا قام خلالها بطلعات كثيرة دعائية فوق القاهرة ، كما نفّذ تمارين بالذخيرة الحية في

الصحراء ، وجرت زيارة أخرى في نيسان ١٩٦٨ ، لكن لكل من مصر وسورية هذه المرة [٣٨] .

غير أن تكثيف التورط العسكري السوفييتي لم يؤد إلى زيادة مقابلة في تحكم السوفييت في الصراع ، بالرغم من أنه رافق زيادة التغلغل السوفييتي في كل من سورية ومصر . ولم تلبث موسكو أن أدركت ان السوريين والمصريين يريدون حربا جديدة ، وكان من شأن هذا المطلب أن يسبب للسياسة السوفييتية تعقيدات خطيرة . وفي أواخر ١٩٦٨ جرى تنشيط جبهة السويس من جديد ، وفي ١٩٦٩ شنَّ عبد الناصر حرب الاستنزاف مخافة أن يسمح للوضع العسكري الراهن أن يتحول الى واقع سياسي ثابت . لكن المصريين لم يكونوا بعد في وضع يمكنهم من الخوض في قتال فعلي ، كما ثبت أن دفاعاتهم الجوية غير قادرة على تحمل ثقل الهجمات الاسرائيلية المعاكسة . وعندما أخذ الموقف المصري يزداد سوءا ، أخذ السوفييت يزدادون تورطا في القتال الفعلي ، على الرغم من أنهم اكتفوا بالعمليات الدفاعية المحضة .

كان المصريون في الحقيقة يحاولون منذ زمن اقناع الاتحاد السوفييتي بتولي نظام دفاعهم الجوي الذي أثبت عجزه بصورة

مأساوية خلال حرب الأيام الستة . وكان هذا أول طلب تقدم به المصريون في أواخر حزيران ١٩٦٧ ، عندما زار بودغورني القاهرة . ويقال إن بودغورني وافق في البدء ، لكن السوفييت سحبوا موافقتهم في اليوم ذاته [٣٩] . وبعد ذلك ، عندما زار نائب الرئيس السادات موسكو أثار الموضوع من جديد فقوبل طلبه بالرفض [٤٠] . لكن عندما أقبل خريف ١٩٦٨ كان « الخبراء » السوفييت يديرون بعض صواريخ سام وغيرها من المواقع [٤١] . وعندما هاجم الاسرائيليون نجع حمادي شمالي أسوان ، حذَّر السفير السوفييتي في القاهرة من أن الاتحاد السوفييتي على استعداد للدفاع عن السدّ . وكان بعض الذين يعملون في الدفاعات الجوية المبنية حول السدّ من السوفييت [٤٢] . وفي الشتاء التالي كان لدى المصريين صواريخ سام ٢ تشغِّلها قوات سوفييتية سُحِبت من فيلق دفاعي مرابط حول موسكو [٤٣] . لكن في تموز ١٩٦٩ حدث تصعيد جديد للصراع عندما حاولت القوة الجوية الاسرائيلية ، تخفيف ضغط المدفعية المصرية على خط بارليف في سيناء ، فشرعت في هجوم كبير وناجح جدا . وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة من تلك السنة أحرزت تفوقا جويا لا ينازع فوق القناة والمنطقة القريبة من وادي

النيل فحطمت ٢٤ بطارية من بطاريات سام ٢ وأسقطت ٦٧ طائرة مصرية [٤٤] . ووقعت في كانون الثاني ١٩٧٠ سلسلة من الغارات في العمق أخذت تهدد بقاء الحكومة ، وتثبت بشكل واضح عدم ملاءمة التدريب والمعدات السوفييتية .

كان من الواضح وجود أزمة وشيكة ، فأخذ ناصر يطالب بتزويده بصواريخ سام ٣ الأكثر تطورا . لكن هذا المطلب كان يعني تزويد مصر بخبراء سوفييت لتشغيل الصواريخ خلال الفترة التي يجري فيها تدريب الخبراء المصريين على استعمالها ، كما كان يعني استخدام الطائرات المطاردة . ويحتمل أن المطلب لم يكن مفاجئا [٤٥] . لأنه قيل إن الخبراء السوفييت ، خلال الصيف الأسبق ، حذّروا من أنه لا ينتظر أن تسير الحرب سيراً حسناً ، وأن الاتحاد السوفييتي كان أمام بديلين : التورط المباشر في القتال أو الانسحاب التام [٤٦] . وكان هناك في ذلك الحين قلق من إمكان تعرض التسهيلات البحرية السوفييتية في مصر للهجوم الجوي الاسرائيلي ، لكن اتخاذ قرار نهائي باشراك القوات السوفييتية في القتال كان بصورة واضحة أمراً صعباً ، وأثار كثيرا من الجدل في الأوساط السوفييتية المسؤولة عن اتخاذ القرار [٤٧] . وتلك

كانت المرة الأولى التي يمكن أن يطلب فيها من القوات السوفييتية أن تبادر الى دعم بلد غير اشتراكي . وكانت مصر حليفا لا يمكن الركون إليه سياسيا وذات سجل عسكري ضعيف . فكم يجب أن يكون حجم الوجود العسكري السوفييتي وكم من الزمن سيمتد ؟ وما مقدار احتمال الاصطدام بالطائرات الاسرائيلية ؟ والى أية درجة ستكون العملية مأمونة إذا كانت خطوط المواصلات تمر عبر أقطار حلف شمال الأطلسي أو قربها ومع وجود الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط (٤٨) ؟ .

والذي حدث هو أن الحكومة السوفييتية قررت أن عليها أن تتولى الاشراف على نظام الدفاع المصري . كان وجود أهم صديق لموسكو في الشرق الأوسط معرضا للخطر ، وكان للاتحاد السوفييتي عندئذ مصالح فرعية كبيرة في الصراع . لكن السوفييت عملوا بكثير من الحذر . فوجهوا ، قبل إرسال أية قوات إلى مصر ، تحذيراً إلى واشنطن في رسالة شخصية غير مألوفة من كوسيغين الى نيكسون . وكان التحذير مختصراً وغير عدائي لكن حازماً ويشير إلى أن مصر كلها كانت تبدو عزلاء ازاء الهجوم الأسرائيلي ، وإلى أنه إذا لم يكبح الغربُ جماح

الأسرائيليين ، فلن يكون أمام الاتحاد السوفييتي من خيار سوى أن يعمد الى تزويد مصر بأسلحة جديدة .

بالنظر إلى الوراء ، لا بد أن المنطق السياسي لهذا التهديد كان واضحاً ، لكن التحذير السوفييتي كان أقل وضوحاً من التحذير الذي صدر في ١٠ حزيران ١٩٦٧ أو من رسالة بريجينيف قبل أزمة « التأهب » في ٢٥ تشرين اول ١٩٧٣ ، ويظهر أن الأمريكيين لم يستطيعوا فهم مضامينه ولذلك لم يعمدوا إلى كبح جماح اسرائيل [٤٩] . ووصلت المجموعة الأولى من طواقم الصواريخ السوفييتية في آذار ١٩٧٠ وبدأت إقامة صواريخ سام ٣ حول قاعدة تموينها الرئيسة ومركز عملياتها غرب القاهرة والاسكندرية ، وكذلك حول سد أسوان [٥٠] . وفي الشهر التالي بدأت طائرات ميغ ٢١ بقيادة طيارين سوفييت تقوم بدوريات حربية فوق مناطق مصر الداخلية .

لكن السوفييت كانوا حريصين جداً على تجنب الاصطدام بالطائرات الاسرائيلية [٥١] . فسارعوا الى تطمين واشنطن بأن الطائرات السوفييتية سوف تحصر عملياتها في الاجواء المصرية [٥٢] . واتُّخذت ترتيبات أخرى لكيلا تلتبس على الاسرائيليين جنسية المقاتلات المدافعة لدى وقوع اشتباك

جوي [٥٣] ، وتشير تقارير الاستخبارات الأمريكية إلى أنه ، حتى نهاية حزيران ، لم يتلق الملاحون السوفييت أية أوامر « للاستعداد لاطلاق النيران » ، حتى عندما كانت الطائرات الاسرائيلية تجتاز القناة فيما يشبه القيام بمهمات للتغلغل إلى داخل مصر [٥٤] . وكان الاسرائيليون هم أيضا حريصين على تجنب المجابهة ، ما ظل الطيارون السوفييت خارج منطقة القناة الحساسة جدا [٥٥] . فكانت الطائرات الاسرائيلية ، بعد أيام من بداية العمليات الجوية السوفييتية ، تتخلى عن مهمتها بعد إجراء اتصال مع الطيارين السوفييت ، وأعقب ذلك التوقف عن القيام بهجمات في العمق . فأحرز السوفييت بهذه الصورة نجاحهم الأول من دون أن يطلقوا طلقة واحدة .

إن فعالية الالتزام السوفييتي بالدفاع عن مناطق مصر الداخلية كلها رفعت كثيرا من معنويات المصريين وأرجعت الصراع إلى منطقة القناة حيث بدأ المصريون يحاولون إعادة بناء مواقع صواريخهم [٥٦] . وتمت هذه العملية في البداية من دون مشاركة السوفييت ، لكن الهجمات المضادة الاسرائيلية كانت مكثفة إلى درجة اضطر معها السوفييت إلى تحمل المسؤولية . وتصرفوا في هذه المرة أيضا بحذر . فلم يقدموا غطاء جويا لبناء

المواقع ، بالرغم من بعض المخاوف في ذلك الوقت ، بل نحوا بدلاً من ذلك منحى أقل إثارة وأكثر روية ، أقاموا قاعدة نظامية للسّوق ومرافق دعم أرضية مناسبة في كل خطوة[..] . واستمرت الهجمات الجوية الاسرائيلية لكنها عجزت عن إيقاف هذا التقدم التدريجي في بناء المواقع[..] .

كان الاسرائيليون في الحقيقة يخسرون المعركة في هذا الوقت . ونجح السوفييت في بداية تموز في تقوية دفاعات صواريخ سام الواقعة على مدى عشرين ميلا من القناة . وأعقب ذلك صراع اسرائيلي سوفييتي قيل إن المصريين لم يسهموا فيه الا « باليد العاملة والابنية »[..] . وخسر الاسرائيليون خلال شهر واحد سبع طائرات ، وأثبت السوفييت تفوق تقنيات دفاعهم الجوي وقدرة الدولة العظمى على السيطرة على المعركة بالتفوق العددي وحده[..] . وبدأت الطائرات السوفييتية في نهاية ذلك الشهر تقوم بعمليات فوق منطقة القناة ذاتها ، فقرر الاسرائيليون تحدي مخاطر الاشتباك معها في معركة ، معتمدين من دون شك على جودة قوتهم الجوية وعلى إمكان توصل أمريكا إلى وقف إطلاق النار عن طريق التفاوض . فنصبت المطاردات الاسرائيلية في ٣٠ تموز كمينا للسوفييت عن عمد : تظاهرت بالقيام بهجوم

على وادي النيل ثم هاجمت المقاتلات السوفييتية بكمين . واستطاع الاسرائيليون بسهولة التغلب على الملاحين السوفييت الذين تنقصهم الخبرة ، وأسقطوا خمس طائرات ميغ ٢١ (٦٠) .

وكان للحادثة أهميتها ، لأن الاسرائيليين لم يصلوا فقط إلى التعادل في الخسائر واثبات عزمهم على دخول المفاوضات القادمة من مركز القوة ، بل قوّضوا أيضا السمعة السوفييتة العسكرية ، وأكدوا مخاطر امتداد الحرب . لم ينشر أي من الطرفين نبأ هذه الحادثة . ولم يكن هناك تهديدات سوفييتية بالانتقام . وتجنب الطيارون السوفييت الاحتكاك بالطائرات الاسرائيلية ، وسعى السوفييت بدلاً من ذلك إلى توسيع نظام دفاعهم الأرض جوي الاكثر فعالية على طول القناة . هذا على الرغم من أنه كان ينطوي على خرق لاتفاقية قائمة حول استخدام الصواريخ في المنطقة . وقد ردّ الاسرائيليون على هذا برفض المشاركة في جولة المفاوضات الجديدة التي كانت مقررة بموجب اتفاقية روجزر الثانية (٦٢) .

لكن السوفييت مهما كانت خسائرهم السياسية المباشرة ، فرضوا لأول مرة حالة من الجمود العسكري . فبلغ عدد الطائرات التي كان يقودها طيارون سوفييت في نهاية تلك السنة

١٥٠ طائرة ميغ J 21 ، وعدد مواقع الصواريخ التي يديرها رجال من السوفييت ٧٥ ـــ ٨٥ موقعاً [٦٣] . وأقيمت منطقة دفاع جوي على نطاق كامل تحت إشراف القائد العام لمنطقة الدفاع الجوي عن موسكو ، وكان الضباط السوفييت يديرون الجزء الأعظم من نظام إدارة الصواريخ ونظام الانذار المبكر ، إلى جانب الاشراف على ستة مطارات حربية [٦٤] . وحدثت تطورات أخرى في ١٩٧١ . فعلى الرغم من انسحاب الطواقم من مواقع صواريخ سام الواقعة على الضفة الغربية للقناة خلال الربيع ، بقي الخبراء والتقنيون [٦٥] . وفي الوقت ذاته جرى توسيع الحماية السوفييتية لمصر العليا [٦٦] . فكان السوفييت ، لدى التصديق على معاهدة الصداقة والتعاون ، في ايار ١٩٧١ ، يساهمون في الدفاع الجوي عن البلاد كلها تقريبا [٦٧] . وكانوا يستخدمون قسماً من أكثر معدات الدفاع الجوي تعقيدا [٦٨] . ولم يبق ما يقومون به سوى تزويد مصر بالأسلحة الهجومية أو القيام بمسؤوليات الهجوم بأنفسهم [٦٩] .

لهذا كان الاتحاد السوفييتي يواجه معضلة جدية . كان متورطا بصورة عميقة في مصر ، ولم يكن سجله العسكري بالسجل الناصع . ذلك أنه نجح أولا في ردع التهديد الجوي

الاسرائيلي اهائل ثم في قهره . لكن المصريين كانوا يحاولون الحكم على الجهد السوفييتي اعتمادا على مالم يقم به بدلا من الحكم عليه استنادا الى ما قام به من منجزات ، وعلى الرغم من أن إمدادات السلاح السوفييتي ، التي رافقت وجودهم القتالي المتزايد في مصر ، زادت بشكل خطير مخاطر المواجهة اذ رفض الأمريكيين الضغط على الاسرائيليين للقيام بتنازلات من طرف واحد . والحقيقة أنه لم يكن هناك أي تساهل ملحوظ في موقف المساوم الاسرائيلي بله الانسحاب من أية أرض محتلة . وأدى هذا إلى عدم رضا المصريين الذي اخذ يتضح في أوائل ١٩٧١ مما جعل الجهود السوفييتية عاجزة عن منعهم من القيام بمبادرات حربية أخرى بأنفسهم . كان الاتحاد السوفييتي غير قادر على تحمل خطر حرب جديدة وفي مصر قوة سوفييتية قوامها عشرون ألف رجل ، وكان غير راغب في مواجهة عواقب هزيمة مصرية أخرى مع ما تنطوي عليه من احتمالات خسائر أخرى في المعدات والسمعة السوفييتية. لذلك كان يحث مصر مراراً على ضبط النفس ويلزمها به[٧٠]. وكانت القوات السوفييتية قد كلّفت الاشراف ليس فقط على حركة المرور الجوي المصري وأجهزة الانذار المبكر الرادارية ، بل على مراكز رئيسة أيضا في شبكة

التموين والصيانة والنقل التابعة للجيش . وكان المصريون يعانون من نقص في الذخيرة [٧١] . لم يناقش الخبراء السوفييت ــ والعهدة على محمد حسين هيكل ــ خطط العمليات مع السلطات المصرية ، ولم يسهموا في الدراسات الأساسية اللازمة لهذه الخطط [٧٢] . والأهم من كل ذلك ، بالنسبة للمصريين ، رفض السوفييت تقديم الأسلحة الهجومية الهامة مثل المدفعية بعيدة المدى ، والعربات المصفحة لنقل الجنود ، والقاذفات والسلاح « الرادع »[٧٣] .

وأدت علاقة نقل الامدادات القائمة بين الجانبين إلى خلق أسباب أخرى للاحتكاك . فلم يكن المصريون من المشترين الذين يسهل إرضاؤهم . كانوا يملكون فكرة مبالغا فيها عن مقدرة الدولة العظمى على الانتاج العسكري ، ويميلون إلى تناسي أن موسكو كانت تتسلم أيضا طلبات من جهات أخرى . أضف الى ذلك تبّدل قائمة المشتريات المصرية باستمرار مع التبدل في خطة الهجوم التي كانت موضع درس[٧٤] . وربما كان هناك ايضا توتر كبير لا بد منه بين القوات المصرية والعدد الكبير من الخبراء السوفييت .

بلغت هذه الاحتكاكات ذروتها في إخراج كل القوات

السوفييتية تقريبا من مصر . فاخبر الرئيس السادات السفير السوفييتي ، في ٨ تموز ١٩٧٢ ، أنه يرغب في :

«إنهاء خدمات التقنيين السوفييت ابتداء من ١٧ تموز . وأن الأسلحة السوفييتية يجب أن تباع لمصر على أن يدرّب المصريون على استخدامها ، أو أن يجري سحبها . وأن القوات السوفييتية المتبقية يجب وضعها تحت القيادة المصرية أو سحبها . وأنه بموجب معاهدة الصداقة المصرية السوفييتية يجب البدء فوراً بمشاورات على مستوى عال . وأنه يجب أن يبقى التقنيون الذين كانوا في مصر لأغراض التدريب قبل وصول القسم الأكبر من الخبراء السوفييت [٧٥]» .

وعلى سبيل الاحتياط حرّك المصريون قواتهم إلى مواقع قريبة من جميع المرافق السوفييتية ، وأشرفوا على إمدادات الوقود لكي يضمنوا بقاء الطائرات السوفييتية جاثمة على الأرض ، ومنعوا الضباط السوفييت الكبار من استخدام وسائل الاتصالات لاصدار أوامر غير تلك التي يطلب منهم المصريون إيصالها . لكن هذه الاحتياطات لم تكن ضرورية فيما ظهر [٧٦] . لأن الاتحاد السوفييتي لم يكن في موقع يمكنه من تدبير انقلاب أو القيام بعملية مشابهة لعملية غزو تشيكوسلوفاكيا [٧٧] . ومن

المحتمل أن السوفييت كانوا يتوقعون حدوث اضطرابات . وكانوا في الحقيقة راغبين تماما في التخلص من التزامهم [٧٨] .

مهما يكن الأمر فقد غادروا بسرعة كبيرة وبلا ضجة ، على الرغم من أنهم سحبوا أعتدة ومدربين أكثر مما كان السادات يقصد . وركزوا انتباههم في الأشهر القليلة التالية على سورية ، التي ازداد فيها النشاط السوفييتي في بداية تلك السنة فبعد الغارات الاسرائيلية الانتقامية على الفدائيين الفلسطينيين في أعماق الأراضي اللبنانية والسورية ، وهي غارات بيّنت مرة أخرى ضعف الدفاعات العربية ، بعد هذه الغارات نُقلت معدات عسكرية إلى سورية بطريق الجو مصحوبة بدعاية كبيرة ، كبرهان على استعداد الاتحاد السوفييتي لدعم أصدقائه [٧٩] . وأعقب ذلك زيادة كبيرة في عدد المدربين والمستشارين السوفييت [٨٠] .

لم يستمر الخلاف مع مصر طويلا . فلم يكن أي من الطرفين راغبا في قطيعة دائمة . ولا كانت مصر قادرة في الحقيقة على تحمل مثل هذه القطيعة . وقد مهد الانسحاب السوفييتي في الحقيقة الطريق لاعادة إقامة علاقات عسكرية على أساس أكثر استقرارا . وكان المصريون عندئذ أحرارا في البدء في التخطيط

الجدّي لحرب جديدة . وقال السادات فعلاً إن هذا التخطيط كان أحد الأسباب الرئيسة لاخراج السوفييت [٨١] . لكن كان لا بد له لشنّ الحرب من التأكد من إمدادات الأسلحة ، وكان هذا مطلبا يستطيع الاتحاد السوفييتي النظر فيه بثقة أكبر ، بعد أن أصبحوا غير متورطين مباشرة في مصر .

وبناء على ذلك زار عزيز صدقي ، رئيس الوزراء ، موسكو في تشرين الأول ١٩٧٢ [٨٢] . وشُكلت في كانون الأول لجنة عالية المستوى لاعادة النظر في موضوع العلاقات مع مصر برمته [٨٣] . وفي شباط ١٩٧٣ أعيدت أخيرا العلاقات خلال زيارة لموسكو قام بها حافظ اسماعيل [٨٤] ، مستشار الرئيس السادات للأمن القومي . وعندئذ بدأ الاتحاد السوفييتي بتقديم كميات كبيرة من الأسلحة . لكن المهم لم يكن كمية السلاح المرسل فقط بل تعقّده ونوعيته ، فلأول مرة بدأ الاتحاد السوفييتي يرسل كميات كبيرة من الأسلحة الاسراتيجية « الهجومية [٨٥] » . وكانت تتضمن عددا اضافيا من قاذفات (TU 16) المسلحة بصواريخ كلت الجاهزة للاطلاق كما كانت تتضمن ــ وهذا هو الأهم ــ عددا محدودا من صواريخ سكود أرض ــ أرض . كان المصريون منذ مدة طويلة يطالبون بسلاح

« رادع » ضد الهجوم الجوي الاسرائيلي ، فزودهم السوفييت بصواريخ سكود بلغ عددها حوالي ٣٠ صاروخا ، وضُعت تحت القيادة المصرية المباشرة على الرغم من بقاء صيانتها وتشغيلها جزئيا في أيدي السوفييت [٨٦] فكان هذا عاملا هاما في القرار المصري لشن الحرب . والاتحاد السوفييتي ، بالاضافة الى زيادته قدرة مصر على تهديد اسرائيل استراتيجيا ، زاد قدرتها على الهجوم التكتيكي . فشملت شحنات الأسلحة السوفييتية حوالي ٦٠٠ دبابة إضافية ، وأكثر من ٢٥٠ ناقلة جنود مصفحة ، وصواريخ ضد الدرع والطائرات [٨٧] . واستمر شحن الأسلحة إلى سورية أيضا على مستوى عال ، كما أُقيم خلال صيف ١٩٧٣ نظام دفاع جوي كامل كانت موسكو قد وعدت به الرئيس حافظ الأسد لدى زيارته موسكو في نيسان ، فأعطى هذا السوريين تغطية صاروخية لأجواء منطقة الجولان المحتلة من قبل اسرائيل [٨٨] .

هذا التغيير الكبير في سياسة إمدادات الأسلحة السوفييتية التي جاءت بعد سنوات من التدريب السوفييتي المكثف للقوات السورية والمصرية وبعد تجميد التهديد الجوي الاسرائيلي عن طريق إقامة أنظمة للدفاع الجوي في مصر هي أشد الأنظمة فعالية

وكثافة في العالم . هذا التغيير كان يعني أنه صار بالامكان عندئذ القيام بهجوم عربي محدود [٨٩] . ومن الواضح ان الاتحاد السوفييتي كان قد قرر إما في أواخر ١٩٧٢ أو في أوائل ١٩٧٣ أن مخاطر تسهيل القيام بهجوم كهذا أقل من الخسائر التي كان يعانيها باعتباره مقصرا في دعم العرب لتحقيق هدفهم الأول ــ وهو الثأر لهزيمة ١٩٦٧ . لكن يظل من غير الواضح إن كان صانعو القرار السوفييت يتوقعون قيام حرب ، ولئن كانوا يتوقعونها ، فلم يكن واضحا لديهم زمان وقوعها [٩٠] . ومن المؤكد أن المصريين لم يقوموا بأية محاولة لكي يخفوا اعتقادهم بأنه صار من المستحسن القيام بجولة جديدة من العداء ضد اسرائيل ، وهذا أمر يقال إن اسماعيل قد أكده خلال زيارته لموسكو في شباط ١٩٧٣ ، ويبدو من السجلات المنشورة أن السوفييت إذا لم يوافقوا على خطط المصريين من أجل الهجوم فانهم لم يقولوا خلال ١٩٧٣ ما قد يُفهم خطأ على أنه شجب لخطط الرئيس السادات [٩١] . برغم ذلك ، قال الرئيس السادات فيما بعد ان الاتحاد السوفييتي ظل يلح على وجوب عدم التفكير بعمل عسكري . وهناك ادلة اخرى على أن الاتحاد السوفييتي حاول أن يلزم المصريين بضبط النفس [٩٢] .

مهما كان الأمر ، كانت المبادرة العسكرية عندئذ بأيدي العرب . وأُبلغ الاتحاد السوفييتي في بداية تشرين اول ١٩٧٣ رسميا بأن الهجوم العربي وشيك الوقوع [٩٣] . ولم يكن لديه إذ ذاك بديل سوى دعم أصدقائه ، على الرغم من أن الرد السوفييتي كان مترددا في البداية ، فخرجت أول سفينة لشحن الأمدادات من أوديسا في ٧ تشرين الأول [٩٤] . وفي العاشر أو حوالي العاشر منه بدأت الامدادات ترد عن طريق الجو ، وكانت تبدو في أول الأمر مقتصرة على المواد غير الحربية مثل المعدات الطبية ، ثم أخذت الأمدادات تتسارع في ١٢ تشرين الاول حين صارت القوات السورية تحت ضغط شديد . وتم نقل ١٥ ألف طن من المعدات في ٩٣٠ مهمة امتدت خلال فترة ٤٠ يوماً [٩٥] ، كما وردت معدات أكثر من ذلك عن طريق البحر ، إذ بلغت ٨٠ ألف طن بناء على أحد التقارير [٩٦] . ولم تكن أية واحدة من هاتين العمليتين خالية من المخاطر . لأن الاسرائيليين كانوا يهاجمون الموانىء والمطارات التي تستخدمها السفن والطائرات السوفييتية ، وبينما كانت المقاتلات الاسرائيلية تحاذر مهاجمة السفن كانت الطائرات ذاتها تطير بمحاذاة وسائل النقل السوفييتية كمن يريد الهبوط [٩٧] . وقد أصيبت سفينة وطائرة نتيجة للقذف .

واضطرت طائرات اخرى الى الابتعاد لعدم قدرتها على الهبوط في مدارج المطارات المعطلة [٩٨] . وكردٍّ على هذا رسا الأسطول السوفييتي عند ميناء اللاذقية ، وأُنشئت مواقع صواريخ سام تحت إشراف وتشغيل السوفييت فقط في اللاذقية ودمشق بحجة حماية عملية الأمدادات [٩٩] . وكان لهذا الوجود أثره ، لأنه صدرت أوامر للأسطول الاسرائيلي بعد ذلك بتجنب مهاجمة اللاذقية وطرطوس [١٠٠] .

وقام الموظفون السوفييت في أماكن أخرى من سورية بدور أقل بروزا . فكانوا يشرفون على إطلاق النار من صواريخ سام التي كان يديرها جنود سوريون [١٠١] . وكان الخبراء السوفييت موجودين في المراكز القيادية السورية على جميع المستويات ، من الكتيبة فصاعداً حتى دوائر الأركان العليا . كما بقوا مع القوات البرية السورية في منطقة المعركة [١٠٢] . وكان يُحتفظ على سبيل الاحتياط بعناصر من لواء للدفاع المحتمل عن دمشق [١٠٣] . كما أن طيارين من كوريا الشمالية كانوا يقومون بمهمات قتالية في كل من سورية ومصر [١٠٤] . وكانت القوات السوفييتية تعمل في مصر ، وقبيل تنفيذ قرار وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول ، أُطلقت هذه القوات صاروخ سكود على القوات الاسرائيلية عند

القناة [١٠٥] . وهناك أدلة على أن الاتحاد السوفييتي حاول عن عمد أن يترك انطباعا بأن رؤوساً نووية لهذه الصواريخ قد أُرسلت الى مصر [١٠٦] .

أما دبلوماسية التهديد السوفييتية فكانت تعتمد بالدرجة الأولى على أسطول البحر الأبيض المتوسط وعلى استنفار الفرق المحمولة . فجرى تعزيز الأسطول حتى بلغ حجمه ٩٦ سفينة تضم ٢٩ سفينة قتال على السطح و ٢٣ غواصة [١٠٧] . ونُشرت السفن في النقاط الحساسة في الأبيض المتوسط ، مضيق جبل طارق ، مضيق مسينا ، بحر إيجه ، وكذلك على مقربة من الأسطول السادس العامل في المنطقة غير المحدودة جنوبي كريت وقبرص [١٠٨] . ويبدو أن أنشطة الأسطول السوفييتي كانت إلى جانب ردع الأسطول السادس عن التحرك لدعم العمليات على السواحل ، تهدف إلى ترك انطباع لدى العرب وجعلهم يصدقون بامكان تدخل الاتحاد السوفييتي باستخدام قواته المحمولة جواً [١٠٩] . ويبدو أن هذا الاحتمال الأخير قد سبب القلق لدى واشنطن معظم فترة الحرب [١١٠] . ففي الأيام القليلة الأولى ، عندما كان يبدو أن القوات العربية لا تزال هي المتفوقة ، وضعت ثلاث فرق سوفييتية محمولة في حالة تأهب ، وعندما طلب

السوريون العون من السوفييت عقب نجاح الهجوم الاسرائيلي المضاد على مرتفعات الجولان ، أبلغ السفير السوفييتي في واشنطن كيسنجر في ١١ تشرين اول ان القطعات المحمولة مستعدة للتحرك من أجل الدفاع عن دمشق . وقيل فيما بعد إن عددا من أركان فرقة سوفييتية كانوا قد وصلوا إلى دمشق [١١١] .

بدأت الحرب في ١٥ تشرين أول تدور في صالح اسرائيل ، وفي ١٦ منه ، يوم عبور القوات الاسرائيلية قناة السويس طار كوسيغن إلى القاهرة لاقناع المصريين بقبول وقف إطلاق النار . وسارت الدبلوماسية السوفييتية اللاحقة على أساس من الاستعداد العسكري المتزايد . فزاد حجم أسطول الأبيض المتوسط في الفترة من ١٦ الى ٢٠ تشرين اول من ٢٢ الى ٢٩ سفينة حربية سطحية وأخذ عدد القطعات البرمائية المعدة للانزال البري يتجمع مقابل شواطىء مصر [١١٢] . ووصل ٣٠٠ عسكري سوفييتي الى مصر في محاولة لاعادة بناء نظام صواريخ سام الذي كان آخذا في التفكك . كما جرى عرض عدد من طائرات ميغ ٢٥ التابعة للقوات السوفييتية [١١٣] . ووصل إلى علم المخابرات الامريكية في ١٧ أو ١٨ تشرين الأول ما يشير الى أن الفرق السوفييتية المحمولة جواً وضعت في حالة تأهب، وهي

علامة على أن حالة الاستعداد القائمة قد ازدادت شدة، أو أن حالة الاستنفار الأولي قد استعيدت إن كانت قد ألغيت ــ وهذا أمر ممكن ــ بعد الحدث السوري الذي وقع قبل ذلك [١١٤] .

وكان الاتحاد السوفييتي في الوقت ذاته يسعى إلى كسب تعاون الولايات المتحدة للوصول إلى وقف لأطلاق النار . فلدى عودة كوسيغن إلى موسكو ، دُعي الدكتور كيسنجر لاجراء مشاورات مستعجلة « قبل اتخاذ قرار لا رجوع عنه [١١٥] » وحذَّر القادة السوفييت وزير الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية في أول اجتماع لهم به من انهم لن يسمحوا بتكرار أحداث ١٩٦٧ [١١٦] .

لم يكن من مصلحة الولايات المتحدة أيضا تكرار تلك الأحداث . فعُقدت اتفاقية بين الدولتين العظميين لوقف اطلاق النار ، ووجدت كل منهما نفسها عندئذ إزاء مشكلة فرض هذه الاتفاقية على الطرف الممانع من جهتها . كان المصريون قد قبلوا بوقف اطلاق النار ، لكن السوريين كانوا يخططون لهجوم مضاد في ٢٣ تشرين الأول ، وللحصول على موافقة سورية قيل إن السفير السوفييتي أمر باخرة شحن بالابتعاد عن ميناء اللاذقية قبل أن تفرغ حمولتها كما أمر بايقاف جميع الامدادات الجوية ما عدا الأسلحة الخفيفة والذخيرة . ويقال أيضا إنه هدَّد بترحيل التقنيين

السوفييت الذين كانوا يساعدون في إصلاح صواريخ سام واعادة استخدامها [117] . ووافق السوريون لكن الأمريكيين عجزوا عن اقناع الاسرائيليين بالتمسك بوقف إطلاق النار ، وظهر التهديد المتمثل بتطويق الجيش الثالث المصري إثر فخ نُصب له على الضفة الشرقية للقناة أمراً لا يمكن السكوت عليه من جانب الاتحاد السوفييتي . وكان كوسيغن قد قدَّم لمصر تعهدا بأن اتفاقية وقف إطلاق النار سوف تكفلها كل من الدولتين العظميين ، أو الاتحاد السوفييتي وحده إذا لزم الأمر [118] وبناء على ذلك عمد الاتحاد السوفييتي في ٢٤ تشرين الأول إلى ممارسة شكل من دبلوماسية التهديد أكثر جدية من أي تهديد آخر استُخدم في الحرب ، وكانت الاستخبارات الأمريكية قد لاحظت ، بالاضافة الى ازدياد الاستعدادات العسكرية بين ١٦ و ٢٠ تشرين الأول ، أن عدد الفرق المحمولة جوا المستنفرة زادت الى ٦ فرق .[119] . وأنه تم إقامة معسكر للفرق المحمولة جوا في جنوبي الاتحاد السوفييتي [120] . وكان يعتقد أن الهبوط المفاجىء في نقل الامدادات الجوية السوفييتية ربما كان الغرض منه توفير الطائرات لشحن الجنود . وعبّر السوفييت عن مطالبهم بصورة واضحة في مذكرة من بريجنيف الى نيكسون . طالب بريجنيف

بعمل سوفييتي أمريكي [١٢١] مشترك لفرض وقف إطلاق النار ، مضيفا :

«أريد أن أقول صراحة إنه إذا وجدتم من المستحيل عليكم العمل معنا في هذه القضية ، فسوف نرى أنفسنا إزاء ضرورة التفكير على وجه السرعة في مسألة اتخاذ الخطوات المناسبة من طرف واحد . لا يمكن السماح لاسرائيل بارتكاب المخالفات والنجاة بنفسها» [١٢٢] .

جرى ابلاغ الانذار بشكل مأساوي إلى القدس بطريق واشنطن ، وأمكن إنقاذ الجيش الثالث بضغط شديد من جانب أمريكا والاتحاد السوفييتي كما أمكن تجنب هزيمة عربية كبيرة . بهذه الصورة يمكن القول إن حرب تشرين تمثّل إسهاماً هاماً من جانب الاتحاد السوفييتي بتعديلها هزيمة العرب في ١٩٦٧ . ففي السنوات التي سبقت الحرب ، ولا سيما في الأشهر التي سبقت تشرين الأول ١٩٧٣ قدم الاتحاد السوفييتي الأمدادات العسكرية اللازمة لهجوم عربي . وفي خلال الحرب قام بعملية طوارىء للامدادات ، لولاها لما كان في مقدور مصر مواصلة الحرب أكثر من خمسة أيام ، حسب التقديرات ، ولما كان في مقدور سورية

مواصلة الحرب ولو لمدة خمسة أيام [١٢٣] . وبادر الاتحاد السوفييتي ، حالما بدأت الحرب تدور ضد مصلحة اصدقائه ، إلى البحث عن اتفاق لوقف إطلاق النار عن طريق الولايات المتحدة ، وهي عملية دبلوماسية دَعَمَها بدبلوماسية التهديد . وأخيرا ، عندما فشل المسعى لوقف إطلاق النار ، عَمَد إلى أعظم تهديد باستخدام القوات العسكرية قام به إطلاقا وذلك في سبيل انقاذ الجيش الثالث المصري ، وظل خلال الأسابيع القليلة التالية يضمن ، بوساطة نقل المعدات ونشر القوات للتهديد ، أن إسرائيل لن تعمد إلى أي عمل آخر ضد اصدقاء السوفييت [١٢٤] .

ولعل من أهم نتائج حرب تشرين ، من وجهة النظر السوفييتية ، هي التحسن الملحوظ في المُناخ اللازم لتسوية سلمية . لكن السوفييت لم يكونوا راغبين في تسوية تقوم الولايات المتحدة وحدها بالتفاوض من أجلها ، ولا كان في وسعهم الترحيب بالتقارب السريع المصري الأمريكي الذي رافق مبادرة الدكتور كيسنجر السلمية الجديدة [١٢٥] . لأن السوفييت اخفقوا في تعويض خسائرهم السياسية في مصر على الرغم من تخفيض قيودهم السابقة على شحن الأسلحة ومن الدعم العسكري

الكبير الذي قدموه لمصر خلال الحرب . وكان الرد السوفييتي على هذا الوضع تخفيض تسليم شحنات الأسلحة ورفض تحديد آجال جديدة لتسديد الديون المصرية التي كان القسم الأعظم منها قد تراكم بسبب اتفاقات تسليح سابقة [١٢٦] . فأخذ المصريون بدورهم يسعون الى تنويع مصادر تسليحهم ، وبدأوا لأول مرة ، خلال سنة تقريبا ، بشراء معدات عسكرية من الغرب . وبلغ تدهور العلاقات المصرية السوفييتية مرحلة أبعد في آذار ١٩٧٦ عندما ألغى السادات من طرف واحد معاهدة الصداقة والتعاون . لكن ، كما حدث في ١٩٧٢ ، لم يكن أي من الطرفين يريد ، ولا كان في وسعه أن يتحمل قطيعة كاملة . فظل المصريون منتبهين جدا الى أنهم يعتمدون على الاتحاد السوفييتي في مسألة قطع الغيار كما يعتمدون عليه أيضا في إعادة تسليحهم في حالة حرب جديدة . وكانوا يدركون أيضا أن أية محاولة لاعادة تجهيز قواتهم بمعدات غربية كاملة ستكون صعبة من الناحية السياسية ومضيعة للقوت بصورة خطيرة [١٢٧] . لكن في الوقت ذاته قد تكون بالتدريج إرث كبير من عدم الثقة وربما من النفور أيضا بين البلدين . وبدا كأن الأيام التي كان يقال فيها أن الطريق إلى أي مكان في مصر يمر بموسكو ، وأن السفير

السوفييتي كان يلبس فيها لباس المفوضين السابقين ، قد ولت بلا رجعة [(١٢٨)] .

كان التأثير المباشر لهذا التدهور في العلاقات المصرية السوفييتية ، كما حدث من قبل بعد تموز ١٩٧٢ ، حصول مزيد من التقارب العسكري السوفييتي السوري ، وكان السوريون ، على الرغم من معارضتهم مؤتمر جنيف للسلام بعد الحرب ، يخافون من إمكان الوصول إلى تسوية مصرية إسرائيلية منفصلة . لذلك بعد توقيع أول اتفاقية فك ارتباط اسرائيلية مصرية في كانون الثاني ١٩٧٤ شنوا حرب استنزاف محدودة على مرتفعات الجولان . وكان هدفهم في الأساس سياسيا . كانوا يسعون إلى منع خطوط وقف إطلاق النار من التجمُّد ، كما فعلوا بعد حرب الأيام الستة ، والى ضمان اشتراك الدولتين العظميين في عملية لأحلال السلام بين إسرائيل وسورية بالابقاء على خطر نشوب حرب جديدة ماثلا في الشرق الأوسط .

هذا الصراع المحدود ، الذي استمر حتى التوقيع على معاهدة فك الارتباط الاسرائيلية السورية في نهاية ١٩٧٤ ، كان يلقى الدعم وربما التشجيع أيضا من جانب الاتحاد السوفييتي على الرغم مما كان فيه من أخطار . فقد أشار البلاغ الذي صدر

عقب زيارة غروميكو دمشق في أوائل آذار ١٩٧٤ إلى تعين العسكري السوفييتي لسورية ، وطالب بتحديد جدول زمني لانسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة . وهدّد بنوع خاص باندلاع الحرب من جديد « الذي يمكن أن يهدد الأمن والسلام في الشرق الأوسط وفي العالم كله » مالم يُستجب للمطالب العربية . وبعد أيام قليلة من سفر غروميكو بدأ السوريون يصعّدون نشاطهم العسكري [١٢٩] . وزار الرئيس الأسد الاتحاد السوفييتي في نيسان ١٩٧٤ ، حيث يبدو أنه تلقى وعوداً بتزويده بامدادات إضافية من السلاح ، وربما حصل أيضا على تأكيدات أكثر تحديدا بتقديم دعم عسكري لسورية إذا ما تعرضت للهزيمة [١٣٠] . ومهما كان الاتفاق الذي تمَّ التوصل اليه فقد كان دور نقل الامدادات العسكرية السوفييتية في تسهيل العمل السوري واضحاً جداً من استخدام السوريين أحدث قطع المدفعية ، ودبابات T 62 وصفاً يلفت النظر من صواريخ سام منشوراً حول جبل حرمون (جبل الشيخ) حيث كان يدور جانب كبير من القتال . ويقال إن الجنود السوفييت كان يعززون خطوط الدفاع من الجبهة إلى دمشق ، ويقومون بتشغيل جزء من نظام صواريخ سام حول العاصمة [١٣١] .

ولعل هذا الدعم قد شجع السوريين لكي يظلوا خلال مفاوضات كيسنجر بشأن اتفاقية فك الارتباط على صلة وثيقة بموسكو أكثر من المصريين . لكن قيمة هذا الدعم على المدى الطويل أكثر عرضةً للشك . فقد ظلت شحنات الاسلحة ، التي جاء جزء منها على الأقل نتيجة الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في أثناء حرب الاستنزاف السورية ، تتدفق بالشدة ذاتها طول شطر كبير من تلك السنة ، وأسهم هذا النمو في التسليح في خلق عدة أزمات على الحدود السورية الاسرائيلية . وفي تشرين الثاني ١٩٧٤ قام الأسطول السوفييتي بزيارة اللاذقية رداً على تعبئة جزئية من جانب إسرائيل . ويقال إن الرسميين السوريين اعتبروا هذه الزيارة دليلا على وفاء السوفييت بالعهد الذي قطعوه في نيسان الأسبق [١٣٢] . لكن بدأت تظهر في سورية ، كما في مصر ، دلائل على الرغبة في الابتعاد عن الاعتماد على الاتحاد السوفييتي وحدَه . ولعل بعض السبب لهذه الرغبة هو الخلافات التي نشأت خلال ١٩٧٦ بشأن التدخل السوري في لبنان .

يرجع السبب المباشر لهذا التدهور في العلاقات السوفييتية مع مصر وسورية الى تفوق واشنطن على موسكو سياسياً . فقد فعل الاتحاد السوفييتي بلا ريب الشيء الكثير لتسهيل أحداث

تشرين اول ١٩٧٣ لكن الكسب السياسي الذي نتج عن الانسحاب الاسرائيلي يعود إلى وزير الخارجية الأمريكي الذي قاد مفاوضات فك الارتباط الصعبة جدا . ولم يكن هذا فقط بسبب الأسلوب الجذاب للدكتور كيسنجر أو دبلوماسيته المقنعة ، ولا لأن الأمريكيين ، في عام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، كما في عام ١٩٥٧ ، هم ، الذين حققوا الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة . لكن اخفاق السوفييت في قطف حصتهم السياسية من سياستهم العسكرية السابقة ربما يعود أكثر إلى الظروف التي نشأت من هزيمة العرب في ١٩٦٧ ، الهزيمة التي كان السوفييت مسؤولين عنها إلى حدٍّ غير قليل . وقد جاءت مرحلة في أواخر الستينات بدأ فيها كأن موسكو ربما تكون قادرة على قلب هذه الهزيمة لمصلحتها وذلك بالقيام بتغلغل سياسي بدرجة كبيرة في كل من مصر وسورية وبلورة الصراع العربي الاسرائيلي . لكن سياسة نقل الامدادات العسكرية ، حتى عندما كانت مصحوبة بوجود حربي سوفييتي في مصر ، أثبتت أنها غير ملائمة لتحقيق انسحاب اسرائيلي . لأن التورط السوفييتي بحد ذاته لم يكن ليشجع الأمريكيين على ممارسة ضغط حقيقي على القدس : كان على العكس ، يشجع على توثيق العلاقة بين أمريكا واسرائيل .

ومعنى هذا ان مفعول شحنات الأسلحة السوفييتية الى مصر وسورية كان يُبطل بشحنات الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل ، لأن الامريكيين كانوا يسعون إلى الحفاظ على «توازن» وكان السوفييت في الحقيقة يعانون من التورط بصورة وثيقة جدا في الصراع من دون أن يلتزموا به التزاما عميقا بدرجة كافية . وقد أغضب المصريين الوجود العسكري السوفييتي الشامل في مصر ولا سيما عدم تحمس هيئة الخبراء السوفييت وتلك العناصر من العسكريين السوفييت الذين كانوا يضغطون لتوسيع المرافق العسكرية الروسية في البلاد ، مثلما أغضبهم امتناع السوفييت عن تقديم الأمدادات التي كانوا يعتبرونها ضرورية لهم لاستئناف القتال .

من الواضح إذن أن صفحة الحساب السياسي كما ظهرت بعد مضي ما يقرب من عشرين عاما على إنشاء العلاقات العسكرية المصرية السوفييتية ، كانت تشير إلى حساب مدين بقدر كبير . ولا يبرز في هذه القائمة إلا مناسبتان كبيرتان حصل فيهما الاتحاد السوفييتي على حصة سياسية هامة نتيجة سياسته العسكرية . كانت أولاهما في أواسط الخمسينات حين ادت صفقات السلاح الاولى الى تعزيز التيار القومي المعادي

للغرب في الوطن العربي ، وإلى إغضاب صانعي السياسة الغربيين إلى حدٍّ كبير ، وكانت المناسبة الثانية في أثناء حرب الأيام الستة حين أدى شحن الامدادات العسكرية على نطاق واسع إلى القوات العربية المهزومة إلى الحصول على مرافق عسكرية في مصر ، وربما في سورية أيضا . وعلى الرغم من ذلك ، ولعل هذه هي النقطة الأهم ، أتاح مزيج من نقل الأمدادات العسكرية ودبلوماسية التهديد واستخدام حتى القوات في القتال ، للاتحاد السوفييتي أن يصبح ممثلاً بارزا في الصراع الكبير في المنطقة ، مما منحه وضع دولة عظمى شرق أوسطية بلا جدال . يضاف إلى ذلك أن السوفييت مهما كان الضرر السياسي الناشيء عن الأخطاء في أعمالهم العسكرية ، عملوا الشيء الكثير لأصدقائهم . فقد حرصوا في أعوام ١٩٦٧ و ١٩٧٠ و ١٩٧٣ على ألا تلحق بالعرب هزيمة كاسحة ، وعلى بقاء المراكز الحيوية والأنظمة الموالية للسوفييت ، على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تساعدهم في الواقع حين كانت تؤيد جانبا من دبلوماسية التهديد السوفييتية ضد القدس . كما أن موسكو ، على الرغم من عدم نجاحها في قلب الهزيمة العربية إلى نصر ، ساعدت فعلاً في منع النصر الاسرائيلي من أن يشتد

ويصبح واقعا منتهياً . وتمثلت أبرز عمليات هذا الجهد في صيف ١٩٦٧ باستئناف الامدادات للقوات العربية بعد حرب الأيام الستة ، ثم في ١٩٧٣ بتقديم الأعتدة الهجومية قبل حرب تشرين وفي أثنائها . لكن يجب ألا نغفل عن الدور الذي لعبته على المدى البعيد الشحنات الأخرى من السلاح ، والتدريب ، ونظام الدفاع الجوي الفعّال الذي قدّم غطاء للهجوم المصري عبر القناة بعد ثلاث سنوات .

الحواشي

١ — جون د . غلاسمان ، **أسلحة للعرب** ، ص ٢١ .

٢ — موشي دايان ، **قصة حياتي** ، ص ص ١٦٠ ، ١٦٣ .

٣ — كان قد جرى اقتراح إمكان إرسال (متطوعة) في مرحلة أبكر جدا في الأزمة أثناء محادثة بين خروتشف والسفير الفرنسي في موسكو . وبناء على أحد المصادر تلقى الاسرائيليون تقارير تفيد أن الاستعداد يجري لأرسال (متطوعة) . شارلز يوهلن ، **شهادة للتاريخ** ، ص ص ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، مايكل بار — زوهار ، **النبي المسلح** ، ص ٢٤٧ .

٤ — استشار الاسرائيليون الفرنسيين بشأن التهديد السوفييتي لكن بينما كان الفرنسيون يعرضون على اسرائيل كل مواردهم أشاروا إلى أنه حتى لو اجتمعت إسرائيل وفرنسا فلن يكون بوسعهما مقاومة التدخل السوفييتي . ويعزر ايبان قرار اسرائيل بالانسحاب من سيناء الى الضغط الأمريكي والسوفييتي . بار — زوهار ، المصدر السابق . ص ٢٤٧ ، شيمون

بيريز ، **مقلاع داود** ، ص ٢٢١ ، آبا إيبان ، **شعبي** ، ص ٢٠٨ ، أنظر أيضا الفصل ٨ .

٥ ـــ ب . ج . فايتكيوتس (الاتحاد السوفييتي ومصر : سنوات ناصر) في ايفوج ، ليديررو واين . س . فوسينيش (الناشر) **الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط : عهد ما بعد الحرب العالمية الثانية** . ص ١٢٦ .

٦ ـــ SIPRI ، **تجارة السلام مع العالم الثالث** . ص ٥٢٢ .

٧ ـــ غلاسمان ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

٨ ـــ المصدر ذاته . ص ٣٧

٩ ـــ المصدر ذاته ص ص ٥٠ ، ٥١

١٠ ـــ ر . د . مكلورين ، **الشرق الأوسط في السياسة السوفييتية** . ص ٦٥ .

١١ ـــ ناداف سافران ، من حرب إلى حرب ، ص ٢٧٦ .

١٢ ـــ شيمون بيريز ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

١٣ ـــ لم تكن المسألة مسألة الأمن السوري فقط بل مسألة السمعة السوفييتية أيضا . (إن الخسائر المهينة التي أوقعتها إسرائيل بالقوة الجوية السورية التي كانت مجهزة بأحدث المطاردات السوفييتية ، استقبلت بغضب شديد في موسكو باعتبارها في الحقيقة إساءة مباشرة إلى الاتحاد السوفييتي) غلاسمان ،

المصدر السابق، ص ٣٨ .

١٤ ــ بناء على أحد التقارير أبلغ الاتحاد السوفييتي مصر خطة طوارىء إسرائيلية للهجوم على سورية لكن من دون أن يبين أن هذه الخطة كانت للطوارىء . ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يقدّم فيها الاتحاد السوفييتي عن عَمد معلوماتٍ خاطئة إلى مصر مفادها احتمال وقوع هجوم إسرائيلي على سورية . فقد قُدِّمت معلومات مماثلة في شباط ١٩٦٠ ، وعدداً من المرات خلال السنة السابقة . صافران ، المصدر السابق، ص ص ٨ / ٢٧٧ ، وييغال آلون (التورط السوفييتي في الصراع العربي الاسرائيلي) في مايكل كونغينو وشيمون شامير (الناشر) ، **اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في الشرق الأوسط** ، ص ١٥١ ، للاطلاع على الملاحظات المصرية انظر ونستون برديت لقاء مع الشرق الأوسط ، ص ٢٠٠ .

١٥ ــ دايان ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ . انظر أيضا لندن بينز جونسن ، **نقطة التفوق** ، ص ٢٨٩ .

١٦ ــ والترلاكور ، **الطريق الى الحرب** ، ص ١٦٣ .

١٧ ــ روبرت ستيفنس ، **ناصر** ص ٤٨٤ ، وبرديت المصدر السابق ص ٣٠٧ . وفي حادثة أخرى التقط الاسرائيليون أو تصنتوا

إلى أمر صادر من القيادة المصرية فسروه بأن المصريين سوف يهاجمون في ٢٧ أيار . وقد أُرسلت هذه المعلومة إلى واشنطن ومنها إلى موسكو . وبناء على ذلك أُرسلت تعليمات إلى السفير السوفييتي في القاهرة لايقاظ ناصر في الليل لأبلاغه رسالة من كوسيغن تحث المصريين على ضبط النفس . صافران ، المصدر السابق . ص ص ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ . سر انطـوني ناتينـغ ، ناصر ، ص ٤٠٧ .

١٨ ـــ زيف شيف ، تاريخ الجيش الاسرائيلي ، ص ١٥٩ .

١٩ ـــ برديت ، المصدر السابق ، ص ٣٣٠ .

٢٠ ـــ ورد ذكره في غلاسمان ، المصدر السابق ص ٥٨ ، بناء على تقرير صحفي لاحق ورد نبأ من الاستخبارات يفيد أن من الممكن القيام بعملية نقل جوي من بلغاريا . وهذه الأزمة كان قد سبقها في ٩ حزيران سلسلة من عبارات التهديد من قبل أقطار أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي . وفي الأمم المتحدة بدأ الدبلوماسيون من أوربا الشرقية يلمحون إلى إمكان إرسال (متطوّعة) إلى الأقطار العربية . نيويورك تايمز ، ١٦ تموز ١٩٧٢ ، وغلاسمان ، المصدر السابـق ، ص ص٥٦ / ٥٧ .

٢١ ـــ جونسون ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ . لكن إمكان القيام

بعملية كهذه مشكوك فيه من الناحية العملية . قيل إن رئيس هيئة الأركان المشتركة قال : « ليس هناك ما نخشاه من العمل السوفييتي . فليس لدى السوفييت وحدات متنقلة كبيرة لوضعها للعمل فوراً في حرب الشرق الأوسط » انظر أيضا جوناثان ترنبل هاوي ، أزمات متعددة ، ص ص ١٠٦ ، ١٠٧ . ويرى هاوي أيضا ان الاتحاد السوفييتي لو تدخل فعلا فلعله كان سيكتفي بعرض للقوة وراء خطوط المعركة .

٢٢ — أحدث قرار مهاجمة سورية كثيراً من الجدل بين صانعي القرار الاسرائيلي بسبب صلة سورية الوثيقة بالاتحاد السوفييتي . انظر أيضا الفصل الثامن .

٢٣ — انظر الفصل التاسع .

٢٤ — ليس من الواضح السبب الذي دفع الاتحاد السوفيتي إلى عدم إمداد المحاربين العرب بأية إمدادات كبيرة في أثناء الحرب . لعل بعض السبب هو تجنب مواجهة ممكنة مع الأمريكيين ، لكن هناك عامل آخر وهو الصعوبات العملية لتنظيم عملية إمدادات واسعة في زمن قصير . غلاسمان ، المصدر السابق ، ص ص ٥٢ — ٥٣ .

٢٥ — يقال إن مصر قد خسرت ٨٠ بالمائة من أسلحتها ومعداتها العسكرية أ . ى . يودفات ، (الأسلحة والنفوذ في مصر : سجل المساعدات العسكرية السوفييتية منذ حزيران

١٩٦٧) . **الشرق الأوسط الجديد** ، تموز ١٩٦٩ ، ص ٢٧ .

٢٦ — انظر الفصل العاشر .

٢٧ — تختلف التقارير ، لكن يبدو أن الامداد على نطاق واسع لم يبدأ إلا في ٢٤ حزيران ، بعد ثلاثة أيام من وصول بعثة عسكرية سوفييتية إلى مصر ، غلاسمان المصدر السابق ، ص ٥٣ .

٢٨ — جورج لنزوسكي ، **النجاحات السوفييتية في الشرق الأوسط** ، ص ١٥٠ .

٢٩ — لورنس ويتن ، **حرب القناة** ، ص ٥٩ .

٣٠ — يشير ويتن إلى القرار الخاص باعادة تسليح العرب بعد حرب الأيام الستة (كواحد من أكثر أعمال القوتين العظميين حسماً منذ الحرب العالمية الثانية) المصدر السابق .

٣١ — يصف محمد هيكل وجود زاخاروف في مصر بأنه تنازل كبير من جانب الاتحاد السوفييتي . **الطريق إلى رمضان** ، ص ٥٠ .

٣٢ — روبرت باجاك (الأسلحة السوفييتية ومصر)، **البقاء**، تموز — آب ١٩٧٥ . ص ص ١٦٦ — ١٦٧ .

٣٣ — يودفات ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

٣٤ — باجاك ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

٣٥ ـــ روبرت باجاك (العون العسكري السوفييتي للعراق وسورية) **المجلة الاستراتيجية** ، شتاء ١٩٧٦ ، ص ٥٥ .

٣٦ ـــ جيمس كيبل ، **دبلوماسية السفن المدفعية** . ص ١٤٦ .

٣٧ ـــ قيل إنه خلال صيف ١٩٦٩ لفت الاتحاد السوفييتي انتباه الحكومة الاسرائيلية إلى وجود سفن حربية سوفييتية بصورة دائمة في ميناء بور سعيد ، وإلى الخطر الذي تتعرض له بسبب نشاط إسرائيل العسكري في المنطقة. وبعد ١٩٧٠ صارت الزيارات السوفييتية لبورسعيد أقصر . ومن بين السفن التي بقيت بصورة دائمة في بور سعيد سفن الألغام التي كان الغرض منها زرع الألغام في قناة السويس اذا حاول الاسرائيليون عبورها . دافيد فيتال ، **بقاء الدول الصغيرة** ، ص ٧٩ **والكريستيان سايانس مونيتور** ، ٢٥ ايلول ١٩٧٢ .

٣٨ ـــ **سجل الشرق الأوسط** ، ١٩٦٧ ، ص ٢٦ ، ١٩٦٨ ص ٢٧ .

٣٩ ـــ حاييم هرتزوغ، **حرب المصالحة**، ص ص ١٥ ، ١٦ .

٤٠ ـــ المصدر ذاته .

٤١ ـــ يودفات ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

٤٢ ـــ المصدر ذاته ، ص ٣٢ .

٤٣ ـــ فريق الساندي تايمز لتقصي الحقائق ، حرب يوم الغفران ، ص ٢٩ .

٤٤ ـــ ويتن ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

٤٥ ـــ هذه الرواية للأحداث هي الرواية التي يقدمها أورى راعنان في (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والشرق الأوسط : بعض الأفكار حول عملية صناعة القرار السوفييتية) ، في مايكل مكواير ، كن بوث ، وجون مكدونل، سياسة السوفييت البحرية : أهدافها وقيودها . إن رواية راعنان ليس فيها حواشي رغم أنها مفصلة جدا ، لكن يظهر أنها متفقة مع المجموعة الكبيرة من الأدلة التي جمعتها الاستخبارات الاسرائيلية وأشار اليها ميخال آلون في كونفينو وشامير ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ . وهي تختلف بشكل ملحوظ عن رواية هيكل في الطريق إلى رمضان ، التي تذهب إلى أن الاتحاد السوفيتي رفض في البداية طلب ناصر . انظر ص ص ٨٣ ـــ ٨٨ . غير أن المسألة موضع الخلاف هي مسألة التوقيت أما الروايات فليس من المستحيل التوفيق بينها .

٤٦ ـــ راعنان ، المصدر السابق ، ص ص ١٩١ ـــ ١٩٢ . يقول راعنان إن الخطة ورد ذكرها في اجتماع لحلف وارسو في تشرين الثاني ١٩٦٩ وجرى التفكير في إحدى المراحل

بادخال كتائب رمزية من أوربا الشرقية في القوة السوفييتية .

٤٧ ــ المصدر ذاته ، ص ١٩٤ / ١٩٨ . . أنظر إيلانا ديمانت ــ كاس (العسكرية السوفييتية والسياسية في الشرق الأوسط ١٩٧٠/١٩٧٣ : الدراسات ، تشرين الأول ١٩٧٤ ، ص ٥٠٩ .

٤٨ ــ راعنان ، المصدر السابق ، وديمانت كاس ، المصدر السابق ، ص ٥١٣ .

٤٩ ــ مارفن وبرنار كالب ، كيسنجر ، ص ١٩٢ .

٥٠ ــ روى عن الجنرال بيليد قوله إن هذه كانت المناطق المركزية للنشاط السوفييتي في مصر ، ولم يعمد الاسرائيليون إلى قذفها إطلاقا ، وأراد ضمنا أن يقول إنهم لم يريدوا إطلاقا قذفها . نيويورك تايمز : ٣٠ آذار ١٩٧٠ .

٥١ ــ انظر هيكل ، المصدر السابق . ص ٨٦ .

٥٢ ــ التايمز ، ٧ ايار ١٩٧٠ .

٥٣ ــ هيكل ، المصدر السابق ص ٩٠ .

٥٤ ــ انترناشنال هرالد تريبون ، ٢٣ حزيران ١٩٧٠ ، للاطلاع على أدلة أخرى على القيود السوفييتية انظر ديمانت كاس ، المصدر السابق ، ص ٥١٠ ، ونيويورك تايمز ٥ آب ١٩٧٠ .

٥٥ ــ دون هورو ويتز : (المفهوم الاسرائيلي للأمن القومي والمكانات

السلام في الشرق الأوسط) ، في غابرييل شيفر (الناشر) ، **ديناميكية الصراع**، ص ٢٣٩ .

٥٦ ــ ويتن، المصدر السابق، ص ص ١٠٨ / ١٠٩ .

٥٧ ــ المصدر ذاته .

٥٨ ــ كان الاسرائيليون يقومون أيضا بصورة دورية بسبر المناطق الدفاعية السوفييتية المفترضة في محاولة لقياس كفاية السوفييت القتالية ومقاصدهم .

٥٩ ــ ويتن ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

٦٠ ــ رُويَ عن رئيس هيئة الأركان الجوية الاسرائيلية قوله (إذا كان علينا أن نقاتل الروس فسوف نقاتلهم بلا ريب في البداية ، لكن المشكلة هي في أنهم كثيرو العدد ونحن قليلون على المدى الطويل) . **الواشنطن بوست** ، ١٠ آب ١٩٧٠ .

٦١ ــ هورو ويتز ، المصدر السابق ص ٢٥١ / ٢٥٢ ، شيف ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ ويتن ، ص ١٢٧ / ١٢٨ .

٦٢ ــ ويتن ، المصدر السابق .

٦٣ ــ **مسح استراتيجي ١٩٧٠** ، ص ٤٧ .

٦٤ ــ باجاك (الأسلحة السوفييتية ،مصر) **البقاء**. تموز ــ آب ١٩٧٥ ، ص ١٧٠ .

٦٥ ــ ويتن ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ / ١٩٣ .

٦٦ ــ يورد ويتن عبارة وردت في **البرافدا** في ٢٨ شباط ١٩٧١ تتضمن شكوى من عدم التقدم نحو تسوية ، وتحذّر من أن البديل عن التقدم سيكون تجدد القتال الذي يتطلب مساعدة سوفييتية مستمرة . وهناك تفسير آخر قُدّم في ذلك الوقت وهو أن العمل السوفييتي كان رداً على التلميحات المتكررة بأن إسرائيل ، في حالة تجدد القتال ، سوف تردّ بضرب الأهداف الواقعة في وادي النيل . ويتن ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ ، **ونيويورك تايمز** ، ١٨ نيسان ١٩٧١ .

٦٧ ــ البنود الدفاعية في المعاهدة مكتوبة بلغة غامضة ، لكن وسائل الاعلام العربية ضخمتها وكذلك فعلت الهيئات العسكرية السوفييتية . **فصرحت النجمة الحمراء** بأن المعاهدة تضغط على الولايات المتحدة واسرائيل (لاجبارها على الامتثال للمطالب المصرية بانسحاب جميع القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة) . ديمانت ــ كاس ، المصدر السابق ، ص ٥١٦ .

٦٨ ــ ضمت الشحنات في ١٩٧١ بعضا من أحدث معدات الرقابة والتوجيه الالكترونية السوفييتية . وكان أبرز ما فيها عدة أنواع من أنظمة نقل الأشارات تربط قيادات أركان القوات الجوية بمرافق الرادار ، والطيارات ، والمدافع المضادة للطائرات وأنظمة الصواريخ . باجاك ، المصدر السابق ، ١٦٨ .

٦٩ ــ ويتن ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

٧٠ ــ خلال ١٩٦٨ كشف حاتم صادق ، صهر ناصر ، النقاب عن أن شحنات الأسلحة السوفييتية كانت مشروطة بتأكيدات من مصر بأنها لن تغامر في صراع آخر مع إسرائيل حتى تستكمل قواتها استعداداتها . وبالاعتماد على ما يقوله الصينيون « كانت مبيعات الأسلحة السوفييتية تحمل أربع لاءات مربوطة بها : آ ــ لا بيع للأسلحة الهجومية ، ب ــ لا يسمح باستعمال الأسلحة المبيعة لاستعادة الأراضي المفقودة ، جـ ــ لا تجهيز بالذخيرة وقطع الغيار بالشكل المناسب د ــ لا تسلم للمشتري بعض الأسلحة المبيعة (أي أن تشغيل الأسلحة المتقدمة يتم من قبل الموظفين السوفييت فقط » . ميدل ايست ريفيو ، ١٩٦٨ ، ص ٣٧ ، غلاسمان ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

٧١ ــ بناء على ما قاله السادات ، لم يستطع الاتحاد السوفييتي تعويض الذخيرة التي استهلكت خلال حرب الاستنزاف . خطاب في مجلس الشعب ، ١٤ آذار ١٩٧٦ . خلاصة الأذاعات العالمية ، الجزء ٤ ، الشرق الأوسط وأفريقيا (ME/4-5160) .

٧٢ ــ هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ . يقول غلاسمان إن التخطيط التكتيكي بمساعدة من السوفييت لعمليات عبور القناة بدأ في الفترة التي تلت ١٩٧٠ . المصدر السابق . ص ١٠٩ .

٧٣ ـــ بناء على السادات ، كان ناصر قد تلقى وعداً بتسليمه سلاحاً رادعاً لدى زيارته موسكو في كانون ثاني ١٩٧٠ . خلاصة الاذاعات العالمية ، المصدر السابق ، والادلة الأخرى توحي بأن الاتحاد السوفييتي خلال ١٩٧٠ زاد بدرجة كبيرة قدرات مصر على الهجوم التكتيكي . غلاسمان المصدر السابق ص ١٠٩ .

٧٤ ـــ هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

٧٥ ـــ هيكل المصدر السابق ، ص ص ١٧١ / ١٧٢ . في إحدى المراحل اقترح الروس ضرورة الاحتفاظ بمكتب في وزارة الدفاع المصرية لرئيس الخبراء السوفييت فقط بالاضافة إلى هيئة مؤلفة من حوالي ٨٠ موظفا للاشراف على مسائل التعاون في التدريب . رفض المصريون إذ رأوا في هذا محاولة للاحتفاظ ببعثة عسكرية تحت قناع آخر . المصدر ذاته ، ص ١٧٥ .

٧٦ ـــ بوللوك ، **صنع الحرب** ، ص ص ١٨٥ /١٨٧.

٧٧ ـــ انظر أودد إيران وجيروم سنغر : (الهجرة من مصر والتهديد لزعامة الكرملين) ، **نيوميدل ايست**، تشرين الثاني ١٩٧٢ ، ص ٢٢ .

٧٨ ـــ بناء على (النهار) كان بريجنيف قد أخبر صدقي في ١٣ تموز أن الاتحاد السوفييتي اقترح انسحاب الخبراء المستشارين في أربع مناسبات . اى . ف . ستوف (أين كان نكسن عندما رفس السادات الروس ؟) ، ٣١ آب ١٩٧٢ ، أنظر أيضا

راعنان ، المصدر السابق ، ص ص ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، وهيكل ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .

٧٩ ــ انظر روبرت فريدمان ، **السياسة السوفييتية نحو الشرق الأوسط منذ ١٩٧٠** . ص ص ــ ٩٣ / ٩٤.

٨٠ ــ غلاسمان ، المصدر السابق ، ص ٩٧ . زعم صديق للسادات أن الخبراء السوفييت الذين كانوا في مصر نُقلوا إلى سورية . (وافقت مصر على هذا الموقف السوري ، ودعمته في الحقيقة ، لأن المصالح القومية كانت تتطلب الوجود المستمر للخبراء السوفييت في المنطقة .) **الأهرام** ، ٣١ تشرين اول ١٩٧٥، ورد في أورى راعانان، («الصدع» المصري السوفييتي) . **كومانتيري** ، يونيو ١٩٧٦ ، ص ص ٢ / ٣١ .

٨١ ــ روى عن السادات في روايات مختلفة قوله (طردت الروس لأعطي نفسي حرية تامة للمناورة) و (كنت أريد التأكد من أن أي أحد في المستقبل لن يدعي أن ما فعلناه كان من وحي السوفييت .) فريق ساندى تايمز لتقصي الحقائق ، **نظرة عميقة إلى حرب الشرق الأوسط** ، ص ص ٣٢ ، ٣٣ ومقابلة مع **نيوزويك** ، ٢٥ آذار ١٩٧٤ .

٨٢ ــ وقد أعقب هذا استئناف لأمدادات بقطع الغيار للقوة الجوية المصرية ، وعودة بعض صواريخ سام ٦ التي سُحبت في يوليو ، غلاسمان ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

٨٣ ـــ ياكوف روئي ، **اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفييتية ومصر عقب «قرار تموز» من قبل السادات**. ص ٣٥ .

٨٤ ـــ غلاسمان ، المصدر السابق ، ص ص ٩٨ ـــ ١٠٠ .

٨٥ ـــ كان للمستوى العالي لتعقيد المعدات تأثير كبير في المراحل الأولى من الحرب . فبناء على جوفرى كامب وروبرت فالتزراف ، (كان الاتحاد السوفييتي قد وضع بين أيدي العرب عدداً من أرقى معداته الحربية الالكترونية وقد أثار استعمالها استغراب كل من اسرائيل والولايات المتحدة . فكان العرب في البداية قادرين على التقاط المواصلات الاسرائيلية على مقياس لا مثيل له من قبل ، وكانوا يحددون مواقع مراكز الرقابة والتوجيه الأرضية والمحمولة جوا ويهاجمونها بسرعة كبيرة . وفي الوقت ذاته كان العرب يستخدمون عدداً من التدابير المضادة التي استطاعت ، في الساعات الأولى من الحرب ، أن تشوش بصورة تامة تقريبا مواصلات الدبابات) ، (التقنيات الجديدة والبيئة الجيوستراتيجية) في جوفرى كامب ، روبرت فالتزغراف وأورى راعانان ، **سباق التسلح الآخر** ، ص ١٣٣ .

٨٦ ـــ غلاسمان ، المصدر السابق ، ص ١١٣ . كان الاتحاد السوفييتي من قبل قد جعل الأمداد بالسلاح الرادع مشروطاً ببقاء الأشراف على العمليات في أيدي الروس وهو شرط رفضه المصريون . هيكل ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

٨٧ ــ للاطلاع على تفاصيل شحنات الأسلحة انظر غلاسمان ، المصدر السابق ، ص ص ١١٢ ــ ١١٥ وراعانان ، المصدر السابق ، ص ص ٣٣ ، ٣٤ . رغم هذا كان المصريون في بداية الحرب تنقصهم قِطَع الغيار ، وبعض انظمة الأسلحة التامة ، وتشكيلة واسعة من الذخيرة ، ايليزابيت مونرو وأ . هـ فارورار هوكلي ، **الحرب العربية ــ الاسرائيلية : تشرين اول ١٩٧٣** ، ص ٣٢ .

٨٨ ــ فريق الساندى تايمز لتقصي الحقائق ، **حرب يوم الغفران** ، ص ٧٢ .

٨٩ ــ من أجل تقدير مناسب لتأثير التدريب السوفييتي في براعة العرب العسكرية ، انظر دايان ، المصدر السابق ص ٤١٧ .

٩٠ ــ لا يوجد دليل واضح على هذا الموضوع . يرى أرنولد هوتنجر أن الغرض الأولي لشحنات الأسلحة السوفييتية خلال عام ١٩٧٣ كان إعطاء وزن لألحاح مصر على الحاجة إلى تحرير الأراضي المحتلة وأن الاتحاد السوفييتي فيما يبدو كان يتصور أن يحدث هذا نتيجة لعملية دبلوماسية لا عسكرية . لكن غاليا جولان تخلص إلى أن الروس ، ولو كانوا على وعي بصورة غير مباشرة بالخطط العربية ، لم يكونوا طرفاً فيها ، وإلى أنه لم يكن هناك تعاون أو تخطيط مباشر من أجل الحرب . وعلى عكس هذا يزعم لورنس ويتن أن الروس قبلوا الخطط المصرية بشأن

حرب محدودة في أثناء زيارة إسماعيل إلى موسكو في شباط وأنه كان يجري إطلاع عدة موظفين سوفييت على تخطيط العرب للحرب. أرنولد هوتنجر، (القوى العظمى والشرق الأوسط) في وليم غريفيت (الناشر) العالم ومثلثات الدولة العظمى، غاليا جولان، يوم الغفران وما بعده، ص ص ٧١ — ٧٢، ولورنس ويتن، النزاع العربي الاسرائيلي، ص ص ٢٤ — ٢٨.

٩١ — غلاسمان، المصدر السابق، ص ٩٨.

٩٢ — الترناشينال هيرالد تريبيون، ٤ نيسان ١٩٧٤. ويبدو من رواية هيكل أن المصريين كانوا قلقين من أن يعمد الاتحاد السوفييتي إلى منع اصدقائه بصورة من الصور من الذهاب إلى الحرب، ويظهر أن المصريين كانوا خائفين بشكل خاص من أن يضحّى بمصالحهم في سبيل الوفاق السوفييتي الأمريكي، المصدر السابق، ص ٢٤. أنظر أيضاً جولان وغلاسمان، المصدر السابق.

٩٣ — جولان، المصدر السابق، ص ٦٩. بناء على هيكل، كان جواب السوفييت في ٤ تشرين الأول هو أن القرار بشأن تحديد متى تُشَنّ الحرب يجب أن يتخذه السادات وحده. هيكل، المصدر السابق. ص ص ٢٤ — ٢٥، ٣٤ (الاشارة من وضع المؤلف).

٩٤ ـ غلاسمان ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

٩٥ ـ الجنرال ب . ك كارلتن ، ورد في **جريدة القوات المسلحة** ، آب ١٩٧٤ . عندما بلغت الأمدادات ذروتها كانت تصل الرحلات الجوية إلى ١٠٠ رحلة في اليوم إلى الأقطار العربية . وكان الروس يبدون مرونة كبيرة في تلبية احتياجات المحاربين يوما فيوم . باجاك ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ ، **وجريدة القوات المسلحة** ، تموز ١٩٧٤ .

٩٦ ـ باجاك المصدر السابق ، ص ١٧٠ . إن شحنات الأسلحة لمصر وحدها كانت تشمل ١٠٠ طائرة مقاتلة ، وحوالي ٢٠٠ حاملة جنود ومصفحة برمائية سوفييتية ، وأكثر من ١٠٠ قطعة مدفع وأعداداً كبيرة من صواريخ سام وصواريخ مضادة للدرع ، وحوالي ٦٠٠ دبابة يقال إنها سمحت للمصريين باعادة بناء فرقتين مدرعتين ، المصدر ذاته وراعانان ، المصدر السابق ص ٣٤ .

٩٧ ـ غلاسمان ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

٩٨ ـ ريف شيف ، **هزة تشرين اول** ، ص ١٦٧ .

٩٩ ـ يشير شيف إلى تجمع مراكب الصواريخ السوفييتية عند الميناء ، المصدر ذاته ، ص ١٩٧ ، ويشير غلاسمان إلى وقوف مدمرة في موضع يسمح لها بحماية السفن السوفييتية

الداخلة إلى الميناء من الغواصات . المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

١٠٠ ـــ شيف ، المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

١٠١ ـــ الساندي تايمز ، ١٩ آيار ١٩٧٤ .

١٠٢ ـــ غلاسمان ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

١٠٣ ـــ على الرغم من أن السوريين لم يريدوا استخدام قوات غير عربية في القتال . انترناشينال هيرالد تريبيون ، ٣ شباط ١٩٧٦ .

١٠٤ ـــ لكن يقال إن الكوريين الشماليين سعوا الى تجنب القتال الجوي ، شيف ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

١٠٥ ـــ يذهب غلاسمان إلى أن هذا ربما لقي قبولا من (جهة سوفييتية متنفذة نسبيا)، المصدر السابق ١٣٨ .

١٠٦ ـــ يوحي بهذا خبران من مصلحة الاستخبارات . فخلال الحرب كشفت الاستخبارات الأمريكية مواد نووية على متن عدة بواخر عبرت البوسفور ثم توقفت فترة قصيرة في الموانىء المصرية . كما أن أقمار التجسس الأمريكية أظهرت صورا اعتقد بعض المحللين انها رؤوس نووية إلى جانب صواريخ سكود . لكن لدى وزن هذه المعلومات يبدو من غير المحتمل أن رؤوسا من هذا القبيل قد أرسلت إلى مصر ، على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي قد يكون أراد أن يترك انطباعا بأنها

قد أرسلت إليها. **الواشنطن بوست**، ٢١، ٢٢ تشرين ثاني، غلاسمان، المصدر السابق، ص ١٦٣، وفريق الساندي تاميز لتقصي الحقائق، المصدر السابق، ص ٤١١.

١٠٧ — الأميرال توماس مورَر، **الوضع العسكري للولايات المتحدة في السنة المالية ١٩٧٥**، إن ازدياد الوجود البحري السوفييتي في المحيط الهندي، حيث جرت زيادة الأسطول السوفييتي من أقل من ست سفن حربية وهي حجمه الطبيعي إلى حجمه الأقصى وهو عشر سفن قتال سطح وأربع غواصات، كان على مقياس أصغر جداً، وكان هذا النمو، بناء على رأي رئيس (CIA) وليم كولبي، رداً على نمو الوجود البحري الأمريكي غير المتوقع في المنطقة. لكن يبدو أن السفن السوفييتية كانت متورطة في إغلاق مصر لمضيق باب المندب أو ما يقرب من ذلك. (SIPRI) **الكتاب السنوي ١٩٧٥**، ص ٦٩. سجل الكونغرس، ٢٢ آذار ١٩٧٥، جولان، المصدر السابق، ص ١٣٤.

١٠٨ — ويتن، المصدر السابق، ص ١٠٨.

١٠٩ — انظر ايلمور. زموالت (دروس للناتو من التجربة العسكرية الأخيرة) **أتلانتيك كوميونيتي كوارترلي، شتاء ١٩٧٤ / ١٩٧٥**. ص ٤٥٩.

١١٠ ــ انظر كالب وكالب ، المصدر السابق ، ص ص ٤٧٠ ، ٤٧١ .

١١١ ــ شيف ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ . انظر أيضا الفصل ٨ .

١١٢ ــ فريق ساندي تايمز لتقصي الحقائق ، المصدر السابق ، ص ص ٣٧٠ / ٣٧١ .

١١٣ ــ شيف ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .

١١٤ ــ غلاسمان ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .

١١٥ ــ الاوبزرفر ، ٢٨ تشرين اول ١٩٧٣ .

١١٦ ــ فريق ساندي تايمز لتقصي الحقائق ، المصدر السابق ، ص ٣٧٨ .

١١٧ ــ المصدر ذاته ، ص ٤٠٠ .

١١٨ ــ كالب وكالب ، المصدر السابق ، ص ٤٩٠ .

١١٩ ــ وبهذه الصورة يقال إنه قد تم استنفار ٥٠ ألف جندي للقتال و ١٠٠ ألف جندي للاحتياط . وبناء على تقارير الصحافة في ذلك الوقت جرى توجيه الطائرات المكلفة بشحن الامدادات إلى الاتحاد السوفييتي ، قريبا من قواعد الفرق المحمولة جواً ، وكان هناك أيضا علامات على قوافل جنود تتحرك نحو المطارات . النيويورك تايمز . ٢٦ تشرين اول ١٩٧٣ ، وجولان ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

١٢٠ ــ كالب وكالب ، المصدر السابق ، ص ٤٨٨ ، ربما خشي الاتحاد السوفييتي من هجوم (مجنون) على القاهرة من جانب شارون .

١٢١ ــ **آفيشن ويك** ، ٢٩ تشرين اول ١٩٧٣ ، وشيف ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ . كان لواءان من صواريخ سكود منتشرين أيضا في هذا الوقت شرقي القاهرة . والشيء الملفت للنظر أن الاتحاد السوفييتي لم يكن فيما يبدو يبذل أي جهد لاخفاء استعداداته .

١٢٢ ــ **النيويورك تايمز** ، ١٠ نيسان ١٩٧٤ .

١٢٣ــ غلاسمان، المصدر السابق، ص ص ١٣٠ / ١٣١.

١٢٤ــ ان الجانب الأكبر من ازدياد القوات البحرية السوفييتية في البحر الأبيض المتوسط قد وقع بعد أزمة الاستنفار ولم يتوقف نشاط الاستنفار السوفييتي بصورة مباشرة .

١٢٥ــ من أجل تقدير المصالح السوفييتية في الوصول إلى تسوية انظر جولان ، المصدر السابق، ص ص ١٢٩ ــ ١٣١ .

١٢٦ــ أصبح هذا واضحاً في مدة تقرب من شهر بعد الحرب . لكن قطع إمدادات السلاح لم يكن تاما ، واستمرت الشحنات على

نطاق محدود مباشرة من الاتحاد السوفييتي وبصورة غير مباشرة عبر الجزائر، وأوروبا الشرقية، وربما عبر سورية أيضا. وظل حوالي ٢٠٠ تقني سوفييتي يعملون في صيانة الحاسبات الآلية التي تتحكم في صواريخ سام المصرية. باجاك، المصدر السابق، ص ١٧١، راعانان، المصدر السابق، ص ٣٤. **مسح استراتيجي ١٩٧٤** ـ ص ١٩، **نيوزوريخ زيتونغ**، ٢٢ آب ١٩٧٤، و**ديلي تلغراف**، ١٨ آدار ١٩٧٦.

١٢٧ ـ راعان، المصدر السابق، ص ٣٠.

١٢٨ ـ في خطاب بالراديو والتلفزيون في ٣ شباط ١٩٧٧، عَقِب أعمال الشغب التي ألقت السلطات مسؤوليتها على الشيوعيين، قال السادات (جاء حين في ١٩٦٨، و ١٩٦٩، و١٩٧٠ قبل وفاة عبد الناصر كان يقال فيه بصورة مكشوفة إن الطريق إلى أي مكان في مصر يمر بموسكو. هذه حقيقة. إن السفير السوفييتي هنا في مصر كان يرتدي رداء المفوض السامي البريطاني في الأزمنة المنصرمة والسفير البريطاني كيلرن وأسوأ كيف حدث ذلك؟ لأن مراكز القوة كانت، قبل وفاة عبد الناصر،

تتحكم في وزارة الداخلية ووزارة الاعلام ووسائلها وبكل الصحافة والثقافة. كان الجيش معهم. **مسح الاذاعات العالمية**، الجزء الرابع، الشرق الأوسط وشمالي افريقيا، (ME/ 543)

١٢٩ ــ فريدمان، المصدر السابق، ص ١٣٩، **والتايمز**، ٢٨ آذار ١٩٧٤.

١٣٠ ــ جولان، المصدر السابق، ص ص ٢١٣ ــ ٢١٤، **والغارديان**، ١٧ نيسان ١٩٧٤.

١٣١ ــ **التايمز**، ٢٩ نيسان ١٩٧٤، **والديلي تلغراف**، ١٨ ايار ١٩٧٤.

١٣٢ ــ **النيويورك تايمز**، ١٩ تشرين ثاني ١٩٧٤.

الفصل الثامن

الأمن الاسرائيلي : المعضلة الأمريكية

ان لمشكلة الأمن الاسرائيلي، حين يُنظر إليها من واشنطن، بعداً عسكريا قابلا للانفصال بشكل واضح عن بُعدها السياسي. فالبعد العسكري، أي قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها ضد الهجوم العربي والسوفييتي، سبّب للولايات المتحدة مشكلات بأحجام يمكن التغلب عليها نسبياً، لأن اسرائيل احتفظت دائما بتفوق عسكري مستمر على جاراتها، وربحت جميع جولات القتال ضد العرب على الأقل، ما بين ١٩٤٨ و ١٩٧٣، ولم يكن أمن مراكزها الحيوية ولا بقاؤها مهددين قط بصورة جدية مع إمكان استثناء الأيام الأولى من حرب تشرين. لأن الاسرائيليين تبنّوا مذهب الاعتماد على النفس وعوّلوا على الولايات المتحدة في تقديم الأمدادات العسكرية بالدرجة الأولى، ولم تكن سياسة التهديد الأمريكية ضرورية إلا في وجه التدخل

السوفييتي المحتمل، ولم يكن هناك حاجة إطلاقا إلى استخدام أمريكا قواتها.

إلا أن إسرائيل على الرغم من كونها وكيلا عسكريا ثمينا لأمريكا لا يمكن القول إنها كانت زبوناً نموذجياً لها. لأن الأساس السياسي لمشكلة أمنها وهو البحث عن تسوية عربية إسرائيلية من شأنها التقليل كثيراً من احتمال تعرضها للهجوم، سبَّب ضغوطا متكررة على العلاقات الاسرائيلية الأمريكية. فبينما كانت الدبلوماسية الأمريكية تحاول إقناع إسرائيل بالتنازل عن الأراضي مقابل الشرعية السياسية، كان الاسرائيليون، الذين لاحساسهم بعدم الأمن جذور عميقة في التاريخ اليهودي، يؤكدون أن القوة العسكرية والاحتفاظ بحدود استراتيجية يمكن الدفاع عنها أفضل من تسوية غير مضمونة البقاء، على المدى الطويل. وللتغلب على هذا الحافز الهائل، بما فيه من تعقيدات خطيرة على المصالح الأمريكية في العالم العربي، حاولت واشنطن، ولو بنجاح محدود فقط، أن تجعل دعمهما لأمن إسرائيل العسكري في هيئة أداة للضغط على القدس وتطمينها معاً.

لكن أمن الدولة اليهودية لم يصبح في واشنطن قضية ذات أولوية إلا بعد انقضاء حوالي عشرين عاما على تأسيسها. كان

الاسرائيليون قد بحثوا بشكل واسع عن حلفاء عسكريين وسياسيين . ففي مراحل مختلفة من الخمسينات سعوا للانضمام إلى الكومونويلث ، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية[1](E E C) والناتو (Nato) ، وحتى إلى مجموعة الدفاع الأوروبية المقترحة . لكن علاقة إسرائيل الدفاعية الرئيسة، ابتداء من أوائل الخمسينات حتى حرب الأيام الستة، كانت مع فرنسا ، فحدث بينهما تعاون وثيق في ميادين التخطيط الاستراتيجي، وتبادل معلومات الاستخبارات وبحوث التسليح. كما أصبحت فرنسا المصدر الرئيس للأسلحة التي تتزود بها إسرائيل.[2] وبهذه الصورة أعفيت الولايات المتحدة من مهمة نقل الأمدادات العسكرية المحرجة إلى اسرائيل، وفي ١٩٥٦ حين تطلبت السويس للمرة الأولى تورطا أمريكيا أنشط في الصراع العربي الاسرائيلي، جاء هذا التورط في مسار لم يستطع الاسرائيليون الرضا به، لكن كان لا بد من تكراره ، مع بعض التغيير ، خلال الجولات التالية من القتال العربي الاسرائيلي. كانت الولايات المتحدة تسعى إلى منع التدخل السوفييتي بينما تقوم في الوقت ذاته بالابقاء على النصر الأسرائيلي ضمن حدود معينة .

على الرغم من أنه كان من المفهوم أن أي تدخل سوفييتي

مباشر سيكون صعبا للغاية،[٣] كانت الادارة الأمريكية قلقة من إمكان قيام السوفييت بشكل من ردّ الفعل المباشر.[٤] وقد نبه السفير الأمريكي في موسكو إلى حصول حركة مضادة سوفييتية ضد إيران. وفي واشنطن عولجت بجدية التهديدات بارسال «متطوعين» سوفييت إلى الشرق الأوسط[٥] فردّ الأمريكيون بالتحذير من أن أي عمل عسكري ضد فرنسا وانكلترا سوف يقابل بمعارضة أمريكية مسلحة، وبزيادة تدريجية في حالة التأهب لدى القوات المسلحة.[٦] وأُرسلت تعزيزات بحرية إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط، حيث كان الأسطول السادس موجوداً في منتصف المسافة بين السويس وقبرص. وظهرت المدمرات وطائرات القتال بمظهر الاستعداد الواضح[٧].

وعندما أخفق حلفاء الولايات المتحدة في العمل بسرعة كافية لوضع العالم أمام الأمر الواقع سارع الأمريكيون أيضا إلى ممارسة ضغط للوصول إلى وقف لاطلاق النار ثم الانسحاب. ففي ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ كان الاسرائيليون يخاطَبون تارة بلطف ومرة بعنف. باللطف عن طريق وعود بمزيد من العناية الأمريكية بالأمن الاسرائيلي بعد الانسحاب من سيناء، وبالعنف عن طريق التحذيرات بأن العالم كان على شفا حرب عالمية ثالثة

وأن الولايات المتحدة سوف تذعن لطرد اسرائيل من الأمم المتحدة ولفرض عقوبات اقتصادية عليها.[٨] وكان لهذه الضغوط آثارها. فقد كانت القدس مهتمة من قبل بالتهديدات السوفييتية، ولم يكن احتلال سيناء ذاته هدفا إسرائيليا ذا أولوية في الحملة. لكن الذي لم يكن الاسرائيليون مستعدين للتخلي عنه من دون معركة أخرى كان التحكم في قطاع غزة وشرم الشيخ عند مدخل مضائق تيران. **فاستمر الصراع الى ١٩٥٧ بين الولايات المتحدة التي كانت مهتمة بما لعناد اسرائيل من تأثير ضار على إمدادات النفط وبالنفوذ السوفييتي المتزايد في الشرق الأوسط[٩]، وإسرائيل التي كانت مصممة على الاحتفاظ بما كانت تعتبره أهم الثمار الاقتصادية والعسكرية لانتصارها.** وكانت النتيجة حلا وسطا لعب فيه الفرنسيون دورا هاما[١٠]. ففي شهري شباط وآذار عام ١٩٥٧، أعلنت الولايات المتحدة بالاشترك مع فرنسا وبريطانيا أنه لا يجوز لأية دولة منع المرور البريء الحر من خليج العقبة[١١]. وبعد الحصول على هذه التأكيدات أجلى الاسرائيليون أخيرا قواتهم من ساحل سيناء الشرقي.

كان على الاسرائيليين بعد ذلك أن يبحثوا عن تعاون أوثق

مع الولايات المتحدة. فاقترح بن غوريون في تشرين اول ١٩٥٧ تنسيق سياسة الشرق الأوسط بين إسرائيل من جهة والولايات المتحدة والناتو (Nato) من جهة أخرى. واقترح بالاضافة الى ذلك عونا أمريكيا لتوسيع الموانىء الاسرائيلية والمطارات الحربية لكي تستطيع إسرائيل أن تقوم مقام قاعدة للولايات المتحدة في حالة الطوارىء، وأن تقدّم الولايات المتحدة وعداً بأن تبادر إلى نجدة إسرائيل إذا ما تعرضت للهجوم من جانب سورية ومصر. ويظهر أن الأمريكيين ترددوا، ولكن بعد الانزال الأمريكي في لبنان في تموز ١٩٥٨، أكد أيزنهاور لـ بن غوريون أن الولايات المتحدة سوف تبادر كذلك إلى نجدة إسرائيل إذا تعرضت للتهديد وطلبت النجدة[١٢].

وفي أوائل الستينات تلقت إسرائيل تأكيدات أمريكية إضافية ولو غير رسمية. فأبلغ الرئيس كنيدي في ١٩٦٢ السيدة ماير، وزيرة خارجية إسرائيل آنذاك، أن الولايات المتحدة وإسرائيل حليفان بحكم الواقع؛ وفي ١٩٦٣، أكّد كنيدي لرئيس الوزراء الاسرائيلي تأكيدا خطيا يشبه الضمانة لوحدة أراضي إسرائيل. وفي السنة التالية أُبلغ اشكول من قبل خليفة كنيدي أن الولايات المتحدة لن تقف «مكتوفة اليدين إذا وقع هجوم على إسرائيل»[١٣]

وطمأن الأمريكيون الزعماء الاسرائيليين مرارا إلى أنهم يستطيعون الاعتماد على الأسطول السادس عند الحاجة. وكانت الولايات المتحدة أيضا في بداية تزويد اسرائيل بأنواع هامة من الأسلحة مثل صواريخ هوك أرض ــ جو ومقاتلات من طراز سكاى هوك (A 4) للهجوم الأرضي. والحقيقة أن الولايات المتحدة أصبحت تميل في أواسط الستينات بصورة متزايدة إلى اعتبار اسرائيل وكيلا عسكريا ذا قيمة في الشرق الأوسط، وأخذ البلدان ابتداء من ١٩٦٥ يقومان بصورة دورية بمسح مشترك للوضع العسكري في المنطقة يقال إنه تجاوز حدود تبادل المعلومات الروتيني واقترب من التخطيط العسكري المشترك(١٤).

وضع إغلاق مضائق تيران في ايار ١٩٦٧ الأمريكيين إزاء مشكلة احترام التزامهم منذ عشر سنوات بالحفاظ على حرية الملاحة(١٥). لكن نظرا لمطالب فييتنام العسكرية الضخمة المنافسة ولموقف الكونغرس المنطوي على معارضة تورط عسكري أمريكي آخر في الخارج، لم تكن الادارة الأمريكية راغبة في اتخاذ أي عمل من طرف واحد. وكان البديل هو اقتراح من جانب بريطانيا بإصدار تصريح دولي جديد لتأكيد حرية المرور عبر مضائق تيران، مدعوم عند اللزوم بقوة بحرية دولية. لكن ثبت أن هذه

الخطة كانت سياسيا وعسكريا غير عملية. فعلى الرغم من الاعتقاد بأن هذه القوة لن تلقى مقاومة مصرية، سار التخطيط العسكري في واشنطن على افتراض أن القوات الأمريكية سوف تعمل في منطقة يمكن أن تواجِه فيها معارضة سوفييتية. ومعنى هذا أنه كان لا بد من قوة كبيرة لا قوة رمزية[١٦]، لكن كان هناك نقص في السفن والحلفاء. فلم يقبل في المشاركة سوى استراليا والأراضي المنخفضة. أما البريطانيون، الذين كانت أمريكا تعتبر دورهم هاما من الناحية السياسية[١٧] فقد أخذوا يزدادون ترددا في التورط. وكانت الأرجنتين وكندا وايطاليا واليابان ونيوزيلاندا راغبة في المشاركة بشرط أن تكون العملية تحت اشراف الأمم المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يفتح الباب للتدخل السياسي السوفييتي.

لكن الدبلوماسية الاسرائيلية في الأسابيع التي سبقت الحرب كانت معنية بأكثر من موضوع ما إذا كان الأمريكيون سيتخذون تدابير لاعادة إقرار الوضع الراهن في خليج تيران. فبالاضافة إلى محاولة اسرائيل معرفة ما اذا كانت تستطيع انتظار دعم عسكري أمريكي في حالة تعرضها للهجوم، كان الاسرائيليون راغبين في التأكد من أن واشنطن لن تعارضهم مرة

ثانية كما عارضتهم في ١٩٥٦ إذا ما احتاجوا إلى القيام بعمل عسكري من طرف واحد. لذلك التزموا جيدا بتحذير الرئيس جونسون لهم من «أن اسرائيل لن تكون بمفردها إلا إذا قررت أن تتصرف بمفردها». وكانت الرسائل الرئاسية في ٢٣ و ٢٦ و ٢٨ ايار عاملا رئيسا في إرجاء القرار الاسرائيلي لشن الحرب[١٩]. لكن الاسرائيليين لاحظوا أيضا تلاشي الضغط الأمريكي بعد ذلك عليهم بسبب الإخفاق في تحقيق اقتراح حرية الملاحة في البحر الأحمر (Red Sea Regatta). ومن المحتمل أن الهجوم في الخامس من حزيران قد شُنَّ على أساس افتراض ان الأمريكيين لن يتدخلوا ولن يسمحوا للاتحاد السوفييتي بالتدخل[٢٠].

والحقيقة أن الولايات المتحدة أسهمت أيضا بشكل غير مباشر في نجاح الضربة الاسرائيلية المباغتة. فقد قيل إن الكثير من نشاط الإستخبارات الأمريكية في مصر قُبيل أزمة ١٩٦٧ كان موجها لتلبية الاحتياجات الاسرائيلية[٢١]. يضاف إلى هذا أن المصريين حين اعتقدوا بأنهم سوف يواجهون تدخلا أمريكيا إذا ما قاموا بالضربة الأولى، عدلوا عن فكرة الهجوم المباغت، وسمحوا بذلك للاسرائيليين بتدمير القسم الأعظم من القوات الجوية العربية الجاثمة على الأرض في الخامس من حزيران[٢٢].

بعد ذلك اقتصر النفوذ العسكري الأمريكي على منع التدخل السوفييتي في ما كانت تراه واشنطن لا صراعا محليا بل (مرحلة في عملية تهدد أمن أوروبا والولايات المتحدة بصورة أساسية)[٢٣]. واستُخدم الأسطول السادس لمعارضة دبلوماسية التهديد السوفييتية. فتحرك في السادس من حزيران إلى مقربة من ساحل إسرائيل، وأُرسلت حاملة طائرات أخرى إلى الأبيض المتوسط وذلك رداً على طلب كوسيغن بأن تقبل إسرائيل بوقف إطلاق النار والانسحاب إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل الحرب[٢٤]. ونشأت الأزمة الثانية والأهم في العاشر من حزيران عقب التهديدات السوفييتية بالتدخل إذا هاجمت القوات الاسرائيلية دمشق. فعلى الرغم من الصعوبة الخاصة لاستخدام الوحدات العسكرية السوفييتية في سورية، نجحت دبلوماسية التهديد السوفييتية في أثناء الأزمة مرة ثانية في خلق حيرة جدية في واشنطن حول نوايا موسكو[٢٥]. فردّ الأمريكيون بتبديل طراز حركة الأسطول السادس الذي كان قد أُوعز إليه أن يبقى على بعد ١٠٠ ميل من الساحل السوري، فخُفِّضت المسافة الآن إلى ٥٠ ميلا كدليل على أن الولايات المتحدة، كما ورد على لسان جونسون فيما بعد، كانت «مستعدة لمقاومة التسلل السوفييتي

إلى الشرق الأوسط»[٢٦]. وفي الوقت ذاته عزّز الأمريكيون التحذير السوفييتي بتحذيرهم إسرائيل من القيام بعمل آخر ضد سورية. من المحتمل أن هذا الضغط الأمريكي قد أثر في إسرائيل وجعلها لاتتقدم للهجوم على دمشق[٢٧]. لكن بصرف النظر عن هذا التدخل النهائي للحد من مدى التقدم الاسرائيلي، كان الأمريكيون قد صنعوا الكثير للتأثير في المحيط العسكري والسياسي تأثيرا جعل النصر الاسرائيلي ممكنا. ويظهر أن هذا لم يكن نتيجة لأي سياسة متعمَّدة. وحول ما يمكن أن يقال من أن الأمريكيين شجعوا الاسرائيليين على شنّ الحرب، لقد فعلوا هذا حقا لأنهم كانوا غير قادرين على التدخل أو غير راغبين فيه، على الرغم من أنهم كانوا يتوقعون أن تربح إسرائيل بسهولة، ومن أن بعض العناصر في الادارة الأمريكية ما كانوا ليأسفوا على هزيمة كل من سورية ومصر[٢٨]. لكن يحتمل أن يكون احتلال اسرائيل للضفة الغربية أمرا آخر، كما أن مدى الهزيمة العربية كان لا بد أن يترك آثارا بعيدة في السياسة الأمريكية. وكان من المحتمل أن تستطيع إسرائيل التفاوض على الانسحاب من الأراضي المحتلة مقابل حل سلمي فوريّ لو أن السوفييت لم يعمدوا إلى عملية الأمدادات التي تلت. فتمسك الاسرائيليون بالأراضي التي زوّدتهم لأول مرة

في تاريخهم بحدود استراتيجية يمكن الدفاع عنها. لكن لم تلبث هذه السياسة حتى أخذت تفرض ثمنها الخاص. فلم يكن بالأمكان الاحتفاظ بحدود ما بعد حرب الأيام الستة إلا على حساب تجدد العداوات الذي لم يلبث أن أدى إلى تدخل سوفييتي مباشر، وعندئذ وجد الاسرائيليون أنفسهم في وجه تهديد عسكري أعظم جداً من ذلك الذي واجهوه قبل ١٩٦٧. لهذا السبب من جهة ولسبب آخر أيضا وهو انقطاع إمدادات الأسلحة الفرنسية عنهم، أخذ الأمن الأسرائيلي يعتمد بصورة متزايدة على الولايات المتحدة.

نظرا لفاعلية القوات الإسرائيلية، كان باستطاعة الولايات المتحدة، على الأقل حتى لحرب تشرين، أن تفي بتعهدها عن طريق إرسال الأمدادات العسكرية، ومعظمها أسلحة لكن أيضا تكنولوجيا عسكرية ومعلومات استخبارات[٢٩]. وكانت السياسة العسكرية الأمريكية تسعى إلى الحفاظ على «توازن» يتم فيه مقابلة تفوق العرب في عدد السكان تفوقا هائلا بتكنولوجيا عسكرية إسرائيلية، الأمر الذي كان يعني أن على الأمريكيين أن يحافظوا على تفوق القوة الجوية الأسرائيلية. يجب أن تكون إسرائيل، كما قال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأمريكية، قادرة على «الدفاع

عن نفسها ضد هجوم عربي منسق... والولايات المتحدة ملزمة بأن تكون اسرائيل في المستوى الذي يسمح لها باحراز النصر عند وقوع هجوم كهذا»[٣٠]، وكان يمكن أن يضيف: ومن دون الحاجة إلى تدخل أمريكي. لكن سياسة الحفاظ على «توازن» كانت تهدف إلى منع الحرب أيضا. كانت تسعى إلى التأكد من أن الاسرائيليين، الذين كان الأمريكيون عندئذ يشتبهون في أنهم يملكون أسلحة نووية،[٣١] لن يلجأوا إلى هجوم مباغت، كما كانت تسعى إلى منع هجوم عربي على إسرائيل.

وتبين لدى التطبيق أن مفهوم الحدّ الاستراتيجي الاسرائيلي غير فعال كعامل للاستقرار. كان شعور العرب بالألم عميقا[٣٢]، وكانت قدرتهم على التصرف في سياسة الأمدادات العسكرية التي يرسلها الاتحاد السوفيتي فعالة جدا في نهاية المطاف حتى لم يكن بامكان أية قدرة عسكرية إسرائيلية ردع هجوم عربي من دون التحرك في اتجاه تسوية. فشُنّت حرب الاستنزاف وحرب يوم تشرين كلاهما في وجه ميزات كبيرة جداً. وفي ١٩٧٣، حين كان الاسرائيليون أعجز ما يكونون عن الدفاع عن أنفسهم ضد الهجوم العربي المنسق، كان النقص في الذخيرة لديهم وعدم فعالية تكتيكهم في وجه العتاد السوفييتي المعقد يعنيان أنهم أصبحوا

بسرعة في مأزق خطير. أضف إلى ذلك أن سياسة المستوى أو الحد الاسرائيلي عندما ظهرت، خصوصا في أثناء حرب الاستنزاف، ساعدت في تعجيل ظهور تطور معاكس لأهداف السياسة الأمريكية الأساسية في المنطقة، أعني حدوث أول تدخل سوفييتي في القتال على نطاق واسع في الشرق الأوسط. وكان الرد الأمريكي على هذا الحدث اتكاليا بصورة غريبة فقد مضت ثلاثة أشهر على إدخال الطيارين المقاتلين السوفييت إلى مصر من دون أن يظهر أي دليل على رد فعل أمريكي ايجابي. ولم تلجأ الادارة الأمريكية إلى دبلوماسية التهديد إلا بعد أن بلغ الوجود السوفييتي نِسباً كبيرة[٣٣]. فصرح الدكتور كيسنجر في ٢٦ حزيران بأن الولايات المتحدة تحاول «طرد الوجود العسكري السوفييتي، لا الخبراء بل الطيارين المقاتلين، والعسكريين المقاتلين، قبل أن يستقر بهم المقام[٣٤]. «وبعد ذلك ببضعة أيام حذّر الرئيس نيكسون من أن الولايات المتحدة لن تسمح بتعريض أمن إسرائيل للخطر، ومن أن مخاطر مجابهة بين الدولتين العظيمين حقيقية جدا[٣٥]. لكن دبلوماسية التهديد الأمريكية لم تُدعم بأي نشر للقوات على سبيل التهديد، كما أن الأمريكيين، مع احترام رأي الدكتور كيسنجر، عجزوا عن طرد القوات السوفييتية المقاتلة

التي بقيت في مصر عامين آخرين. وهكذا على نقيض ما حدث في ١٠ حزيران ١٩٦٧ و ٢٥ تشرين أول ١٩٧٣ ، قَبِل الأمريكيون فعلا دخولاً عسكرياً سوفييتياً كبيراً في الشرق الأوسط على الرغم منهم. لأنه لم يكن من السهل مجابهة التهديد السوفييتي العسكري الموجه لوقف العمل الأسرائيلي ضد صديق للسوفييت. ففي ظروف كهذه كانت أخطار استخدام نشر القوات الأمريكية لمقابلة التهديد محدودة لأن بامكان واشنطن الضغط على الاسرائيليين ضغطاً يضمن إحجامهم عن القيام بأي عمل عسكري تراه موسكو غير مقبول. لكن إذا استمر العمل العسكري الاسرائيلي[٣٦] كما حدث في بداية ١٩٧٠، ودخلت القوات السوفييتية بالتدريج وبلا ضجة فان واشنطن ستكون إزاء مهمة أصعب جداً وهي طرد القوات السوفييتية من مواقعها. لقد شُنَّت حملة تهديدية من هذا القبيل ضد القوات النووية السوفييتية في نصف الكرة الغربي في ١٩٦٢، لكن بعد ذلك بثمانية أعوام كانت الولايات المتحدة غير مستقرة سياسيا، وغير مجهَّزة عسكريا للقيام على بعد ألاف الأميال من قواعدها الوطنية بتمرين من طراز التمرين الكوبي. كان مثل هذا التمرين باهظ الثمن وشديد الأخطار، كما لم يكن متوقعا في الداخل تأييد عمل كهذا من قبل

الرأي العام الذي أزعجه العمل الأمريكي ضد كمبوديا في نيسان ١٩٧٠ ، وكما لم يكن من المتوقع أن يلقى أي دعم من جانب الحلفاء الأوروبيين[٣٧] .

كان البديل[٣٨] عن ذلك محاولة حل الصراع وتهدئته بمبادرة سلمية . وكانت المحادثات بين القوتين العظميين جارية خلال القسم الأعظم من السنة السابقة وبلغت مرحلة تحضير مسودتين لمعاهدتين شاملتين كلا من اسرائيل ومصر والاردن . وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفييتي قد سحب مشاركته في رعاية المعاهدتين نتيجة تطورات حرب الاستنزاف ، مضى الأمريكيون وحدهم في هذا السبيل ، لكنهم واجهوا مقاومة من القدس لأن تصريح وزير الدولة وليم روجرز الذي صدر في كانون اول ١٩٦٩ بأن التسوية النهائية «يجب ألا تعكس وطأة الفتح ويجب أن تقتصر على تبدلات طفيفة يتطلبها الأمن المتبادل» ، كان يتناقض مباشرة مع مفهوم إسرائيل عن الحدود الآمنة[٣٩] .

وقد ردَّ الأمريكيون على هذا العناد بمحاولة استغلال ضمانهم أمن أسرائيل القائم بحكم الواقع . وكانت واشنطن من قبل نهاية ١٩٦٩ متوقفة عن إرسال بعض طلبات إسرائيل من السلاح[٤٠] . فنشّط التدخل السوفييتي سعيَها[٤١] وساعد في جعل

المبادرة السلمية ذات أولوية كبيرة في واشنطن خلال شطر كبير من عام ١٩٧٠[٤٢]. لكن هذا المسعى لم يكن سهلاً. كان لدى واشنطن سبب وجيه لاستخدام سياسة الامدادات العسكرية بحذر وعناية. فمع وجود القوة الجوية السوفييتية عندئذ في مصر، فُهمت القدس أن الدعم العسكري الأمريكي لها سوف يتوقف على الرد بالموافقة على المبادرة الدبلوماسية الأمريكية التي دعت في ٢٥ حزيران ١٩٧٠ إلى وقف إطلاق النار على طول القناة وإلى إجراء محادثات تحت إشراف وسيط الأمم المتحدة الخاص، «غونار يارنغ»[٤٣]. أضف إلى هذا أن القرار بتزويد إسرائيل بمائة طائرة فانتوم من طراز A 4، و ٢٥ طائرة من طراز F 4، التي كانت تلح في طلبها، كان من الممكن أن يؤدي إلى تصعيد القتال، والقضاء حتما على مبادرة السلام الأمريكية مع العرب[٤٤].

لكن واشنطن بقيت في الوقت ذاته مدركة تماماً أنه يجب على الولايات المتحدة أن تستمر في تعويض إسرائيل عن إحساسها بعدم الأمن. كان هناك خطر، إذا لم تفعل ذلك، من أن الاسرائيليين سوف يصعّدون الصراع بدافع اليأس فقط قبل أن يظهر أن ميزان القوة قد مال نهائيا ضدهم، كما كان هناك مشكلات الانقسامات بين أعضاء التحالف الحاكم. بناء على

ذلك جرى بهدوء تعويض خسائر إسرائيل من الطائرات[٤٥]، وأصبح في حوزتهم معدات الكترونية مقابلة لصواريخ سام السوفييتية[٤٦]. وحوالي نهاية تموز ١٩٧٠، حين رفض الاسرائيليون الاقتراح الأمريكي، سعت واشنطن إلى إدخال قدر أكبر من المرونة في الموقف الاسرائيلي بالاعلان عن أكبر التزام قدمته الادارة الأمريكية لأسرائيل حتى ذلك الحين[٤٧]. فصدرت عن الرئاسة في ٢٣ تموز مذكّرة تتضمن وعداً بتقديم أسلحة إضافية وتحوي تأكيدات بأن الولايات المتحدة ستحافظ على التوازن ضد الوجود العسكري السوفييتي في الشرق الأوسط، وأن القوات الأمريكية ستبقى في البحر الأبيض المتوسط. بل قد أوحت المذكرة بامكان إقامة نوع من العلاقة العسكرية الاسرائيلية الأمريكية، ربما بشكل تحالف، بعد توقيع معاهدة سلام[٤٨].

وبناء على هذه التأكيدات، وعلى أن الادارة الأمريكية لم تعد تضغط من أجل الانسحاب الاسرائيلي، وافقت القدس على مضض[٤٩]. وجاء وقف إطلاق النار الذي بدأ مفعوله في ٨ آب ١٩٧٠ علامة على نجاح المبادرة الدبلوماسية الأمريكية الهامة التي ساعدت على القضاء على موقف خطر على طول القناة، وعلى وضع حدود للتدخل العسكري السوفييتي في مصر[٥٠]. وفي

الخريف الذي أعقب المجابهة في الأردن بين الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي أكدت كثيرا قيمة إسرائيل كوكيل إقليمي، كانت الأسلحة الأمريكية تتدفق على إسرائيل بكميات كبيرة، لكن بالرغم من أن الاسرائيليين كانوا في ذلك الحين قد رفضوا المشاركة في محادثات يارينغ لم تتخل واشنطن عن محاولاتها للسعي إلى حل سياسي. وبناء على ذلك بقي الاسرائيليون عرضة للضغط الأمريكي عن طريق استعمال علاقة الامدادات العسكرية. فجرى تعليق مبيعات طائرات F 4 في تموز ١٩٧١ عندما بلغت اتفاقية العون العسكري والاقتصادي القائمة أجلها[٥١] وكانت هذه محاولة لتليين موقف إسرائيل المتشدد من المفاوضات بالرغم من أن الادارة كانت في ذلك الحين مهتمة أيضا أو حذرة من أن تؤدي مبيعات الأسلحة الجديدة إلى زيادة الأسلحة السوفييتية التي تزوِّد بها مصر[٥٢] لكن في نهاية السنة تبدلت التكتيكات الأمريكية من أسلوب العصا إلى أسلوب الجزرة. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة رفضت قبل ذلك الدخول في التزامات على المدى البعيد بشأن إمدادات الأسلحة خوفا من أن يقلل هذا من نفوذها على القدس[٥٣]، فقد قبلت واشنطن عندئذ لأول مرة بنقل تكنولوجيا السلاح[٥٤]. يضاف إلى

ذلك أن الولايات المتحدة وعدت اسرائيل بمزيد من طائرات F 4 وA 4 لحثها على إجراء المفاوضات المقترحة (عن قرب)[٥٥].

وعلى الرغم من قبول الاسرائيليين المحادثات «عن قرب»، رفضها المصريون ولم يجر أي تقدم نحو حل سلمي إلى ما بعد حرب يوم تشرين[٥٦]. ولم تكن الولايات المتحدة في الحقيقة حتى ذلك الحين في موقف يمكنها من الضغط بصورة كافية على الاسرائيليين لتحقيق أية تنازلات هامة. إن حرب ١٩٧٣، مثل الدخول السوفييتي إلى مصر في ١٩٧٠، وضعت الأمريكيين في البداية في وضع صعب، وكالحال في ١٩٧٠ لم يكن الدعم العسكري الأمريكي لاسرائيل بلا قيود. كانت المشكلة المباشرة تكمن في أن الولايات المتحدة وجدت نفسها مع الطرف الذي لم يكن يحترم بشكل أفضل مصالحها المادّية[٥٧]. كانت الادارة الأمريكية تخشى من حظر النفط. وفي البداية كانت مهتمة أيضا بامكان انتصار اسرائيلي شامل آخر متوقع من شأنه أن يبلور الصراع العربي الاسرائيلي مرة ثانية. ويخلق ظروفا تصبح فيها المفاوضات من أجل تسوية أصعب من ذي قبل. وسعت الادارة في محاولة لاحتواء المشكلات في الأيام الأولى القليلة إلى تبني وجود عسكري منخفض فرفضت أن تقدم للاسرائيليين طلباتهم من

شحنات الأسلحة على نطاق واسع[٥٨]، كما سعت إلى تشجيع قيود سوفييتية مماثلة على إمدادات الأسلحة للعرب وللحصول على تعاون السوفييت معها في محاولة للوصول إلى وقف لاطلاق النار[٥٩].

لكن عدم رغبة المصريين في قبول وقف إطلاق النار وزيادة معدّل الشحنات الجوية السوفييتية اقتضيا إعادة تقويم السياسة في نهاية الأسبوع الأول. لكن تخلي الولايات المتحدة بعد ذلك عن وجودها القليل لم يمنعها من تحقيق أهدافها الأساسية والتنسيق بينها. وهي تجميد السياسة العسكرية السوفييتية، وبقاء إسرائيل، والحد من أي نصر إسرائيلي. وقد تم تجميد السياسة العسكرية السوفييتية بالاعتماد على نقل الامدادات العسكرية ودبلوماسية التهديد معاً. فكان قرار إطلاق حملة إمدادات جديدة كبيرة ابتداء من ١٤ تشرين أول ١٩٧٣[٦٠]، وكانت الحرب قد أصبحت تبدو كصراع بين اصدقاء الدول العظمى، وتمت الاشارة بوضوح إلى عزم أمريكا على ضمان قدرة اسرائيل على البقاء وذلك في رسالة بعثت بها الادارة إلى الكونغرس في ١٩ تشرين أول مع طلب تقديم عون مقداره ٢٫٢ بليون دولار لاسرائيل. وجاء في الرسالة قول الرئيس نيكسون إنه على الرغم

من أن الولايات المتحدة تحاول وقف الحرب بأسرع ما يمكن (يتطلب التخطيط الحكيم منا أن نستعد أيضا لمعركة أطول)[٦١].

واعتمدت الولايات المتحدة على دبلوماسية التهديد بالدرجة الأولى لردع الاتحاد السوفييتي عن استخدام قواته في العمليات. لجأت الى هذا الأسلوب بعد مضي خمسة أيام على بداية الحرب. فحذر الدكتور كيسنجر، ردا على التهديد السوفييتي بدعم سورية في ١١ تشرين الأول، من أن الولايات المتحدة لا تريد أن يقوم الاتحاد السوفييتي بأي عمل غير مسؤول في الشرق الأوسط. وتم دعم هذا التحذير بتحريك وحدات من الأطلسي إلى الأسطول السادس[٦٢]. وفي ١٦ تشرين الأول، إزاء ازدياد القدرة البحرية السوفييتية السريع في البحر الأبيض المتوسط، ألمح الدكتور كيسنجر مرة ثانية إلى أن الولايات المتحدة سوف تحذو حذو السوفييت اذا ما استخدموا القوات في الشرق الأوسط[٦٣]. وتم التعبير عن هذه الرسالة بشكل أوضح في ٢٥ تشرين اول، ردا على محاولة السوفييت فرض اتفاقية وقف إطلاق النار بالتهديد بالتدخل المباشر. فأصدرت الادارة أمراً بالتأهب الشامل (Def- Con 3) «يجب على القوات أن تكون في وضع الاستعداد بانتظار الأوامر».

على الرغم من أن الكتيبة الثانية والثمانين المحمولة جواً في فورت براغ قد وضعت على أهبة الاستعداد لاحتمال استخدامها في الشرق الأوسط، وأرسلت حاملة الطائرات على وجه السرعة الى البحر الأبيض المتوسط كما تحرك الأسطول السادس[٦٣] في جنوبي كريت ليقف في أماكن واقعة بين السفن السوفييتية البرمائية في البحر الأبيض المتوسط[٦٤] ومسرح عملياتها المتوقع، على الرغم من ذلك كله كان القصد من إعلان حالة التأهب بعث نشاط واتصالات غير مألوفة في القواعد الأمريكية، من شأنها أن تلفت انتباه المخابرات السوفييتية[٦٥]. والمسألة ليست في الحقيقة معرفة لماذا رأت الولايات المتحدة ضرورة إرسال إشارة عن عزمها على مقاومة التسلل العسكري السوفييتي إلى الشرق الأوسط، بل معرفة لماذا كانت الاشارة قوية بهذه الدرجة. لم توضع القواعد النووية في حالة تأهب بشأن الشرق الأوسط منذ الأزمتين السورية واللبنانية في أواخر ١٩٥٠ اللتين حدثتا في مرحلة من الحرب الباردة أشد حدة. في ١٠ حزيران حين هدد الاتحاد السوفييتي بالتدخل إلى جانب سورية، اقتصر استخدام القوات الأمريكية لمقابلة التهديد على تغيير مواقع الأسطول السادس، لكن التورط السوفييتي في حرب تشرين كان على

نطاق أوسع جدا منه خلال ١٩٦٧ . وكانت واشنطن مهتمة جدا بحجم عملية الامدادات السوفييتية، والتأهب المبكر للفرق السوفييتية المحمولة جوا، والوجود الذي لم يسبق له مثيل لصواريخ سكود[٦٦] أرض ـ أرض التي يشغّلها السوفييت في مصر[٦٧]. وكان صانعو القرار الأمريكيون قلقين أيضا من أنْ تؤدي قضية ووترغيت، التي كانت تدخل في مرحلة حادة بشكل خاص في تلك الآونة، إلى تقويض الثقة بالسياسة الأمريكية[٦٨].

كان أمن اسرائيل إزاء العرب متوقفاً حصراً على نقل الامدادات العسكرية[٦٩]. وعندما **عاد مجهود الامدادات الأمريكية إلى سابق عهده كانت الأسلحة الاسرائيلية قد نضبت إلى درجة خطيرة**[٧٠]. كانت الشحنات الجوية الأمريكية في حدها الأقصى تنقل ١٠٠٠ طن من العتاد يوميا وكان ٧٠٠ الى ٨٠٠ طن منها ذخيرة[٧١]. ويقال إن طائرات النقل من طراز A galaxy، التي كانت قد خرجت حديثا من مرحلة التجربة، والقادرة على حمل دبابتين من طراز M60، إلى جانب طائرات النقل للمسافات البعيدة، كانت تنقل بعض المعدات مباشرة إلى المطارات العسكرية في سيناء[٧٢]. وأُرسل الموظفون الأمريكيون الى اسرائيل للمساعدة في تدبير استخدام مثل هذا الحجم

الكبير[٧٣]. وبلغ مجموع ما تسلمته إسرائيل في أثناء الحرب وما بعدها ٥٠ ألف طن من المعدات العسكرية، منها ٢٢٣٩٥ طنا نُقلت جواً خلال ٣٢ يوما[٧٤].

لكن الالتزام الأمريكي ببقاء إسرائيل لم يكن مرادِفا لدعم أمريكي في سبيل نصر آخر لاسرائيل. على العكس، كان الأمريكيون الذين كان يعنيهم الابقاء على خطوط اتصالاتهم مفتوحة لكلا الطرفين في النزاع، يرغبون في تجميد الوضع العسكري، بل ربما في هزيمة جزئية لأسرائيل[٧٥]. كان هذا واضحا أشد الوضوح في بداية الحرب عندما توقفت واشنطن عن تلبية طلبات إسرائيل من الأسلحة في وقت كانت فيه القوات الاسرائيلية قد عانت من خسائر خطيرة. وكذلك في نهاية الحرب، عندما استعاد الجيش الاسرائيلي المبادرة وأخذ يعمل على الشاطىء الغربي لقناة السويس. لكن، عندئذ، كان الدكتور كيسنجر قد أصبح في الحقيقة، «الضابط المسؤول نهائيا عن تموين الجيش الاسرائيلي»، والقادر على التحكم في عملياته عن طريق التدخل في تدفق الأمدادات[٧٦]. وعندما وصلت الدولتان العظيمان في موسكو في النهاية إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار، وتلقت المسز مائير رسالة شخصية من الرئيس الأمريكي يطلب

فيها أن توقف إسرائيل العمليات، أدركت القدس أنه لم يكن لها خيار سوى الانصياع. وكانت الأزمة التي نشأت عندئذ تتعلق بفرض وقف إطلاق النار، لأن القتال لم يلبث أن نَشِب مرة ثانية على طول القناة، حيث أتم الاسرائيليون تطويق الجيش الثالث المصري[٧٧]. لم يكن بالامكان قبول واشنطن بهذا الموقف، ليس فقط بسبب ما ينشأ عنه من خطر مجابهة بين الدولتين العظميين الذي انعكس بشكل ظاهر جداً على دبلوماسية التهديد السوفييتية في ٢٤ تشرين اول، لكن لأنه أيضا يهدد بالقضاء على ظروف المفاوضات المواتية التي خلقتها نتيجة الصراع حتى ذلك الحين[٧٨]. وبناء على هذا بقيت القدس خلال الأسبوع التالي عرضة لضغط أمريكي قويّ جداً. وكانت المشكلة المباشرة — التأكد من أن الاسرائيليين لن يدمّروا الجيش الثالث. وبعد يوم من تنفيذ وقف إطلاق النار نظرياً، يقال إن الدكتور كيسنجر أخبر السفير الاسرائيلي في واشنطن بأن إسرائيل لن تستطيع الاعتماد على الدعم العسكري الأمريكي اذا استمرت الحرب نتيجة لأعمالها[٧٩] وقد أخفق هذا التحذير بشكل واضح في تحقيق الأثر المطلوب. فلجأ الأمريكيون إلى أزمة «التأهب» لكي يعززوا دبلوماسية التهديد السوفييتية إزاء القدس، وبيّنوا بشكل واضح لاسرائيل أن

التحرشات الأخرى سيكون لها آثار خطيرة على المصالح الأمريكية تتجاوز كثيرا منطقة الخصومات المباشرة[٨٠].

ما إنْ استقر وقف اطلاق النار بشكل فعليّ عَقب أزمة (التأهب) حتى انصرف الانتباه الى إعادة إمداد الجيش الثالث. وكانت القدس ترغب في أن يتوقف هذا على عودة الأسرى الاسرائيليين، أما واشنطن فقد رغبت في فتح ممر للامدادات بصورة مباشرة. وكرر الأمريكيون مرة ثانية تحذيرهم بأنهم لن يستطيعوا دعم اسرائيل إذا أدت سياستها المتصلبة إلى تجديد الخصومات، لكن الأمريكيين أضافوا هذه المرة تهديداً آخر: إذا لم تفتح إسرائيل ممرا للجيش الثالث فإن الأمريكيين أنفسهم سوف يقدمون الأمدادات للمصريين. وكان هذا، بناء على الدكتور كيسنجر، من أجل الحلول محل عملية إمدادات سوفييتية من شأنها أن تضعف بصورة جدية سمعة أمريكا في العالم العربي لو تمَّت. وجرى تأكيد التهديد بتحويل طائرات النقل من شحن الامدادات إلى إسرائيل إلى قواعد أوروبية استعدادا لارسال شحنات إلى مصر ولأعداد تجهيزات سَوقيّة لانزالها بصورة مستمرة بالمظلات[٨١]. أخلى الأسرائيليون الطريق مرة ثانية تحت ضغط مكثف، لكنهم هذه المرة كانوا تحت تحذير أعم من أن مدى

العون العسكري الأمريكي في المستقبل لهم سيتوقف على رغبتهم في التعاون مع واشنطن من أجل التطورات السياسية في الشرق الأوسط[٨٢].

لم يكن هذا طبعاً يعني أن الولايات المتحدة توشك أن تقلب دعمها التقليدي لاسرائيل الى ضده. فاستمر الأمريكيون في تعويض الخسائر الاسرائيلية، وأزيل القلق الاسرائيلي المباشر بشأن اغلاق المصريين مضائق باب المندب، وذلك بأنشطة قامت بها قوة مهمات أمريكية أُرسلت إلى المحيط الهندي بُعيد الحرب. فأخذت حاملة طائرات أمريكية تعمل في كانون الأول على مقربة من مدخل البحر الأحمر، بينما كانت طائراتها تحلّق وتحوّم بصورة دورية فوق السفن الاسرائيلية والمصرية الموجودة هناك. بل كان يعني فعلاً أن واشنطن عازمة على الاستفادة من الظروف السياسية التي ولَّدتها الحرب وساعدت السياسة العسكرية الأمريكية في تشكيل نتائجها. فقد كانت الاحتمالات للوصول إلى حل ملائم أكثر منها في أي وقت مضى منذ زمن ما قبل حرب الأيام الستة. وكان في وسع الأمريكيين عندئذ أن يستغلوا علاقتهم العسكرية مع اسرائيل من أجل الوصول إلى

تنازلات ضرورية لتحسين العلاقات العربية الأمريكية ولتقليص النفوذ السوفييتي وتقوية الأمن السياسي لاسرائيل[٨٤].

استمرت هذه العملية قرابة سنتين وانتهت بالتوقيع على اتفاقيتين، مصرية ــ إسرائيلية، وسورية اسرائيلية، لفك الارتباط. وبعد تراخي الروابط بين موسكو ومصر بدرجة ملموسة أصبحت واشنطن أقل تقيداً بالضغط على الاسرائيليين مما كانت عليه خلال الحرب[٨٥]. أما الاسرائيليون الذين صدمهم ظهور حقيقة مدى اعتمادهم على الولايات المتحدة خلال الحرب، فقد أصبحوا مرة ثانية حساسين للضغط. وقد أكد الدكتور كيسنجر مراراً المخاطر الكامنة في مفهوم للأمن قائم على الأراضي فقط، حين دل على ان الاستمرار في عدم المرونة السياسية يتعرض في المدى الطويل لخطر تلاشي العون العسكري الأمريكي، وحذّر الاسرائيليين من دفع الولايات المتحدة إلى موقف العزلة السياسية منهم[٨٦]، وأكد تحذيراته بفرض قيود من حين إلى آخر على شحنات الأسلحة[٨٧].

في الوقت ذاته أبدت الولايات المتحدة، مرة أخرى، استعدادها لتقديم إمدادات عسكرية إضافية ومختلف التأكيدات لدعم إسرائيل على المدى الطويل مقابل القبول بالتخلي عن

الأراضي. وكان الاسرائيليون قد أتموا في نهاية ١٩٧٦ برنامج طوارىء لاعادة تجهيز قواتهم بعد الحرب بالمعدات. وحصلوا على ما تزيد قيمته على خمسة بلايين دولار من الأسلحة من الولايات المتحدة[٨٨]. مع العلم أن الأمريكيين قـ موا من ٦٠ الى ٧٠ بالمائة من معدات القوات المسلحة الاسرائيلية. ولم يقتصر الأمر على زيادة هذه الكميات من العتاد منذ الحرب، بل عولجت نقاط الضعف الرئيسة التي تكشّفت في الحرب، واستعاد الاسرائيليون تفوقهم من ناحية الكيف على العرب[٨٩]، كانت إمدادات الأسلحة هذه جزئيا نتيجة التزامات تعهدت بها الولايات المتحدة خلال دبلوماسية الخطوة فخطوة للدكتور كيسنجر. وأكثر هذه الالتزامات شمولاً حتى الآن ورد في مذكرة اتفاق مرافقة لاتفاقية فك الارتباط الثانية في سيناء التي عقدت في أيلول ١٩٧٥[٩٠]. في هذه الاتفاقية تعهدت واشنطن أن تستجيب استجابة تامة، في حدود مواردها وبتفويض الكونغرس واستنسابه، بصورة مستمرة وعلى المدى الطويل لطلبات اسرائيل من المعدات العسكرية وغيرها من المتطلبات الدفاعية، ولطلباتها من الطاقة ولاحتياجاتها الاقتصادية[٩١]. وبالاضافة إلى هذا التزمت الولايات المتحدة بصورة رسمية بأن تتشاور مع اسرائيل إذا تهدد أمنها من جانب

(قوة عالمية)[٩٢]. ووافقت على وضع خطط خلال شهرين لعملية إمدادات عسكرية لاسرائيل في حالة تعرضها لموقف طوارىء، كما التزمت بوضع ٢٠٠ موظف مدني أمريكي لتشغيل أنظمة الانذار المبكر في سيناء. وكانت مهمة هؤلاء تقديم معلومات عن أية انتهاكات للاتفاقية لكل من مصر واسرائيل، ولقوة الطوارىء للأمم المتحدة التي شُكّلت بعد حرب تشرين. إذا وضعنا جانبا القيمة العسكرية لهذا الالتزام[٩٣]، فان وجود «حتى مجموعة رمزية من التقنيين الأمريكيين»، على حد تعبير وزير الدفاع شيمون بيريز «من شأنه (أن يردع) كلا الطرفين»[٩٤].

كان من الواضح إذن أن الأمن الاسرائيلي يجب أن يكون مسؤولية أمريكية على المدى الطويل. ولم يصبح بالنسبة لواشنطن قضية ذات أولوية إلا بعد نهاية أسوأ مرحلة من مراحل الحرب الباردة، ونشأت المسألة من قوة اسرائيل العسكرية إلى حد ما مما قد يدعو إلى السخرية، ولئن برهنت حرب الأيام الستة على قيمة إسرائيل كوكيل إقليمي، فانها خلّفت إرثا أبعد ما يكون عن إشاعة الاستقرار السياسي أو الحدودي. وتبع ذلك أن الولايات المتحدة أخذت ابتداء من أواخر الستينات تواجَه بطلب متزايد، وأحيانا محرِج، لارسال الأمدادات العسكرية إلى إسرائيل. كما أن

الحد العسكري الاسرائيلي الذي ساعدت الولايات المتحدة في إقامته أقصى عناصر هامة في العالم العربي، وعجّل عام ١٩٧٠ في تسللّ عسكري سوفييتي كبير إلى الشرق الأوسط عجزت الولايات المتحدة فعلاً عن مواجهته.

هذه التطورات لم تمنع بطبيعة الحال الولايات المتحدة من ضمان أن أمن إسرائيل ينبغي ألا يهدّد بهجوم عربي أو سوفييتي. لكنها عقّدت، بشكل واضح، مهمة تقديم ما يلزم لضمان الأمن العسكري الاسرائيلي وجعلت واشنطن تؤكد الأبعاد السياسية للمشكلة أكثر من القدس. وبهذه الصورة نشأ بعض الاتفاق في المصالح التكتيكية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وظهر هذا الاتفاق بوضوح ليس فقط في عملية المفاوضات المتقطعة بين الدولتين العظميين من أجل تسوية بل أيضا في تفاعل بين سياستيهما العسكريتين ساعد في الوصول الى تسوية مؤقتة. واستطاعت الولايات المتحدة أن تحدّ من الدعم السوفييتي لعمليات الهجوم العربي ضد اسرائيل، كما استطاعت بالعمل بصورة مباشرة في بعض الأحيان، وبصورة غير مباشرة في أحيان أخرى عن طريق الاتحاد السوفييتي، أن تساعد في جعل الجميع يدركون أن وجود دوله يهودية مستقلة حقيقة لا يمكن نفيُها. لكن

الولايات المتحدة كانت مقابل ذلك، في بعض الأحيان، تنقل دبلوماسية التهديد السوفييتي إلى القدس وتعززها من أجل وضع حدّ للتسلل العسكري الاسرائيلي الى الأراضي العربية. واستعانت أيضا بالدعم العسكري السوفييتي للعرب، وخصوصا في ۱۹۷۰ وعقب حرب تشرين، لحث إسرائيل على اتخاذ موقف أكثر مرونة في المساومة.

إلا أن المحاولات الأمريكية لوضع الأمن الاسرائيلي على قاعدة سياسية أقوى عن طريق استخدام السياسة العسكرية لم تلق إلا نجاحاً محدوداً. وثبت بصورة متناقضة أن الولايات المتحدة أحرزت أعظم نجاحها عقب السويس مباشرة حين كانت الروابط الأمريكية الاسرائيلية ضعيفة نسبياً. يضاف إلى هذا أن الاسرائيليين عندما أجروا تنازلات، كما حدث في ١٩٥٦ و ١٩٥٧، وكذلك بين ١٩٧٤ و ١٩٧٥، كانت تنازلاتهم في قضايا لم يكونوا يعتبرونها ذات أهمية حيويّة لأمنهم[٩٥]. وكانت استجابةً لضغوط تجمع بين العصا والجزرة معاً. وإذا سلمنا هذا الجمع بين الأسلوبين كان أجدى وسيلةٍ لمعالجة عدم المرونة في السياسة الاسرائيلية الناشئة عن الأحساس العميق بعدم الأمن، إلى جانب استغلال اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة في الوقت

نفسه، يبقى هناك بعض الشك في المهارة التي نُفّذت بها السياسة الأمريكية. فبينما كانت واشنطن تعاني صعوبة في الضغط على وكيل ثمين يتمتع بكيان سياسي هام في الولايات المتحدة، كان هناك رصيد سياسي قوي لممارسة ضغط كهذا، وقد استجابت القدس فعلا للتحذيرات الأمريكية، لأنها كانت واعية جدا عزلتها الدولية[٩٦]. وكما لاحظت المسز مائير «يصعب قول: لا، للولايات المتحدة، فمن يبقى غيرهم لتزويدنا بالسلاح؟»[٩٧] وهكذا فالمسألة هي: ألم تكن الولايات المتحدة متباطئة أكثر من اللازم في ممارسة الضغط عن طريق التهديد بايقاف أو انقاص الامدادات، ومستعدة أكثر مما ينبغي لتقديم الضمانات العسكرية من أجل خلق إحساس أكبر بالثقة بالنفس بشأن الأمن ومن أجل التعويض عن التنازلات الفعلية أو الشكلية؟ لأنه من الواضح أن مثل هذه الامدادات لم تكن بالضرورة تعطي مرونة لموقف المساومة الاسرائيلية[٩٨]، وكانت عوضاً عن ذلك تؤدي في بعض الأحيان إلى إلهاب سباق التسلح الاقليمي. لكن هناك أيضا مشكلة جوهرية أكبر. هل كان بامكان أية كمية من الامدادات العسكرية الخارجية، بالاضافة الى أشد التأكيدات الأمريكية، أن تكون بديلا مقنعا للاسرائيليين عن مكاسب أمنية ملموسة مثل

الأراضي، وعن الأسلحة النووية التي ينتجها ويتحكم بها الاسرائيليون ؟ .

ظهرت هذه المشكلات بصورة واضحة جداً خلال عملية دبلوماسية الخطوة فخطوة وبعدها. وقد دفع الأمريكيون ثمناً باهظا لنجاحهم على الرغم من أن الأسرائيليين انسحبوا من ١٠ بالمائة فقط من الأراضي التي احتلوها في ١٩٦٧، وتجنبوا بعناية جميع القضايا الأشد صعوبة، لكن أصبح واضحا مرة أخرى أن القدس كانت حساسة للضغط وكان لا بد لجزء على الأقل من أي نجاح طويل الأمد للجهود الأمريكية أن يعتمد على الجمع بين الحزم والجهد المستمر، وهما صفتان لم يكن المناخ السياسي الداخلي في أمريكا ولا تنظيم ماكينة صناعة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة بقادرين على توفيرهما بسهولة.

الحواشي

١ ــ شيمون بيريز، **مقلاع داوود**، ص ص ١٤٦ ــ ١٤٨.

٢ ــ من أجل تفاصيل التعاون العسكري الفرنسي الاسرائيلي انظر سيلفيا كوويت كروسبي، **حلف خفي: فرنسا وإسرائيل من السويس الى حرب الأيام الستة**، ص ص ١٩ ــ ٢١ ــ ١٠٤ ــ ١٠٥، ١٦٨ ــ ١٦٩، ١٨٠.

٣ ــ في رأي رئيس هيئة الأركان المشتركة، الأميرال رد فورد، كانت الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها الاتحاد السوفييتي التدخل مباشرة هي ضربات بعيدة المدى بأسلحة نووية، وهو عمل بعيد جداً عن الوقوع. دوايت أيزنهاور، **شَنّ السلام**، ص ٩١.

٤ ــ كان أيزنهاور قلقاً من أن الاتحاد السوفييتي، بعد الاضطرابات الهنغارية، قد يرغب في اللجوء إلى أية «مغامرة خشنة». إن السوفييت «خائفون وهائجون كما كان هتلر في أيامه الأخيرة. ولا يوجد أخطر من ديكتاتور في تلك الحالة الذهنية». المصدر ذاته، ص ٩٠.

٥ ــ شارلز بوهلن، **شهادة للتاريخ**، ص ص ٤٣٣ ــ ٤٣٤. كان

هذا جزئيا لأن الرسميين الأمريكيين خلال الحرب الكورية أهملوا مخطئين التهديدات الصينية بارسال متطوعة.

٦ـــ اقترح أيزنهاور دعوة الموظفين من الاجازات، «عمل يستحيل إخفاؤه ومن شأنه أن يجعل الروس يعلمون ـــ من دون أن يثيرهم ـــ أننا لن نؤخذ على غرةً» **شَنُّ السلام**، ص ٩١؛

٧ـــ العميد البحري ج. س. ويلي، **الأسطول السادس والدبلوماسية الأميركية**، في ج. س هوريوتيز (الناشر)، **التنافس الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط**، ص ص ٥٥، ٥٦

٨ـــ آبا إيبان، بلادي، ص ١٤٧، داود بن غوريون، اسرائيل ـــ تاريخ شخصي، ص ٥٠٩.

٩ـــ شرمان آدامز، **تقرير مباشر**، ص ٢٢٥.

١٠ـــ من أجل تقرير عن الدور الفرنسي الخطير، انظر كروسبي. المصدر السابق، ص ص ٩١ ـــ ٩٢. يذهب بار ـــ زوهار إلى أن أحد أسباب قبول الاسرائيليين بالمقترحات الفرنسية لحل مشكلتي غزة وشرم الشيخ هوالخوف من إيذاء فرنسا ومن ثَمَّ التعرض لخطر انقطاع إمدادات الأسلحة الفرنسية. النبي المسلح، ص ٢٥٣.

١١ـــ صرح الرئيس أيزنهاور في ٢٠ شباط ١٩٥٧ بأن «الولايات المتحدة كانت مستعدة لممارسة هذا الحق ذاته وللاشتراك مع

آخرين للحصول على اعتراف بهذا الحق». ميشيل هوارد وروبرت هانتر، اسرائيل والعالم العربي: أزمة ١٩٦٧، ص ٨.

١٢ــ بارــ زوهار، المصدر السابق، ص ٢٥٧. روبرت سانت جون، ايبان، ص ٣٢٩. كانت إسرائيل قد سعت إلى ضمان دفاعي أمريكي قبل السويس.

١٣ــ ورد في روبرت برانجر وديل تاهتينن، التهديد النووي في الشرق الأوسط، ص ٤. بعد التطمين الرئاسي، قدّمت لوفد إسرائيلي زار واشنطن خلاصة للوضع الدولي تتضمن استعراضاً مفصّلاً لقدرات الولايات المتحدة على التدخل في الصراعات الاقليمية، كدليل على أن الوعود الأمريكية «كانت مدعومة بالقوة». وتعهد الأمريكيون أيضا بأن «يدرسوا بصورة جدية» الاستعداد لنجدة اسرائيل إذا تعرضت للهجوم. بيريز، المصدر السابق، ص ١٠٦.

١٤ــ حنا كمشة، **فلسطين أم اسرائيل: قصة سبب إخفاقنا التي لم ترو**، ص ٢٥١.

١٥ــ كانت وزارة الخارجية راغبة في إتمام إعادة فتح المضائق خوفاً من أن يؤدي الفشل في قلب الأمر الواقع في مصر إلى تقوية موقف ناصر في العالم العربي مما يؤدي الى احتمال سيطرته على دول النفط. ويليم كواندت، (سياسة الولايات المتحدة في الشرق

الأوسط). في هاموند والكسندر (الناشر) **ديناميكية السياسة في الشرق الأوسط**، ص ٥٢٠.

١٦ ــ أوجين روستو، **السلام في الميزان**، ص ٣٦٣. كان من بين المشاكل العسكرية الأخرى تأمين تغطية جوية، وصعوبة القيام بعمليات تحت الهجوم في منطقة البحر الأحمر المحصورة. جوناثان هَوي، **الأزمات المتعددة**، ص ٦٨.

١٧ ــ يذهب هَوي إلى أن الاعتماد الكبير غير المألوف على الدعم البريطاني كان سيكولوجيا بقدر ما كان عسكرياً. صحيح أن البريطانيين كان لهم قوات جنوبي السويس لكن كان هناك أيضا اهتمام من جانب الكونغرس بوجوب أن تكون أيةُ عملية دوليةً لا وحيدةَ الطرف، كما كان هناك خوف لدى الجميع من أن تتحول إلى جندرمة دولية. وتناقصت الأهمية المعلقة على الدعم البريطاني بعد أن زال التحدي في البحر الأحمر، لكن الوجود البحري البريطاني في البحر الأبيض المتوسط ازداد أهمية نظرا لازدياد إمكان التدخل الروسي خلال الحرب. المصدر ذاته، ص ص ٨٩، ١٢٥ = ١٢٦.

١٨ ــ موشي دايان، **قصة حياتي**، ص ٢٦٣، زيف ــ شيف، **تاريخ الجيش الاسرائيلي**، ص ١٥٤، وروبرت سانت جون، المصدر السابق، ص ٤٢٦.

١٩ ــ لندن بينز جونسن، نقطة التفوق، ص **٢٩٣**، **ومايكل**

بريشر، **قرارات في سياسة اسرائيل الخارجية**، ص ٣٢٢.

٢٠ــ المصدر ذاته. ص ٤٢١.

٢١ــ عبد اللطيف، (أمريكا واسرائيل والعرب)، أفق باكستان، الجزء ١٧ رقم ١، ١٩٧٤، نقلا عن ملحق الشؤون الخارجية آنذاك في السفارة الأميركية في القاهرة. ص ٢٣.

٢٢ــ أهمل ناصر اقتراحات العسكريين بقيام مصر بالضربة الأولى بسبب خطر جذب الولايات المتحدة إلى الحرب. أما الضربة الاسرائيلية الأولى فقد كان من المرتقب أن تبقي الولايات المتحدة خارج الحرب. ثيودودريبر، (من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣: الحروب العربية ــ الاسرائيلية)، **التعليق**، كانون أول ١٩٧٣، ص ٣٥.

٢٣ــ أوجين روستو، نقلا عن (صراع الشرق الأوسط)، لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، اللجنة الفرعية بشأن الشرق الأوسط، تموز ١٩٧٠، ص ٣١٥. وجونسون أيضاً، المصدر السابق ص ٢٨٨.

٢٤ــ ونستن بردت، **لقاء مع الشرق الأوسط**، ص ٣٣٠.

٢٥ــ هُوي، المصدر السابق. ص ص ١٠٦، ١٠٧، وجونسون، المصدر السابق، ص ٣٠٢.

٢٦ــ المصدر ذاته.

٢٧ــ **الشرق الأوسط الجديد**، حزيران ١٩٧٠، ص ٥٠. أنظر أيضا المصدر السابق، ص ٣٠٤. بناء على تقرير جونسون

أخبر الأمريكيون كوسيغن (بالخط الساخن) أنهم كانوا يضغطون على الاسرائيليين لكي يجعلوا وقف إطلاق النار فعالاً تماماً وأكدوا له أن هذا سيحصل. من المحتمل أن هذا الضغط الأمريكي قضى على الأزمة. لكن ربما كان هذا هو الذي كان يقصده الاتحاد السوفييتي تماماً، ويمكن الذهاب الى أن العمل الأمريكي أقنع الاتحاد السوفييتي بأن سياسة التهديد هذه قد تكون أداة فعالة جدا للسياسة العسكرية في ظل ظروف مماثلة. جونسون، المصدر السابق، ص ٣٠٣، وجون غلاسمان، **الأسلحة للعرب**، ص ٥٨.

٢٨ـ من أجل دليل على أن الاسرائيليين ربما حصلوا على تشجيع لكي يتحركوا ضد سورية في نهاية الحرب، انظر سانت جون، المصدر السابق، ص ٤٦٢.

٢٩ـ إن العلاقة بشأن المخابرات كانت مفيدة للطرفين. ويقال إن مصلحتي المخابرات الاسرائيلية والأمريكية تعاونتا ضد أهداف المخابرات السوفييتية وغيرها من أهداف المخابرات المشتركة، وان الأمريكيين استفادوا من الأنشطة الاسرائيلية لجمع المعلومات وغيرها ليس فقط من الشرق الأوسط لكن في أفريقيا أيضا. انظر، من بين مصادر أخرى، **الكريشيان سايانس مونيتور**، ٦ كانون أول ١٩٧٣، **والغارديان**، ٢٥ فبراير ١٩٧٧، ومارفن وبرنار كالب، **كيسنجر**، ص ٤٥٥، وفريق الساندي

تايمز. لتقصي الحقائق، حرب يوم كيبور، ص ص ١٠٣ ، ١١٢ ، ١١٣ .

٣٠ ــ (توازن القوى العسكري في الشرق الأوسط: نظرة أمريكية)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ربيع ١٩٧٢ ، ص ص ٥ ، ٦ .
إلا أن عبارة «توازن» كانت في ذاتها غامضة وقابلة لعدد من التفسيرات داخل الادارة الأمريكية. لكنها طبعاً كانت من ناحية المعاني مفيدة في العلاقات العربية الأمريكية بسبب انطباع التقيد في سياسة امدادات الأسلحة الذي كانت تسعى إلى إعطائه. روبرت ج برانجر، **السياسة الأمريكية من أجل السلام في الشرق الأوسط**، ص ٢٧ .

٣١ ــ بناء على تقرير ظهر في النيويورك تايمز في ١٨ تموز ١٩٧٠، بقيت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط سنتين على الأقل تسير على افتراض أن إسرائيل تملك أسلحة نووية أو تستطيع أن تجمع بسرعة أسلحة نووية .

٣٢ ــ بكلمات دايان، (تقع اسرائيل على بعد حركة عمليات واحدة فقط من جميع العواصم العربية، على بعد أقل من ١٠٠ كيلومتر من القاهرة ودمشق وعمان وبيروت. ليس لدينا نوايا عدوانية. لكن وجودنا على طول هذه الحدود.. هو أكثر من مجرد تحدّ للأقطار المحيطة بنا ــ إنه يعرض أسسها للهلاك تماما). شابتوي تيريه. **موشيه دايان**، ص ٣٤١ .

٣٣ ــ في ٣٠ حزيران كان في مصر ١٢٠ طائرة ميغ ٢١ بقيادة طيارين سوفييت وبين ٤٥، و ٥٥ موقع صواريخ SAM^3 و ٨٠٠٠ عامل على الصواريخ. **مسح استراتيجي ١٩٧٠**، ص ٤٧.

٣٤ ــ كالب وكالب، المصدر السابق، ص ١٩٣.

٣٥ ــ يقال (إن الحديث الصريح المفاجىء من قبل الرئيس) جاء مفاجأة لكثير من البيروقراطيين. **الواشنطن بوست**، ١١ تموز ١٩٧٠.

٣٦ ــ انظر الفصل السادس.

٣٧ ــ انظر المقال بقلم ستيورات ألسوب في **النيوزويك**، ٣ آب ١٩٧٠.

٣٨ ــ انقسم صانعو السياسة الأمريكية حول الجواب الأمريكي الصحيح. ويقال إن هيئة الأركان المشتركة حبّذت إمداد إسرائيل على وجه السرعة بالمزيد من الطائرات وقيام الأسطول السادس بزيارة لها. **النيوزويك**، حزيران ١٩٧٠.

٣٩ ــ ذهبت المسز مائير في ٣٠ كانون أول ١٩٧٠ إلى حدّ القول، إن الاقتراح الأمريكي (ينطوي على تهديد خطير لصميم وجودنا). ورد في شلومو سلونيم، **العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة**، ١٩٦٧ ــ ١٩٧٣، ص ٢٠.

٤٠ ــ المصدر ذاته، ص ٢١.

٤١ — ورد على لسان موظف سابق في الادارة الأمريكية (السياسة المبدعة التي تعمد الى المبادرة. مثلما تعمد إلى الاستجابة... تتطلب جهداً ضخما، وقد بُذل هذا الجهد داخل حكومة الولايات المتحدة خلال الأشهر التسعة الأولى من ١٩٧٠ حين كان جهاز الأمن القومي كله — الذي يشمل موظفي الخارجية والدفاع، ووكالة الاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي — يعمل لصياغة سياسة عسكرية وسياسية استطاعت أن تحقق نتائج هامة للسلام في آب ١٩٧٠) روبرت ج بانجر، المصدر السابق ص ٥٦.

٤٢ — **واشنطن بوست**، ٨ حزيران ١٩٧٠. بير إفرون، **الشرق الأوسط**، ص ١١٦.

٤٣ — في هذا أيضا استخدم الأمريكيون عامل الخطر السوفييتي، حين أفهموا الاسرائيليين أنهم سوف يترددون كثيرا في تقديم مزيد من الطائرات لهم إلى أن يتم وقف إطلاق النار. وفي الوقت ذاته سعت واشنطن إلى استغلال علاقة تقديم الأمدادات العسكرية مع إسرائيل وأبلغت موسكو والقاهرة أنها سوف تضطر إلى تزويد إسرائيل بمزيد من طائرات F 4 إذا لم تقبل مصر بوقف إطلاق النار. ويتن، المصدر السابق، ص ١١٢.

٤٤ — أشار وزير الدولة روجرز في مؤتمر صحفي في ٢٥ يونيو إلى أنه

ليس من المفيد مناقشة العون العسكري لاسرائيل علناً،
نيوزويك، ٦ تموز ١٩٧٠.

٤٥ ــ انظر برانجر، المصدر السابق، ص ٢٤.

٤٦ ــ كان في حوزة اسرائيل أكثر من أي حليف آخر لأمريكا معلومات واسعة عن التدابير التكنولوجية الالكترونية الأمريكية المضادة. كما كان في وسعها الوصول إليها أكثر من أي حليف آخر.
أسبوع الطيران، ١٩ تشرين اول ١٩٧٠.

٤٧ ــ رسالة نيكسون الشخصية دليل على نقطة التحول في القرار الاسرائيلي لقبول الاقتراح الأمريكي. وقد تضمنت تأكيدات كثيرة بشأن الموقف الأمريكي من موقف التفاوض الاسرائيلي. يمكن رؤية مدى مختلف التأكيدات في ضوء الرأي الذي يُعزى إلى جوزيف سيسكو بأن إسرائيل لن تقدِّم أية تنازلات إطلاقاً حتى تصبح منيعة عسكرياً. ميكايل بريتشر، (إسرائيل ومبادرة روجرز بشأن السلام)، Orbis، صيف ١٩٧٤، ص ص ٤١٤، ٤٢٥، ادوارد ر. ف شيهان (كيف عملها كيسنجر: دبلوماسية الخطوة خطوة في الشرق الأوسط). **السياسة الخارجية ربيع ١٩٧٦**، ص ٩.

٤٨ ــ ويتن، المصدر السابق، ص ١١٦ ــ ١١٧. جدَّدت هذه

التأكيدات في نوفمبر لدى زيارة إيبان، وزير الخارجية، لواشنطن.

٤٩ ــ استقال من الحكومة ستة من وزراء الجناح اليميني في حزب جاهال، المصدر ذاته، ص ص ١١٧، ١١٩.

٥٠ ــ ولكن بخطر المجابهة بين اسرائيل والطيران السوفييتي لم يُستبعَد تماماً إلى أن تُّم إخراج السوفييت من مصر في تموز ١٩٧٢.

٥١ ــ ورد عن موظفي وزارة الخارجية قولهم إنه لن يتم بيع اسرائيل طائرات F 4 لأن الاتحاد السوفييتي يطبق قيوداً على شحن الأسلحة إلى مصر .**انترناشينال هرالد تريبون**،١٧ تشرين الثاني ١٩٧١.

٥٢ ــ **نيويورك تايمز**، ٤ آب ١٩٧١.

٥٣ ــ كان الأمريكيون يحاولون أيضا اللجوء إلى تأكيدات الدعم للحصول على تنازلات. ففي الصيف زار سيسكو إسرائيل في محاولة لاقناع الاسرائيليين بالانسحاب من القناة والسماح للقوات المصرية بالعودة إلى مواقعها في الضفة الشرقية. وروُى عن المصادر الاسرائيلية قولها إن الاسرائيليين كانوا متأكدين من أن الأمريكيين يستطيعون إرسال ١٠٠ طائرة F 4 على وجه السرعة الى اسرائيل خلال بضعة أيام، إذا حاول المصريون استعادة بقية سيناء نتيجة لذلك. **نيويورك تايمز**، ٢٠ ايلول ١٩٧١.

٥٤ ــ ويتن، المصدر السابق، ص ٢٠٣.

٥٥ ــ ايفرون، المصدر السابق، ص ٢١٧، لكن الولايات المتحدة لم تعلن بصورة غير رسمية عن بيع ٤٢ طائرة F4 و ٩٠ طائرة A 4، وعلى أن تسلمّ في مدة ثلاث سنوات، إلا بعد أربعة أيام من إعلان إسرائيل قرارها بقبول المفاوضات. ويتن، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

٥٦ ــ لا يمكن أيضا تحديد درجة الاستعجال في المحاولات الأمريكية في هذه المرحلة. ويبدو أن الأمريكيين لم يأخذوا كلام السادات مأخذ الجد، وبعد خروج الروس من مصر لا بد أن الحافز إلى القيام بمبادرة دبلوماسية كبيرة قد ضعف أكثر. فأرسل نيكسون بعد خروج السوفييت رسالة سرية إلى السادات تعهّد فيها بأن تركز الادارة على الشرق الأوسط حالما تنتهي الانتخابات الرئاسية والمفاوضات الفييتنامية من أجل السلام. ماتي جولان، **المحادثات السرية لهنري كيسنجر**، ص ١٤٥. ادوارر. ف. شيهان، المصدر السابق، ص ٩، مارفن وبرنار كالب، المصدر السابق، ص ٤٢٤.

٥٧ ــ المورر. زوموالت، (دروس للناتو Nato من التجربة العسكرية الأخيرة)، **اتلانتيك كوميونيتي كوارترلي** فصلية، شتاء ١٩٧٤/ ١٩٧٥، ص ٤٥٠.

٥٨ ــ للحصول على وصف لهذا التدريب السياسي الحساس جداً،

انظر وولتر لاكور وادوار لوتواك، (كيسنجر وحرب يوم الغفران، **كومانتيري** ايلول ١٩٧٤.

٥٩ــ جولان، المصدر السابق، ص ٤٦.

٦٠ــ أرسلت إمدادات سلاح محدودة قبل ١٤ أوكتوبر، تشمل صواريخ جو ــ جو ومعدات مضادة الكترونية. وجاء مع هذه الأخيرة تقنيون أمريكيون. **فلايت**، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٣، وفريق الساندي تايمز لتقصي الحقائق، المصدر السابق، ٢٧٥.

٦١ــ كالب وكالب، المصدر السابق، ص ٤٨٣.

٦٢ــ شيف، المصدر السابق، ص ١٩٦. لدى اندلاع حرب الأيام الستة وُضع الأسطول السادس في وضع التأهب التام للمعركة (تأهب ١). وأُرسلت حاملة طائرات وثلاث مدمرات لتأخذ مواضعها بين كريت وقبرص في المناطق التي تقوم السفن السوفييتية بمراقبتها. أما حاملة الطائرات الثانية فقد جيء بها بعد ذلك من برشلونة إلى الشرق. فريق الساندي تايمز لتقصي الحقائق، المصدر السابق، ص ٢٧١.

٦٣ــ ويتن، المصدر السابق، ص ٢٨٧. **ملاحظة**، تعليق مماثل من الدكتور شلسنجر، **النيويورك تايمز**، ١٩ أوكتوبر ١٩٧٣.

٦٤ــ (تلك السفن التي ضربتها العاصفة، ولم تلق الجيوش العربية عليها أية نظرة)، سجلات معهد الولايات المتحدة البحري، ايار ١٩٧٥.

٦٥ـــ رأي س. كلاين، (سياسة من دون مخابرات)، **فورن بوليسي**، شتاء ١٩٧٤/١٩٧٥، ص ص ١٢٨، ١٢٩. لكن يُستدَلّ بعض الشيء على مدى العملية وفحواها من وضع أسراب الدفاع الجوي للحرس القومي الجوي في حالة التأهب، مما يشير إلى أن الولايات المتحدة كانت تتجه إلى مقابلة التهديد النووي السوفييتي المباشر لها. **أسبوع الطيران**، ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٣.

٦٦ـــ أدى وجود صواريخ سكود إلى قيام (بعض الاتصالات على مستوى عال) مع الاتحاد السوفييتي. **واشنطن بوست**، ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٣. انظر أيضا غلاسمان، المصدر السابق، ص ١٦٣.

٦٧ـــ الأسطول السادس، وإن كان أقل عددا، كان يملك ميزة وجود دعم جوي معه، وكان يحتفظ بميزة للتفوق في قوة النيران. لكن هذا التقدير لم يكن ليتفق عليه الجميع في القوات البحرية للولايات المتحدة. فقد ذهب الأميرال زوموالت إلى أن ما كان يتمتع به الأسطول السوفييتي في المتوسط من تفوق في الأعداد، مع امكان توفير غطاء جوي له من قواعد في مصر وسورية ويوغوسلافية وجزيرة القرم، الى جانب الصعوبات في حصول الأمريكيين على حقوق استخدام القواعد. كان معناه أن الولايات المتحدة لم يكن أمامها سوى أن ترضخ لتهديد ٢٤

تشرين الأول. غلاسمان المصدر السابق، ص ١٦٢، الغارديان، ٣١ تموز ١٩٧٥.

٦٨ــ استقال سبيرو أغنو نائب الرئيس في ١٠ تشرين الأول، وفي ١٢ تشرين الثاني حكمت محكمة الاستئناف بأنه يجب على الرئيس تسليم شرائط البيت الأبيض إلى المدعي العام الخاص، أرشيبالد كوكس، وفي ٢٠ تشرين الأول صرف نيكسون كوكس. وعقب هذا مباشرة استقال النائب العام، ايليوت ريتشاردسن. وقد ورد عن الموظفين الرسميين قولهم ان «التأهب» نتج عن الشعور لدى الادارة بأنها مطوّقة، بسبب ووتر غيت جزئياً، لكن أيضا بسبب «طبيعة الارتياب» لدى كل من الرئيس نيكسون والدكتور كيسنجر. الواشنطن بوست، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٣.

٦٩ــ في ١٧ أوكتوبر أخبر كيسنجر وفدا زائراً مؤلفا من وزراء خارجية عرب أن أمريكا لن تتدخل في القتال إلا إذا «انتُهكت حدود إسرائيل الحقيقية». محمد هيكل، **الطريق إلى رمضان**، ص ٢٣٤.

٧٠ــ حين بدأت الامدادات الجوية الأمريكية الواسعة النطاق، كانت واشنطن تعتقد أن إسرائيل على وشك الهزيمة. **التايمز**، ٣١ تشرين اول ١٩٧٣.

٧١ــ **انترناشينال هرالد تريبيون**، ٣ كانون أول ١٩٧٤.

٧٢ــ فريق الساندي تايمز لتقصي الحقائق، المصدر السابق، ص ٣٧٦.

٧٣ــ أمنون سيللا، **كيف سيكون شكل الحرب القادمة**، ص ١١.

٧٤ــ الجنرال ب. ك، كارلتن، **جريدة القوات المسلحة**، آب ١٩٧٤. كانت التجهيزات تتراوح بين ذخيرة للبنادق وثياب داخلية، وبين البطانيات والطائرات المقاتلة. لكن الاسرائيليين لم يتسلموا إلا كمية قليلة من الأسلحة التي طلبوها. لاكور ولوتواك، المصدر السابق، ص ٣٩، ودايان، المصدر السابق، ص ٤٢١ / ٤٢٢.

٧٥ــ كالب وكالب، المصدر السابق. ص ٤٧٩، فريق الساندي تايمز لتقصي الحقائق، **نظرة عميقة على حرب الشرق الأوسط**، ص ١٣٢.

٧٦ــ لاكور ولوتواك، المصدر السابق، ص ٣٩.

٧٧ــ لكن يمكن أن يتحمل الدكتور كيسنجر بعض المسؤولية عن هذا. فحينما كان في القدس في طريق العودة من موسكو، أعطى تصريحات كان عدد منها يَحتمل معنى الأمر بالمضي قدما لتطويق الجيش الثالث. جولان، المصدر السابق. ص ص ٨٦/٨٧.

٧٨ــ كان الأمريكيون قد أكدوا من قبل لكل من العرب والاتحاد السوفييتي بأن الولايات المتحدة لن تسمح للاسرائيليين بتدمير

الجيش الثالث أو تجويعه. جولان، المصدر السابق، ص ص ٨٩، ١٠٤. انظر أيضا هيكل، المصدر السابق، ص ٢٣٣.

٧٩ ــ المصدر السابق، ص ٨٨.

٨٠ ــ ويتن، المصدر السابق، ص ٢٩٣ ــ يُذكر عن دايان أيضا قوله إن واشنطن (نقلت الينا دليلا على أن القوات السوفييتية المحمولة جواً تستعد للتدخل مباشرة لانقاذ الجيشين الثاني والثالث المصريين. وأنه إذا لم تقبل إسرائيل بوقف إطلاق النار فان الولايات المتحدة لن تقف في طريق الاتحاد السوفييتي)، الاوبزرفر، ١٦ كانون أول ١٩٧٣.

٨١ ــ جولان، المصدر السابق، ص ص ١٠٥/١٠٦، ١٠٨، دايان، المصدر السابق، ص ٤٤٨، ولورنس ويتن، النزاع العربي الاسرائيلي، ص ٣٢.

٨٢ ــ جولان، المصدر السابق، ص ١٠٩.

٨٣ ــ بكلمات دايان «كانت الإشارة كافية» المصدر السابق ص ص ٤٥٨ / ٤٥٩.

٨٤ ــ يعتقد شيهان أن واشنطن نجحت للمرة الأولى في رسم «سياسة عربية» تقوم على التزام أمريكا بالعمل في سبيل الوصول إلى حَلٍّ يحسب حسابا للمصالح العربية، بشرط أن يفهم العرب أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن إسرائيل. المصدر السابق، ص ١٧.

٨٥ــ على الرغم من أن اللوبي الاسرائيلي ظل يؤلف قيدا كبيرا للضغط الذي يمكن أن تمارسه واشنطن على القدس. المصدر ذاته، ص ٦٧.

٨٦ــ **واشنطن بوست**، ٢١ أذار ١٩٧٦. يلاحظ جولان عن المفاوضات المؤدية إلى اتفاقية فك الارتباط الاسرائيلية السورية (أن اسرائيل كانت تتفاوض لا مع سورية وحدها بل مع الولايات المتحدة بالدرجة الأولى أيضا. فلو لم يتم الوصول إلى اتفاق لكان من الضروري بالنسبة لاسرائيل أن يغادر كيسنجر المنطقة من دون أن يحمّلها تبعة فشل المفاوضات الأمر الذي كان من الممكن أن تكون له انعكاساته على مجال العون العسكري والسياسي). المصدر السابق، ص ٢١٠.

٨٧ــ في نهاية ١٩٧٣. في صيف ١٩٧٤ حين كان الدكتور كيسنجر يتحرى إمكان عقد اتفاقية مؤقتة مع الأردن، وبشكل أبرز في صيف ١٩٧٥ عَقِب توقف أوّل محاولات الدكتور كيسنجر للتفاوض من أجل اتفاقية فك ارتباط مصرية إسرائيلية ثانية.

٨٨ــ **فاينانشال تايمز**، ٢٢ كانون أول ١٩٧٦.

٨٩ــ يمكن الاستدلال على القيمة الاقتصادية للعون العسكري الأمريكي إذا علمنا أن الاتفاق العسكري الاسرائيلي في ١٩٧٥ بلغ ٩ر١٥ بالمائة من مجموع الانتاج الوطني، وهو رقم كان

سيرتفع الى ٢٦٫٨ بالمائة لو لم تتوافر المساعدة الأمريكية. **المظاهر العسكرية للصراع العربي الاسرائيلي**، ص ص ١٨٠/١٨٩، **الفايناشيال تايمز**، ٢١ كانون ثاني ١٩٧٧، شيهان، المصدر السابق، ص ٦٦.

٩٠ — ان المسودة الاسرائيلية لـ «مذكرة التفاهم» بلغت مبلغ التحالف العسكري والسياسي الرسمي، لكن الولايات المتحدة خففت من لهجتها ولذلك، باستثناء الفقرة المتعلقة بامدادات النفط، التي كانت تؤلف في نظر الادارة تعهدا ملزما قانونيا، كانت الوثيقة بشكل عام بياناً يتضمن حسن نية الولايات المتحدة؛ فبينما كان في وسع الدكتور كيسنجر أن يخبر لجنة من الكونغرس أنه لا يوجد في هذه التأكيدات أي شيء يتجاوز كثيرا الالتزامات أو نقاط التفاهم القائمة مع إسرائيل من قبل، ذهب الرسميون الاسرائيليون إلى أن المذكرة كانت «أكثر جدا من الصداقة بالمفهوم العام الذي كان قائما بين اسرائيل والولايات المتحدة حتى الآن). شيهان، المصدر السابق، ص ٦٠، **الشهادات**، لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، (نظام الانذار المبكر في سيناء)، تشرين أول ١٩٧٥. ص ص ٢٢٣، ٢٣٧، **واشنطن بوست ٢ ايلول** ١٩٧٥.

٩١ — هذا الالتزام كان شبيها بذلك الذي ورد في (مذكرة التفاهم) التي رافقت الاتفاق الأول لفك الارتباط بين مصر واسرائيل.

لكن، ينص ملحق سري في مذكرة ١٩٧٥ على «ان الولايات المتحدة مصممة على مواصلة الأبقاء على قوة إسرائيل الدفاعية عن طريق إمدادها بأنواع متقدمة من المعدات مثل طائرات F 16. وأن حكومة الولايات المتحدة توافق على عقد اجتماع مبكر للقيام بدراسة مشتركة للبنود المعقدة وذات التقنية العالية ومن ضمنها صواريخ برشينغ أرض ــ أرض ذات الرؤوس التقليدية، من أجل إعطاء جواب إيجابي. وأن الأدارة في الولايات المتحدة سوف تطلب سنوياً من الكونغرس الموافقة على عون عسكري واقتصادي لمساعدة إسرائيل في مواجهة احتياجاتها العسكرية والاقتصادية» شيهان، المصدر السابق، ص ٣٤، **وواشنطن بوست**، ١٦ ايلول ١٩٧٥.

٩٢ ــ المسودة الأصلية لهذه الفقرة، التي كانت الادارة قد قبلتها في البداية، كانت تتضمن أنه في حالة تورط قوة أجنبية سوف يكون هناك تورط معاكس فعال أوتوماتيكي، أي عسكري، من جانب الولايات المتحدة. جولان، المصدر السابق، ص ص ٢٤٨، ٢٤٩.

٩٣ ــ قيل إن المحطات كانت غير ملائمة للأسلحة المقدمة لاسرائيل بموجب الاتفاقية. إن الولايات المتحدة «أقامت، فيما يظهر، نظاماً للانذار من أجل الحرب الأخيرة وقدمت أسلحة للحرب التالية في آن واحد». روبرت ج. برانجر وديلي ر. تاهتينن،

مضامين الوضع العسكري العربي الاسرائيلي عام ١٩٧٦، ص ١٢.

٩٤ــ شيهان، المصدر السابق، ص ٦١. قابل هذا بالدكتور كيسنجر **في الشهادات**، المصدر السابق ص ٢١٩.

٩٥ــ دينس شابلن، «التحكم المادي والسلام: الشرق الأوسط»، **جريدة معهد الخدمات المتحدة الملكية**، آذار ١٩٧٦، ص ٣٥.

٩٦ــ يقال إن السويس أقنعت بن غوريون أنه من دون الدعم الأمريكي أو القبول الأمريكي لن تستطيع اسرائيل أن تقوم مرة ثانية بعمل جسور. بارــ زوهار، المصدر السابق، ص ٢٥٦.

٩٧ــ ورد في بريشر، **أوربيس**، المصدر السابق ص ٤١٩. انظر أيضا دايان، المصدر السابق، ص ٤٦٥.

٩٨ــ لخص الدكتور كيسنجر هذه المعضلة تلخيصاً محكما: «عندما أطلب من رابين تقديم تنازلات يقول لا أستطيع لأن اسرائيل ضعيفة. لذلك أعطيه مزيداً من السلاح فيقول لا حاجة بي إلى تقديم تنازلات لأن إسرائيل قوية.». شيهان، المصدر السابق. ص ٦٦.

الفصل التاسع

أخطار المواجهة بين الدولتين العظميين

كانت كل أزمة شرق أوسطية كبيرة، وبشكل خاص كلُّ جولة حرب عربية إسرائيلية، تنُصب شبح مواجهة بين الدولتين العظميين. وكانت واشنطن وموسكو تخشيان اصطدام قواتهما في الشرق الأوسط، أو على مقربة منه، اصطداماً يمكن أن يؤدي إلى قصف نووي متبادل. برز هذا الخطر في أواسط الخمسينات عندما كانت الحرب الباردة ما تزال حادَّة. وتجددّ بعد حوالي عشرة أعوام لدى اندلاع حرب الأيام الستة التي أظهر ردّ الفعل الأول السوفييتي عليها ما يشبه «القلق المهووس» على حد تعبير موظف أمريكي[١]. وفي السنوات الأخيرة شبهت إدارة نيكسون مراراً الوضع القائم في الشرق الأوسط بذلك الذي كان قائما في البلقان قبل الحرب العالمية الأولى، محذّرة من أن الصراعات في المنطقة يمكن أن تكون سببا مساعدا لنشوب صراع بين الدولتين

العظميين شأن المنافسات في البلقان منذ أكثر من نصف قرن.

كم كان هذا التصور واقعياً؟ يجب عدم المبالغة في الأخطار، فقد كانت أزمات الشرق الأوسط أقل خطورة من الأزمات حول برلين في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، أو حول كوبا في عام ١٩٦٢. وكانت دبلوماسية التهديد بين السويس وحرب تشرين تتضمن عنصراً كبيراً من التمثيل والأيهام. ويجب في عدد من الحالات النظر إلى تحريك القوات على أنه محاولات لتشجيع الحلفاء وارهاب الخصوم، لا علاماتٌ على نية جدية للتدخل. وحتى التأهب الأمريكي الذي حدث في ٢٥ تشرين الأول وسط دعاية كبيرة، وُصف فيما بعدُ من قبل موظف أمريكي بأنه لم يكن مؤذيا من وجهة النظر العسكرية[٢]. ويمكن أن يصدُق هذا على دبلوماسية التهديد السوفييتية في أثناء حرب تشرين. فلا يزال من غير الواضح الدور الذي كان يمكن أن تلعبه في الدفاع عن دمشق تلك الفرق السوفييتية المحمولة جواً والموضوعة في حالة تأهب خلال المراحل الأولى من الحرب. ويظهر أن ما كان يخشاه الأمريكيون في أثناء أزمة التأهب ليس تدخلاً عسكرياً سوفييتياً كبيرا في الشرق الأوسط، بل استخدام نوع من أنواع القوة الرمزية. ولم يكن القصد من هذا، لو تمّ،

التدخل في القتال، بل الاستجابة لنداء تقدّم به السادات وإعادة إقامة وجود عسكري سوفييتي في البلاد. لكن الحادثة لفتت النظر بسبب حجمها فقط: فلم يكن هناك شيء غير مألوف في دبلوماسية التهديد الشرق أوسطية ما دام هذا التهديد صادراً عن قوات لا تلائم إلا بصورة سطحية أو محدودة الصراع الذي يمكن أن تجد نفسها متورطة فيه[٣].

لكن هذه الأزمات كانت تولد قلقا حقيقيا، مهما كانت نية الدولتين العظميين الحقيقية في التدخل ضعيفة. وكانت نسبة حدوث الأزمات والقتال عالية. كانت تقع أحداث لم يكن بالامكان التنبؤ بها، وكان يُنظر إلى الزبائن كما لو كانوا في خطر محدق أو قطع دومينو على وشك السقوط. وفي ظل ظروف كهذه كان هناك خطر اصطدام أكيد بين الدولتين العظميين. وكان نشر القوات للتهديد يُقابَل بمثله في العادة، وبعد أواسط الستينات كانت لكل من الدولتين العظميين قوات بحرية عاملة الواحدة على مقربة من الأخرى في البحر المتوسط. وإلى أن تمّ التوقيع في ١٩٧٢ على معاهدة تجنب الحوادث في البحر، كان يتكرر نسبيا وقوع حوادث طفيفة لكن تنطوي على الخطر بين سفنهما وطائراتهما[٤]. وفي الأزمات كان الأسطولان يراقبان بمزيد

من العناية. لكن في تلك الأوقات بالذات كان الأسطولان يسعيان إلى الوقوف بين الخصم وساحل الشرق الأوسط، كما أن الأسطول السادس، في أثناء حرب تشرين، كان على حد تعبير قائد أمريكي، «هدفاً للهجوم المباغت من عدة نقاط» من جانب الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط[٥].

كانت دبلوماسية التهديد الموجهة ضد القوة العظمى الخصم، كما تبيِّن هذه الحادثة، مبنية إلى حد ما، على التلويح بأخطار الحرب النووية، وكانت تسعى عن عَمد إلى خلق شعور بالخطر وعدم اليقين. فلم تكن أية واحدة من الدولتين العظميين قادرة على معرفة كيف ستتصرف الدولة الأخرى الخصم. من الجهة الأمريكية، حيث تتوافر معظم الأدلة، كان عدم اليقين هذا حول النوايا السوفييتية يتجاوز كل التقديرات بشأن محدودية القدرات السوفييتية على التدخل. ولم تكن واشنطن مستعدة تماماً لأهمال التهديد السوفييتي بارسال «متطوعة» إلى الشرق الأوسط خلال أزمة السويس. وكان هناك قلق حين قام السوفييت باستخدام القوات للتهديد في حرب الأيام الستة، وذلك على الأقل، لأن السوفييت فيما يظهر لم يقرروا بينهم وبين أنفسهم ما الذي يجب فعله[٦]. وكذلك في أثناء أزمة التأهب عام ١٩٧٣،

كانت واشنطن خائفة من أن يتغلب «الصقور» على «الحمائم» في موسكو[٧].

لكن إذا كان عدم اليقين هذا قد أدى إلى موقف من النوع الذي قيل مرة إن الدكتور كيسنجر وصفه بالموقف «الخطر بشكل مميت»[٨]، فان السجلات توحي بأن الخطر الحقيقي يكمن في إمكان إساءة استعمال الدولتين العظميين دبلوماسية تهديد احداهما الأخرى، أو في إمكان جرهما بصورة من الصور إلى ساحة القتال الشرق أوسطية. كان من الممكن أن يحدث هذا نتيجة لمحاولة مقصودة من جانب أحد الزبائن لجر كفيله إلى القتال. على الرغم من أن ادعاءات المصريين في بداية حرب الأيام الستة بأن الطائرات الأمريكية والبريطانية قد اشتركت في الهجمات الاسرائيلية على المطارات العربية لم يقبل بها الاتحاد السوفييتي الذي كان يملك وسائله الخاصة لمراقبة الموقف العسكري. لكن لم يكن في وسع الاتحاد السوفييتي في الحقيقة تجنب الانجرار إلى حرب الاستنزاف. وخلال العامين اللذين عملت فيهما وحداتهم المقاتلة في مصر كان خطر المواجهة بين القوتين العظميين في الشرق الأوسط أعظم منه في أية فترة أخرى تقريباً. وكان يُرى أن العامل المساعد لهذه المواجهة يكمن في

صراع اسرائيلي سوفييتي كبير. فقُبيل نهاية الحرب بدأت واشنطن تقلق من أن الاسرائيليين، إزاء التورط السوفييتي المتزايد في منطقة القناة، يمكن أن يوجِّهوا ضربة مباغتة ضد القاهرة ما داموا محتفظين بالتفوق الجوي[9]. وكانت القدس في الحقيقة ترغب جداً في تجنب اشتباك أعمق مع السوفييت لكنها في الوقت ذاته كانت مشغولة بمعرفة أين ومتى سيتوقف التدخل السوفييتي. كان الخطر، كما لخصه دايان في أواخر حزيران ١٩٧٠، يكمن في عدم قدرة إسرائيل على الوقوف وحدها إذا دخل السوفييت بكامل قوتهم[10].

كان هذا أول تلميح من جانب شخصية إسرائيلية كبيرة إلى أن التدخل الأمريكي المباشر قد يصبح ضرورياً؛ وتوحي الأحداث التي أعقبته أن هذا الاحتمال كان مقبولاً من جانب واشنطن، ولو بسهولة أكبر بعد أن أصبح وقف إطلاق النار نافذ المفعول على طول القناة. وقد أُعطيت تأكيدات على الدعم الأمريكي في حالة وقوع عمل سوفييتي، عندما نشبت الأزمة الأردنية في ايلول عام ١٩٧٠، وتكوّن لدى الاسرائيليين انطباع في أثناء محادثات جرت في واشنطن بأنه إذا دخل السوفييت فعندئذ «لن يظل الأمريكيون خارجاً»[11]. وبناء على أحد التقارير في

١٩٧١ كانت الأدارة تفكر في إمكان إرسال طائرات فانتوم F 4 بقيادة طيارين أمريكيين للدفاع عن الأجواء الاسرائيلية في حالة وقوع هجمات سوفييتية على القواعد الاسرائيلية في سيناء[١٢]. وتضاءلت هذه المخاطر طبعاً عندما أخرَجَ المصريون القوات السوفييتية في تموز ١٩٧٢. لكن حرب يوم الغفران نصَبت مرة ثانية شبح انجرار القوتين العظميين إلى القتال. ولا شك أن السوفييت أنفسهم اعترفوا بأنهم قلقون من أن هذا قد يحدث نتيجة لتورط أمريكا والاتحاد السوفييتي كليهما في عمليات إمداد السلاح بشكل مكثف لم يسبقه مثيل[١٣]. وقد برز الخطر بشكل أقوى حين أخفق الأمريكيون في جعل اسرائيل تحترم اتفاق وقف إطلاق النار في بداية الأمر.

وفي عام ١٩٧٣ كان عامل جديد قد بدأ يؤثر في سلوك الدولتين العظميين. فقد كانت تدور إشاعات عن مقدرة إسرائيل النووية منذ أواخر الستينات. لكن بناء على تقرير لم يؤكد صدر عام ١٩٧٦ كان الاسرائيليون يجمّعون فعلاً عدداً من الأجهزة النووية خلال الأيام القليلة الأولى من حرب تشرين، عندما كانوا لا يزالون تحت وطأة ضغط شديد من جانب العرب[١٤]. وقد

يفسر هذا السببَ الذي جعل السوفييت يعطون انطباعا بأنهم شحنوا رؤوساً نووية لصواريخ سكود إلى مصر ، كما يفسر بعض الشيء سبب الأحساس بأزمة حادة في واشنطن في فترة التأهب. إن كثيرا من هذا هو من قبيل الظن. لكنْ هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن وجود القدرات النووية الاقليمية لا بد أن يزيد التوتر في أثناء الأزمة. وهذا يؤكد الحاجة إلى أن تكون الدولتان العظميان قادرتين على ضبط أصدقائهما. إذا افترضنا أن الاسرائيليين وحدَهم يملكون مقدرة نووية ، فان العبء المباشر لهذه المهمة ربما يقع على عاتق الاتحاد السوفييتي ، الذي سيكون في الحقيقة مسؤولا عن جعل العرب لا يضغطون على الاسرائيليين إلى الحد الذي يشعرون فيه أنهم مضطرون الى استخدام البديل النووي. وهذه الأخطار لا بد أن تجعل الدولتين العظميين حساستين بشكل خاص لمطالب أصدقائهما الأمنية. فيحتاج الأمريكيون إلى ضمان امتناع الاسرائيليين عن استخدام أو حتى عن التهديد باستخدام الأسلحة النووية عن شعور باليأس أو الهجران ، ويحتاج السوفييت الى ضمان عدم مغامرة أصدقائهم بأية أعمال عدائية ضد خصم يملك إمكانات نووية . ومن أكثر السيناريوهات تشاؤما ذلك السيناريو الذي يتصور هجوماً نووياً

مباغتا من قبل قوة إقليمية على خصومها. ينشأ عنه انتقام بشكل ما من قبل إحدى الدولتين العظميين أو كلتيهما[١٥].

وحتى حين لا توجد على ساحة المعركة تطورات مخلة بالاستقرار، يوجد لدى الدولتين العظميين سبب للخوف من احتمال الوقوع في اصطدام إما نتيجةً لحسابات مغلوطة من جانبهما أو بسبب سوء حظ محض. فهناك دائماً خطر من حدوث حادث أو من وقوع خطأ في قراءة الأشارات. وعندما وقع هجوم على سفينة التجسس ليبرتي «الحرية» في أثناء حرب الأيام الستة كان الردّ الأولي لدى واشنطن هو الاعتقاد بأن السوفييت هم المسؤولون عن الهجوم[١٦]. وحين ثبتت المسؤولية الاسرائيلية عن الهجوم اقترحت هيئة الأركان المشتركة إنزال ضربة انتقامية جوية ضدّ القواعد التي شُنَّ منها الهجوم الأسرائيلي[١٧]. وكان من الممكن لو أُخذ بهذا الاقتراح أن يثير شكوكاً جديّة في أذهان السوفييت حول مدى ثبات الالتزام الأمريكي نحو إسرائيل، وهي شكوك كان من شأنها أن تؤثر في سلوك السوفييت خلال الأزمة التي أعقبت ذلك في ١٠ حزيران. وهناك مَثَلٌ على المبالغة في تقدير نية التهديد نجده في تفسير أمريكا بعضَ التحركات السوفييتية التي سبقت مباشرة أزمة التأهب[١٨]. فكان هذا عاملاً

إضافيا أسهم في دفع أمريكا للجوء إلى تحركات معاكسة، قيل إنها بلغت من الشدة درجة أزعجت الأتحاد السوفييتي كثيراً[11] كما أنها كان من الممكن، لو أن الاسرائيليين لم يذعنوا للمطالب السوفييتية، أن تخلق الجو الذي تزداد فيه بالتدريج صعوبة التفسير المتبادل للاشارات أو العلامات.

إذا سلمنا إذن بأن الأزمات الشرق أوسطية قد تضمنت قدراً لا بأس به من خطر نشوب حرب نووية، إن لم نقل خطراً رادعاً، فما الذي فعلته الدولتان العظميان لمنع الاصطدام بين قواتهما؟ يتضمن السجل جهوداً متنوعة على صعيد الدبلوماسية الوقائية. فقد بُذلت محاولات لأبعاد الأسباب السياسية للصراع الأقليمي. وبعد حرب الأيام الستة بُذل قدر كبير من الجهد بحثاً عن حل للنزاع العربي الاسرائيلي، اتخذ في ١٩٦٨ و ١٩٦٩ شكل محادثات بين قوتين عكست رغبة حقيقية لدى الدولتين العظميين في البحث عن ترتيب مقبول في صراع لم يكن يشمل مباشرة مصالحهما الحيوية لكن كان فيما يظهر ينطوي على أخطار كبيرة. وحدثت بعد توقف المحادثات بين الدولتين مبادرات أمريكية متنوعة ظلت موسكو على علم بها نوعاً ما عن طريق واشنطن. لكن الموقف السوفييتي إزاء حلٍّ ظلَّ متأرجحاً،

على الأقل، حتى مؤتمر جنيف للسلام في كانون اول ١٩٧٣ ، ولم تستطع أية دولة من الدولتين العظميين أن تبرهن على أنها راغبة في فرض حلّ على أصدقائها أو قادرة على فرض هذا الحل.

كان الأسلوب البديل الآخر، للدبلوماسية الوقائية ،والأقل حظا من النجاح، هو محاولة التحكم في اندلاع الحرب. كان الجانب الأكبر من هذا الجهد، بالنسبة لأمريكا، مسألة تأكيد استمرار التزامها بأمن إسرائيل وبقائها، وضمان استمرار التوازن الاقليمي في القوى بشكل يمنع ظهور أية حاجة ملموسة لدى إسرائيل للقيام بأي عمل عسكري مباغت. وكان لابد لهذا أن يعني إبداء قدر كبير من التفهم لتصورات الاسرائيليين عن مطالبهم الأمنية الخاصة. كما أن طلبات الاسرائيليين من السلاح كانت في أغلب الأحيان مبنية على حجة أنه كلما كانت البلاد أقوى قل احتمال اضطرارها للجوء إلى الحرب. لكن واشنطن قلما كانت تقدِّم للاسرائيليين كل ما كانوا يطلبونه. وكانت القرارات بشأن إرسال الأمدادات تتأثر في بعض الأحيان بالأمل في أن الاعتدال من الجانب الأمريكي سوف يقابل بالمثل من جانب موسكو. ومارس الأمريكيون مزيدا من التضييق على زبونهم بتكرار إنذاره بأن المبادرة الى عمل عسكري يمكن أن تعرِّض للخطر

الدعم الأمريكي في الصراع الذي ينشأ عنه. وكانت هذه التحذيرات تتسجل بوضوح في بلد صغير آخذ بالشعور بشكل متزايد بتبعيته العسكرية للولايات المتحدة. وقد انعكس تأثيرها على قرار اسرائيل بشأن السبق الى ضربة مباغتة قُبيل حرب يوم (تشرين)[٢٠].

لكن كان هناك حدّ واضح لما يمكن أن ينجزه الأمريكيون في هذا الحقل. فعلى الرغم من أن تقدير واشنطن لتوازن القوى عشية حرب الأيام الستة كان أقل إنذارا بالخطر وأكثر دقة من تقدير الاسرائيليين، كان الأمريكيون غير قادرين على إقناع إسرائيل بأنه لم يكن هناك في الواقع داع للجوء الى عمل عسكري مباشر. وفيما بعد شجعت بعض الفئات في واشنطن الأسرائيليين على المضي في حلّهم العسكري الخاص. لكي يعفوا الأمريكيين من الحاجة إلى حمل عبء عسكري آخر بالاضافة إلى عبء فيتنام[٢١]. وبعد أن أحرز الاسرائيليون نصرهم الكبير صارت المقدرة الأمريكية على منع اندلاع حرب أخرى محدودة بسبب فشلهم في تحقيق أي تقدُّم ملموس نحو حلٍّ سلمي. وبهذه الصورة أخذ نجاح الدبلوماسية الوقائية الأمريكية يعتمد بصورة متزايدة على درجة الاعتدال الذي كان الروس قادرين أو راغبين في

فرضه على زبائنهم. وقد سعى السوفييت طبعا إلى ممارسة بعض الضغط على القاهرة ودمشق لمنع المبادرة إلى الخصومات بعد حرب الأيام الستة مباشرة، وبلغ حرصهم خلال السنوات التي تلت الحرب على منع وقوع هجوم سوري أو مصري مبلغا أدّى الى توتر العلاقات مع كلا القطرين[٢٢]. وفي تشرين الأول ١٩٧٠ جرى تحذير المصريين على وجه الخصوص من الشروع في القتال قبل خروج جميع الخبراء السوفييت من مصر. ورُفضت طلبات السادات المتكررة من الأسلحة الهجومية في أثناء «سنة الحسم»، ونُصح المصريون بألا يهاجموا اسرائيل سواء في حدودها لما قبل حزيران ١٩٦٧، أم لما بعد هذا التاريخ[٢٣]. وحتى عندما خفّت هذه الضغوط في ١٩٧٣، ظل السوفييت يذكرون الحاجة إلى حل سلمي للصراع العربي الاسرائيلي ويتقبدون بعض الشيء في إمداداتهم للأسلحة. فالشحنات التي سُلمت في الأشهر التي سبقت الحرب، رغم كثرتها، كانت أقلّ مما كان يتوقعه المصريون. **ولم يزوَّد العرب في أية مرحلة بأسلحة كافية للقيام بهجوم شامل على إسرائيل**، وكان تزويد مصر بصواريخ سكود محدوداً بثلاثين صاروخا تقريبا، وهو عدد لا يكفي لتحويل نتيجة الحرب لمصلحة مصر[٢٤]. **أما الشحنات إلى سورية فلم تتم إلا**

بعد حرب تشرين ويقال إنه كان يتم التحكم في استخدام الصواريخ بوساطة نظام «المفتاح المزدوج» الذي يترك للسوفييت الكلمة الأخيرة بشأن استخدامها[٢٥]. وهكذا كان من الممكن النظر إلى الحرب، التي سهَّل الاتحاد السوفيتي اندلاعها في ١٩٧٣، كعملية «مأمونة» نسبيا، لأنها محدودة.

واذن فالذي نجح فيه السوفييت، مثل الأمريكيين، هو تأجيل الحرب لا منعُها، وعلى هذا كان عبء منع اصطدام بين الدولتين العظميين يقع على الطريقة التي تتصرف بها كل منهما في أثناء الأزمات. وتشير الشواهد إلى ممارسة قدر كبير من الحرص في هذا المجال. لم يكن تدخل الدولتين العظميين ليصبح إمكانا جدياً إلا عندما يتعرض نظام أحد الاصدقاء للتهديد أو عندما تُهدَّد المراكز الحيوية فيه. وكان انتشار القوات على نطاق كبير، سواء للتهديد أم للعمليات، مقصوراً دائماً تقريبا على محاولات الابقاء على الوضع الراهن. وكان هذا أدعى للقبول نسبيا من جانب القوة العظمى الخصم من أية محاولة لاعادة النظر في الوضع الراهن بالوسائل العسكرية المباشرة. أضف إلى ذلك أن الدولة العظمى كانت تُعطى بانتظام مهلة للتضييق على زبونها لمنعه من القيام بأية أعمال من تلك التي كان يُتوقَّع حينئذ أن

تعجل في وقوع مواجهة بين الدولتين العظميين أو ما هو أسوأ.

وهناك طراز محدَّد لسلوك الدولتين العظميين يبرز من أزمتي ١٩٦٧ و ١٩٧٣. فقد كانت الدولة العظمى تبادر الى التهديد اذا تعرض زبونها للخطر. وفي كل حالة كانت الدولة العظمى الخصم ترد على التهديد باللجوء الى شكل من أشكال نشر القوات لردع التدخل الفعلي، بينما تضغط على زبونها الخاص لكي يكفّ، وكان الضغط في بعض الأحيان يتضمن التحذير بأن الزبون معرَّض لخطر التعجيل باندلاع حرب عالمية ثالثة[٢٦]. وكانوا يكفّون فعلا. ففي ١٠ حزيران ١٩٦٧ وفي ١١ تشرين أول ١٩٧٣، امتنع الاسرائيليون، تحت الضغط الأمريكي السوفييتي، عن متابعة الهجوم باتجاه دمشق. وفي ٨ تشرين الثاني ١٩٥٦ و ٢٥ تشرين أول ١٩٧٣ امتنعوا تحت ظروف مماثلة عن مواصلة العمل العسكري ضد القوات المصرية. وفي ايلول ١٩٧٠ سحب السوريون قواتِهم من الأردن. وإنه لمن قبيل المبالغة التحدث عن قواعد عملية تحدِّد الظروف التي يمكن أن تتدخل فيها الدولة العظمى[٢٧]، أو تهدد بالتدخل من دون التهور في صدام. لكن يبدو أنه كان هناك نظام سلوك شبه واضح يوفق بين المصالح الاقليمية الحيوية والحاجة الأكثر إلحاحا إلى تجنب

الاقتتال بالأسلحة النووية.

وعندما كانت الدولتان العظميان تنشران قوات في منطقة القتال أو على مقبرة منها كانتا في العادة تتصرفان بمنتهى الحذر. فعندما تدخّل السوفييت في حرب الاستنزاف، قاموا إلى حدّ ما بتطمين واشنطن حول الطابع الدفاعي لعمليتهم، كما أنهم سعَوا إلى تجنب صدام مع الطيران الاسرائيلي خلال شطر كبير من ١٩٧٠ على الأقل. وخلال حرب يوم الغفران بقي الموظفون العسكريون السوفييت في سورية خارج منطقة القتال المباشرة، ورفضوا مطالب المصريين باطلاق صواريخ سكود على طائرات الأمدادات الأمريكية التي تهبط في سيناء[٢٨]. وكان السوفييت يتجنبون الأعلان عن نشر قواتهم بهذه الصورة. وعندما كانوا يتعرضون للأصابات، أو يواجَهون «باستفزاز» اسرائيلي جويّ، كانوا يحرصون على عدم الردِّ بطريقة قد تؤدي إلى تفاقم الأزمة[٢٩].

وفي البحر الأبيض المتوسط حرصت كل من موسكو وواشنطن على إبقاء قواتهما البحرية بعيدا عن منطقة المعركة، أولا لتجنب الحوادث، وثانيا كعلامة على عدم وجود نية للتدخل أيضاً. وعند اندلاع حرب الأيام الستة سُمِح لجنود البحرية

الأمريكية بقضاء إجازة في جزيرة مالطة، بينما بقي الأسطول السادس، باستثناء مرتين في ٦ و ١٠ حزيران، بعيداً أكثر من ١٠٠ ميل عن الساحل السوري. كما أن انتشار القوات البحرية السوفييتية، سواء من ناحية تحريك السفن، مع استمرار معظمها على القيام بتمريناته الروتينية، أم من ناحية تكوين أسطول المتوسط الذي كانت تنقصه القوة البرمائية، كان يشير أيضا الى نية تجنُّب التورط[٣٠]. فقد سحب السوفييت في بداية حرب تشرين سفنهم الحربية من الموانىء المصرية، ونقلوا أسطولهم من منطقة القتال المباشرة إلى مواقع في جنوبي كريت. وعلى الرغم من الاحتياطات التي اتخذها الاتحاد السوفيتي ضد التدخل الأمريكي وصف الأمريكيون موقف السوفييت بأنه «معتدل ومتفهم»، ويعطي انطباعاً بأن أسطولهم كان يُعنى ببعض العناية بتجنب الحوادث[٣١]. وكان الأسطول السادس هو أيضا يتجنب منطقة القتال ويتهرب من الأعلان[٣٢].

وربما كان من حسن الحظ أن أزمة أواخر الستينات وأزمة أوائل السبعينات، اللتين اشتملتا على قدر من خطر التدخل السوفييتي أكبر جدا من تلك الأزمات التي حدثت في أواسط الخمسينات، قد حدثتا في وقت حصل فيه تحسن عام في

أساليب معالجة الأزمات الأمريكية السوفييتية. «فالخط الساخن» الذي أُنشىء في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية، جرى استعماله لأول مرة خلال حرب الأيام الستة[٣٣]. واعترف كلٌّ من السوفييت والأمريكيين أن حالة الوفاق التي أعقبت إنشاء الخط الساخن سهَّلت العلاقات في أثناء حرب تشرين[٣٤]. ولا شك أن الخط الساخن سهَّل على الدولتين العظميين البحث للوصول إلى وقف إطلاق النار، البحث الذي كان قد بدأ مباشرة بعد اندلاع الحرب وبلغ ذروته بالمفاوضات التي جرت في موسكو بين الدكتور كيسنجر والقادة السوفييت، وإلى صدور القرار الأمريكي السوفييتي المشترك عن مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، بموجب القرار ٣٣٨. إن وقف إطلاق النار هذا، مثل وقف إطلاق النار في ١٩٦٧، ووقف إطلاق النار في ١٩٧٠، اللذين صدرا نتيجة التفاوض، نجح في إنهاء الصراع تماما في المرحلة التي بدا فيها أن من المحتمل ازدياد خطر المجابهة بين الدولتين العظميين ازديادا كبيراً.

لم يكن التوقيت من قبيل المصادفة طبعاً. إن ازدياد حجم الخطر بحدٌ ذاته يمكن أن يُعتبر أحد العوامل الكبيرة التي تقلل احتمال اصطدام الدولتين العظميين، لأنه كان يفرض الاعتدال

ويؤلف واحدة من المصالح القليلة التي تشترك فيها كل من موسكو وواشنطن في الشرق الأوسط. وقد بذُلت جهود كبيرة لتقليل عامل الخطر. فثبت أن الدبلوماسية الوقائية كانت عنصراً هاما في كلا السياستين الأمريكية والسوفييتية في الشرق الأوسط. ولم يكن بلا مبرر خوف القاهرة من أن الاتحاد السوفييتي قد يُخضع المصالح المصرية لمطالب الوفاق الأكثر اتساعاً. لكن القوتين العظميين لم تنجحا في إزالة خطر الاصطدام. وأظهرتا أنهما ترغبان في العيش مع درجة من الخطر عالية نسبياً، وفي تعلم لغة الرمز الخطرة والمعقدة التي تُستخدم في معالجة الأزمات. وعلى الرغم من أن الدولتين العظميين على استعداد لممارسة كل الضغوط على اصدقائهما عندما يكون الاصطدام بينهما أمراً وشيكاً، لم يكن احتواء الخطر ليشكل أولوية مطلقة في سياستهما إلا عرضاً. فلم تكن أية من الدولتين العظميين على استعداد للمضي إلى أبعد الحدود في التفكير في فك الارتباط بصورة جدية، ولا لممارسة الضغط الكافي والمستمر لانجاز حل عربي إسرائيلي، أو للوصول إلى تجنب الحرب بشكل دائم. لكي تكون السياسات من هذا القبيل فعالة كان لا بد لها من مستوى من التعاون بين الدولتين العظميين أعلى جدا من ذلك الذي كان

قائما في الحقيقة، وكان لا بد لها أيضا من رغبة أقوى في إخضاع المصالح الاقليمية إلى مطالب الأمن النووي.

ليس من شك أن هذين البديلين لم يكونا مطروحين أمام الولايات المتحدة. لأنهما كانا ينطويان على تعريض المصالح الحيوية للحلفاء الرئيسيين للخطر، وكانا يعنيان وضع إشارة استفهام حول الثقة بالالتزامات إزاء الحلفاء في كل العالم. والاتحاد السوفييتي أيضا لم يكن راغبا في تعريض مركزه الحديث في الشرق الأوسط للخطر، ليس لأن هذا كان له قيمة في ذاته فقط، بل لأن مصالح مشتقّة لا يُستهان بها أصبحت تدخل في الحساب. وكان التقليل من عامل الخطر، وبصورة خاصة (الدبلوماسية الوقائية) لا يتضمن فقط أضعاف العلاقات العربية السوفييتية بل تعريض موسكو لانتقاد الصين والعالم الثالث تواطؤ الدولتين العظميين. يضاف إلى هذا طبعا أن التقليل من عامل الخطر كان ينطوي على خطر إمكان تقوية مركز أمريكا في المنطقة. هذه المشكلات التقليدية للمنافسة الأمريكية السوفييتية كان من الممكن تحسينها فقط، لا حلّها، من دون تبدل كبير في طبيعة العلاقات الأمريكية السوفييتية.

الحواشي

١ ــ جورج بول، **نيويورك تايمز**، ٢٨ حزيران ١٩٧٠.

٢ ــ راي س. كلاين «سياسة بلا ذكاء»، **فورن بوليسي**، شتاء ١٩٧٤/ ١٩٧٥، ص ص ١٢٨/ ٩.

٣ ــ جاليا جولان، **يوم كيبور وما بعد**، ص ص ١٢١/ ٢.

٤ ــ للاطلاع على تقرير عن حوادث كهذه انظر نيويورك تايمز، ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٠.

٥ ــ جون غلاسمان، **أسلحة للعرب**، ص ١٦٢.

٦ ــ جوناثان هوي، **أزمات متعددة**، ص ص ١٢٥، ٣٦٤.

٧ ــ **الأوبزرفر**، ٢٨ أوكتوبر ١٩٧٣، وجولان، المصدر السابق، ص ١٣١.

٨ ــ ردا على الأنباء القائلة إن الفرق السوفييتية المحمولة جوا قد وُضعت في حالة تأهب في الأيام الأولى لحرب تشرين. مارفن وبرنار كالب، **كيسنجر**، ص ص ٤٧٠/ ١.

٩ ــ **الواشنطن بوست**، ١٦ تموز ١٩٧٠.

١٠ ــ **الواشنطن بوست**، ١٢ تموز ١٩٧٠.

١١ ــ موشي دايان، **قصة حياتي**، ص ٣٦٩.

١٢ ــ **نيويورك تايمز**، ٢٠ ايلول ١٩٧١.

١٣ ــ محمد حسنين هيكل، **الطريق إلى رمضان**، ص ٢٤٥.

١٤ ــ **الغارديان**، ٥ نيسان ١٩٧٦.

١٥ ــ انظر روبر برانجر وديل تاهتينن، **التهديد النووي في الشرق الأوسط**.

١٦ ــ هَوى، المصدر السابق، ص ص ٢ ١٠/٣.

١٧ ــ باتريك ماك جارفي، **الأسطورة والجنون: وكالة الاستخبارات المركزية** (CIA).

١٨ ــ انظر غلاسمان، المصدر السابق، ص ١٧٢/٣، وكلاين، المصدر السابق، ص ١٣٣.

١٩ ــ **الواشنطن بوست**، ٣٠ تشرين ثاني ١٩٧٤.

٢٠ ــ انظر كالب وكالب، المصدر السابق، ص ص ٤٦٠/١.

٢١ ــ لورنس ويتن، **النزاع العربي الاسرائيلي**، ص ٨.

٢٢ ــ للاطلاع على تأثير هذا في العلاقات السوفييتية السورية، انظر شارل ماك لين، العلاقات السوفييتية الشرق أوسطية، ص ٩٠. للاطلاع على العلاقات المصرية السوفييتية، انظر الفصل العاشر.

٢٣ ــ هيكل، المصدر السابق، ص ص ١١٢، ١١٧، **مسح**

استراتيجي ١٩٧١، ص ص ٧/٣٦، ويتن، المصدر السابق، ٣٩.

٢٤ ـــ غلاسمان، المصدر السابق، ص ص ١١٥/١١٦، ١/١٩٠. خلال حرب يوم الغفران يقال إن السوفييت سرّبوا رفضهم طلب تزويد الجزائر بقاذفات استراتيجية لكي يبيّنوا للغرب نيتهم في ممارسة اعتدال شديد في إمداد الأسلحة.

٢٥ ـــ نيوزوريتشر زيتونغ، ٢٢ آب ١٩٧٤.

٢٦ ـــ صدرت تحذيرات بهذا الشأن إلى الاسرائيليين خلال حرب السويس وفي نهاية حرب تشرين.

٢٧ ـــ من الجدير بالملاحظة أن بعض الرسميين في واشنطن اتخذوا في البداية وجهة نظر بأن التدخل السوفييتي في حرب الاستنزاف كان رداً معتدلا نسبيا على التهديد الخطير الذي كانت مصر معرضة له من الغارات الاسرائيلية إلى عمق البلاد، الواشنطن بوست، ١٤ أيار ١٩٧٠.

٢٨ ـــ جولان، المصدر السابق، ص ٨٧.

٢٩ ـــ من ضمنها حادثة في ٣٠ تموز ١٩٧٠ عندما أُسقطت ٥ طائرات سوفييتية من طراز ميغ ٢١، وقُذف المركز الثقافي السوفييتي في دمشق بصورة عرضية خلال حرب تشرين، واعتراض اسرائيل عملية إمدادات سوفييتية لسورية.

٣٠ ـــ هَوى، المصدر السابق. ص ص ٧٠/٧٩، لندن بينز

جونسن، **نقطة التفوق**، ص ٣٠٢. خلال المراحل الأخيرة من حرب الاستنزاف يقال ان الأسطول السادس تلقى أوامر بالبقاء على بعد ٢٥ ميلاً من الساحل المصري خلافاً للحد المعتاد وهو ٣ أميال. **نيوأورليانز تايمز بيكايون**، ٢٥ تموز ١٩٧٠.

٣١ــ جولان، المصدر السابق، ص ٨٠، وغلاسمان، المصدر السابق، ص ١٦٢.

٣٢ــ **نيويورك تايمز**، ٩ تشرين ثاني ١٩٧٣.

٣٣ــ لكي يشرح لموسكو، من ضمن أشياء أخرى، لماذا أُرسلت القاذفات من حاملات الأسطول السادس عقب الهجوم على سفينة التجسس ليبرتي «الحرية». ويظهر أن (الخط الساخن) لم يُستخدم خلال أزمة التأهب في ١٩٧٣. **نيويورك تايمز**، ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٣.

٣٤ــ للاطلاع على الآراء السوفييتية، انظر **نيويورك تايمز**، ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٣.

الفصل العاشر

تكلفة السياسة العسكرية

تحملت الدولتان العظميان تكلفات أقل جدا مما كان يمكن أن يتوقعه أي مراقب لدى تقدير المخاطر في زمن حدوثها. ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى أنهما تمكنتا من تجنب أشد خطرين جديين كانا يكمنان في سياسة التدخل في الشرق الأوسط — خطر الاصطدام الذي تحدثنا عنه في الفصل السابق، وخطر الانجرار إلى موقف شبيه بموقف فيتنام. وقد ثبت أن هذا الخطر الأخير كان جديًا أكثر في حالة اليمن ومصر، لكنه امتد أيضا إلى عدد من المواقف الأخرى. كانت الكفالات الضمنية أو شحنات المعدات العسكرية على نطاق ضيق تساعد في إقرار المصالح الفرعية التي صار يرى بعد ذلك بعشر سنوات أن إقرارها يستلزم نشر القوات للتهديد أو للعمليات، وذلك في المواقف التي كان الخصوم المحليون يتفوقون فيها على زبائن الدولة العظمى — أو، في

حالة الصراعات الداخلية، عندما يعوِز الدولةَ الزبونَ التأييدُ الشعبي اللازم لبقائها. فكانت الدولتان العظميان تواجِهان عندئذ اختياراً محرجاً بين إمكان التخلي عن الارتباط على حساب خسارة حليف وتعريض السمعة لخسائر قد تتجاوز النطاق الاقليمي، وإمكان زيادة الدعم، وهو اختيار يثبِّت المصالح الفرعية من دون ضمان النجاح المتوقع.

تعرَّضت لهذه المعضلة كلّ من موسكو وواشنطن في نقاط مختلفة، وكانت وطأتها ثقيلة، ولو بصورة غير حاسمة كما ثبت، على إدارة أيزنهاور خلال أزمة ١٩٥٨ اللبنانية، واستُشهد بها للاعتراض على سلسلة من العلاقات العسكرية التالية، من ضمنها تعميق التورط الأمريكي مع إسرائيل وعلاقة نقل الامدادات الناشئة مع أقطار الخليج. ويقال إن السوفييت الذين شاهدوا تورط زبونهم الرئيس في اليمن ما بين ١٩٦٢ و ١٩٦٧، نصحوا المصريين بفك ارتباطهم باليمن قبل حرب الأيام الستة بفترة قصيرة[١]. والسفارات السوفييتية والخبراء العسكريون السوفييت حذَّروا بدورهم من أخطار إعادة تجهيز الجيوش العربية بعد هزيمتها في ١٩٦٧ كما حذَّروا من أخطار القيام بدور كبير في الدفاع الجويّ عن مصر. ومضت فترة في أواخر الستينات ظهر فيها

الاتحاد السوفييتي في الحقيقة كأنه يزداد انجراراً إلى الصراع العربي الأسرائيلي، لكنه استطاع السيطرة على الموقف أولا لأن الدفاع الجوي فن يتقنه السوفييت تماما[٢]. وثانيا لأن السوفييت كانوا مستعدين، كما دلت أحداث ١٩٧٠، للقيام بعمل حاسم. وهكذا نجد أن التكلفات على الرغم من أنها انعكاس في أغلب الأحيان للسياسة العسكرية كما يحددها تطور الأحداث في الواقع لا رغبات الدولتين العظميين، لم تصَب بالتضخم بوساطة كارثة. وهي تقع في ثلاث فئات واسعة ــ تكلفة الامدادات، وتكلفة السياسة الخارجية، وتكلفة داخلية. أهم هذه الفئات هي تكلفة الامدادات. فكثير من الامدادات العسكرية إلى الشرق الأوسط قُدِّمت بلا مقابل أو بسعر أدنى من سعر السوق. وهناك أدلة على أنه قد حدثت إغارات هامة على مخزونات الأسلحة، والأيدي العاملة الخبيرة، ووحدات القتال النادرة.

من المحتمل أن التورط العسكري في الشرق الأوسط كان يؤلف عبئاً اقتصاديا أكبر على الاتحاد السوفييتي منه على الولايات المتحدة. ولا تتوافر أرقام يمكن الوثوق بها عن تكلفة المعونة العسكرية وتكلفة انتشار القوات للعمليات أو للتهديد، لكن المعدات العسكرية التي زوَّد بها الاتحاد السوفييتي مصر وسورية

والعراق بين ١٩٥٥ و ١٩٧٠ قُدِّرت ما بين ٥ر٢ بالمائة و ٤ر٤ بالمائة من الانتاج الدفاعي السوفييتي[٣]. وفيما بعد، مع ازدياد التأكيد على تقديم معدات حديثة بدلا من المعدات الفائضة، ربما بلغت المعونة لمصر وحدها ٥ بالمائة من الانتاج الدفاعي السوفييتي[٤]. وليس من الواضح مقدار ما دُفع ثمنه من هذه المعدَّات. فقد كان المصريون حتى أوائل الستينات يدفعون قطنا وأرزا ثمنا للسلاح. لكن في ١٩٦٥ عُلِّق الدفع وجرى شطب قرض للسلاح قدره ٤٦٠ مليون دولار. ومنذ ذلك الحين حتى عام ١٩٧٣، حين بدأت الأقطار المنتجة للنفط تمول صفقات الأسلحة لمصر ولسورية أيضاً، من المحتمل أن المصريين لم يدفعوا ثمن العون العسكري السوفييتي، على الرغم من أن خدمات المستشارين السوفييت في مصر كان يسدَّد ثمنها بالعملة الصعبة، كما تراكمت كمية كبيرة من الديون[٥].

ربما كان تأمين من ٢ بالمائة الى ٥ بالمائة من الانتاج الدفاعي السوفييتي للشرق الأوسط ينطوي من الناحية الاقتصادية على صعوبات أكبر جدا مما يعنيه رقم النسبة المئوية الحقيقي. فقد كانت هناك أيضا ضغوط لفترة قصيرة على الطاقة الانتاجية وما ينشأ عنها من تأخير في تسليم احتياجات القطاعات الداخلية

ذات الأولوية العالية. وكان حجم القاعدة الاقتصادية السوفييتي لا يساوي سوى نصف حجم القاعدة الاقتصادية للولايات المتحدة. لهذا كانت كل مواجهة تتطلب المجهود العسكري ذاته ذاتَ ثقل مضاعف على الاتحاد السوفييتي. لكن من أجل الحفاظ على نوع من التوازن العسكري كان لا بد لمصر من استخدام جيش أضخم جدا ويتطلب كميات من العتاد أكبر جدا مما كان يتطلبة الاسرائيليون. وحتى ١٩٧٣ على الأقل كانت قدرة مصر أقل جدا من قدرة الاسرائيليين على تمويل متطلباتها الدفاعية[٧]. ويمكن أن يوضح هذا جزئيا لماذا كان العون للشرق الأوسط لا يحظى بشعبية في الاتحاد السوفييتي[٨]. ويبدو أن العبء الاقتصادي للتورط العسكري كان أحد الأسباب وراء الانقسامات في الزعامة السوفييتية بشأن مسألة التورط العسكري في الشرق الأوسط برمتها[٩].

ألقت تكلفة السياسة العسكرية عبئاً أيضا على القوات المسلحة السوفييتية وقوات حلف وارسو. فعلى الرغم من أن الأسلحة التي كانت تقدَّم في البداية للعرب كانت (منسَّقة)، كانت شحنات الأسلحة، ابتداء من أوائل الستينات فصاعدا، تتضمن أسلحة يمكن أن تكون ذات قيمة على المسرح

الأوروبي[١٠]. وزادت سرعة هذه العملية عقب حرب الأيام الستة، فاستُخدمت في مصر في ربيع ١٩٧١ أنواع جديدة من عتاد الدفاع الجوي لم تكن بعد قد أصبحت شائعة الاستعمال في الاتحاد السوفييتي[١١]. وقد أصيب السوفييت بالهَلع بسبب حجم الخسائر العربية خلال المرحلة الأولى من حرب يوم الغفران[١٢]. واعتمدت عملية الامدادات السوفييتية اعتمادا كبيرا على مخزونات حلف وارسو والمخزونات السوفييتية الاحتياطية[١٣]. لكن بناء على النسبة العالية للانتاج الدفاعي السوفييتي خلال أوائل السبعينات ومن ضمنه انتاج ٣٠٠٠ دبابة في العام[١٤]، من المحتمل أن تكون طلبات كهذه ممكنة الاحتمال. وكان الأكثر مدعاة للانزعاج هو ضعف مستوى إنجاز العتاد العسكري السوفييتي الموضوع بين أيدي العرب، وكون عدة أنواع من العتاد السوفييتي المعقّد إما استولى عليها الاسرائيليون ثم سلموها للغرب، أو، كما هو حال مصر عقب التقارب المصري الغربي، صارت مباشرة في متناول جماعة الدفاع الغربية[١٥].

إن تكلفات الامدادات الأمريكية موثقة بشكل أفضل نوعاً ما: تكلفات العتاد وتكلفات عمليات نشر القوات للتهديد. فقدرت تكلفة عملية ١٩٥٨ اللبنانية بـ ٢٠٠ مليون دولار،

وقدرت تكلفة عملية إرسال حاملة طائرات إضافية مع سفن أخرى الى البحر الأبيض المتوسط خلال أزمة ١٩٧٠ الأردنية بـ ٥٠ مليون دولار[١٧]. وبلغ مجموع معونة الولايات المتحدة ومبيعاتها العسكرية للشرق الأوسط ما بين ١٩٤٦ و ١٩٧٢ — ٦٩٦ر١١ بليون دولار[١٨]. وهو رقم من المستحسن أن ينظر إليه كدليل على ضخامة المبلغ وليس كمجموع صحيح تماما. وأعطيت إسرائيل فيما بعد مبالغ ضخمة بشكل منح وقروض عسكرية طويلة الأمد. وفي الجانب الآخر من الحساب، أسهمت مبيعات الأسلحة إلى الخليج إسهاما هاماً في ميزان المدفوعات الأمريكي وفي تحسين حالة الاستخدام في الولايات المتحدة وفي خفض سعر الوحدة لمختلف أنواع العتاد التي اشترتها القوات الأمريكية.

فكانت القوات الأمريكية إذن هي التي تشعر بالعبء الرئيس لهذه التكلفات لا الاقتصاد الأمريكي. كانت أوائل السبعينات فترة موازنات دفاعية راكدة، وأدى الطلب الكبير في الأمدادات العسكرية من جانب إسرائيل وإيران إلى نقص في القوات الأمريكية. ففي حالة إيران كانت المشكلة مركزة في بعثات التدريب كبيرة العدد الضرورية لدعم الزيادة الكبيرة في

القوات الايرانية، والتي كانت تتألف من المهارات التقنية التي كان كثير منها غير موجود بدرجة كافية في الوحدات الأمريكية[١٩]. وثبت أن الصراع الاسرائيلي العربي كان يستهلك مخزونات السلاح الأمريكية. إن الطائرات الحربية التي زُوِّدت بها إسرائيل في ١٩٧٠ لتعويض خسائرها في حرب الاستنزاف جاءت من قوائم القوة الجوية للولايات المتحدة[٢٠]. وقيل في السنة التالية إن الموظفين الكبار كانوا قلقين من أن يؤدي استمرار الاستهلاك من قوائم الانتاج إلى إضعاف القوة القتالية للولايات المتحدة في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط[٢١]. وأصبحت المشكلة حادة بمجيء حرب تشرين التي وجدت وزارة الدفاع بعدها صعوبات في تلبية طلبات إسرائيل من الأسلحة وفي تحديث قوات الولايات المتحدة في الوقت ذاته[٢٢]. وقد سُحب جزء من المعدات التي أُرسلت في أثناء الحرب من الوحدات العاملة (من ضمنها ٣٤ طائرة F4E من أسراب القوة الجوية)، وسحب الجزء الآخر من معدات القتال المخزونة من أوروبا لتجهيز الجيوش المهيأة للنقل جواً من الولايات المتحدة إذا طرأ طارىء على مسرح الناتو. وبناءً على أحد التقارير بلغ عدد الدبابات التي سلِّمت إلى اسرائيل ١٠ بالمائة من مجموع الدبابات الأمريكية[٢٤]. كما ورد في تقرير الدفاع

السنوي للولايات المتحدة عن السنة المالية ١٩٧٧ انه كان لا بد من انفاق ١٦ بليون دولار خلال السنوات الخمس أو الثماني التالية لاعادة ملء مستودعات العتاد الاحتياطية في العالم التي أفرغتها عملية الشحن الجوية الأمريكية الطارئة في ١٩٧٣[٢٥].

إن تكلفات السياسة الخارجية، أي تأثير السياسة العسكرية الضار في أهداف السياسة الخارجية في كل من الشرق الأوسط وخارج حدوده، هي موضوع أكثر تعقيداً بمجموعه. وكان لا بد للقوتين العظميين أن تزنا بصورة دائمة تكلفات تقديم الدعم العسكري بتكلفات حجب هذا الدعم. لأنه ما إن كانت الدولة العظمى تتورط في المنطقة حتى كان العجز عن تقديم الدعم العسكري لزبائنها عندما ينتظرون الدعم منها، بصورة معقولة أو غير معقولة، يزرع الكراهية ويثير، في بعض الأحيان، الشك حول امكان الاعتماد على الدولة العظمى كحليف أو وكيل، والخوف منها كخصم أو منافس.

إن تكلفات الاهمال العسكري هذه لم تكن شديدة على الولايات المتحدة، على الرغم من أن واشنطن كانت شديدة الحساسية بشأن سمعتها كحليف جيد، إذا سلمنا أن نظام أمنها

برمته يعتمد على المحافظة على ثقة حوالي أربعين حليفاً. وقد اقتصرت التكلفات التي تحملتها الولايات المتحدة من هذا القبيل على الحلف الشمالي ونشأت عن صراعات بين أصدقاء أمريكا. فكانت العلاقات التركيةالأمريكية في أوائل الستينات تتوتر بصورة دورية بسبب النزاع القبرصي. وحاول الرئيس جونسون في عام ١٩٦٤ استغلال اعتماد أمن تركيا على الولايات المتحدة والناتو، لمنعها من غزو الجزيرة، وحذّر في رسالة إلى الرئيس التركي من أن حلفاء تركيا (**لم تُتح لهم الفرص للتفكير فيما إذا كانوا ملزمين بالدفاع عن تركيا ضد الاتحاد السوفييتي إذا اتخذت تركيا، من دون موافقة كاملة من حليفاتها في الناتو ومن دون تفهمهم التام، خطوة قد ينشأ عنها تدخل سوفييتي**)[٢٦]. وبعد عشر سنوات، عندما قامت تركيا بالغزو فعلاً، فرض الكونغرس حظراً على إمدادات الأسلحة لكي يجبر الأتراك على القيام بتنازلات و ليس من المستغرب أن هذه الأحداث قد أحدثت ضرراً فعلاً؛ فقد أدّى حظر السلاح إلى خسارة الاستخبارات الأمريكية والحدّ من قدرات قطر من الناتو[٢٧]، وقوضّت، كما هدد جونسون في ١٩٦٤، ثقة الأتراك بالضمانات الأمريكية، كما أدّت الى زيادة تشاؤم الايرانيين الكامن بشأن مدى صدق التأكيدات التي

تلقوها في إطار حلف الناتو وضمن الاطار الايراني ـ الأمريكي الثنائي[٢٨].

وكان الاتحاد السوفييتي أكثر تعرضا للضيق والانزعاج بصورة مستمرة وجدية من جراء تكلفات الأهمال العسكري، فعلى الرغم من أن نشر القوات للتهديد المسرحي في معظمه، في أثناء أزمة السويس والأزمة السورية في ١٩٥٧، قد أكسب موسكو رصيدا في العالم العربي، فقد تلاشى جانب كبير من هذه الثقة فيما بعد حين عجز السوفييت عن مجاراة الغرب في نشر القوات عقب الانقلاب العراقي. وقد حدث ردٌّ فعل أكثر جدية بعد حرب الأيام الستة، وصحبه مظاهرات احتجاج خارج السفارات السوفييتية في القاهرة وبيروت والخرطوم[٢٩]. وكان المصريون بشكل خاص غاضبين لأنهم امتنعوا عن البدء بالقتال بناء على نصيحة السوفييت ولأن الاتحاد السوفييتي لم يهب لنجدتهم في أثناء الحرب. وكما لاحظ أريك رولو «كانوا مقتنعين من أن الأسطول السادس سوف يتدخل إلى جانب اسرائيل إذا احتاج الأمر، لذلك كان يبدو من الطبيعي في نظرهم أن الجيش السوفييتي سوف ينزل في مصر لنجدة القوات المصرية[٣٠]». ويمكن أن يكون السوفييت قد أدركوا هذا فسلموا، بناء على رواية

السادات ، رسالة تتضمن وعداً بالمعونة إلى عبد الناصر بينما كان يلقي خطاب استقالته مباشرة بعد الحرب[٣١]. لكن لئن عوّض السوفييت الكثير من الخسائر في سمعتهم بفضل عملية إمداداتهم التالية ، فقد ظلت معضلة الموازنة بين أخطار الدعم العسكري والخسائر السياسية الممكنة الكامنة في الاعتدال العسكري ، مسألة قائمة بالنسبة لصانعي القرار السوفييت ، خلال السنوات الست التالية . وأدى رفض تزويد المصريين بمقدرة هجومية كبيرة إلى انزال خسائر كبيرة بالعلاقات السوفييتية المصرية . وساعد في التعجيل في اخراج السوفييت في تموز ١٩٧٢ من مصر ، وأدى الى تقليص تسهيلات القواعد ثم فقدانها بعد ذلك . وكان عاملا أيضا في القرار المصري بعد حرب تشرين بتنويع مصادر السلاح عن طريق الغرب . وأدت قيود مماثلة على إمدادات الأسلحة إلى بعض التوتر في العلاقات السورية السوفييتية[٣٢]. وفي أوائل السبعينات تأثرت العلاقات السوفييتية مع العراق نتيجة لعدم رغبة موسكو في تقديم دعم غير مشروط للعراقيين في نزاعاتهم مع إيران[٣٣]. وكانت الرغبة في تحمل خسائر الأهمال العسكري هذه نتيجة طبعاً لادراك أن الدعم قد ينطوي على أخطار أكبر ، ونظراً لأن المنطقة مؤلفة من وحدات سياسية منفصلة كان يصعب نقل

الامدادات العسكرية من دون أن يسبب وحده بعض الاحتكاك.
فهو في آخر الأمر كان يعني تعقيد العلاقات الثنائية الأخرى، لكن كان يمكن أن يعني أيضا شيئا آخر أشد خطورة. فقد كانت الامدادات العسكرية تنطوي، كما اتضح في أوائل الخمسينات، على خطر خلق سباقات للتسلح، وعلى خطر الحرب، كما دلت سلسلة الأحداث التي أدت إلى حملة سيناء عام ١٩٥٦. وأدرك السوفييت هذا فيما بعد، فقال خروتشوف لعبد الناصر بصدد دفاعه عن الرد السوفييتي المحدود على انقلاب العراق: (**كنا نخشى بسبب ما نعرفه عن اندفاعكم أن يدفعكم دعمنا غير المحدود لرغبتكم في الحرب إلى القيام بعمل عسكري، وأن تفسروا هذا الدعم بأننا نوافق على أن تقوموا بعمل عسكري**). [٣٤].

وكادت تظهر مشكلة أخرى في المكان الذي يعمل فيه مستشارون سوفييت على نطاق واسع. كانت العلاقات بين العسكريين والمستشارين السوفييت في سورية خالية من المشاكل نسبيا لا تماما[٣٥]. لكن الأمر لم يكن كذلك في مصر التي كان عدد المستشارين فيها أكبر وكانوا أيضا يملكون سلطة إصدار الأوامر، مما ولد نفوراً عميقاً في صفوف القوات المسلحة المصرية. وكان

المصريون يشعرون أيضا أن السوفييت يعجزون عن فهم الظروف المحلية، التي كان قسم كبير من التدريب السوفييتي والمعدات السوفييتية لا يتلاءم معها، كما كانوا يشتبهون بأن السوفييت يستغلون وظائفهم في مصر لأغراضهم الخاصة من التدريب[٣٦]. وكان السوفييت من جهتهم يرون أن المصريين لا يتحلون بالصبر الكافي لتقدير طرائقهم البطيئة والتامة في التدريب، وكانوا قليلي الحكمة فكشفوا عن أسلوب ينم عن السيطرة وينطوي على ما يقرب من الازدارء العرقي لمضيفهم[٣٧]. وعندما أُلغيت في آخر الأمر معاهدة التعاون والصداقة المصرية السوفييتية، وصفت إحدى الصحف المصرية الخبراء والجنود البالغ عددهم عشرين ألفا الذين طُردوا قبل ذلك بحوالي أربع سنوات، وصفتهم بجيش احتلال، بينما كان على السادات أن يقارن بين تصرف فينوغرادوف السفير السوفييتي آنذاك، وسلوك المفوضين السامين البريطانيين في الماضي مقارنة لا تسرّ.

ولم يلبث الأمريكيون أن وقعوا هم أيضا في مصاعب سياسية. ففي أوائل الخمسينات وأواسطها أبدت الولايات المتحدة قدرا كبيرا من التعاطف مع مشاعر القومية العربية، وخصوصا عندما تباهت واشنطن بعدم اشتراكها في حملة السويس البريطانية

الفرنسية. لكن الولايات المتحدة حين وقفت بعدئذ إلى جانب الاتجاه المحافظ دللت بذلك على أنها لم تكن تقدر قوة الشعور القومي حق قدرها وأنها كانت تقلل من قيمة الشك الشديد بالغرب في المنطقة، إن لم نقل العداء الصريح له[٣٨]. فقد أدّى استخدام الأسطول السادس في أزمة الأردن في نيسان عام ١٩٥٧ الى صدور صيحات دبلوماسية (المراكب المسلحة) والى وضع الولايات المتحدة في أعين كثير من العرب في وضع لا يكاد يختلف عن الوضع الذي أُكره البريطانيون على التخلي عنه[٣٩]. وفي لبنان اعتُبر قبول الرئيس شمعون بمبدأ أيزنهاور من جانب المسلمين، بل ومن جانب بعض المسيحيين، انتهاكا لقرارات المؤتمر الوطني في ١٩٤٣، الذي أقر مبدأ الحياد في الشؤون الخارجية[٤٠]. وكانت النتيجة اشتداد الصراع الناشيء بين الطائفتين مما أسهم في إثارة التوترات التي انتهت عندئذ بنزول القوات الأمريكية في لبنان في تموز ١٩٥٨[٤١].

وكان تقديم الأمدادات العسكرية سبباً في ظهور مشكلات أخرى. فقد أصبحت في الولايات المتحدة موضوعاً للكثير من الجدل تلك المخاطر التي تنطوي عليها برامج الخليج التي كانت تتضمن بصورة لم يسبق لها مثيل أعداداً كبيرة من

المستشارين الذين كان يُستَعمل في وصفهم «عبارة المرتزقة ذوي الياقات البيض» التي لا تسر. لكن، كما حدث في أواسط السبعينات، ظهر أن التكلفات الفعلية التي وقعت فعلا لم تكن كبيرة، وكانت من دون شك أقل جدا من تكلفة علاقة الأمدادات مع إسرائيل التي كانت تنطوي لا على خطر اشتداد الصراع العربي الاسرائيلي فقط بل على خطر الاساءة الى المصالح الأمريكية في العالم العربي أيضاً. وقد أدّى الخوف من هذا الخطر الأخير إلى الاعتدال زمناً طويلا في السياسة الأمريكية. فهو مسؤول عن عدم رغبة واشنطن في الاستجابة للطلبات الاسرائيلية المتكررة للحصول على الأسلحة خلال الخمسينات، كما أنه مسؤول عن بعض الخلافات اللاحقة بين واشنطن والقدس بعد حرب الأيام الستة. فكان يجب على واشنطن أن تحسب باستمرار حسابا لرد الفعل العربي عند تحديد سياستها المتعلقة بالطلبات الكبيرة من الأسلحة. وكان هذا ملحوظاً بشكل خاص خلال أواخر ١٩٦٩ و ١٩٧٠ عندما أبطأ الأمريكيون في تلبية طلبات إسرائيل المؤلفة من ١٠٠ طائرة سكايهوك من طراز A4 و ٢٥ طائرة فانتوم من طراز F4، بعد أن وصلتهم بصورة خصوصية تحذيرات من خطر انقطاع علاقاتهم السياسية مع عدة أنظمة

عربية معتدلة وخطر ردّ فعل معاد في سائر أنحاء العالم العربي[٤٢].
وكان القرار الذي صدر في تشرين الثاني ١٩٧١ بتقديم دعم تقني لصناعة السلاح الاسرائيلية متأثرا بالاعتقاد الخاطىء بأن نقل التكنولوجيا كان أقل ظهورا «للعيان» لهذا يكون أقل أذى للمصالح الأمريكية في العالم العربي[٤٣]. وفي ١٩٧٣ كان ثقل إمدادات السلاح قد بدأ يصبح ذا تأثير مباشر على المصالح النفطية الأمريكية. وفي رواية أن ربط النفط بالسياسة الأمريكية نحو اسرائيل خلال ربيع ١٩٧٣ كان بسبب غضب الملك فيصل من الأعلان عن تقديم طائرات إضافية من طراز F4 إلى إسرائيل في الوقت الذي كان فيه حافظ اسماعيل وزير السادات للأمن القومي في واشنطن[٤٤]. وكانت المخاوف على إمدادات النفط الأمريكي لدى اندلاع حرب تشرين قوية إلى درجة جعلت وزير الدفاع يخبر السفير الاسرائيلي بأن الولايات المتحدة لن تسلم طائرات F4 إلا بمعدل طائرة ونصف يوميا وأن الشحنات سوف تتوقف بعد ذلك بيومين من أجل «استطلاع» رد الفعل العربي قبل البت في شأن شحنات أخرى[٤٥]. والذي حدث طبعاً هو أن الموقف في ساحة المعركة والجسر الجوي السوفييتي قد أمليا موقفا آخر. لكن المخاوف الأمريكية لم تكن في غير موضعها.

فقد فُرض حظر النفط بعد وقت قصير من تدشين الجسر الجوي الأمريكي. والسعوديون، على الرغم من أنهم كانوا فيما يظهر راغبين في منح الاميركيين مهلة تنتهي بنهاية تشرين الثاني، لم يلبثوا أن غيروا رأيهم عقب الاعلان في الأسبوع الأخير من الحرب عن عون أمريكي لاسرائيل مقداره ٢ر٢ بليون دولار(٤٦). ووجد الأمريكيون أنفسهم عام ١٩٧٦ في موقف ينطوي على الحرج وهو القيام بالدور الأكبر من تقديم السلاح لكل من إسرائيل والأردن والعربية السعودية في حين كانوا أيضا تحت ضغط للبدء في علاقة إمدادات عسكرية مع مصر(٤٧). فقد كان من شأن موقف كهذا أن يخلق تعقيدات في حالة تجدد القتال بسبب الحاجة إلى تجديد الأمدادات(٤٨).

في خارج المنطقة، تسببت السياسة العسكرية في تكبد خسائر في السياسة الخارجية بصورة توترات في نظم التحالف وفي تطور الوفاق. فكانت أزمتا ١٩٥٦ و ١٩٧٣ كلتاهما شديدتين ومزعجتين. وكان من الممكن لو تكررتا أكثر من ذلك أن تسيئا إلى متانة التحالف. لكن التناقضات المباشرة بين أولويات المصالح الملحوظة، رغم شؤمها، لم توقع أذى كبيراً بالأهداف الكبرى لحلف الأطلسي. وتشبيه أيزنهاور السويس «بخلاف عائلي بسيط»

يبرز حدثي السويس وحرب تشرين، على الرغم من أن التشبيه تصوير ضعيف للحقيقة من دون شك[٤٩]. كذلك، على الرغم من أن الشرق الأوسط كان في أواخر الستينات وأوائل السبعينات مسرحاً لأكثر المواجهات حدوثا بين الدولتين العظميين وربما أخطرها، يظهر أن الأزمات الشرق أوسطية لم تقض بشكل جدي على محاولات الدولتين العظميين على المدى الطويل إقامة علاقة أضمن إحداهما مع الأخرى. فعلى الرغم من أن الأزمتين المصرية والأردنية في ١٩٧٠[٥٠]، وحرب تشرين قد أثارت الشكوك لدى الولايات المتحدة حول احتمالات الوفاق، نجد أنها لم تسبب، على الصعيد الحكومي على الأقل، أية توترات شديدة أو دائمة في العلاقات الثنائية. وكان الدكتور كيسنجر حريصا على التنوية بالاعتدال السوفييتي خلال المراحل الأولى لحرب تشرين، وحتى الجسر الجوي لم يُعتبر شيئا يتجاوز الحدود التي وضعها الوفاق[٥١]. لذلك لم تُعرقِل الحرب بصورة جدية المفاوضات القائمة بين الدولتين العظميين. وأكثر ما تجدر ملاحظته أن محادثات (سالت) استمرت بلا توقف، مثلما استمرت المحادثات حول التعاون بين علماء الفضاء السوفييت والأمريكيين في المستقبل وحول زيارة وفد سوفييتي الولايات المتحدة الأمريكية

للتفاوض بشأن اتفاق جديد حول غاز سيبريا الطبيعي[٥٢].

وكانت الادارة الأمريكية مترددة بصورة واضحة في فرض عقوبات اقتصادية أوغيرها على الاتحاد السوفييتي في ميادين لا علاقة لها بالأزمة المباشرة بسبب القيمة العالية التي تعلقها على الحاجة إلى البحث عن تسوية مؤقتة مع غريمها النووي[٥٣].

على الرغم من ذلك لم تكن الحرب بلا كلفة بالنسبة للوفاق. فقد شجعت في كل من الجانبين السوفييتي والأمريكي منتقدي علاقة الوفاق في داخل البلاد[٥٤]. واتخذت بعض العناصر في الكونغرس وفي الرأي العام رأيا في السلوك السوفييتي في أثناء الحرب أقل تساهلا من رأي الادارة، وكان هذا أحد العوامل الكامنة وراء تناقص دعم الكونغرس قرار مانسفيلد الذي دعا إلى تخفيض أعداد الجنود الأمريكيين الموجودين في أوروبا الغربية[٥٥]. أضف إلى ذلك وجود حدود لا بد منها لتساهل الادارة. فكما لاحظ الدكتور كيسنجر أيام أنغولا:

«إن جوهر العلاقة بين الاتحاد السوفييتي، اذا أريد لها أن تمضي نحو تخفيف حقيقي للتوتر، هو ألا يسعى أيٌّ من الطرفين للحصول على ميزة وحيدة الجانب إزاء الطرف الآخر، وأن يسود الاعتدال سياسة كلٍّ منا، وألا يتم فعل شيء من

شأنه تصعيد المواقف المتوترة إلى مواجهة بين بلدينا... هذه المبادىء للعلاقات المتبادلة ليست مسألة نية طيبة مجردة فقط، إنها الأساس الحقيقي للطريقة التي يجب أن تقود بها قوتان عظيمتان مسؤولتان علاقاتهما في العصر النووي. فيجب أن يكون واضحاً أنه عندما تحاول دولة عظيمة الحصول على وضع خاص من النفوذ مبني على التدخل العسكري، مهما كان الدافع الى ذلك، فسوف تسعى الدولة الأخرى لأزالة هذه الميزة عاجلا أم آجلا»[٥٦].

وكان لا بد لبعض تكلفات السياسة العسكرية أن يرتد تأثيرها على الأنظمة الداخلية السياسية والاقتصادية. فكل ممثل عسكري في الشرق الأوسط يعتمد على المنطقة اقتصادياً هو معرض للعقوبات. هذا ما وجده البريطانيون في أيام السويس وشعروا به جدا مرة ثانية خلال الأزمة التي أعقبت مباشرة حرب الأيام الستة، إلى درجة أنهم صاروا في الحقيقة يتلكؤون جدا في دفع خطتهم السابقة لتشكيل قوة دولية للحفاظ على حرية الملاحة عبر مضائق تيران. وفي رأي الدكتور كيسنجر، كلف حظر النفط في ١٩٧٣/ ٤ الولايات المتحدة مليون وظيفة وواحداً بالمائة من الانتاج القومي، كما أضاف خمس نقط نسبة مئوية إلى

مؤشر الأسعار. وتوقَّعت التنبؤات من حظر النفط في المستقبل أضراراً أكثر فداحة[٥٧]. لكن الدولتين العظميين، على عكس أسلافهما الدول الأوروبية، تجنبتا أخطر التكلفات السياسية الداخلية، وهي تكلفة الاخفاق العسكري. في بريطانيا سببت السويس أزمة سياسية داخلية كبيرة، أما في فرنسا، التي كان فيها النظام السياسي أضعف جدا، فقد كانت أزمة السويس عاملاً مساعداً في سقوط الجمهوريةالرابعة بعد ١٨ شهراً[٥٨]. ولم تعان الدولتان العظميان من كارثة كهذه على الرغم من أن حرب الأيام الستة سببت أزمة طفيفة في القيادة السوفييتية[٥٩]، وأدّى تزامن ووترغيت مع حرب تشرين إلى خوف بعض المسؤولين خلال الأسبوع الأول من الحرب، من أن تتعرض إدارة نيكسون للخطر إذا علم الجمهور أن الولايات المتحدة تمنع تسليم طلبات الاسرائيليين من الأسلحة[٦٠]. وكان من الممكن أن تجد أية إدارة أمريكية، حتى من دون كابوس أزمة داخلية بحجم ووترغيت، أي عجز عن الوفاء بالضمانة الأمريكية لاسرائيل القائمة بحكم الواقع باهظَ التكاليف ومنطويا على أخطار من ناحية السياسة الداخلية[٦١].

إن المثل الأخير يوضح مرة ثانية القول بأن هذه تكلفات

كامنة في سياسة التدخل في منطقة غير مستقرة عسكريا وسياسياً كالشرق الأوسط، وأن البدائل تنحصر في كثير من الأحيان في تجنب تكلفة بتكلفة أخرى. إن سياسة الاعتدال، سواء لدى تلبية طلبات الزبائن من الامدادات العسكرية أم عند نشر القوات للتهديد وعلى الأخص للعمليات، قد تكون أقل كلفة من السياسة التي تتصف بالمغامرة، إلا أنها تظل عرضةً للعقوبات. لكن، نظراً لما يتمتع به كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من السمعة ومن الموارد التي هي من خواص الدولتين العظميَين، وبفضل حسن الطالع إلى درجة ما، أمكنهما تجنب أشد عقوبات الكارثة، والتكلفات التي تكبدتاها، ولو أنها ليست قليلة، لا يمكن اعتبارها عقوبات رادعة. وكانت السياسة العسكرية، في بعض الأحيان، عقيمة بالنسبة للمصالح الاقليمية. وكان لها آثار مدمرة على نظم التحالف مع الدولتين العظميين، وكذلك على علاقاتهما المتبادلة إلى حد ما، وهو موضوع أصبح يحظى بعناية متزايدة بعد أواسط الستينات. وكان هناك بالاضافة إلى هذا بعض التكلفات الضارة بالاقتصاد الداخلي وباستقرار الحكومات. لكن كان تأثير هذه التكلفات مختلفاً في الدولتين العظميين. وربما كانت الولايات المتحدة أكثر

تعرضاً للأذى، بسبب اعتماد حلفائها الرئيسين على نفط الشرق الأوسط وبسبب ارتباطها باسرائيل أيضا. أضف إلى هذا أن الأمريكيين كانوا يعانون من نقص في الموارد العسكرية خلال أوائل السبعينات وأواسطها لكنه كان نقصاً يمكن تلافيه من دون مشقة كبيرة بفضل ضخامة القاعدة الاقتصادية للولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، يظهر أن الاتحاد السوفييتي كان يملك الموارد العسكرية الضرورية لكنه دفع ثمناً سياسياً داخلياً أعلى من أجل تقديمها وكان مراراً أكثر عرضة للحَرَج بسبب الطلبات العسكرية من جانب زبائنه.

الحواشي

١ — **سجل الشرق الأوسط**، ١٩٦٧، ص ٣٠.

٢ — على عكس عجز أمريكا عن التوصل إلى تفاهم مع المقاومة المسلحة في فييتنام.

٣ — غور أوفر، (العبء الاقتصادي للتورط السوفييتي في الشرق الأوسط)، **الدراسات السوفييتية**، كانون ثاني ١٩٧٣، ص ٣٣٦. لكن كنسبة مئوية من انتاج الدفاع التقليدي ربما كان الرقم أعلى جداً، قريبا من ٥ر٧ بالمائة لمصر فقط.

٤ — المصدر ذاته، ص ٣٣٧، بناء على تقرير لوزارة الخارجية في ١٩٧١، تلقت مصر من ٣ بالمائة الى ١٦ بالمائة من مجموع مخزونات الاتحاد السوفييتي من مختلف المعدات الجوية والأرضية.

٥ — أوفر، المصدر السابق، ص ٣٣٤، هيكل، **الطريق إلى رمضان**، ص ٦٥. تلقى السوفييت فيما بعد عملة صعبة للسلاح أيضا. ومن أجل الاطلاع على تقرير عن طرائق الدفع لقاء المعدات التي جرى تسليمها خلال حرب يوم الغفران،

انظر غلاسمان، المصدر السابق، ص ص ١٤٦، ٢٢٩.

٦ ــ أوفر، المصدر السابق ص ٣٤٢.

٧ ــ المصدر ذاته، ص ٣٤٢.

٨ ــ لكن يمكن أن يكون هذا انعكاساً لنفور عام من تحويل موارد نادرة إلى خارج البلاد في وقت كانت فيه مستويات المعيشة منخفضة في الاتحاد السوفييتي.

٩ ــ لورانس ويتن، **حرب القنال**، ص ٣٦٧.

١٠ ــ غلاسمان، المصدر السابق، ص ٢٩.

١١ ــ ويتن، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

١٢ ــ هيكل، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

١٣ ــ توحي التقارير التي صدرت في ذلك الوقت بأن الاتحاد السوفييتي في أوائل السبعينات كان قد وضع بشكل مسبق مخزونات كبيرة من الامدادات العسكرية في شرقي أوروبا. وكانت القدرة على التهيؤ السريع للقتال من الموضوعات التي تناولتها باستمرار الكتابات العسكرية السوفييتية بضع سنوات. غلاسمان، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

١٤ ــ **فاينانشال تايمز**، ٨ نيسان ١٩٧٦.

١٥ ــ **فاينانشال تايمز**، ٢٢ حزيران ١٩٧٦.

١٦ ــ روبرت مورفي، **دبلوماسي بين المحاربين**، ص ٤٩٧.

١٧ ــ نيويورك تايمز، ٩ أوكتوبر ١٩٧٠.

١٨ ـــ ر . د. ماك لورين، الشرق الأوسط في السياسة السوفييتية، ص ص ١٠٦/ ١٠٧ .

١٩ ـــ انترناشينال هرالد تريبون، ٣ كانون ثاني ١٩٧٥ .

٢٠ ـــ المصدر ذاته، ١٣ تموز ١٩٧٠ .

٢١ ـــ **نيويورك تايمز**، ٤ آب ١٩٧٠ .

٢٢ ـــ **انترناشينال هرالد تريبون**، ٢١ تشرين ثاني ١٩٧٤، كانت هذه فيما يظهر الخلفية لعدد من التعليقات من جانب رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة، الجنرال براون، الذي وصف إسرائيل في إحدى المناسبات بأنها عبء على الولايات المتحدة .

٢٣ ـــ كانت الأسلحة الأخرى التي تُقَدَّم بكميات كبيرة لدرجة تسبب القلق للعسكرين الأمريكين، تشمل عربات نقل جنود مصفحة، وصواريخ ضد الدروع من طراز TOW، وصواريخ ضد الرادار من طراز شرايك Shrike، وصواريخ جو أرض من طراز Maverick . وجاء في تقرير إسرائيلي: (جيش صغير نسبيا قد استنفدَ مخزونات دولة عظمى إلى درجة خطيرة) . **واشنطن بوست**، ١٨ تشرين ثاني ١٩٧٤، ٢٩ كانون أول ١٩٧٥، وزيف شيف، **هزة تشرين أول**، ص ٢٠٥ .

٢٤ ـــ **أسبوع الطيران**، ١٥ ايلول ١٩٧٥ .

٢٥ ـــ **سكوتسمان**، ٢٨ كانون ثاني ١٩٧٦ .

٢٦ ـــ ورد ذكره في فرنك فالي، **جسر على البوسفور**، ص ١٣٠ .

٢٧ ـ في أوائل ١٩٧٧ قال الجنرال هيج، القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا، عن القوات التركية إنها تعمل بأقل من خمسين بالمائة من قدراتها نتيجة للحظر. **انترناشينال هيرالد تريبيون**، ٢ ايار ١٩٧٧.

٢٨ ـ وقد أدّى إلى مثل ذلك رفض أمريكا مساعدة الباكستان خلال حرب ١٩٧٥ الهندية الباكستانية.

٢٩ ـ **سجل الشرق الأوسط**، ١٩٦٧، ص ١٦.

٣٠ ـ ورد ذكره في المصدر ذاته.

٣١ ـ خطاب في مجلس الشعب، ١٤ آذار ١٩٧٦. **مسح الاذاعات العالمية**، الجزء الرابع، الشرق الأوسط وأفريقيا، ME/5160.

٣٢ ـ للاطلاع على شكوى السوريين من إمدادات الأسلحة السوفييتية، انظر **التقرير والسجل العربي**، ١ ـ ١٥ آب و ١ ـ ١٥ كانون أول ١٩٧٢. للاطلاع على الطلبات السورية من المقاتلات المحسّنة لمقابلة الطائرات الاسرائيلية، انظر هيلين كاريير ديكوس، **السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط**، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥. ص ٢٤٨.

٣٣ ـ انظر روبرت فريدمان، السياسة السوفييتية إزاء الشرق الأوسط منذ ١٩٧٠، ص ٧٠.

٣٤ــ محمد هيكل، **ناصر ــ الوثائق القاهرية**، ص ص ١٢٣، ١٢٨.

٣٥ــ نيوزيرتشر زيتونغ، ٢٤ آب ١٩٧٢، والغارديان، ٢٨ ايلول ١٩٧٣. ويقال أيضاً إن الأسد تعرَّض لبعض الضغط لكي يحذو حذو السادات ويطرد المستشارين السوفييت.

٣٦ــ هيكل، الطريق إلى رمضان، ص ص ١٧٩ ــ ٨٠. يشير هيكل إلى النوعيات المختلفة للمستشارين السوفييت وإلى الشكوك بأن السوفييت كانوا يستخدمون مصر كميدان لتدريب الطيارين على الطيران في كل الأحوال الجوية. وقد عزّز هذا الطرح سجلّ الحوادث السيء للقوة الجوية المصرية: فبين ١٩٦٨ و ١٩٧١ فُقدت في أثناء التدريب ٦٨ طيارة يقودها طيارون مصريون أو سوفييت.

٣٧ــ ادغار أوبالانس، الحرب الالكترونية في الشرق الأوسط، ص ٣٣، وب. ت. فابتكيويتسي، (ملاحظات لتقدير التأثير السوفييتي في مصر)، في ميكائيل كونفينو وشيمون شامير (الناشر)، **اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والشرق الأوسط**، ص ٢٨٨.

٣٨ــ الكسندر ل. جورج وريشار سموكس، **الردع في السياسة الخارجية الأمريكية: النظرية والتطبيق**، ص ص ٣٢٦، ٣٢٧.

٣٩ ــ المصدر ذاته، ص ٣٣٢.

٤٠ ــ المصدر ذاته، ص ٣٤١.

٤١ ــ الخوف من أن التدخل العسكري الأمريكي يمكن على المدى الطويل أن يقوّض نظام حسين، كان أحد أسباب تريث أمريكا في التدخل مباشرة في أيام أزمة ايلول ١٩٧٠ الأردنية. مارفن وبرنار كالب، **كيسنجر**، ص ١٩٩.

٤٢ ــ **واشنطن بوست**، ٨ و ١٥ حزيران ١٩٧٠.

٤٣ ــ **نيويورك تايمز**، ١٤ كانون ثاني ١٩٧٢، ويتن، المصدر السابق، ص ص ٢٠٤، ٢٠٧.

٤٤ ــ يقال إن فيصل حثّ السادات على طرد السوفييت لكي يدفع الولايات المتحدة إلى الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي. شيخ رستم علي، **العربية السعودية ودبلوماسية النفط**، ص ١٠٧، ١٠٨.

٤٥ ــ كالب وكالب، المصدر السابق، ص ٤٧٤.

٤٦ ــ فريق الساندي تايمز لتقصي الحقائق، **نظرة متأملة في حرب الشرق الأوسط** ص ص ١٨٠/ ١.

٤٧ ــ عَقب التوقيع على اتفاقية فك الارتباط الاسرائيلية المصرية الثانية، صرح الرئيس فورد بأن على الادارة التزاما ضمنيا لتزويد مصر ببعض العتاد العسكري. **واشنطن بوست**، ٢٥ و ٢٧ سبتمبر ١٩٧٥.

٤٨ ـــ من الواضح أن الولايات المتحدة كانت ستتردد في تقديم إمدادات للطرفين في أثناء الحرب، ولكن عدم تقديم الامدادات للعرب كان من الممكن أن يزيد من احتمال اللجوء إلى فرض حظر على النفط.

٤٩ ـــ دوايت أيزنهاور، **شنّ السلام**، ص ١٠٧. وقعت إساءة أكبر في ١٩٥٦ إلى العلاقة الأمريكية الفرنسية الأقل استقراراً. وكذلك سببت السياسة السوفييتية في أثناء حرب الأيام الستة توترات جدية ضمن حلف وارسو، رغم أنه لم يكن هناك تورط عسكري سوفييتي كبير. ويتن، المصدر السابق، الملحق ١، (ردود فعل أوروبا الشرقية على حرب يونيو: دراسة حالة عن الفصل بين المواقف في السياسة الخارجية السوفييتية).

٥٠ ـــ **نيويورك تايمز**، ١٥ تشرين اول ١٩٧٠.

٥١ ـــ غاليا جولان، يوم كيبور وما بعده، ص ص ٩٣/ ٩٤.

٥٢ ـــ إيان سمارت، (الدول العظمى والشرق الأوسط)، **العالم اليوم**: يناير ١٩٧٤، ص ١٤. لكن الأمريكيين حاولوا فعلا أن يؤخروا المناقشات في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وهو اقتراح عارضه حلفاؤهم الأوروبيون.

٥٣ ـــ جرى التعبير عن هذا بشكل أوضح في أيام التورط الكوبي السوفييتي في أنغولا ـــ وكما يقول الدكتور كيسنجر، (إن تقييد الأسلحة الاستراتيجية.... هو مشكلة دائمة وشاملة لا يمكن

إخضاعها للتغيرات في العلاقات الأمريكية السوفييتية من يوم الى يوم)، التايمز، ١٥ كانون ثاني ١٩٧٦.

٥٤ــ جولان، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

٥٥ــ فيل وليمز، (مهما يحدث لتعديل مانسفلد؟)، البقاء، تموز ــ آب ١٩٧٦، ص ١٤٩. بعد الحرب شعرت الادارة أنه من الضروري تأجيل تقديم مشروع قانون بمنح الاتحاد السوفييتي وضع الأمة ذات الأفضليةالأولى في التجارة.

٥٦ــ التايمز، ١٥ كانون ثاني ١٩٧٦.

٥٧ــ خطاب إلى نادي الصحافة الوطني، واشنطن، ٣ شباط ١٩٧٥.

٥٨ــ الجنرال أندريه بوفر، حملة السويس، ص ١٢٧.

٥٩ــ ويتن، المصدر السابق، ص ٣٦٦. أنظر أيضا النيويورك تايمز، ٣ شباط ١٩٧١.

٦٠ــ يروي كالب وكالب عن مصدر عالي المستوى في وزارة الخارجية قوله (كان في البلاد عدد كاف من الناس ممن يبحثون عن صدع ثقة في الشؤون الخارجية يتجاوز ووترغيت. كنا دائما نقول للاسرائيليين «عندما تغرقون فنحن معكم»، حسناً لقد غرقوا ويظهر أننا لم نكن معهم) المصدر السابق، ص ٤٧٥.

٦١ــ لاحظ: وجهة النظر بأنه اذا اضطرت الولايات المتحدة إلى السماح بتدمير إسرائيل فانها سوف تخسر «سم الاثم والحقد،

سم الغضب والرد على الاتهام»، ضمن الولايات المتحدة. انترناشينال هرالد تريبون، ١٩ آذار ١٩٧٠. كان من الممكن توقع عواقب سياسية هامة في أوروبا الغربية أيضا. أضف إلى ذلك ضرورة عدم إغفال وجود ٣٠ مليون مسلم في الاتحاد السوفييتي، كثير منهم على مقربة من الحدود مع الصين. وللاطلاع على وجهة النظر التي تقول إن السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط لا تؤثر في مواقف القوميات إزاء موسكو حسب، بل في علاقات القوميات إحداها بالأخرى أيضا، انظر (التطور السوفييتي في الشرق الأوسط)، شهادات، مجلس النواب، لجنة الشؤون الخارجية، اللجنة الفرعية لأوروبا، واللجنة الفرعية للشرق الأوسط، ١٩٧١، ص ص ٦٦/٦٧.

الفصل الحادي عشر

خلاصات ومضامين

لم تشارك قوات الدولتين العظميين المقاتلة في معارك الشرق الأوسط إلا في مناسبة واحدة على عكس سجل أسلافها من الدول الأوروبية. واكتفت كل من واشنطن وموسكو باللجوء إلى دبلوماسية التهديد ونقل الأمدادات العسكرية، إذ كانتا تعملان تحت المظلة النووية. فقامت الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية كما قام الاتحاد السوفييتي أيضا منذ أواسط الخمسينات بنقل كميات كبيرة جداً من الأمدادات العسكرية إلى الشرق الأوسط. وقد استُخدمت هذه الامدادات لضمان الأمن للاصدقاء المحليين، وللحصول على التسهيلات العسكرية والنفوذ السياسي وللحفاظ على توازن القوى الاقليمي. كما استُخدمت الامدادات لتسهيل أهداف الوكلاء الذين كان مدخلهم العسكري في المنطقة أعظم، في العادة، من المدخل العسكري للدولة الكفيل. وبصورة عامة اعتُبر نقل الأمدادات العسكرية

وسيلة للحصول على نفوذ عسكري غير مباشر في الشرق الأوسط مع محاولة حصر التكلفات السياسية والمخاطر العسكرية في حدودها الدنيا في الوقت ذاته.

وقد أمكن تحقيق هذه الأهداف إلى حدٍّ ما. لكن نجاح نقل الأمدادات كان يعتمد كثيراً على الظروف. فبعض النزاعات الأقليمية، كما يتبيَّن من النزاع الاسرائيلي العربي بصورة قوية جداً، كان يصعب جداً اللَّحاق بها واحتواؤها بتوازن عسكري فقط يتم تنظيمه من الخارج. يضاف الى ذلك أن الأمدادات التي كان يتم نقلها لم تكن دائما مناسبة لحاجات الدول الآخذة بتنمية قدراتها العسكرية. وكان هناك ميل، ولا سيما لدى الاتحاد السوفييتي، لتقديم أسلحة أكثر مما ينبغي مع أقل ما يلزم من التدريب، لتأكيد التوازن العسكري كما يظهر على الورق لا لتأكيد قدرات دول المنطقة القتالية. لم يكن هذا كله خطأ الدولتين العظميين. فقد عانت واشنطن وموسكو صعوبة كبيرة في ردّ قوائم طويلة لشراء الأسلحة تمَّ التعاقد عليها مع الزبائن، قوائم لم تكن تلتفت إلى مشكلات تشغيل المعدّات المعقدة وصيانتها في منطقة كان مستوى التعليم التقني فيها منخفضا بصورة عامة، وكانت الأيدي العاملة الماهرة فيها في بداية نشأتها. لكن الدولتين العظميين كانتا

في بعض الأحيان تعقّدان المشكلة بتقديم معدات وتدريبات مصمّمة لساحة القتال الأوروبية لا الشرق أوسطية. ففي حالة النزاع العربي ــ الاسرائيلي أسهمت سياسة نقل الامدادات السوفييتية فعلا في نشوب عدة جولات من القتال، وفي الهزائم العربية. عندئذ أدركت موسكو، كما أدركت الولايات المتحدة في فييتنام، أن نقل المعدات العسكرية على مستوى منخفض قد أدّى إلى نشأة مصالح فرعية (مشتقة) أصبحت عندئذ عاملاً هاماً في تقرير السياسة. وقد نتج عن هذا سلسلة من المواجهات بين الدولتين العظميين، وعملية كبيرة لنقل الامدادات في عام ١٩٧٣ حاول الاسرائيليون أن يتدخلوا فيها، كما أدى الى استعمال قوات سوفييتية في القتال في ١٩٧٠ الى ١٩٧٢. ومن الواضح أنه لم يكن بالامكان اعتبار الأمدادات سياسة آمنة من الخطر.

أضف إلى ذلك، أنه على الرغم من اعتماد الأقطار المشترية على الدول العظمى في تأمين قطع الغيار والتدريب والأسلحة الجديدة، من الواضح أن السلاح لا يشتري النفوذ، إلا إذا كان للشاري والبائع مصالح مشتركة بينهما، اما إذا لم تكن لهما مصالح مشتركة، واذا كانت لهما مصالح قد تصبح مع مرور الزمن مختلفة، فلا يمكن للدول العظمى أن تكون على يقين من أن

علاقة نقل الامدادات ستسمح لها بتطبيق عقوبات فعالة بشكل كاف لاعادة زبائنها إلى جادة الصواب. وقد كانت محاولة السعي إلى تغيير السياسة المصرية أو تعديلها، كما فعل الاتحاد السوفييتي، عن طريق رفض تزويدها بالامدادات العسكرية، كانت هذه المحاولة سياسة خطرة وصعبة[1]. خطِرة لأن الدولةالآخذة كان بامكانها أن تنتقم من كفيلتها، وذلك في أغلب الأحيان لمجرد أنها قدَّمت لها مدخلا عسكرياً، وصعبة لأن الدول الآخذة كان باستطاعتها في أغلب الأحيان أن تتحول إلى جهة أخرى للحصول على الأسلحة. وهذه الأسلحة قد لا تكون دائما متوافرة بالكميات والنوعيات اللازمة أو في المدة التي تريدها الدول المشترية، لكن مجرد التهديد بالتحول إلى مكان آخر كان في كثير من الأحيان وسيلة فعالة لردع الدول البائعة (الكفيلة) عن السعي لاستخدام علاقات نقل الامدادات العسكرية للتأثير في سلوك الزبائن. ولا تتوافر أدلة إلا في حالة إسرائيل على أن استخدام علاقة نقل الامدادات العسكرية كان له تأثير هام في تبديل سياسات دولة زبون. واسرائيل حالة غير اعتيادية أولاً لأنها بعد ١٩٦٧ لم يكن لديها بديل كبير آخر لتزويدها بالأسلحة. وثانيا لأن الولايات المتحدة كانت حذرة جداً لدى استخدام

سياسة الأمن الاسرائيلي عن طريق استخدام كلٍّ من العصا والجزرة .

ويظهر أن دبلوماسية التهديد، على عكس نقل الامدادات العسكرية، قدَّمت للدولتين العظميين أداة للنفوذ العسكري أكثر نجاحاً بصورة ثابتة على الرغم من أنها في بعض الأحيان كانت أكثر خطراً وغموضاً نوعاً ما. فعلى الرغم من أن دبلوماسية التهديد تحوي عنصراً كبيراً من الايهام، وعلى الرغم من انتباه المخططين العسكريين الشديد إلى وجود عدد من القيود في طريقها كالنقص في القوات المتوافرة للتدخل مباشرة، وأخطار تكليف وحدات رمزية صغيرة العمل في بيئة تنطوي على إمكانات العمليات،... على الرغم من كل ذلك كان لتهديد القوة وزنٌ كبير. وكانت واشنطن وموسكو عندما تتعاملان بالتهديد مع أقطار الشرق الأوسط تعتمدان كثيرا على وضعهما كقوتين عظميين. فحتى أقوى أقطار الشرق الأوسط حافظت على احترام سليم للفرق بين مواردها العسكرية الخاصة وموارد الدولة العظمى، وكان يُعتقد بشكل واسع، ولو خطأً في بعض الأحيان، أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قادرتان فورا على جلب قوة ساحقة إلى المنطقة[٢].

وكانت الدولتان العظميان لدى تعاملهما بالتهديد إحداهما مع الأخرى، تسعيان الى استخدام خطر الحرب النووية إلى النقطة التي تقرر فيها الدولة العظمى الخصم الامتناع عن التدخل العسكري أو الزام زبائنها بالحدّ من أعمالهم العسكرية. ففي ثلاث مناسبات على الأقل، في آب ١٩٥٧، وتموز ١٩٥٨، وتشرين الأول ١٩٧٣، شَمِل التأهب القوات النووية وكانت أمريكية في كل مرة. وفي جميع أزمات الشرق الأوسط الكبيرة، ولا سيما خلال حرب الأيام الستة وما بعدها، كانت القناة الأولى للاتصالات هي تلك التي توجد بين واشنطن وموسكو. وكانت هذه القناة بلا شك أسلم من أية قناة مقصورة على لغة التهديد المباشر بين دولة عظمى وزبون الدولة العظمى الخصم في المنطقة. لكنها كانت في بعض الأحيان أيضا هي الطريقة الممكنة الوحيدة للاتصال، إما لعدم وجود علاقات دبلوماسية، أو لأن الأقطار الشرق أوسطية كان ينقصها معدات التجسس الضرورية لمراقبة اشارات التهديد التي تبثها مختلف أشكال التأهب خارج المنطقة.

كان لأساليب السياسة العسكرية هذه من خارج المنطقة تأثير كبير واسع في الشرق الأوسط. فقد اعتمدت جميع أقطار

الشرق الأوسط في الحقيقة على الأسلحة والتدريب من خارج المنطقة. ولا يوجد فعليا عاصمة واحدة في المنطقة لم تتأثر فيها السياسة الخارجية والسياسة الأمنية، بشكل حاسم في أغلب الأحيان، بالوعد بشكل من أشكال الدعم الخارجي أو بالتهديد بالتدخل. فقد ظلت بريطانيا لسنوات عديدة تساعد، بدعم من الولايات المتحدة، في المحافظة على استقرار الخليج. وإلى الشمال ضمنت واشنطن أمن تلك الأقطار الواقعة على الحدود السوفييتية واستقلالها. وفي شرقي البحر الأبيض المتوسط ضمن الأمريكيون بقاء النظام المحافظ في الأردن ولبنان، وسعوا إلى حل مشكلة الأمن الأسرائيلي. وقدّم الاتحاد السوفييتي الأمدادات العسكرية لضمان سياسات عبد الناصر المتعلقة بالوحدة العربية ولاعطاء العرب البديل العسكري في نزاعهم مع اسرائيل. كما كفل دعم النظامين السوري والمصري والمراكز الحيوية. لكن تأثير الدولتين العظميين في النزاع العربي الأسرائيلي كان معظمه متوقفا على تفاعل سياستيهما العسكريتين. إن التوازن النسبي، ولو كان محرجاً، الذي حاولتا فرضه، كان نتيجة ليس فقط لتنافسهما، بل لمصلحة يشتركان فيها، وان لم يكن بنفس الدرجة من كليهما دائما، وهي الوصول إلى حل سياسي أقل غبناً للعرب من الوضع

العسكري الراهن الذي أقامته حرب الأيام الستة. فقد عززت واشنطن عدة مرات دبلوماسية التهديد السوفييتية ونقلتها إلى القدس ليس فقط لكي تحتوي مخاطر المواجهة بل لكي تقلل أيضا من مدى الانتصارات العسكرية الاسرائيلية التي كان الأمريكيون أنفسهم يجدونها محرجة. وفي ١٩٧٠، كما حدث في أثناء حرب تشرين وما بعدها، استغلت واشنطن عن رغبة منها الفرصَ التي ولدّها الدعم العسكري السوفييتي المتزايد للعرب لكي تضغط على الاسرائيليين ليقوموا بتنازلات.

لكن لئن كانت الدولتان العظميان قد ساعدتا في تهدئة الصراع العربي الاسرائيلي فانهما قد استعملتا طرائق في التهدئة ظهر في كثير من الأحيان أنها أبعد جدا عن التهدئة. فقد أقحمتا هنا وفي أماكن أخرى منافستهما الخارجية في النزاعات التي كانت إقليمية في الأصل. فصار الشرق الأوسط بالنتيجة يبدو في بعض الأحيان وكأنه أكثر قليلا من مسرحٍ آخر للنزاع بين الدولتين العظميين بوساطة الوكلاء، مسرحٍ يقال، بصورة خاطئة في أغلب الأحيان، إن أعمال الوكلاء المحليين فيه هي دائما انعكاس لأغراض كفلائهم (Patrons). فكانت الأزمات المحلية تنقلب إلى مجابهات بين الدولتين العظميين مما حدا بساخر من بيروت

إلى التعليق بأن للدولتين العظميين كثيراً من المصالح «الحيوية» وبأنه من العجب أن تبقيا على قيد الحياة[٣].

يضاف إلى ذلك أن التنافس في نقل الأمدادات العسكرية أشعل سباق التسلح في شرقي البحر الأبيض المتوسط والخليج، وكان في مقدور الأقطار الشرق أوسطية الحصول على تشكلية من الأسلحة الحديثة المدمِّرة ذات التكلفة المتزايدة التي كان لها دور كبير في تحديد طراز الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ليس هذان سوى سببين من الأسباب التي تجعل أي تقويم لفعالية السياسة العسكرية من وجهة نظر الدولتين العظميين معقداً للغاية. يوحي السجل التاريخي بأن القوة، على الرغم من القيود التي يفرضها توازن الرعب النووي، وبفضله إلى حدّ ما في الحقيقية، تبقى وسيلة عمليةللسياسة ولو بشكل محدد. لا شك أن السياسة العسكرية والسمعة التي ترافقها. كانتا ضروريتين لتينك القوتين الخارجيتين اللتين كانتا [illegible] قدر ملموس من النفوذ في الأحداث في منطقة غير مستقرة إلى حدّ كبير. وكما قال غروميكو باستخفاف في تعليقه بشأن وسيط الأمم المتحدة الخاص في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، (ليس من عَيب في يارنغ سوى أنه لا يملك أساطيل في البحر أو صواريخ في

خو) . إلا أن السجل السوفييتي ، كأي سجل ، يشير إلى أن
السياسة العسكرية ليست سوى أداة غير دقيقة للتحكم ، وأنها
تلائم ، على الأقل في الظروف السائدة في الشرق الأوسط ، تحقيق
فئات محدودة فقط من الأهداف . كانت السياسة العسكرية فعّالة
إلى أقصى حد حين كانت تُستخدم لضمان الوضع الراهن ،
وعلى الأخص في الصراعات بين الدول . لكن ، وهذا الاحتياط
مهم ، إذا كان القصد وضع الأداة العسكرية في موضعها
الصحيح من إطار السياسة الخارجية الأوسع ، لم تكن
... ... حرية بذاتها في العادة هي التي تسمح للدولتين
العظميين بتثبيت ظروف الاستقرار ضمن المنطقة . وعلى العكس
من ذلك كان نشر القوات للتهديد يهدف ، في أكثر من مرة ، إلى
دعم الوضع الراهن في أوقات الأزمة . وكان هذا الدعم لا يسمح
عموكيل بأزاحة المعارضة إلا بصورة عرضية جدا . كما حدث
للملك حسين بالفعل في ايلول ١٩٧٠ . ولم يكن نشر القوات
للتهديد ليسهم في أغلب الأحيان بأكثر من تثبيت الأوضاع التي
يتبين أن تحقيق حل في ظلها يكون أسهل على المدى الطويل .
وكانت التهديدات تنفع في كسب الوقت . لكن ذلك كان يتوقف
على مدى وسرعة وجدية المبادرات السياسية التي تُعقب

التهديدات. فجنود البحرية الذين أرسلوا إلى لبنان في ١٩٥٨ أعقبهم بسرعة إرسال مبعوث أمريكي خاص للمساعدة في التفاوض من أجل حلّ سياسي. والسياسة العسكرية الأمريكية التي صيغت بعناية في أثناء حرب تشرين أعقبتها دبلوماسية الخطوة فخطوة للدكتور كيسنجر. لكن مثل هذه المبادرات لم تكن تتم بصورة آلية، ولا كانت تنجح دائما. فقد ثبت أن الدول الزبائن تتمرد، وأن المشكلات السياسية يتعذر اللحاق بها، وأن الأزمات عندما تنحسر تنحسر معها حاسة الاستعجال التي تبدو ضرورية لفرض اللجوء إلى أية مبادرة بحثاً عن السلام[؟]. وفي تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي وتكرار وقوع أحداث في الأردن ولبنان شاهد كاف على قدرة الدولتين العظميين على احتواء النزاعات لا على حلّها.

ومن بين العوائق الهامة الأخرى في وجه فعالية السياسة العسكرية، دورها المحدود في الدفاع عن المصالح النفطية وإخفاق الدولتين العظميين في تحقيق أهداف تصحيحية حاسمة. وقد كان هذا الاخفاق ملحوظا بشكل أعظم في حالة الاتحاد السوفييتي، اذا سلمنا بأنه كان في الأساس قوة تصحيحية بالاصطلاح الشرق الأوسطي. والاستثناءات الواضحة لهذا هي مبيعات السلاح

السوفييتي الأولى لمصر وسورية[٦]، لكن الفرص المواتية جداً التي اغتنمها الاتحاد السوفييتي في البداية لم تكن لتسمح له باستغلالها بصورة غير محدودة. ومما يدعو الى السخرية أن الاتحاد السوفييتي نجح في تغيير الميزان السياسي في العالم العربي عن طريق صفقات سلاح صغيرة نسبياً في الخمسينات أكثر من نجاحه بوساطة الأمدادات العسكرية الكبيرة الأخيرة إلى المصريين والسوريين بهدف قلب هزيمة العرب في ١٩٦٧. والسجل الأمريكي هو أيضا غير مثير هنا. من الممكن أن يكون نقل كميات قليلة من الامدادات العسكرية إلى الأكراد عن طريق إيران في أوائل السبعينات قد ساعد في إضعاف الحكومة العراقية. لكن هذا الانجاز لا أهمية له نسبيا إذا قيس باخفاق دبلوماسية التهديد والامدادات العسكرية الأمريكية في اقناع جيران سورية بالتحرك في أواخر صيف ١٩٥٧ ضد النظام السوري، أو باخفاق الولايات المتحدة في (طرد) الوجود العسكري السوفييتي في مصر بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٢. إن معظم ما حققته السياسة العسكرية الأمريكية في هذا المثال الأخير هو احتواء مدى التغلغل السوفييتي، وزيادة القيود على نقل الأمدادات العسكرية السوفييتية إلى مصر، القيود التي أسهمت فعلا في إفساد العلاقات المصرية

السوفييتية. كانت هذه القيود على جدوى السياسة العسكرية نتيجة حتمية للظروف الخاصة التي كانت تطبَّق فيها. فقد كانت الدولتان العظميان تعملان في بيئة سياسية شديدة التقلب وكثيرة التعقيد. ولم تكونا قوتين استعماريتين بالمعنى التقليدي. لم يكن لهما جنود في المنطقة. وما كان يُسمح لهما بالتمتع بالحقوق التي كان يتمتع بها أسلافهما الأوروبيون بموجب ما يدعى «المعاهدات غير المتكافئة». وكان ينقصهما كثير من المتطلبات الضرورية، السياسية منها والعسكرية. وكانت هناك المشكلة الجدية التي يفرضها التنافس المتبادَل. فقد وجدت كل من موسكو وواشنطن نفسها في وضع تكون فيه أية ميزة استراتيجية هامة تحرزها، إما إحداهما أو الدول التابعة لها، معرَّضة للتجميد أو للمعارضة بميزة مماثلة من جانب الدولة العظمى الخصم. لم تقع في الشرق الأوسط أحداث شبيهة بما حدث في أُنغولا في عام ١٩٧٥، حيث استطاعت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) التي يساندها السوفييت أن تحرز نصراً سهلاً نسبياً لأن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في مواصلة تزويد خصومها بالمعدات العسكرية. يضاف إلى ذلك أن الأخطار الكامنة في مواجهة بين الدولتين العظميين أدت إلى نمو تفاهم ضمني بينهما

فاقتصر التهديد وغيره من أساليب نشر القوات على الدفاع عن الوضع الراهن.

ما الذي يمكن استنتاجه إذن بشأن القيمة النسبية للسياسة العسكرية لكل من موسكو وواشنطن؟ لا جدال في أن السياسة العسكرية قد سمحت للاتحاد السوفييتي بأن يصبح قوة شرق أوسطية، وهو وضع نشأ بعد عقد اتفاقية الأسلحة مع مصر في ١٩٥٥. وعلى الرغم من أن موسكو لا تستطيع التحكم في الأحداث في المنطقة، فلا شك أنها تستطيع أن تؤثر فيها وأن تضع أيضاً حداً للتأثير الذي يمارسه الآخرون، على الأقل في شرقي البحر الأبيض المتوسط. لكن الثمن كان مرتفعاً، والأرباح التي تم الحصول عليها على المدى الطويل من توظيف عسكري كبير لا بد أن تبدو ضئيلة جداً ولا سيما في حالة مصر. وقد نشأ جانب من المشاكل من أن المدخل العسكري السوفييتي إلى الشرق الأوسط لم يأت فقط بسبب شعور أقطار شرقي البحر الأبيض المتوسط الراديكالية المعادي للغرب، بل بسبب صراعها مع إسرائيل أيضا. فهذا التورط الأخير هو الذي اقتضى نقل إمدادات عسكرية سوفييتية كبيرة بصورة غير متوقعة تماماً إلى المنطقة، كما تطلب القيام بسلسلة من التهديدات وحتى

استعمال القوات في القتال مرة واحدة. لكن المشكلات تجاوزت ما بدا أنه اختيار غير حكيم للحلفاء: في منطقة كان المدخل العسكري إليها في بدايته، كان على الاتحاد السوفييتي، شأن الولايات المتحدة، أن يأخذ زبائنه حيث يستطيع أن يجدهم. كما أن سياسة نقل الأمدادات العسكرية السوفييتية ظلّت سنوات عديدة غير مهيأة بشكل كافٍ لتلبية الحاجات العسكرية الحقيقية لزبائنه، وعندما جرى توسيع الوجود العسكري السوفييتي بعد حرب الأيام الستة، ظهر أن سلوك العسكريين السوفييت، وخصوصاً جيش الخبراء في مصر، لم يكن حساساً ولا مرناً. وكان بعض ذلك يعود إلى خطأ في سيكولوجية السياسة لكنه كان في جوهره انعكاسا لعدم وجود أي اشتراك حقيقي في المصالح على المدى الطويل بين الاتحاد السوفييتي وزبائنه الرئيسين. كان الاتحاد السوفييتي يبحث عن قواعد عسكرية ونفوذ سياسي وهما مطلبان كانت الدول الراديكالية ترفض بقوة القبول بهما، لأنها كانت لا تزال تذكر جيدا تجربتها التاريخية الحديثة مع الفرنسيين والبريطانيين. وكان الاتحاد السوفييتي، من جهته، يقتّر في دعم هدف العرب الذي يأتي في المقام الأول وهو قلب هزيمة ١٩٦٧.

ويمكن في الحقيقة القول إنه، بعد أن تلاشى الشعور المعادي للغرب الذي ساد في أواسط الخمسينات وأواخرها، أصبحت السياسة العسكرية أداة ملائمة للولايات المتحدة أكثر منها للاتحاد السوفييتي. وكانت أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في الأساس أهداف دولة تريد المحافظة على الوضع الراهن لا أهداف دولة راديكالية. وكان الأمريكيون يتمتعون ليس فقط بميزة مدخل عسكري أوسع من المدخل العسكري السوفييتي، وخصوصا في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، بل بوجود زبائن لهم كانوا، إما لأنهم ظلوا بعيدين عن القتال وإما لأنهم يملكون مقدرة عسكرية أكبر، يطلبون من كفيلهم أسلحة كميتها أقل وتدبيرها أسهل. يضاف إلى ذلك أن صانعي القرار الأمريكيين، نظراً لمصالحهم الأكثر أهمية في المنطقة، ربما وجدوا أسبابا لتبرير الدرجة الكبيرة من الخطر الكامنة في السياسة العسكرية أكثر مما كان يجده أندادهم السوفييت. والشك حول السياسة العسكرية الامريكية قد تركز في عدم قدرة الولايات المتحدة على حل النزاعات الاقليمية وعلى الأخص الصعوبات التي عانتها الولايات المتحدة لدى محاولة وضع الأمن الاسرائيلي على قواعد سياسة أشد ثباتا، كما تركز في الظن، الذي قد يعكس

جزئيا كمية المعلومات المتوافرة عن صنع القرار الأمريكي آكثر منها عن صنع القرار السوفييتي ، بأن الولايات المتحدة قد اتجهت في بعض الأحيان إلى المبالغة في رد الفعل وإلى التخلي بسرعة كبيرة عن الأساليب غير العسكرية في تناول المشكلات[٧].

قد تساعدنا هذه الاستنتاجات في تمييز بعض العوامل التي سوف تحدد دور الدبلوماسية العسكرية في الشرق الأوسط في المستقبل. ويبدو من المحتمل أن تزداد القيود على السياسة العسكرية بدلاً من أن تتناقص. بل إن نمو حجم الأسلحة وتعقيدها في المنطقة يشير إلى أن التدخل العسكري المباشر من جانب الدول الخارجية يُنتظر أن يصبح أصعب وأكثر خطراً من ذي قبل. وقد كان هذا في الحقيقة هدف جانب كبير من سياسة نقل الأمدادات العسكرية الأمريكية إلى المنطقة، لكن يمكن أيضا أن يكون هناك تحت بعض الظروف حدود لحرية أمريكا في التصرف. فمن المشكوك فيه مثلا أن تظل الولايات المتحدة قادرة على التفكير في القيام بغزوة لحماية إمدادات النفط في الثمانينات، بعد أن تستوعب القوات المسلحة السعودية الكميات الكبيرة من المعدات المطلوب شراؤها حاليا من الولايات المتحدة. ومثل هذه الاعتبارات تثير أيضاً أسئلة حول فعالية

دبلوماسية التهديد في المستقبل. ومخططو الدفاع عرضة لأن يصبحوا أكثر حذراً حتى بشأن انتشار قوات محدودة في منطقة مسلحة تسليحاً كبيراً تصبح فيها أهداف باهظة الثمن، مثل حاملات الطائرات، معرضة بصورة متزايدة للقوات المسلحة لدول من المنطقة مسلحة بعتاد موجه باحكام[٨]. يضاف إلى ذلك أن توافر المزيد، والمزيد من الأسلحة الفتاكة، يمكن أن يؤدي إلى شعور عواصم الشرق الأوسط بأنها أقل تعرضا للخطر عندما تجد أنفسها ضحايا لدبلوماسية تهديد الدولتين العظميين. وبالنتيجة يمكن أن تعاني الدولتان العظميان من تناقص في السمعة التي اعتمدتا عليها في الماضي من أجل تخويف الدول المحلية لكي تمتنع عن التصرف بطريق معين.

وهناك قيد آخر على السياسة العسكرية الخارجية ينشأ عن استمرار التناقص في توافر المدخل العسكري. إن الطلب على الامدادات العسكرية الآتية من الخارج لا يحُتمل أن يستمر بمعدل عال كما كان في أوائل السبعينات وأواسطها، خصوصاً بعد أن يسير التوسع في صناعات السلاح الاقليمية في طريقه بصورة جدية. لكن هذه الصناعات سوف تعتمد في الأجل القصير والأجل المتوسط على نقل التكنولوجيا من الخارج. وحتى في

الأجل البعيد يصعب. على المرء أن يتصور أن يصبح أي قطر في الشرق الأوسط مكتفياً ذاتياً في إمدادات الأسلحة. والأهم من ذلك، القدرة المتزايدة لبعض أقطار الشرق الأوسط على الاستغناء عن الدعم العسكري الخارجي أو على الاكتفاء منه بقدر أقل جدا مما كانت تتلقى منه في السابق. تبدو هذه النزعة أكثر ما تبدو في الخليج الذي تتوافر المداخيل الكبيرة لتمويل تنمية القوات الوطنية فيه، والذي ليست مشكلة الأمن فيه حادة مثل شرقي البحر الأبيض المتوسط. وقد نتج عن ذلك أن معظم دول الخليج كانت في أواسط السبعينات قد أوضحت أنها لا ترغب في أن يحل وجود بحري لأحدى الدولتين العظميين محل الوجود البريطاني، وأن علاقاتها العسكرية مع القوى الخارجية يجب أن تنحصر في نقل الأمدادات إليها.

لكن زوال المدخل العسكري إلى كل أرجاء المنطقة زوالاً تاماً يعتمد آخر المطاف على نمو إحساس بالأمن ودرجة من الاستقرار أعظم جدا مما كان عليه الأمر في الماضي. قد تبدو تطورات كهذه بعيدة. فالتنافس بين العرب، ومشكلات الأقليات، وعلامات الاستفهام حول مستقبل الأنظمة المحافظة، وقبل كل شيء الصراع العربي الاسرائيلي، كلها توحي بأنه سيكون

هناك طلب مستمر على التورط العسكري الخارجي أو فرص مستمرة له. وستكون هذه هي الحال مهما حدث للصراع العربي الاسرائيلي. فاذا لم يوجد حلٌّ يظل خطر الحرب ماثلاً، ويُنتظر أن تتورط الدولتان العظميان، في أي صراع كبير، ولو بصورة غير مباشرة على الأقل، على الرغم من أن طراز تورطهما قد يختلف عن طراز التورط في حرب الأيام الستة وحرب تشرين. ويمكن افتراض أن اسرائيل ستصبح في مستقبل قريب قوة نووية بلا ريب، وينتظر أن يلعب العامل النووي الأقليمي في أي صراع في المستقبل دوراً أكثر أهمية من دوره في ١٩٧٣. ويصبح هذا الاعتبار أدعى للشؤم إذا تصورنا أن توازن القوى يمكن أن يميل أخيرا ضد إسرائيل ما دامت الموارد الاقتصادية تُستخدم لتحسين قدرات العرب العسكرية بصورة متزايدة ونظراً للأهمية التي أخذ يكتسبها تفوق العرب في العدد مع زوال الفجوة التكنولوجية بينهم وبين الاسرائيليين. وقد تكون إحدى النتائج المحتملة لهذا أن عبء مبادرة الدولة العظمى إلى دبلوماسية التهديد لانقاذ زبونها قد ينتقل من الاتحاد السوفييتي إلى الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة قد تجد أن مشكلة الأمن الأسرائيلي تزدَاد صعوبة.

وحتى لو كان هناك حلٌّ للصراع العربي الاسرائيلي فمن

المحتم تقريبا أنه سيحتاج إلى شكل من الضمان العسكري الخارجي للتقليل من الشعور بعدم الأمن الذي يُحتمل أن يظل في المستقبل القريب قائما بين كل من العرب والاسرائيليين. ما الشكل الذي سيتخذه هذا الضمان، وهل سيشترك فيه أطراف غير الدولتين العظميين[٩]، وكيف ستُحل مشكلة توفير الأمن لأية دولة فلسطينية، هذه أسئلة تظل مطروحة. وكذلك مسألة ما إذا كانت الضمانات ستزيد أم تقلل من الأخطار بالنسبة للدولتين العظميين. سوف يتوقف ذلك كثيرا على طبيعة الحل. ويمكن أن يتضمن الحل القابل للبقاء شيئا أكثر من إعطاء صيغة قانونية لضمانات بقاء الأطراف الرئيسة القائمة بحكم الواقع التي قدمتها الدولتان العظميان زمناً طويلا، وأن يقلل في الوقت ذاته بدرجة ملموسة خطر اللجوء في المستقبل إلى تنفيذ هذه الضمانات. لكن إذا وجدت الدولتان العظميان، أو غيرهما في الحقيقة، أنهما مطالبتان بضمان اتفاقية غير صالحة للبقاء، كما فعل البريطانيون واليونانيون والاتراك في حالة معاهدة الضمانات التي رافقت تأسيس جمهورية قبرص المستقلة، فان من الممكن عندئذ أن يؤدي ذلك إلى موقف ينطوي على الخطر.

هناك أيضا مسألة ما إذا كانت الدولتان العظميان

سترغبان في مواصلة اتباع سياسة عسكرية في المنطقة. وقد شهدت أواسط السبعينات في الحقيقة زيادة طفيفة في عدد الممثلين العسكريين الثانويين. وكان هناك أدلة أيضا على عودة المصالح الفرنسية الى الظهور في المنطقة، وخصوصا في العرض الفرنسي لتقديم قوة سلام للمرابطة في لبنان في أيار ١٩٧٦. لكن القضية الرئيسة تتعلق بموقف الدولتين العظميين من الواضح أن الاتحاد السوفييتي هو الآن في وضع لدعم سياسة كهذه أفضل من وضعه قبل عشر سنوات أو خمس عشرة سنة. فبينما كانت دبلوماسية التهديد السوفييتية في الخمسينات مقصورة على التهديد في عبارات غامضة بارسال «متطوعة» وعلى القيام بتدريبات على الحدود التركية الايرانية، صار الاتحاد السوفييتي في أوائل السبعينات قادرا على نشر عدد من السفن الحربية في البحر الأبيض المتوسط يكفي لاثارة قلق حقيقي جداً في واشنطن حول حرية أمريكا في التصرف في ظل ظروف الأزمة. ولا بد أن يزداد هذا القلق بعد تجهيز أولى ثلاث حاملات طائرات سوفييتية في عام ١٩٧٦. على الرغم من ذلك يمكن للثمار السياسية المقطوفة من توظيف ضخم، وخطر جدا أحيانا، في الصراع العربي الاسرائيلي، أن تدفع صانعي القرار السوفييتي، فيما يخص هذا

النزاع على الأقل، إلى الحذر والحاجة إلى حلّ، ولا شك أن هذا الانطباع هو الذي كان الاتحاد السوفييتي يسعى إلى اعطائه في ربيع ١٩٧٧، حين ظهرت احتمالات التسوية، مواتية، نسبياً على الأقل، بشكل غير مألوف. فلم يكن بريجنيف مستعداً فقط لصياغة مقترحات مفصلة بشأن تسوية تعير بعض الاهتمام لمصالح الأمن الاسرائيلي، بل أشار أيضا إلى رغبة السوفييت في دراسة المقترحات الأمريكية بشأن الحدّ من إمدادات السلاح للمنطقة[١٠].

ويظهر أن الأمريكيين أيضا كانوا تواقين إلى تخفيض سياستهم العسكرية في الشرق الأوسط. ليس هناك أي شك فيما يظهر بأن احتواء القوة السوفييتية وبقاء إسرائيل سوف يظلان هدفين يتمتعان بالأولوية. وأنه على الرغم من تجربة فييتنام، لن يحدث في السياسة الأمريكية نقلة كبيرة نحو مبدأ العزلة. لكن في ١٩٧٧ كان القلق حول مستوى نقل الأمدادات الأمريكية قد انتشر من الكونغرس إلى الأدارة[١١]. على الرغم من أن واشنطن كانت تعي أيضا أن تسوية عربية إسرائيلية كانت لازمة عندئذ أكثر من أي وقت مضى. مع ذلك لم يكن للقوتين العظميين سوى سيطرة غير تامة على الموقف في المنطقة. هل يمكن أن

يتعاونا لتخفيض مقدار تورطهما العسكري في الشرق الأوسط وخطره؟ ذلك ماسوف يُرى وسوف يعتمد ليس بالدرجة الأقل على النفوذ الذي ستكون واشنطن وموسكو مستعدتين لممارسته على زبائنهما وعلى رغبتهما في تطوير علاقة الوفاق.

الحواشي

١ ـــ مثال ذلك المصاعب الأمريكية في تركيا عقب حظر الأسلحة المفروض من قبل الكونغرس في ١٩٧٥.

٢ ـــ في ذات الوقت الذي وقع فيه التدخل السوفييتي في حرب الاستنزاف، كان الاسرائيليون على وعي فعلاً بأنهم لن يكونوا قادرين على ربح الحرب، على الرغم من اعتقادهم بأنهم قد يستطيعون ربح المناوشات العَرَضية بفضل التفوق في التدريب والطيران. لكن قد لايكون من الحكمة استنتاج أية نتائج عامة من هذا المثال المنفرد الذي يشمل فرعاً من القوات المسلحة ظلّ يحظى منذ زمن طويل بأولوية عالية في الاتحاد السوفييتي.

٣ ـــ **الايكونوميست**، ٤ ايار ١٩٥٧.

٤ ـــ محمد حسين هيكل، **الطريق إلى رمضان**، ص ص ٥٦ / ٧.

٥ ـــ تشير الأدلة إلى أن واشنطن هي، كما جرى وصفها، عاصمة ذات أزمة واحدة، وأن ماكينة السياسة الخارجية فيها ليست مبنية بطريقة تسمح بتوجيه انتباه مستمر بالمستوى اللازم لصنع القرار إلى مشكلة واحدة لفترة غير محدّدة من الزمن. وهناك

أيضا المشكلة التي عبَّر عنها موظف سابق في الادارة وهي «أن السياسة الخلاقة التي تبادر كما تردّ... تتطلب جهودا كبيرة».

روبرت ج برانجر، **سياسة السلام الأمريكية في الشرق الأوسط**. ص ٥٦.

٦ ــ النجاح الآخر للسياسة العسكرية التصحيحية السوفييتية ربما كان في اليمن. فكان نقل الأمدادات العسكرية السوفييتية أحد العوامل التي أسهمت في الانسحاب البريطاني من قاعدة عدن وفي سقوط اتحاد الجنوب العربي.

٧ ــ إن أوضح مثال على هذا هو أزمة التأهب في تشرين ١٩٧٣. لكن لاحظ أيضا رفض الأسلوب الأقل قوة الذي اقترحه وزير الخارجية، روجرز، وآخرون في أثناء أزمة الأردن في سبتمبر ١٩٧٠.

٨ ــ هذا مبنيّ طبعاً على افتراض أنه لا توجد تطورات كبيرة في التدابير المضادة لمعارضة مثل هذه الأسلحة. من أجل دليل على هذا الامكان انظر ريشارد برت، **تقنيات الأسلحة الجديدة: مناظرات وتوجيهات**، ص ص ١١ ــ ١٢.

٩ ــ بناء على بيان عن الشرق الأوسط أصدرته (المجموعة الاقتصادية الأوروبية EEC) في ايار ١٩٧٧، التسعة (مستعدون للنظر في المشاركة في ضمانات في إطار الأمم المتحدة).

١٠ ــ خطاب إلى مؤتمر اتحاد العمال السوفييتي، التايمس ــ ٢٢ آذار ١٩٧٧.

١١ ــ في أيار ١٩٧٧ أعلنت إدارة كارتر مجموعة من القواعد الارشادية القصد منها تخفيض صادرات الأسلحة الأميركية. وقد شملت هذه حظر تطوير أو تعديل أنظمة الأسلحة المتقدمة لغرض التصدير فقط، ومنع عقد الاتفاقات للتعاون في انتاج (الأسلحة الهامة) والتصريح بأن الولايات المتحدة لن تُدخل إلى أية منطقة (أنظمة أسلحة متقدمة حديثة التطوير من شأنها أن تخلق مقدرة قتالية جديدة أو مقدرة أكبر جدا من ذي قبل) لكن صدرت تأكيدات خاصة فيما يتعقل بأمدادات الأسلحة الأمريكية لاسرائيل، وأُخضعت القواعد المذكورة لشرط عدم تطبيقها عندما (تضطر أقطار صديقة للولايات المتحدة إلى الاعتماد على الأسلحة المتقدمة للتغلب على نقاط الضعف الكميّة وغيرها، وذلك من أجل الحفاظ على التوازن الأقليمي.

المراجع

Books and Pamphlets

Abir, Mordechai *Oil, Power and Politics: Conflict in Arabia, The Red Sea and the Gulf*, London, Frank Cass, 1974.

Adomeit, Hannes *Soviet Risk-Taking and Crisis Behaviour: from Confrontation to Coexistence*, London, International Institute for Strategic Studies, 1973.

Bar-Zohar, Michael *The Armed Prophet: A Biography of Ben-Gurion*, London, Arthur Barker, 1967.

Becker, Abraham *The Super Powers in the Arab-Israeli Conflict*, Santa Monica, Rand P 5167, 1973.

Beling, Willard A. (ed.) *The Middle East: Quest for an American Policy*, New York, State University of New York Press, 1974.

Bohlen, Charles *Witness to History, 1929-69*, London, Weidenfeld & Nicolson, 1973.

Brandon, Henry *The Retreat of American Power*, London, Bodley Head, 1972.

Bulloch, John *The Making of a War: The Middle East from 1967 to 1973*, London, Longman, 1974.

Burdett, Winston *Encounter with the Middle East*, New York, Atheneum, 1969.

Cable, James *Gunboat Diplomacy: Political Applications for Limited Naval Force*, London, Chatto & Windus, 1971.

Carlton, David and Scharff, Carlo (eds.) *International Terrorism and World Security*, London, Croom Helm, 1975.

Confino, Michael and Shamir, Shimon (eds.) *The USSR and the Middle East*, New York, John Wiley, 1973.

Crosbie, Sylvia Kowitt *A Tacit Alliance: France and Israel from Suez to the Six Day War*, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1974.

Dayan, Moshe *Story of My Life*, London, Weidenfeld & Nicolson, 1976.

Draper, Theodore *Israel and World Politics: Roots of the Third Arab-Israeli War*, London, Secker & Warburg, 1968.

Eisenhower, Dwight D. *Waging Peace: 1956-61*, London, Heinemann, 1965.

Evron, Yair *The Middle East: Nations, Super Powers and Wars*, London, Elek, 1973.

Freedman, Robert O. *Soviet Policy towards the Middle East since 1970*, New York, Praeger, 1975.
George, Alexander L. and Smokes, Richard *Deterrence in American Foreign Policy: Theory and Practice*, New York, Columbia University Press, 1974
Glassman, Jon D. *Arms for the Arabs: The Soviet Union and War in the Middle East*, Baltimore, John Hopkins University Press, 1975.
Golan, Galia *Yom Kippur and After*, Cambridge, Cambridge University Press, 1977.
Golan, Matti *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step-by-Step Diplomacy in the Middle East*, Bantam, 1976.
Griffith, William E. (ed.) *The World and the Great Power Triangles*, Cambridge, Mass., M.I.T. Press, 1975.
Hammond, Paul Y. and Alexander, Sidney S. (eds.) *Political Dynamics in the Middle East*, New York, Elsevier, 1972.
Heikal, Mohamed *The Road to Ramadan*, London, Collins, 1975.
Herzog, Major-General Chaim, *The War of Atonement*, London, Weidenfeld & Nicolson, 1975.
Howe, Jonathan Turnbull *Multicrises: Seapower and Global Politics in the Missile Age*, Cambridge, Mass., M.I.T. Press, 1971.
Hunter, Robert *The Soviet Dilemma in the Middle East*, Parts I and II, London, International Institute for Strategic Studies, 1969.
Hurewitz, J.C. *Soviet-American Rivalry in the Middle East*, New York, Academy of Political Science, 1969.
International Institute for Strategic Studies, *Conflict in Africa*, London, 1972.
International Institute for Strategic Studies, *Strategic Survey*.
International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance*.
International Institute for Strategic Studies, *The Middle East and the International System: I The Impact of the 1973 War, II Security and the Energy Crisis*, 1975.
Ismael, Tareq Y. *The Middle East in World Politics*, Syracuse, Syracuse University Press, 1974.
Johnson, Lyndon Baines *The Vantage Point: Perspectives of the Presidency, 1963-69*, New York, Holt, Rinehart & Winston, 1971.
Jukes, Geoffrey *The Indian Ocean in Soviet Naval Policy*, London, International Institute for Strategic Studies, 1972.
Kalb, Marvin and Bernard *Kissinger*, London, Hutchinson, 1974.
Kohler, Foy, Goure, Leon and Harvey, Mose L. *The Soviet Union and the October 1973 Middle East War*, Miami, University of Miami, 1974.
Laqueur, Walter *Confrontation: The Middle East and World Politics*,

London, Abacus, 1974.
Laqueur, Walter *The Road to War*, London, Weidenfeld & Nicolson, 1968.
Lederer, Ivo and Vucinich, Wayne S. (eds.) *The Soviet Union and the Middle East: The Post World War II Era*, Stanford, Hoover Institution Press, 1974.
Lenczowski, George *Soviet Advances in the Middle East*, Washington DC, American Enterprise Institute, 1971.
Luttwak, Edward *The Political Uses of Seapower*, Baltimore, John Hopkins University Press, 1975.
McClintock, Robert *The Meaning of Limited War*, Boston, Houghton Mifflin, 1967.
McGwire, Michael *Soviet Naval Developments: Capabilities and Contexts*, New York, Praeger, 1973.
McGwire, Michael, Booth, Ken and McDonnell, John (eds.) *Soviet Naval Policy: Objectives and Constraints*, New York, Praeger, 1975.
Mackintosh, J.M. *Strategy and Tactics of Soviet Foreign Policy*, London, Oxford University Press, 1962.
McLaurin, R.D. *The Middle East in Soviet Policy*, Lexington, Lexington Books, 1975.
Macmillan, Harold *Riding the Storm, 1956-59*, London, Macmillan, 1971.
Maull, Hanns *Oil and Influence: The Oil Weapon Examined*, London, International Institute for Strategic Studies, 1975.
Murphy, Robert *Diplomat Among Warriors*, London, Collins, 1964.
O'Ballance, Edgar *The Electronic War in the Middle East*, London, Faber, 1974.
Peres, Shimon *David's Sling: The Arming of Israel*, London, Weidenfeld & Nicolson, 1970.
Pranger, Robert J. *American Policy for Peace in the Middle East, 1969-71: Problems of Principle, Manoeuvre, and Time*, Washington, American Enterprise Institute, 1971.
Ro'i, Yaacov *The USSR and Egypt in the Wake of Sadat's 'July Decision'*, Tel Aviv, Israel Press, 1974.
Safran, Nadav *From War to War: The Arab-Israeli Confrontation, 1948-1967*, New York, Pegasus Books, 1969.
Schiff, Zeev *October Earthquake: Yom Kippur 1973*, Tel Aviv, University Publishing Projects, 1974.
Sella, Amnon *What will the Next War be Like*, Jerusalem, Hebrew University, 1975.
Slonim, Shlomo *US-Israeli Relations, 1967-1973: A Study in the*

Convergence and Divergence of Interests, Jerusalem, Hebrew University, 1974.

Stookey, Robert W. *America and the Arab States: An Uneasy Encounter*, New York, John Wiley, 1975.

Sunday Times Insight Team *Insight on the Middle East War*, London, Deutsch, 1974.

Sunday Times Insight Team *The Yom Kippur War*, London, Deutsch, 1975.

SIPRI *The Arms Trade with the Third World*, Stockholm, Almquist & Wiksell, 1971.

SIPRI *Oil and Security*, Stockholm, Almquist & Wiksell, 1974.

Tahtinen, Dale R. *Arms in the Persian Gulf*, Washington, American Enterprise Institute, 1974.

US Congress Hearings, Senate Committee on Foreign Relations, 'Early warning system in Sinai', 1975.

US Congress House of Representatives Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on National Security Policy and Scientific Developments, 'The Indian Ocean: political and strategic future', 1971.

US Congress House of Representatives Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on the Near East and South Asia, 'New perspectives on the Persian Gulf', 1973.

US Congress House of Representatives Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on the Near East and South Asia, 'The Persian Gulf 1974: money, politics, arms and power', 1974.

US Congress House of Representatives Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on the Near East and South Asia, 'Proposed expansion of US military facilities in the Indian Ocean', 1974.

US Congress House of Representatives Committee on Foreign Affairs, Subcommittees on Europe and the Near East, 'Soviet involvement in the Middle East and the Western response', 1971.

Váli, Ferenc *The Turkish Straits and NATO*, Stanford, Hoover Institution Press, 1972.

Wall, Patrick (ed.) *The Indian Ocean and the Threat to the West*, London, Stacey International, 1975.

Weintal, Edward and Bartlett, Charles *Facing the Brink: An Intimate Study of Crisis Diplomacy*, New York, Scribner, 1967.

Whetten, Lawrence L. *The Arab-Israeli Dispute: Great Power Behaviour*, London, International Institute for Strategic Studies, Winter 1976-7.

Whetten, Lawrence L. *The Canal War: Four Power Conflict in the Middle East*, Cambridge, Mass., M.I.T. Press, 1974.

Articles

Adomeit, Hannes 'Soviet policy in the Middle East: problems of analysis', *Soviet Studies*, April 1975.

Ahmad, Eqbal and Capioe, David 'The logic of military intervention', *Race and Class*, Winter 1976.

Bell, Coral 'Middle East: crisis management during detente', *International Affairs*, October 1974.

Berry, John A. 'Oil and Soviet policy in the Middle East', *Middle East Journal*, Spring 1972.

Binder, David 'Israel and the bomb', *Middle East International*, May 1976.

Brecher, Michael 'Israel and the Rogers peace initiative', *Orbis*, Summer 1974.

Burrell, R.M. 'Opportunity knocks for the Kremlin's drive east', *New Middle East*, July 1972.

Burrell, R.M. 'Strategic aspects of the energy crisis', *Brasseys Annual*, 1974.

Buzan, Barry 'The status and future of the Montreux Convention', *Survival*, November-December 1976.

Campbell, John C. 'Middle East oil: American policy and superpower interaction', *Survival*, September-October 1973.

Cline, Ray S. 'Policy without intelligence', *Foreign Policy*, Winter 1974-5.

Cottrell, A.J. and Burrell, R.M. 'Soviet naval competition in the Indian Ocean', *Orbis*, Winter 1975.

Cottrell, A.J. and Joshua, Wynford 'The US-Soviet strategic balance', *Brasseys Annual*, 1974.

Daedalus, special issue 'The oil crisis in perspective', Fall 1975.

Dimant-Kass, Ilana 'The Soviet military and Soviet policy in the Middle East, 1970-73', *Soviet Studies*, October 1974.

Draper, Theodore 'From 1967-1973: the Arab-Israeli Wars', *Commentary*, December 1973.

Eran, Oded and Singer, Jerome 'Exodus from Egypt and the threat to the Kremlin leadership', *New Middle East*, November 1972.

Golan, Galia 'Soviet aims and the Middle East War', *Survival*, May-June 1974.

Griffith, William E. 'The fourth Middle East War, the energy crisis and US policy', *Orbis*, Winter 1974.

Heikal, Mohamed 'Soviet aims and Egypt', *Al Ahram*, 30 June 1972, reprinted *Survival*, September-October 1972.

Hunter, Robert 'In the middle of the Middle East', *Foreign Policy*, Winter 1971-2.

Ignatus, Miles (pseud.) 'Seizing Arab oil', *Harpers Magazine*, March 1975.

Journal of Palestine Studies 'The military balance of power in the Middle East: an American view', Spring 1972.

Kennedy, Edward 'The Persian Gulf: arms race or arms control', *Foreign Affairs*, October 1975.

Kerr, Malcolm H. 'Nixon's second term: political prospects in the Middle East', *Journal of Palestine Studies*, Spring 1973.

Klare, Michael 'Gunboat diplomacy, lightning war and the Nixon doctrine: US military strategy in the Arabian Gulf', *Race and Class*, Winter 1976.

Klinghoffer, Arthur Jay 'Soviet oil politics and the Suez Canal', *World Today*, October 1975.

Laqueur, Walter and Luttwak, Edward 'Kissinger and the Yom Kippur War', *Commentary*, September 1974.

Lenczowski, George 'Egypt and the Soviet exodus', *Current History*, January 1973.

McDermott, Anthony 'Sadat and the Soviet Union', *World Today*, September 1972.

Mangold, Peter 'Force and Middle East oil: the post war record', *Round Table*, January 1976.

Ofer, Gur 'The economic burden of Soviet involvement in the Middle East', *Soviet Studies*, January 1973.

Oren, Stephen 'Syria's options', *World Today*, November 1974.

Pajak, Robert F. 'Soviet arms and Egypt', *Survival*, July-August 1975.

Pajak, Robert F. 'Soviet military aid to Iraq and Syria', *Strategic Review*, Winter 1976.

Quandt, William B. 'The Middle East conflict in US strategy', *Journal of Palestine Studies*, Autumn 1971.

Ra'anan, Uri 'The Soviet-Egyptian "rift" ', *Commentary*, June 1976.

Ramazani, Rouhollah K. 'Emerging patterns of regional relationships in Iran's foreign policy', *Orbis*, Winter 1975.

Rostow, Eugene 'America, Europe and the Middle East', *Commentary*, February 1974.

Rostow, Eugene 'The Middle East crisis in the perspective of world politics', *International Affairs*, April 1970.

Rouleau, Eric 'Egypt from Nasser to Sadat', *Le Monde*, 9 August 1972, reprinted *Survival* November-December 1972.

Russell, Jeremy 'Energy considerations in Comecon policies', *World Today*, February 1976.

Safran, Nadav 'Engagement in the Middle East', *Foreign Affairs*, October 1974.
Safran, Nadav 'How long will Sadat last? Moscow's not-so-secret wish', *New Middle East*, March-April 1972.
Safran, Nadav 'The war and the future of the Arab-Israeli conflict', *Foreign Affairs*, January 1974.
Schoenbaum, David 'Jordan: the forgotten crisis', *Foreign Policy*, Spring 1973.
Sheehan, Edward R.F. 'How Kissinger did it: step-by-step diplomacy in the Middle East', *Foreign Policy*, Spring 1976.
Slonim, Shlomo 'American-Egyptian rapprochement', *World Today*, February 1975.
Smart, Ian 'The superpowers and the Middle East', *World Today*, January 1974.
Tucker, Robert W. 'Oil: the issue of American intervention', *Commentary*, January 1975.
Wright, Sir Denis 'The changed balance of power in the Persian Gulf', *Asian Affairs*, October 1973.
Yodfat, A.Y. 'Arms and influence in Egypt: the record of Soviet military assistance since June 1967', *New Middle East*, July 1969.
Zumwalt, Elmo R. 'The lessons for NATO of recent military experience', *Atlantic Community Quarterly*, Winter 1974-5.

الفهرس

للمترجم

مترجمات :

١ ـ أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة

انجلز ـ دار الفارابي..........................١٩٥٨

٢ ـ التربية وسيكولوجيا الطفل

بوتر ـ كلية التربية ١٩٥٤

٣ ـ عمالقة العلم

فيليب كين ـ وزارة الثقافة ١٩٦٢

٤ ـ طرائق تدريس الحساب

ريتر ـ المطبعة العمومية......................١٩٥٥

٥ ــ وسائل الاعلام والتنمية القومية

شرام ــ وزارة الثقافة ١٩٦٩

٦ ــ مشكلات التربية المدرسية

مكارنكو ــ دار الفكر ــ الطبعة الثانية ١٩٨٣

٧ ــ فلاسفة القرن العشرين

مورتن وايت ــ وزارة الثقافة ١٩٧٥

٨ ــ الاعياء

ليونيد تبرسكو ــ وزارة الثقافة ١٩٧٠

٩ ــ النوبة القلبية

اليزابيت ويس ــ وزارة الثقافة (تحت الطبع)... ١٩٨٥

مؤلفات :

١ ــ أصول التربية والتعليم

المطبعة العمومية بدمشق....................... ١٩٥٦

٢ ــ كيف نعلم أطفالنا

مع آخرين ــ الطبعة الرابعة ــ دار دمشق..... ١٩٦٩

٣ــ التربية وعلم النفس

المكتبة الأموية بدمشق ــ الطبعة الثانية ١٩٦٠

٤ــ طرائق تدريس اللغة العربية

مع آخرين ــ وزارة التربية.................... ١٩٦٩

٥ــ القراءة

للمبتدئين على الطريقة الجملية ــ

مع آخرين وزارة التربية ١٩٦٩



هـذا الكتـاب

يروي هذا الكتاب قصة أحداث الشرق الاوسط في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٧٥ .

العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ ، التطورات في اليمن ١٩٥٦ ، الأزمة السورية ، تهديد جاراتها بالعدوان عليها ١٩٥٧ ، نزول القوات الأمريكية في بيروت في عهد شمعون ١٩٥٨ ، حرب حزيران ١٩٦٧ ، الأزمة السورية الأردنية ١٩٧٠ ، حرب تشرين ١٩٧٣ .

يعرضها المؤلف من زاوية التدخل العسكري من جانب الدولتين العظميين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية في اطار دراسة اسباب هذا التدخل ومدى نجاحه ، والعوامل التي كانت تقيد الدولتين .